توازن القوى في العلاقات الدوليّة

الاستعارات والأساطير والنماذج

ريتشارد ليتل

ترجمة
هاني تابري





توازن القوى في العلاقات الدوليّة

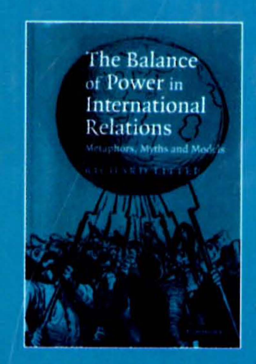
الاستعارات والأساطير والنماذج

ريتشارد ليتل





توازن القوى في العلاقات الدوليّة



كان توازن القوى مفهوماً محورياً من الناحيتين النظرية والعملية في العلاقات الدولية على مدى السنوات الخمسمئة المنصرمة.. وقد لعب دوراً أساسياً في بعض أهم المحاولات لبناء نظرية في علم السياسة الدولية في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية.

يعرض «ريتشارد ليتل» في هذا الكتاب إطاراً لمعالجة مفهوم توازن القوى بوصفه استعارة وأسطورة ونموذجاً. ثم يستند إلى هذا الإطار لإعادة تقييم أربعة كتب رئيسيَّة اعتمدت على توازن القوى لتوطيد فهم نظري للعلاقات الدولية. وهذه الكتب هي «السياسة بين الأمم» لمؤلفه [illegible] ج. مورغنتو (1948)، و«المجتمع الفوضوي» تأليف [illegible]بول (1977)، و«نظرية السياسة الدولية» بقلم [illegible]. والتز (1979)، و«مأساة سياسات القوى الكبرى» [illegible]ي وضعه جون ج. ميرشايمر (2001). وقد أتاحت هذه المراجعات للمؤلف تصوّر نموذج، أشمل لتوازن القوى.


9 789953 278841

توازن القوى
في العلاقات
الدوليّة

توازن القوى في العلاقات الدوليّة

الاستعارات والأساطير والنماذج

ريتشارد ليتل

ترجمة

هاني تابري





بيروت - لبنان

توازن القوى في العلاقات الدولية

ISBN: 978-9953-27-884-1

Authorized Translation from the English Language Edition:

The Balance of Power in International Relations

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

ص. ب. P.O.Box 11-5769
بيروت، 2200 1107 لبنان Beirut 1107 2200 Lebanon
هاتف Tel (+961 1) 800811-862905-861178
فاكس Fax (+961 1) 805478
بريد إلكتروني E-mail daralkitab@idm.net.lb

www.dar-alkitab-alarabi.com

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر دار الكتاب العربي
ومؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم

المحتويات

رسالة مؤسسة
محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ:

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة. وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من

اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيداً عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاّقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة: www.mbrfoundation.ae.

عن المؤسسة

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ـ الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

القسم I



1 إعادة تقييم توازن القوى

يعيد هذا الكتاب تقييم الدور المهمّ - لا بل المثير للجدل - الذي يؤدّيه توازن القوى في نظريات وممارسات العلاقات الدولية المعاصرة(1). إن محاولات فهم العلاقات الدولية على أساس توازن القوى يرجع لأكثر من خمسمئة سنة ماضية، ولا يوجد مفهوم نظري آخر، ترقى جذوره الزمنية إلى مدة مماثلة. وليس توازن القوى أحد أكثر المفاهيم استمرارية في هذا المجال فحسب، بل إنه لا يزال أكثر النظريات التي يتم التطرّق إليها في الكتابات المعاصرة(2). فضلاً عن ذلك، استنتج (1977:131) Jervis، أنه ليس فقط أفضل النظريات المعروفة، بل أكثرها فعالية للتعرف على الخصائص الأساسية للعلاقات الدولية. ويعود السبب، بحسب متبنّي هذه النظرية، إلى أن توازن القوى يوفر العناصر الجوهرية التي يتطلبها تفسير مرونة النظام الدولي المعاصر للدول. ولذلك، ليس عجيباً أنه، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت سلسلة متوالية من واضعي النظريات عبر كتاباتهم

(1) تُستخدم عبارة "العلاقات الدولية" للدلالة على الحقل الأكاديمي، أي علم العلاقات الدولية، وكذلك على الممارسات، أي المادة العمليّة لهذا العلم.

(2) بالنسبة إلى (2004) Bennett and Stam، على سبيل المثال، فإن الاقوال التي أبرزت ما بين العامين 1991 و2001 أهم المساهمات في الكتابات حول توازن القوى قد فاتت أهم الاستشهادات الأخرى في موضوع النزاعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلام الديمقراطي.

بمحاولات لإثبات فكرة أن توازن القوى يوفر الأسس التي ينبني عليها أي فهم شامل للعلاقات الدولية. يركز هذا الكتاب على أربعة كتب ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان لها جميعها إسهامات نظرية هامة، وإن كانت مثيرة للجدل، في هذا المجال. وهذه الكتب هي كتاب (Politics Among Nations)، أي: "السياسة بين الأمم" (1948) للكاتب هانز ج. مورغنتو، وكتاب (The Anarchical Society) أي: "المجتمع الفوضوي" (1977) للمؤلف هيدلي بول، و (Theory of International Politics) أي: "نظرية السياسة الدولية" (1979) للكاتب كينيث ن. والتز، و (The Tragedy of Power Politics) أي: "مأساة سياسات القوى الكبرى" (2001) للمؤلف "جون ج. ميرشايمر".

لا يمكن الشكّ في أقدمية فكرة توازن القوى. وإذا كان جوهر نظرية توازن القوى يتجسّد في فكرة موازنة هيمنة الدول، فمن الممكن بالتالي تتبّع النظرية بالعودة إلى أعمال المؤرخين والمنظرين السياسيين المعاصرين الذين وصفوا وحللوا العلاقات القائمة بين الدول - المدن الإيطالية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (Nelson, 1943; Vagts, 1948; Haslam, 2002)[(3)]. منذ ذلك الوقت، بقي الافتراض قائماً على نطاق واسع بأنه حين تُظهر قوة كبرى إشارات تدل على محاولة للسيطرة على النظام الدولي، عندئذٍ، تتحالف قوًى كبرى أخرى بغية المحافظة على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسيطرة. ونظراً إلى أنّ القوى الكبرى كلها متنبّهة إلى أنّ هذا الأمر هو ردّ الفعل المحتمل تجاه أي مغامرة تهدف إلى السيطرة، فثمة حافز ضئيل لمحاولة بناء قوة مسيطرة ضمن النظام. هكذا، يمكن رؤية نظرية توازن القوى

(3) يقول هيوم (Hume) قوله الشهير إن الفكرة، وليس العبارة، تعود إلى اليونانيين القدامى، ويوافقه الرأي (90-2002:89) Haslam. لكن في المقابل، يصر (1966:133) Butterfield على أن ميزان القوى "لم يكن موجوداً في العالم القديم"، وأن هذه العبارة، "أكثر من معظم معادلاتنا السياسية الأساسية، يبدو أنها مشتقة من تفكير العالم الحديث في تجاربه". ويشاطره Wight (1977:66) الرأي ذاته. وكما سيتضّح لاحقاً، فإن هيوم وهاسلام يستندان إلى مفهوم مختلف لتوازن القوى مغاير لكل من باترفيلد ووايت.

كنبوءة ذاتية التحقق. لكن من الواضح أنها نبوءة ناقضتها الوقائع في بعض الأحيان. عرف العالم على مَرّ المئتي سنة الأخيرة، قادة مثل نابليون وهتلر، اللذين حاولا فرض السيطرة على كل من أوروبا وآسيا، على الرغم من كونها بالتوافق مع نظرية توازن القوى، لكنهما واجها في نهاية المطاف تحالفاً ساحقاً مضاداً وهُزما.

غير أن توازن القوى ليس مرتبطاً بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب؛ فهو مرتبط أيضاً بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها. فإذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة، فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمناً أن دولاً أخرى، تراقب هذا التطور، وتخشى من أن تكون ضحايا محتملة لهذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفاً مضاداً. في هذه الحالة، وبدلاً من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى.

على الرغم من أن معظم النظريات في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية يمكن أن تجد جذوراً قديمة لها، إلا أن نظرية توازن القوى تبقى أقدمها. غير أن واضعي النظريات الذين يدرسهم هذا الكتاب والذين برزوا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانوا مدركين جيداً أنهم يواجهون بيئة مختلفة جداً عن البيئة التي واجهت المنظرين والممارسين الأوروبيين منذ عصر النهضة إلى القرن العشرين[4]. ففي بداية هذه الفترة، كانت أوروبا تقع على حافة منطقة أوروبا وآسيا (أوراسيا) وعند طرف الطرق التجارية التي امتدت عبر نصف الكرة الأرضية إلى مجتمعات كانت أغنى وأقوى من المجتمعات القائمة في أوروبا. لكن مع قدوم القرن العشرين، لم يكن يوجد إلا القليل من مناطق العالم التي لم يصل

(4) يوفر Haslam (2002) نظرة عامة شاملة حول طريقة تطوّر مفهوم توازن القوى خلال هذه الفترة. راجع أيضاً Sheehan (1996) و Wright (1975).

إليها تأثير أوروبي ما. فضلاً عن ذلك، نجد مع دخول القرن الحادي والعشرين، تعمقاً وتوسعاً في المداولات حول ما إذا كان ذلك التأثير مؤذياً أكثر منه نافعاً. ولكن أياً كان الأمر، فبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعد مستقبل أوروبا بين أيدي الأوروبيين وحدهم. إذا انتقل مركز القوة العالمية إلى الولايات المتحدة وأصبحت طريقة تفكير هذه الدولة في السياسة الدولية هي ما يؤثر في المستقبل.

وبرزت على الفور ثلاثة عوامل رئيسية ميّزت التجربة الأميركية عن التجربة الأوروبية، وكان لها جميعها نتائج مؤثرة على السياسة الدولية من منظور توازن القوى. الأوّل، كان لدى الولايات المتحدة القوة لتشكيل نظام عالمي جديد، وأرادت فعلاً أن تنشئ نظاماً يختلف كثيراً عن النظام السائد في أوروبا. وهذا التفكير واضح جداً في تصريح أدلى به، في العام 1943، فرنسيس ساير، وهو مسؤول نافذ في وزارة الخارجية، بشأن احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية في فترة ما بعد الحرب. قال إنه "إذا أردنا أن نؤسس لسلام دائم، فيجب أن نتخلى عن طريقة تفكير القرن التاسع عشر بأن الطريق إلى السلام تمرّ عبر التوازن المناسب للقوى. إلّا أن التجارب قد أثبتت لنا، مراراً وتكراراً، أنّ السلام القائم على توازن القوى لا يدوم" (ورد القول في Graham, 1948:271). والفرق الثاني هو أن الولايات المتحدة كانت في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، الدولة الأخرى التي كان لديها ذرائع لإقامة نظام عالمي جديد، إنما مختلف جوهرياً عن النظام الذي تسعى إليه الولايات المتحدة. والفرق الثالث هو أن الولايات المتحدة قد طوّرت نظام تسلُّح اعتبر فوراً أنه يحمل بذور التدمير الشامل في العالم. وقد كان واضحاً، من البداية، أن الاتحاد السوفياتي كانت لديه القدرة التكنولوجية على أن يحذو حذوها.

إن إقامة إطار لتوازن القوى لاستيعاب هذه التغيّرات الجذرية لم يكن واضحاً للأميركيين. فهم عملوا، على كل حال، من خلال منظور دولي مختلف جداً عن الأوروبيين وعلى مدى قرن من الزمان. ففي القرن الثامن عشر، كانت

أميركا الشمالية لا تزال تتأثر، إلى حد كبير، بالأفكار الأوروبية، وكان هناك نقاش مستفيض عن كيفية تأثير حصول الولايات المتحدة على الاستقلال على توازن القوى الأوروبية، وكان هناك تخوّف من أن يحاول الأوروبيون تقسيم الدولة الجديدة كما فعلوا مع بولندا (Huston, 1980: 13-14). ومع ذلك، استمر تأثير فكرة توازن قوى على التفكير في فترة ما بعد الثورة الأميركية (Lang,1985)، ولكن أثناء القرن التاسع عشر بدأ الأميركيون بالإصرار على عدم السماح لفكرة توازن القوى بأن تؤثر على توحيد الولايات المتحدة. ففي العام 1840، على سبيل المثال، عندما كانت الولايات المتحدة في سبيل ضمّ تكساس، أعلن غيزو، رئيس وزراء فرنسا، أمام مجلس النواب، أن أميركا الشمالية هي قارة منقسمة، وأنه من مصلحة فرنسا "أن تحتفظ الولايات المستقلة باستقلالها. وأنّ ميزان القوى بين الدول الكبرى، والتي تنقسم أميركا بينها، ينبغي أن يستمر، ولا ينبغي لأحد أن يصبح الغالب". وردّ الرئيس [الأميركي] بوك بحدة أنّ توازن القوى ممارسة أوروبية غير مرغوب فيها، وأنه "لا يمكن أن يُسمح بأن ينطبق على قارة أميركا الشمالية" (ورد قوله في Sellers, 1966:342)[5].

بحلول القرن العشرين، بدأ يظهر للعداء الأميركي لتوازن القوى تأثير مباشر على أوروبا. عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، أراد الرئيس ويلسون أن يضمن قيام نظام جديد للأمن في نهاية الحرب "على أن يصبح عندها نظام توازن القوى، منبوذاً أكثر من أي وقت مضى" (ورد في Claude, 1962:82)[6]. وقد حبّذ نظاماً للأمن الجماعي ينشأ تحت رعاية عصبة الأمم. ولكن النظام فشل، ومع بداية الحرب الباردة، سارع واضعو السياسات الأميركيون إلى التفكير في توازن عالمي للقوى. فليس بمستغرب أنّ هذا المفهوم أصبح محور الاهتمام في دراسة العلاقات الدولية. والواقع أن محاولة وضع

(5) بحسب Merk (1966,ch.3)، لم يستخدم "غيزو المقابل الفرنسي لعبارة: توازن القوى في أميركا (équilibre américain)، وما فعله بوك بالإشارة المعادية لتوازن القوى كان محاولة أخرى يقوم بها رئيس أميركي لتحذير الأوروبيين من التدخل في شمال أميركا.

(6) يوفر Claude (1962) عرضاً ممتازاً للنقاشات بشأن توازن القوى.

توازن القوى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ضمن نظرية هو ما يمثّل النقطة المفصلية لهذا الكتاب.

كان من المسلّم به، على مدى عدة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، أنّ المحاولات الأولى لتثبيت دعائم العلاقات الدولية كحقل دراسة مستقل قد تمت في أعقاب الحرب العالمية الأولى على يد المثاليّين الذين هالتْهم ويلات تلك الحرب، فأرادوا تغيير العلاقات الدولية من خلال تعزيز الأفكار والمؤسسات التي يمكن أن تساعد في القضاء على سياسات توازن القوى التي سادت أوروبا في القرون السابقة. لذلك، وبناء على هذا الاعتبار التقليدي، لم يظهر إلاّ أثناء الثلاثينيات، وخصوصاً عندما تأكّدت سياسة التهدئة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، نوع جديد من الواقعيين الذين نجحوا في خطف هذه الأجندة وإزاحة المثاليين جانباً، ووضع مفهوم توازن القوى في محور التفكير في العلاقات الدولية، مما ضمن أن يلعب هذا المفهوم دوراً حاسماً في مستقبل تطوّر هذه الدراسات الناشئة(7).

وتماشياً مع هذا النقاش، يرى Guzzini (1998) أن المهاجر الأوروبي، هانز مورغنتو، قام بعد عام 1945، بقصد واضح وصريح، بتعريف القادة الأميركيين بمبادئ الممارسات السياسية في القرن التاسع عشر. وافترض هؤلاء الواقعيون أن العُرف الديبلوماسي الأميركي بريء، في كثير من الأحيان، من الطرق الوحشية لسياسة القوة وأنّه يفتقر للفهم الكافي لتعقيدات السياسة الدولية. ومن افتراضات غوزيني أن الواقعيين من النوعية الجديدة أدركوا أنه لكي يتحقق الهدف بجعل الممارسة الديبلوماسية الأوروبية، وخاصة فيما يخص توازن القوى، مقبولة لدى صانعي القرار الأميركي، سيكون عليهم ترجمة المبادئ والمفاهيم العملية والسياسية المتعلقة بالدبلوماسية الأوروبية إلى حقائق علمية. كما إنهم، أوجدوا وعيّنوا في الوقت نفسه، حدود الدراسات العلمية المستقلة في العلاقات الدولية.

(7) هذه الفكرة استبعدها Schmidt (1998) الذي أرجع دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة إلى القرن التاسع عشر، وإلى استمرار الجدال حول طبيعة الفوضى والدولة حتى القرن العشرين.

واعتماداً على هذه النظرة الأولية المتعمّقة يقدّم غوزيني وصفاً تاريخياً موثّقاً لتطوّر العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه الخصوص، مواقف الواقعيين، في تلك الفترة، من التغيرات التي طرأت على نظرية العلاقات الدولية والعالم الواقعي. ويُظهِر غوزيني، أنّه مع بداية الحرب الباردة، تزامن التفكير الواقعي مع ممارسة السياسة الخارجية الأميركية. ونتيجة لذلك، هيمن الواقعيون على دراسات العلاقات الدولية. ثم يضيف أنّ الواقعية فقدت مركزها المهيمن في حقل العلاقات الدولية بسبب تكوين مدارس فكرية بديلة وتبدُّل الواقع الدولي. ويركز غوزيني، بصفة خاصة، على الطريقة التي بدّل بها الواقعيون مواقفهم المنهجية في محاولة للحفاظ على المصداقية العلمية لمبادئهم الدبلوماسية البالية، لكنه يصر على أن ذلك لم يمكّنهم من استعادة هيمنتهم المفقودة.

ومع ذلك، يعترف غوزيني، بكلّ إيجابيّة، أن الواقعية لم تفقد كل أهميتها، فيُقر بأن هناك ظروفاً يعمل فيها صانعو السياسة من منطلق واقعي. ويقول إن النظرية الواقعية في مثل هذه المناسبات قد تبدو صحيحة، لكن صحتها ظرفيّة؛ وفي الحقيقة، لدى الواقعييّن فهم مضلِّل للوضع لأن إطار عملهم النظري لا يسمح لهم بتحديد معنى هذا الظرف وفهمه. وللسّبب نفسه، يحاول أن يبرهن أنّ ميزان القوى يتطلّب أيضاً البحث، إنّما فقط لأن هناك مناسبات يطبّق الدبلوماسيون فيها هذا المفهوم (Guzzini, 1998:231). والتحليل للكتب الأربعة في الفصول من 4 إلى 7 يعارض جزءاً كبيراً من هذا التحليل، وعلى وجه خاص الفكرة القائلة بأن النظرية الواقعية مرتبطة بشكل واضح بالممارسة الأميركية وبأن أفكارها إنما هي منقولة ببساطة من الممارسة الديبلوماسية الأوروبية لتوفير فهم خاطئ للسّاحة الدولية المعاصرة. ويُشير التّحليل، على وجه الخصوص، إلى أن فهم مورغنتو لدور الأفكار في مفاهيم ميزان القوى هو فهم أكثر تعقيداً ممّا يُظنّ.

إلّا أنّ أي نظرة عجلى على الكتابات حول توازن القوى تؤكد بوضوح أنّه

مع استقرار هذا المفهوم وتجذّره، فإن الانتقادات الموجهة إليه قديمة جداً كذلك[8]. ففي العام 1836، على سبيل المثال، أعلن ريتشارد كوبدن، المؤيد للتجارة الحرة في القرن التاسع عشر، تأكيده على الأهمية المرتبطة بميزان القوى عندما استعرض مجموعة من المحاولات من جانب المنظّرين والممارسين من القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر لتعريف المفهوم. لكنه توصل إلى استنتاج أن التناقضات المحيطة بالمصطلح تدل على أن هذه العبارة تمثلُ "مجرد كلام، لا يوصل أفكاراً للعقل، لكنها تبدو كالوحدات اللفظية العقيمة التي ركّبها أسلافنا ليحيّروا أنفسهم بألغاز الكلمات، مثل قصة الكاهن جون أو حجر الفلاسفة". (ورد القول في Wright, 1975:110)[9]. فبرأي كوبدن إذاً، أنه كما كان الكاهن جون أو حجر الفلاسفة أسطورتين شائعتين من القرون الوسطى، فلا بد من النظر إلى توازن القوى كأسطورة من فترة حركة التنوير الأوروبية[10].

لم يكن "كوبدن" بالطبع الشخص الأول الذي يعبّر عن مثل هذا النقد الأساسي لتوازن القوى. فقد أكّد فريدريك الكبير في "الاعترافات" أنه على الرغم من أن "كلمة توازن هي كلمة استخدمها العالم كله" إلا أننا يجب أن ندرك أن هذا التوازن نفسه، في الحقيقة، ليس أكثر من كلمة خاوية، أو صوت خاوٍ. (القول وارد في Schuman, 1948:80). وخلص أندرسون، بعد إعادة

(8) لكن Haslam (2002:89) أشار إلى أن انتقاد المفهوم لم يبدأ إلّا منذ حوالى 250 سنة وأن هذا يدل على أنّه، خلال تلك الفترة، "كان الإجماع يشوبه سوء فهم مستمرّ، أو أنّ الظروف تغيّرت كثيراً مع الأيام فظهرت انتقادات بأن هذه الفكرة قد أصبحت فجأة بلا فائدة، أو أن ظروفاً غير معروفة وغير مرتبطة بحسنات المفهوم قد حرّكت الانتقادات لأهداف أخرى".

(9) كان الكاهن جون الحاكم الأسطوري للمملكة المسيحية السعيدة، التي كانت تقع في البداية خلال القرن الثاني عشر في آسيا، وفي إفريقيا في القرن الرابع عشر، وقد حاصرها الملحدون. وعلى مر القرون، انتشرت في أوروبا حوالى مئة رسالة مزعومة من الكاهن جون يطلب فيها المساعدة. وهذا ما دفع إلى قيام عدد من البعثات لتحديد مكان تلك المملكة. أما حجر الفلاسفة فهو حجر خيالي، اعتقد أصحاب الكيمياء القديمة أنه قادر على تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب.

(10) لكن كوبدن يقول في مكان آخر، إن توازن القوى "نجح في المحافظة على سلامة أراضي الإمبراطورية النمساوية"، (ورد القول في Holbraad, 1970:154) مما يدل على أنه كان في ذهن كوبدن" أهداف أخرى" حين قال إنّ توازن القوى هو مفهوم بلا معنى (راجع الحاشية رقم 8).

تقييم الدور الذي لعبه توازن القوى في القرن الثامن عشر، إلى أنه يجب النظر إليه على أنه مفهوم لا معنى له استُخدم "لكبت التفكير" (Anderson, 1970:184). ووسع Holsti (2004:26) نقده وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين عندما أصر على أن هناك "الكثير من النظريات والأوصاف التي تجعل المفهوم بدون معنى أساساً".

هناك عدد قليل جداً من المفاهيم النظرية في العلوم الاجتماعية ترسّخت فيها واستقرت ردود فعل مستقطبة كهذه. ويزداد الاستقطاب غرابةً عند الإقرار بأن توازن القوى هو تعبير يتكرر بانتظام في الأحاديث والكتابات السياسية والشعبية وكذلك في العلوم الاجتماعية كافة، من دون إثارة أي جدل مشابه. وهناك إشارات عديدة إلى ميزان القوى في جميع وسائل الإعلام وفي الثقافة الشعبية بحيث يُحتكم إليه عادةً على أنّه مفهوم يصف التطورات ليس فقط على الساحة الدولية بل في كل محيط ممكن تقريباً سواء أكان اجتماعياً أم سياسياً، من العائلة النووية إلى الأندية الرياضية. ففي البحث عن عبارة توازن القوى على موقع "غوغل" وقعتُ مرةً على 75 مليون إحالة وعلى 186 مليوناً مرةً أخرى. وما من شك في أنّ طريقة بحثي بدائية جداً (Sherman, 2005). إلّا أنّ أيّ قراءة سريعة تُظهِر أنّ ميزان القوى هو، من جهة، تعبير راسخ في طريقة مناقشة العلاقات الدولية في الثقافة الشعبية، ومن جهة أخرى، مصطلح له وقع واضح في مجالات عديدة مختلفة.

فعلى سبيل المثال، يتعرّف موقع غوغل على تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) من مراسلها في البنتاغون، ذكر فيه أنّ الولايات المتحدة تعمل على دراسة كيفية مواجهة تطور الصين كقوة استراتيجية. ويلاحظ المراسل في تقريره "أنّ الصين، من خلال خطوات كبيرة وصغيرة، تغيّر توازن القوى في العالم" (Brookes, 2005). هناك افتراض بأن المراسل يرى أن هذه الجملة لا تثير الجدل وأنّها واضحة ولا تطرح إشكالية. لكن مصطلح توازن القوى لا يقتصر على تحليل العلاقات الدولية؛ فمن يكتبون أخبار الرياضة يشيرون عادة

إلى توازن القوى، فإذا بحثتَ مثلاً في غوغل عن (توازن القوى+كريكت) تلقّيت مليون إحالة.

يتوسع ذكر توازن القوى ويمتد في كلّ مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية. ففي العام 2002 مثلاً، نشرت وزارة الصحة في بريطانيا تقريراً تحت عنوان "تغيير ميزان القوى" يبحث كيف سيتم وضع المرضى والموظفين في قلب النظام الصحي الوطني"(11). والغاية التي يرمي إليها التقرير هي أنّه كلما زادت سلطة المريض، تقلّص دور الأطباء والإدارة العليا. لكن بالإشارة إلى ميزان القوى في عنوان التقرير، من البديهي أنّ واضعيه يفترضون أنهم يستخدمون مفهوماً ذا معنى ولا يثير أي جدل، وأن قرّاء التقرير يتقبّلونه بإيجابية.

ممّا لا شكّ فيه أنّ توازن القوى عبارة عن مفهوم يُستنَد إليه بشكل روتيني في محاولات تمييز العلاقات الاجتماعية والسياسية الجارية. ولكن، طالما أنّه بشكل عام، يتمّ التطرّق إلى توازن القوى على افتراض أنّه مفهوم عاديّ وغير قابل للجدال نسبياً، فإنّ بعض المنظّرين في مجال دراسة العلاقات الدولية ينظرون إلى هذا المفهوم على أنه مهمّ جداً، فيما يعتبره آخرون مثيراً للجدل. وبناءً عليه يجب التمييز بشكل واضح بين المكانة التي يحتلها مفهوم توازن القوى في دراسة العلاقات الدولية، والدور الذي يلعبه في السياقات الأخرى كافة.

من أهمّ أهداف هذا الكتاب تسليط الضوء على الدور المركزي، والمركّب والمثير للنزاع الذي يلعبه ميزان القوى في نظريات العلاقات الدولية وممارساتها. ثمة جانب مهمّ متعلق بالتركيبة المعقدة لميزان القوى ألا وهو أنه لا يُشار إلى هذا التعقيد في الميدان المعاصر، وذلك بسبب سيطرة الأميركيين الواقعيين الذين يتمسّكون ظاهرياً بمقاربة بناء النظريات من زاوية مادية بحتة. وبحسب وجهة

(11) www.dh.gov.uk/assetRoot/04/07/35/54/04073554.pdf؛ وقد تم تحميله في 2 كانون الأول/ديسمبر 2005.

نظرهم، فإنّ توازن القوى هو نتيجة لعدم الاستقرار الذي تمرّ به الدول العاملة ضمن نظام دولي فوضوي[12]. وعلى الرغم من أنّ ثمة مواضع خلاف عديدة بين هؤلاء الواقعيين، فإنه من المقبول بشكل عام، أنّ القوى الكبرى تتحكّم بالقوّة المادية التي تملكها كل البلدان الأخرى في النظام الدولي، وتسعى إلى استغلال توزّع القوى الناجم عن ذلك لمصالحها الخاصة، كوسيلة لتعزيز فرص بقائها. وإني أربط هذه النزعة بنظرة توازن القوى القائم على التضادّ.

مقابل ذلك، وعلى الرغم من أنّ خطّ التفكير البديل هذا ليس معترفاً به على نطاق واسع، إلا أنّ منظّري المدرسة الإنكليزية (وكذلك كما أظهرتُ في الفصل 4، الواقعيون الكلاسيكيون مثل مورغنتو)، يربطون أيضاً توازن القوى بوجود مجتمع دولي، ويتطلّب منهم هذا المسلك أن يأخذوا في الحسبان العوامل التصوّرية والمادية على حدّ سواء. ومن العوامل التصوّرية الحاسمة هي إقرار القوى العظمى بمسؤوليتها الجماعية في المحافظة على النظام في المجتمع الدولي، وأنّها نتيجة لهذا الأمر، مطالَبة بإرساء توازن للقوى والحفاظ عليه. ويذهب واضعو نظريات المدرسة الإنكليزية إلى القول إنّ جعل هذه الفكرة في إطار مؤسّساتي هو ما حافظ على المجتمع الدولي المعاصر، وإنّ وقع هذه الفكرة يميّز هذا المجتمع عن المجتمعات الدولية السابقة التي نشأت في التاريخ البشري. وإني أربط هذه المقاربة بنظرة توازن القوى التوافقي.

وعلى الرغم من ذلك، ومن منطلق أيّ من هاتين النظرتين، فإنّ التطوّرات منذ انتهاء الحرب الباردة، قد شكلت تناقضاً محتملاً مع النظرية الناشئة، وذلك لأنّ تفكّك الاتحاد السوفياتي جعل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحاديّ القطب. فمن غير المفاجئ أنّ الجدال حول توازن القوى قد أصبح أكثر صخباً، حتّى في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وبالنسبة للنقاد، يبدو، على

(12) ونتيجة لذلك، فإن توازن القوى مرتبط بشكل وثيق بفكرة معضلة الأمن. وللحصول على فكرة شاملة حول المقاربات التنافسية للمعضلة الأمنية، راجع Booth and Wheeler (2007).

نحو متزايد، أنّ ميزان القوى ينطوي على مفارقة تاريخية، ولا يفيد كوسيلة لفهم العلاقات الدولية. ومقابل ذلك، كانت أحادية القطب بمثابة حافز لمناصري توازن القوى الذين سعوا جاهدين لتنقيح نظرياتهم، وإعطاء معنى للعالم الأحادي المعروف الذي استمرّ منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد أكّد العديد من الأميركيين الواقعيين، بادئ الأمر، أنّ أحادية القوة هي بنية غير مستقرة وأنّ القوى العظمى الأخرى في النظام سوف تبدأ قريباً بالتوازن مقابل الولايات المتحدة. وعندما لم يحدث هذا الأمر، نشأت تفسيرات بديلة، على سبيل المثال، مع بعض واضعي النظريات الذين حاولوا أن يبرهنوا أنّ أحادية القطب هي، على الأرجح، بنية ثابتة ومستمرّة. كما قام أصحاب نظريات آخرون يسلّمون بفكرة التوازن بالإقناع، أو حتّى يقولون بأنّ طبيعة النظام الدولي قد خضعت لتغيّرات أساسية أبطلت ضرورة اللجوء إلى التوازن بالإكراه (على شكل سباقات التسلّح والتحالفات العسكرية). ولكن لا يزال واضعو النظريات الذين لم يغيّروا مواقفهم حول توازن القوى يصرّون إما على أنّ الولايات المتحدة مقيّدة باستمرار احتمالات التوازن، وإمّا على أنّ التوازن قد عاد إلى الساحة ثانيةً. وهكذا فإن فترة ما بعد الحرب الباردة تشهد، بازدياد، ظهور تعدد في مواقف الواقعيين الأميركيين من توازن القوى.

ومن ناحية أخرى، أهدف إلى وضع هذا التطوّر الأخير في إطار أوسع يحدّد ويفسّر الدور المميّز والبالغ الأهمية الذي يلعبه توازن القوى في العلاقات الدولية. ولمعرفة مدى تميّز هذا الدور، من الأهمية بمكان أن ننطلق من رؤية ووصف أوسع لحقيقة أنه على الرغم من تردُّد ذكر توازن القوى في أيّ محيط اجتماعي ممكن تصوّره، من المستشفيات إلى الكريكت، فإنه في ميدان العلاقات الدولية فحسْب، يُعتبر ميزان القوى ميزة محدِّدة من قِبل بعض واضعي النظريات والممارسين، ومبدأ لا معنى له من قِبل آخرين على حدّ سواء. أما في الميادين الأخرى، فإن هذا المفهوم يكاد يُعتبر على الدوام عادياً وغير مثير للجدل.

لتحقيق هذا الهدف يجب القيام بخطوتين. في الخطوة الأولى، يُحدّد ميزان

القوة على أنّه استعارة بسيطة لكن فعّالة للغاية وقابلة للتطبيق عموماً وهي تحوّل مفهوم القوّة المرتكز على الواسطة، حيث يملك لاعب واحد السلطة على لاعب آخر، إلى مفهوم بنيوي تكون فيه القوّة نتاج النظام وتوزيعُ القوى الإجمالي بحاجة إلى إعادة تشكيل دائمة. وتُستعمل الاستعارة بشكل مشوَّش، ولكن في مجال العلاقات الدولية وحدها، تحوّلت هذه الاستعارة أيضاً إلى خرافة متجذّرة تروي كيف حافظ توازن القوى على استمرارية أوروبا كنظام دول مستقلّة. بيد أنّ تحويل توازن القوى إلى أسطورة تخصّ العلاقات الدولية وحدها مسألة خلافيّة عميقة وقد أثارت الكثير من الجدل.

أما خطوتي الثانية، وهي أطول وأكثر تعقيداً، فتفسّر السبب الذي أدّى إلى بروز توازن القوى واستمراره كمفهوم مركزي ومعقّد في دراسة العلاقات الدولية على الرغم من الجدل المحيط به، وذلك على عكس المجالات الأخرى من العلوم الاجتماعية. وبقيامي بهذه الخطوة، أربطُ هذا المفهوم بنموذج، مع الإشارة إلى أنّ محاولات وضع نموذج لتوازن القوى تعتمد بشكل مباشر أم غير مباشر على وضعه المجازي والأسطوري. بعدئذٍ، أقترح أنّ نماذج توازن القوى هذه تقع في لبّ بعض أهمّ المحاولات المبذولة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من أجل تطوير فهم نظري للعلاقات الدولية. وسوف أركّز على أربعة كتب أساسية كُتبت خلال تلك الفترة وتُعتبر أنها أحدثت مساهمات دائمة، وإن كانت مثيرة للجدل، في هذا المجال.

الكتاب الأول، هو "السياسة بين الأمم" من تأليف هانز ج. مورغنتو، وقد نُشر عام 1948 إثر الحرب العالمية الثانية. أما الطبعة الثامنة منه فظهرت في العام 2005، بعد مرور 25 سنة على وفاة مورغنتو. وغالباً ما يُعتبر هذا الكتاب، على الرغم من الخطأ في هذا التفكير، أنه رائد دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتّحدة، ويرى الكثيرون الآن أنه يشكّل مثالاً للواقعية الكلاسيكية. وأعتمد على طبعة العام 1973، وهي الأخيرة التي راجعها مورغنتو بنفسه. أما الكتاب الثاني، "المجتمع الفوضوي" للمؤلف هيدلي بول، فنُشر للمرّة الأولى

عام 1977، أي في زمن تلاشي ما سمّي بفترة انفراج العلاقات الدولية. وقد أعيد طبع الكتاب مرّتين بعد وفاة بول، وغالباً ما يُعتبر أساساً لتطوّر مفهوم المدرسة الإنكليزية في دراسة العلاقات الدولية. وقد نُشر الكتاب الثالث، "نظرية السياسة الدولية" لكينيث ن. والتز، في العام 1979، أي عند بداية ما أسماه فريد هاليداي (1986) الحرب الباردة الثانية، مع أننا نستطيع اعتباره نداءً ملحاً لانفراج العلاقات الدولية. وقد اعتُبر هذا الكتاب في الماضي معبِّراً عن مقاربة واقعيّة محدّثة أو واقعية بنيوية للسياسة الدولية، على الرغم من ربطه مؤخّراً، بشكل غير ثابت، بمقاربة واقعية دفاعية. وأخيراً، الكتاب الأحدث هو "مأساة سياسات القوى الكبرى" للكاتب جون ج. ميرشايمر، وقد نُشر في العام 2001، وهو بالتالي الوحيد، من بين الكتب الأربعة، القادر على أخذ انهيار الشيوعية ونهاية الحرب الباردة في عين الاعتبار. كما يُعتبَر أيضاً أنه يعطي وصفاً محدّداً لمقاربة واقعية هجومية للسياسة الدولية. ولا شك في أنه ما دام هذا الكتاب قد نُشر حديثاً نسبياً، من الصعب أن نعرف ما إذا كان سيبلغ المكانة التي تتحلّى بها الكتب الثلاثة الأخرى. ولكن على الأقلّ، مدحه مؤيدوه قائلين إنه يقدّم عرضاً جديداً للسياسة الدولية.

نظراً إلى شهرة هذه الكتب وكثرة الاقتباس منها، يصبح من البديهي التساؤل عن الغاية من العودة إليها وإعادة شرح آرائها. لهذا الأمر سببان أساسيّان، أوّلهما أنّ هذه الكتب كلّها واسعة النطاق، والهدف هنا هو التركيز على ما يقوله هؤلاء المنظّرون الأربعة بالتحديد عن توازن القوى، ولنبيّن من خلال ذلك مدى جوهرية المفهوم بالنسبة لتفكيرهم ولتقييمهم الإجمالي للسياسة الدولية. كما إنّه، بالتركيز على ما يقولونه عن ميزان القوى، يصبح جلياً أكثر من قبل أن كلّ كاتب يقارب المفهوم من زاوية مختلفة تماماً. ونتيجة لذلك، يتبيّن أن ميزان القوى مفهومٌ معقد ومتعدّد الوجوه أكثر ممّا كان يُظَنّ.

يُقال إنه نظراً لمكانة هذه الكتب وكثرة تكرار مواضيعها الأساسية أصبح هناك أنماط من الصور والأوصاف المتكررة التي تشوّه محتواها الحقيقي. فمن

ناحية، يُختصر جوهر هذه الكتب غالباً في جملة واحدة، فيما تُكرّر من ناحية أخرى عبارات وبراهين مستهلَكة من النصوص باستمرار بدون أي محاولة لتحديدها ضمن السياق الذي تظهر فيه أصلاً. ولعلّ الأهمّ من ذلك هو غياب أيّ محاولة لمعرفة طريقة تأثّر الكتّاب ببيئة الزمن الذي ألّفوا فيه الكتاب. ونتيجة لذلك، غدت النظرة الغالبة إلى هذه الكتب كلها مفرطة في التبسيط والتشويه. ولذا فإنّ من أهمّ الأهداف هنا استعادة ما قاله المؤلّفون فعلاً عن توازن القوى، وكيف يرتبط المفهوم بتفكيرهم الإجمالي حول السياسة الدولية. ومن الأهداف أيضاً إبراز كيف يمكن أن يكون ميزان القوى المحور المركزي لنماذج مختلفة من السياسة الدولية. ويتمحور الهدف الثالث حول إبراز تغيّر مقاربة توازن القوى على مدى السنوات الخمسين الماضية مع بذل المنظّرين المتعاقبين الجهود للتوافق مع بيئة معقّدة ومتغيّرة. لذا فيما يجهد منظّرو دراسات العلاقات الدولية غالباً للتكيّف مع بيئة متغيّرة من خلال وضع مفاهيم جديدة، ما نلاحظه في هذا المجال هو الطريقة التي يستطيع فيها المنظّرون تكييف مفاهيم قديمة، مثل توازن القوى، مع الظروف الجديدة.

يجب أيضاً توضيح نقطة منهجية وتاريخية عن أساس هذه الكتب الأربعة التي نبحث فيها هنا. فقد بيّن الإحصاء وجود سوء فهم لتطوّر التفكير في توازن القوى في هذا المجال، بسبب الميل المستمرّ لبروز التطوّرات الجديدة في التفكير في توازن القوى على حساب المقاربات القائمة. ولا يقوم أيّ من هؤلاء الكتّاب الأربعة بدراسة مؤيّدة لما قاله أسلافه عن توازن القوى، ولا نستشفّ أيّ إيحاء بأنه ربما كان يقف على أكتاف عمالقة[13] [أي يعتمد على فهمه للمفكرين السابقين]، بل على العكس، نرى ميلاً لتجاهل ما قاله المنظّرون السابقون أو المبالغة في تبسيطه أو لتشويهه في خلال عملية إبراز أصالة مساهمته الخاصّة. والغريب أن كلّ منظّر سرعان ما يجد أنه بعد تقوية موقعه، يأتي منّظرو الجيل

(13) للتعمق في فهم هذه العبارة المألوفة التي شاعت في القرون الوسطى، راجع Merton (1993).

التالي ويُفرطون في تبسيط آرائه. وبدلاً من أن يسعى هؤلاء المنظّرون إلى تراكم المعرفة والفهم، فإنّ كلاً منهم يعتمد مقاربة تمنع البناء على ما سبق. وإذا كان هذا الأمر هو الممارسة المشتركة التي يعتمدها المنظّرون المستندون إلى مفهوم مشترك والعاملون من منظار شبيه إلى حدّ ما، فهذا لا يعطي كثيراً من الأمل في تنمية المعرفة وتطويرها. لكن إذا نظرنا إلى عمل المنظّرين الأربعة نظرة أوسع وأعمق، يبدأ ظهور توازن القوى أمامنا بصفته مفهوماً شاملاً ومثيراً للاهتمام أكثر ممّا لو تفحّصنا نماذج أي من هؤلاء المنظّرين على حدة.

القسم II

الاستعارات والأساطير والنماذج

2 الاستعارات وتوازن القوى

يعرض الفصلان التاليان إطاراً متعدد الأوجه يعالج توازن القوى بلُغة الاستعارات والأساطير والنماذج. والهدف الأساسي من هذين الفصلين هو رصد الدور المتميز الذي يلعبه مفهوم توازن القوى في مجال العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن ذكر توازن القوى يتكرّر عادةً في كل محيط اجتماعي ممكن تصوّره، فإنّه لم يُعتبر ذا شأن أو مثارَ جدل في العلوم الاجتماعية. وفي المقابل، تمّ تناوُل مفهوم توازن القوى كمفهوم محوري ومثير للجدل من الناحيتين النّظرية والعملية في مجال العلاقات الدولية على مدى عدة قرون، وما زالت المواقف منه متناقضة. وبأخذ الاستعارات والأساطير والنماذج بعين الاعتبار، فإن الإطار الموضوع في الفصلين الثاني والثالث من الكتاب، يبيّن أن مفهوم توازن القوى أكثر أهمية ممّا هو متعارف عليه في العلوم الاجتماعية، وأكثر تعقيداً مما هو معروف في دراسة العلاقات الدولية.

يؤكّد هذا الفصل أنّ مفهوم توازن القوى يصبح أكثر أهمية عندما يُسلَّم بأنّ توازن القوى هو استعارة وبأن انعكاسات هامة تستتبع ذلك إذا أُقِرّ أيضاً بأن الاستعارات قادرة على تحويل معاني المفاهيم المتعارف عليها. وفي الفصل دراسة للنقاشات التي دارت حول الأهمية التي يمكن إيلاؤها للاستعارات، وبذلك برهان على أن الأوضاع المجازية لتوازن القوى لم تُعطَ أهمية تُذكر سواء في العلوم الاجتماعية، بشكل عام، أم في دراسة العلاقات الدولية، بشكل خاصّ. لكن عندما تؤخذ الصفة المجازية لهذا المفهوم على محمل الجدّ، فإن النتائج ستكون مذهلة لأن أصل

الاستعارة (التوازن) يمكن أن يحوّل المعنى المتعارف عليه للمفهوم (القوى). إن التوجه المعياري لصياغة مفهوم القوة في العلوم الاجتماعية قد فشل في ملاحظة أهمية هذه الخطوة أو أخذها في الاعتبار. ويهدف هذا الفصل إلى التحقُّق من وجود استعارة نوعية تُستخدم، على نطاق واسع، لتحويل المفهوم التقليدي للقوة.

ثمّ يعرض الفصل الثالث فكرة أنه إذا ما أردنا أن نفهم لماذا أصبح توازن القوى مفهوماً محورياً وخلافياً في الناحيتين النّظرية والعمليّة في العلاقات الدولية، فمن الضروري إيجاد إطار لا يسمح فقط بتحديد توازن القوى كاستعارة وأسطورة ونموذج، ولكن أيضاً للإقرار بأن الوضعيّين وما بعد الوضعيّين ينظرون إلى الاستعارات والأساطير والنماذج بطرق مختلفة نوعاً ما. ويبدو أن توازن القوى هو مفهوم أكثر تعقيداً في دراسة العلاقات الدولية مما هو في مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية. ويعود السبب إلى أن العلاقات الدّولية مرتبطة بمصدرين مجازيّين متباعدين. يعزِّز أحد المصدرين صورة توازن القوى كظاهرة تضادّ، والمصدر الآخر كظاهرة توافق. ويبدأ المصدران المجازيان المُتنافسان بفتح مجالات الخلاف حول طبيعة توازن القوى ودوره على الساحة الدولية. لكن هذه المنافسة قد اشتدّت بفعل الأدوار التي تلعبها هذه الاستعارات المختلفة في وضع الأيدلوجيات أو الأساطير المتعاكسة حول كيفية تنظيم الساحة الدولية. وتلعب هذه الأساطير دوراً ملحوظاً في نظريات العلاقات الدولية وممارساتها. يتناول الجزء الأخير من الفصل الثالث فكرة أن هذه الاستعارات والأساطير المتباعدة تؤيّد مختلف النماذج المتنافسة لتوازن القوى والتي بناها واضعو النظريات في دراسات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولا يساعد الإطار العملي الموضّح في الفصلين الثاني والثالث على فهم الدور المميّز الذي يؤدّيه توازن القوى على صعيد نظريات العلاقات الدولية وممارساتها فحسب، بل إنه أيضاً يمدّنا بخريطة يُستعان بها لرسم الجدليات حول توازن القوى في مجال الدراسات المُعاصرة وتحديد المواضع الدقيقة للنماذج الأربعة التي تم بحثها في الفصول من 4 إلى 7. يركز هذا الفصل

بالتحديد على الاستعارات، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء: يناقش الأول الجدل حول طبيعة الاستعارات ودورها، كما أنه يميّز بين الوجهين التبادلي (السلبي) والتّفاعلي (الإيجابي) للاستعارات. وثبتَ أنه كان لكُلّ من المقاربتين للاستعارات تأثير على الجدل القائم حول توازن القوى في دراسات العلاقات الدولية. ويعرض الجزء الثاني كيف كان للاستعارات تأثير أساسي وواسع المدى على مفهومنا للقوة. أما الجزء الثالث فيركّز خصوصاً على توازن القوى ويناقش فكرة أنه يوجد استعارة نوعيّة تمدّنا بمعنى بنيوي للقوّة واسع الانتشار في كلّ من العلوم الاجتماعية والأحاديث والكتابات العامة.

مناقشة حول دلالة الاستعارات

ينطلق هذا الفصل من الافتراض أن توازن القوى هو تعبير مجازي يأخذ في الظاهر الصيغة اللغوية نفسها كالمجاز اللغوي مثل: "a pillar of respectability" [حرفياً: عمود من الجدارة بالاحترام] و: "a tissue of lies" [حرفياً: نسيج من الأكاذيب]. إلّا أنّ وَقْع اعتبار توازن القوى استعارةً يعتمد، إلى حدٍّ كبير، على الموقف المُتَّخَذ في النقاشات الراسخة حول دور الاستعارات في اللغة ودلالات اللّغة في بناء الواقع الاجتماعي. على الرّغم من إمكانية إرجاع دراسة الاستعارات إلى عصر أرسطو، فإن التحليل المعاصر تأثّر بعمق بالتوجُّه اللّغوي في الفلسفة في القرن العشرين عندما تمَّ التأكيد على أن كلّ المشاكل الفلسفية هي في نهاية الأمر، مشاكل لغوّية[1]. وقد ازداد الاهتمام بالاستعارات بسرعة مذهلة كنتيجة لهذا التوجُّه وامتدّ من الفلسفة إلى علم اللّغة الإدراكي والنظريات الأدبية؛ وقد وصل الاهتمام به الآن إلى العلوم الاجتماعية. والواقع أن الكتابات حول الاستعارات قد تعددت وتراكمت، وهذا الفصل

(1) تعود أصول هذا التوجُّه اللغوي إلى الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو في القرن الثامن عشر إن لم يكن قبل ذلك. للاطلاع على بيان شامل حول الأعمال الأدبية في القرن العشرين، راجع Rorty (1992).

من الكتاب لا يرجع إلّا إلى جزء ضئيل منها[2].

ويستحيل استقصاء كل هذه الكتابات هنا، لكن يمكننا، بشكل عام، أن نقيّم الاستعارات من وجهة نظر علم الاجتماع إمّا من زاوية سلبية وإما من زاوية إيجابية. عندما يُنظر إلى الاستعارات من زاوية سلبية فإنها، بكل بساطة، تُعتبر مجازاً لغوياً لا يضيف شيئاً فعلياً إلى فهمنا للعالم[3]. ففي حالة التّعبير (a pillar of respectability)، تدفعنا الاستعارة إلى تخيل الجدارة بالاحترام كعمود مستقيم، وبالتالي فإن الجدارة بالاحترام هي مرتبطة بالاستقامة. لكنّ الاستقامة والاحترام كلمتان مترادفتان. وهكذا تصبح الاستعارة عبارة عن حشو. وللسبب نفسه، تقدم لنا الاستعارة "a tissue of lies" صورة قطعة قماش منسوج، وبالتالي فإنها تدفعنا للتّفكير في أن الكذب هو كالخيوط المجدولة معاً مكوِّنة قطعة النسيج. في هذه الحالة، لا جدال في أن الاستعارة تشكل حشواً. لكنّ معنى النسيج هذا مهجور ومنسيّ، ومع ذلك يمكننا استخدام المجاز اللغوي حتى من دون الفهم الكامل لمعناه المجازي. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إنه، نظراً لأن الاستعارات قد تكون مصدر غموض وتشوّش، فعلينا أن نتجنب استخدامها. وقد امتدّ هذا الانتقاد مراراً إلى توازن القوى الدولي لأن هذا المفهوم، كما سنرى لاحقاً، غالباً ما يُعتبر غامضاً لدرجة كونه بلا معنى.

لكن هناك وجهة نظر أخرى أكثر إيجابية حول الاستعارات، وهي تشدد على فكرة أنها تلعب دوراً أساسياً في طريقة فهمنا للعالم. غير أن كمية الكتابات التي تناولت موضوع الاستعارات، تعكس النقص في التوافق بشأن وصف هذا الدور.

(2) حدد (Murray 1931) بعض الدراسات حول الاستعارة في بداية القرن العشرين؛ غير أن Black (1990) يقول إن دراسة الاستعارات أصبحت لا متناهية في الوقت الحالي. يوفر (1971) Shibles مسرداً لحوالى 4000 مدخل فيما يحدد (1985) Noppen 4000 مادة تم نشرها بين العامين 1970 و1985؛ إضافة إلى 3000 مادة أخرى ظهرت في خلال السنوات الخمس التالية (Noppen and Hols 1990).

(3) لكن كما سنرى في الفصل التالي، فقد قام الوضعيون بتحديد المشكلة التي يعتبرونها أكثر أهمية في ما يتعلق بالدور الذي تمثّله الاستعارات في التحليل العلمي.

فثمة تباعد كبير بين هذا التقييم السلبي من جهة، ودراسة الاستعارات من جهة أخرى[4]. ومن هذا المنظور الأخير، وعلى عكس اعتبار الاستعارة زخارف، فإنها تعتبر ذات دور لا غنى عنه في استخدامنا لِلّغة. ويشير Kovecses (2002:4) إلى أنه في مجال علم اللغة الإدراكي، "تُعرّف الاستعارة على أنها إدراك مجال مفاهيمي بلغة مجال مفاهيمي آخر". وللوهلة الأولى، لا يبدو هذا التعريف متناقضاً مع المنظور السلبي للاستعارات. ففي مِثال "نسيج من الأكاذيب"، يستخدم المجال المفاهيمي المتعلق بالقماش لإدراك المجال المفاهيمي للأكاذيب. لكنّ مضامين هذا التعريف للاستعارات، في علم اللغة الإدراكي، هي بعيدة المدى، لأنه يمكن القول إننا لا يمكن أن ندرك أي مجال مفاهيمي إلّا بلغة مجال آخر. ويتوسع موقف علم اللغة الإدراكي للقول بأن معنى كل مفهوم يتحدّد على أساس مجازي، لأن اللغة هي مجازية بطبيعتها. لكن هناك نتائج فلسفية هامّة تستتبع موقف علم اللغة الإدراكي من الاستعارات، على الرغم من عدم تناولها في هذا الفصل من الكتاب[5]. وبدلاً من ذلك، ثمة تقييم أكثر تحديداً للاستعارات هنا لتوضيحها بشكل قريب المتناوَل.

تتميّز الاستعارات، من هذا المنظور الإيجابي، بالقدرة على تحويل معنى مفهوم راسخ، كما إنها تلعب دوراً أساسياً في إدراكنا جوانب العالم الجديدة أو التي لا نفهمها. فليس غريباً إذاً أنّ مفهوم توازن القوى قد برز في عصر النهضة، عندما كانت القرون الوسطى تتراجع شيئاً فشيئاً لتعطي مكانها للعصر الحديث. فقد ظهرت الشكوك حول الطرق التقليدية في فهم حقيقة أوضاع العالم، وأصبح من المهم التّوصل إلى أشكال جديدة للتّفكير في هذا الأمر. وعند هذا المفترق بدأ يتم إدراك المجال المفاهيمي للقوة على ضوء المجال المفاهيمي للتوازن. وهنا نلحظ أن تأثير الاستعارة كان تحويل معنى القوة التراتبي المتعارَف عليه؛ فلقد أعادت تشكيل مفهوم القوة كما كان في السابق ووضعته في إطار جديد. يعالج الفصل التالي مصادر الاستعارة، لكن الاهتمام هنا يتوجه إلى المقارَبتين المتنافستين للاستعارات.

(4) راجع بشكل خاص Lakoff and Johnson (2003).

(5) لمحاولة متابعة هذه النتائج الفلسفية، راجع Lakoff and Johnson (1999).

الوجه التّبادلي للاستعارة

تُعتبر الاستعارات مضلِّلة من وجهة نظر فلسفية لأنها، مع كثرة استخدامها بشكل اعتيادي، عاجزة عن إفادة معنى منطقي. ونستدلّ على هذا بمثَل بسيط جداً. فإذا قلتَ "my new car is a peach" [حرفياً: سيارتي الجديدة هي خوخة]، فهذا يعني أو يدل ضمناً على أن سيارتك هي حبّة فاكهة. لكنّ هذا القول لا يولِّد الاستغراب لأنه يُفهم فوراً أن الإشارة إلى حبّة الخوخ ليست مقصودة حرفياً. وما من شكّ أننا إذا فقدنا المقدرة لاستخراج معنى من الاستعارة يُصبح من الصّعب جداً التّواصل. ولذلك فإن الذين يعانون من "اضطراب أسبرجير" لديهم مشكلة أساسية مع اللغة المجازية. إن الرّاوي الشاب في رواية مارك هدون The Curious Incident of the Dog in the Night-time [أي: حادثة الكلب الغريبة في الليل] والذي يعاني من اضطراب أسبرجير، هو على دراية تامّة بأن الاستعارة تعني "استخدام كلمة لمعنى آخر غير حقيقتها". لكنه يعتقد أنّ الاستعارة يجب أن تسمّى "كذبة". ويتأمل الاستعارة "he is the apple of her eye" [حرفياً: إنه تفاحة عينها]. لكنه يستنتج: "عندما أحاول تخيّل صورة من العبارة في ذهني، أحتار في أمري، لأن تصوّر تفاحة في عين شخص ما لا صلة له بمشاعر الإعجاب به، ويدفعك إلى نسيان مقصد الحديث" (Haddon, 2003:20). كان هناك دائماً مُنظّرون متعاطفون كثيراً مع هذا الموقف ويعتبرون الاستعارة مصدراً للغموض والتشوّش. غير أنّ هذا العارض من أعراض اضطراب أسبرجير يدل على أن المقدرة المعرفيّة للإدراك بأن الاستعارات ينبغي ألّا تؤخذ حرفياً، هو جانب هامّ من جوانب الاتصال ويستند إلى التمكّن من تحديد الفارق بين الاستخدام الحرفي والاستخدام المجازي.

وبناءً على التقييم السلبيّ أو (بازدراء أقلّ) التقييم الزخرفي، ليست الاستعارات إلّا تنميقات كلامية أو (بإيجابية أكثر) تنميقات شاعرية، وبالتالي لا يضيع شيء جوهري بالاستعاضة عن الخوخة المجازية بالتعبير الحرفي عن سرورك من سيارتك الجديدة، أو الاستعاضة عن التفاحة المجازية في العين

بالتعبير الحرفي عن حبّك الكبير لشخص ما. وقد قال (Black 1962:32)، في إطار مناقشة فلسفية يتمّ الرجوع إليها دائماً، إنه مع هذه المقاربة الإبدالية يصبح تفسير الاستعارة مثل "فك رموز شِفرة أو حَلّ أحجية"[6]. فبعد فكّ الرمز وإضافة تعبير حرفي، يُحَلّ اللغز المجازي ولا يبقى أيّ أثَر لأيّ معنى مُغلَق.

إن الرأي القائل بأن الاستعارات هدفُها التسلية لا الإفادة هو رأي مقبول على نطاق واسع وينتج عنه قاعدة أسلوبية مفادُها أنّ على الكُتّاب الحاذقين أن يسعوا للإتيان باستعارات جديدة، لأن كثرة استخدام الاستعارات يفقدها رونقها وقدرتها على استمالة القارئ. ومن جهة أخرى، يمكن أن تنفلت استعارة مألوفة، مع مرور الوقت، من نطاقها المجازي الخاصّ وتصبح تعبيراً حرفياً له تحديده الخاص في القاموس[7]. ويعتبر هذا الأمر مصدراً هاماً لإضافة كلمات جديدة إلى القواميس. فعلى سبيل المثال، في قاموس Collins English Dictionary، نجد أنّ المعنى الرابع للمدْخل "خوخة"، وإن أُشير إلى أنه استعمال عامي، هو: "شخص أو شيء محبوب على نحو استثنائي". وما نستنتجه من هذا التعريف هو أنّ بعض الاستعارات يمكن أن تفقد قوتها الشاعرية الأصلية وتصبح استعارات "ميتة". وبالتالي، لا يعود من الضروري الاستبدال لأن الاستعارة قد اكتسبت معنى حرفياً[8].

ولقد وصل توازن القُوى إلى هذه المرحلة. فعلى الرّغم من أن المفهوم لم يُدرج في قاموس (Shorter Oxford English Dictionary)، إلا أنه ورد في قاموس Collins English Dictionary، وتعريفه: "توزيع القوة بين الدّول بحيث لا

(6) غير أن "بلاك" يذهب إلى الدفاع عن "الوجه التفاعلي" للاستعارة، كما سنرى أدناه.

(7) في هذا الصدد، ووفقاً لـ (1978) Ricoeur تم إدخال الاستعارة في القواميس، وهذا ما يدفع للتساؤل عمّا إذا كان ممكناً اعتبارها بعد ذلك استعارة.

(8) يذكر (1979:157) Miller استعارات أخرى ـ متحجرة ومخفيّة ومستترة ـ تم استخدامها لتمييز هذا المسار. ويقول إن الاستعارات المخفية أو الميتة تظهر في كافة اللغات، وهو يذكّر هنا بـ (1955) Asch الذي قدّم دليلاً يشير إلى أن ثمة تناغماً في طريقة استخدام هذه الاستعارات، مثل "مستقيم" التي تعني الأمانة، و"ملتوٍ" التي تعني "انعدام الأمانة".

يكون بمستطاع أي دولة من الدّول أن تُهدّد فعلاً المصالح الحيويّة لأي دولة أخرى"[9]. والسؤال الذي يُطرح هو: هل فقد مفهوم توازن القوى وضعه المجازي؟ وهل أصبحت الاستعارة الآن رمزاً للتعريف الحرفي الوارد في القاموس. وقد لاحظ Oakeshott (1962: 235) أنّ الاستعارات في هذه الحالة هي وجوه منمّقة تشير إلى المعنى الحرفيّ مثل دلالة "ابن آدم" على الإنسان وما شابه...

هناك سببان لمناقشة هذا الاستنتاج: أولاً، وجود مفهوم توازن القوى في كافة المحيطات الاجتماعية التي يمكن تصوّرها. وحتّى لو كان المعنى ثابتاً في العلاقات الدّولية (وهو ليس كذلك)، فإن التّعريف المعجميّ لا يخدم معنى حرفياً عندما نتكلّم عن توازن القوى بين أفراد الأسرة. فقد أفادت تقارير أن المراهقين في الولايات المتحدة قد أحدثوا، مؤخراً، نقلةً داخل العائلات الأميركية إذ أصبحت آراؤهم مقبولة في مواضيع مُعيّنة كانت حكراً على الكبار في وقت من الأوقات الماضية[10]. والسبب الثاني للشك في ما إذا كان توازن القوى قد فقد وضعه المجازي هو أن معناه، بلا ريب، غير محدد في السياق الدولي. بل على العكس، إن أوّل الانتقادات التي تُوجّه لتوازن القوى الدولي له علاقة بصفته المتقلّبة والتعددية، لأنه يُنتقد لكثرة معانيه .

إن جُملة الانتقادات للاستعارة مُرتبطة بصفة عامّة، بعلماء الاجتماع الّذين يُصرّون على أن اللّغة يجب أن تؤدي دوراً طبيعياً وتعطي صورة دقيقة عن العالم الحقيقي. فهم يؤكدون أنه يوجد قواعد تَناظُر واضحة لا غموض فيها بين العالم الواقعي واللّغة التي نستخدمها لتوصيفه. ولأن الاستعارة تنطوي على دلالات مغلوطة كما في القول "my car is a peach" فهي بذلك تناقض

(9) يعتبر هذا التعريف أقرب لما أسمّيه توازن القوى التوافقي، من توازن القوى القائم على التضادّ، وغالباً ما يتم ربطهما بنظامي تحالف متنافسين لكن متوازنين.

(10) Debra Pickett Janet Rausa Fuller "Teens Shifting Balance of Power" Chicago Sun-Times, 27 April 2003 www.suntimes.com/special-sections/teen/cst-nws-teenmain27.html, downloaded 20 April 2006.

قاعدة التناظر الهامة ويجب بالتالي إهمالها في الكتابات والأحاديث العلمية الاجتماعية. وهذا ليس بالجديد في مجال تقييم الاستعارة. ففي القرن السابع عشر أكّد هوبز على أهميّة وضرورة مُراقبة "المغزى الثابت" للكلمات، ودعا إلى استبعاد استخدام الاستعارات لأنّها تُؤدّي إلى "ما لا يُحصى من السخافات"(11). لكن كما هو الغالب فقد لاحظنا أنه على الرغم من عدم إقرار هوبز بالاستعارات، فهو اعتمد عليها لصياغة مناقشاته.

وعلى الرّغم من أنّه من المُعترف به في دراسات العلاقات الدّولية المُعاصرة أن توازن القوى هو مفهوم مجازي، إلا أن هناك انتقاداً عاماً موجه للمفهوم، وهو أنّه من النّاحية العمليّة هناك صعوبة فوق الوصف لتفسير معنى هذا المصطلح، والمُشكلة بالتالي غالباً ما تتعلّق بالغموض المحيط بفكرة التّوازن. وبدلاً من الاستغراق أكثر في مُتابعة المترتّبات الناتجة عن التّعامل مع توازن القوى كاستعارة فالحلّ المُعتاد للمشكلة هو بوضع تعريف له. لكن هذا الموقف يُخفق في توفير إجابة شاملة عمّا يعنيه توازن القوى، لأنه سرعان ما يتبيّن وجود عدد كبير من التعريفات. وفي استقصاء عن المفهوم، قدم Sheehan (1966: 2-4) عشرة تعريفات تم اعتمادها في خلال السنوات الثلاثمئة الماضية. والتعريف الأول هو:

"التّوزيع المتساوي للقوى بين أمراء القارة الأوروبيّة ما يؤدي إلى منع أي واحد منهم من إفساد وضع الآخر". (كتاب Europe's Catechism لمؤلف مجهول، 1741).

وعلى الرغم من أن بعضاً من هذه التّعريفات قريب جداً من هذا التّعريف إلا أنّه توجد فروق ملحوظة. مثلاً، يُعرَّف توازن القوى أحياناً على أساس مجموعة من

(11) هوبز Hobbes, Leviathan الجزء الأول، الفصلان الخامس والسادس. راجع تقييم Miller (1979:155) لراي هوبز بشأن الاستعارات. غير أن Williams (2005:23) يعتبر هوبز نزّاعاً إلى الشك بدلاً من اعتباره طليعة الوضعيين، ويقول إنه بالنسبة إلى هوبز "الكلمات والمفاهيم ليست انعكاسات واهنة لحقيقة "موضوعية" - فهي مكونات أساسية لحقيقة المستخدمين الذين يلجؤون إليها من أجل إعطاء معنى لعوالمهم".

الدول تستحوذ كلّ منها المقدار نفسه تقريباً من القوّة، وصولاً إلى الوضع الذي تتحالف فيه مجموعة من الدّول من أجل التفوّق على دولة مسيطرة محتملة. ولا يوجد تعريف واحد يتماشى مع التعريف القاموسيّ السابق ذكره. وقد ذكر "شيهان" الاختلاف في المعاني المنسوبة إلى توازن القوى، واتبع النهج الذي خطّه wight (1966:151)، حيث حدَّد تسعة طرق مختلفة لاستخدام المفهوم:(12)

1- توزيع متعادل للقوة.

2- مبدأ وجوب توزيع القوة بالتساوي.

3- التّوزيع القائم للقوّة، وبالتالي أيّ توزيع ممكن للقوّة.

4 ـ مبدأ توسُّع القوى العظمى بالتساوي على حساب الدول الضعيفة.

5 ـ مبدأ أن يكون لجانبنا هامش من القوّة تفادياً لخطر التوزّع غير المتعادل للقوّة.

6 ـ (التمكّن من لعب) دور خاص في صيانة التوزيع المتعادل للقوة.

7 ـ (التحلّي بِ) ميزة خاصة في التوزيع القائم للقوة.

8 ـ السيطرة.

9 ـ نزعة متأصّلة في السيّاسة الدّولية للوصول إلى توزيع متعادل للقوى.

ومن هذه القائمة من التّعريفات يُمكن أن نلاحظ، بشكل ثابت، أنّ توازن القوى في بعض الأحيان يُستخدم للتّعريف بتوزيعٍ مُتعادلٍ للقوّة، وفي مُناسبات أخرى للتّوزيع غير المُتعادل للقوّة. وتعتبر هذه الدرجة من الغموض غير مُحتملة، لذلك يُقال إنه يجب الاستغناء عن هذا المصطلح أو ربطه بمعنى واحد.

(12) يشير Sheehan (1996: 141) لاحقاً في الكتاب إلى (Schroeder 1989 :371) الذي يقول إن واضعي السياسات في القرن التاسع عشر قد استخدموا توازن القوى في إحدى عشرة طريقة مختلفة.

كما يُعتبر أنّ هذا التّباين في التّعريفات يعود إلى الغموض المُرتبط بعبارة "التّوازن" وهي أصل الاستعارة. ونتيجة لذلك، يعتبر النقّاد أنّ الصفة المجازية لتوازن القوى تشكل جذور المشكلة.

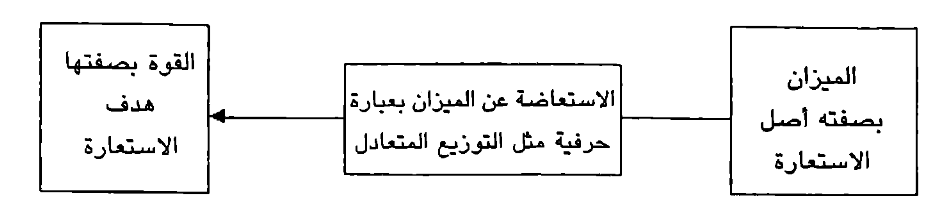
وبعيداً عن تمثيل تنميق لغوي غير ضارّ، فإنّه في حالة توازن القوى، يُنظر للاستعارة على أنّها سبب اضطراب كبير. والانتقاد الأساسي والدائم لتوازن القوى منذ ما يزيد على خمسين سنة مرتبط بطبيعة تعدّد معاني هذا المصطلح في مجال دراسات العلاقات الدّولية المُعاصرة نظراً لأنه يُمثل مصدراً لا متناهياً للالتباس والغموض[13]. فمن ناحية النظرية الأدبية، يُعتبر تعدد معاني كل استعارة فضيلة[14]. لكن عدداً كبيراً من علماء الاجتماع قد شككوا بفضائل هذه الميزة المزعومة. مثلاً، يُلاحظ أحد النقّاد المعروفين لهذا المصطلح أنّ تايلور A.J.P.Taylor (1954) في كتابه الممتاز عن تاريخ الدبلوماسية في أوروبا، قد اعتمد كثيراً على فكرة توازن القوى، ولكنه لم يعرّف المصطلح. ونتيجةً لذلك، فإنه "استفاد من مبدأ صعوبة إثبات أي شيء مضادّ لمفهوم يتذبذب بسهولة بين عدّة معانٍ (Claude, 1962:24)[15]. ولذلك بدلاً من اعتبار توازن القوى كاستعارة، فإن أحد المواقف الهامة المُعاصرة في هذا المجال كان إفراغ المفهوم من ارتباطاته المجازية وتركه غير غامض وذا معنى أحادي. ولذلك إذا ربطنا ذهنياً أصل الاستعارة بميزان، فإنه بالاستعاضة عن الأصل بعبارة حرفية مثل "توزيع متعادل للقوة"، يمكن التخلّص من خطر الغموض. (راجع الرسم 1.2).

وعلى كل حال، فهناك من لا يعتبر الغموض المُصاحب لتوازن القوى أمراً سلبياً. يرى وايت، في هذا الصدد، أنّ النّظام الدّولي غامض بطبيعته الأساسية، وبالتّالي نحن نحتاج إلى استعارات لتعبر عن ذلك الغموض. وعلى الرغم من أنّه

(13) يتم تحديد الميزان في الجزء الأخير من هذا الفصل بأنه الأصل النوعي لتوازن القوى.

(14) راجع التحليلات النقدية الكلاسيكية في (1953) Haas و(1962) Claude.

(15) للعودة إلى أحد أهم الابحاث حول دور الاستعارات في النظرية الأدبية، راجع سلسلة المحاضرات التي ألقاها (1962) Wheelwright في جامعة "بريستول".



الرسم 1.2. الوجه التبادلي لاستعارة توازن القوى(16)

لم يناقش طبيعة الاستعارات، إلا أنه من الواضح أنه يأخذ الاستعارات على محمل الجد ويعتبرها أداة هامّة في التّحليل. يشير Wight (1966:150) إلى الطبيعة الملتبسة لاستعارة "التوازن" وإلى مطاطيّتها. لكنه يظنّ أن ذلك ميزة، إذ يرى أن إحدى مميزات توازن القوى هي في صعوبة تحديد معناه. ويقول إننا نلجأ إلى مصطلح توازن القوى لأنه "مرن ومطّاط لدرجة تغطية كل التعقيدات والتناقضات" التي نواجهها في النظام الدولي (Wight, 1978:173).

إن وايت يحاول بالطبع الابتعاد عن التقييم السلبي للاستعارات. لكنه في المقابل يتجنب مواجهة المغزى الكامل لاعتبار "توازن القوى" استعارة. ومن المنظور الإيجابي إلى الاستعارات الموضّح في علم اللغة الإدراكي، يكمن هدف الاستناد إلى أصل الاستعارة في تحويل معنى هدف الاستعارة. ولذلك، في حالة توازن القوى، فإن الهدف من الاستعارة هو إعادة النّظر في القوى من خلال المنظار المرتبط بفكرة الميزان.

لكن في الواقع، إن معظم المناقشات بخصوص توازن القوى يفترض أن المعنى المرتبط بالقوّة، وهي هدف الاستعارة، لا يمثل أي مشكلة، ويتم التركيز بدلاً من ذلك على الغموض الذي يُعتبر أنه وليد فكرة الميزان أو التوازن، وهو أصل الاستعارة. والواقع أن عدم التركيز بشكل أدقّ على معنى القوة ينتج عن تبني وجهة نظر سلبية أو زخرفية عن الاستعارات. وتنشأ وجهة نظر مختلفة جداً حول توازن القوى في حال تم تقييم الاستعارات بطريقة أكثر إيجابية.

(16) لكن راجع Schroeder (2001) للحصول على تقييم مختلف للغاية بشأن تايلور.

وبالتالي، فإن تأثير تناوُل "توازن القوى" باعتبارها استعارة هو تحويل التقييم المبني مسبقاً للقوة، ما يفسح المجال أمام رؤية جديدة حول ما يحدث في العالم.

الوجه التفاعلي للاستعارة

تنتشر الآن كتابات كثيرة تشكّك في وجهة النظر السّلبية أو التبادلية حول الاستعارة، وأصبح مقبولاً بشكل واسع اعتبار الاستعارات قادرة على أن تلعب دوراً حيوياً في طريقة فهم البشرية للعالم والتّفاعل معه. ويُقال إن الاستعارة ليست شذوذاً لغوياً ولكنها بعد إدراكي هام يُنبئُنا بالطريقة التي نفكر بها. وفي هذا الصدد، يقول بعض المنّظرين الذين يتناولون هذا الموضوع إن وجود الاستعارات بكثرة يساعد في التأكيد على أن اللغة والتفكير مجازيان في جذورهما. ويُلاحظ في غالب الأحيان مثلاً أن محاولات توفير فهم ثابت للاستعارات تتطلب من واضعي النظريات دائماً استخدام الاستعارات لشرح كيفية عمل الاستعارات نفسها. وقد قام بلاك، على سبيل المثال، بمناقشة المقاربة التبادلية للاستعارات على أنها وسيلة لفكّ الألغاز. وبالفعل، يُعتبر، في إطار علم اللغة الإدراكي، أنّ الاستعارات "تطغى على الحياة اليومية، ليس فقط في اللغة بل أيضاً في التفكير والفعل. والواقع أن نظام إدراكنا العادي، من حيث التفكير والفعل، هو ذو طبيعة مجازية في الأساس"، (Lakoff and Johnson, 2003:3). يذكّرنا هذا الاقتباس بما قاله نيتشه لأنه كان يعتقد أيضاً أن "الاستعارات ليست أمراً يمكن إضافته على اللغة أو إزالته منها عند الرغبة في ذلك؛ فهي تشكل أعماق طبيعتها"؛ كما يضيف نيتشه في مكان آخر أنه "لا يوجد معرفة حقيقية بعيداً عن الاستعارة"[17].

على الرغم من أنّ توازن القوى الدولي يُعرّف، في أغلب الأحيان، بأنه "استعارة"، فإن انعكاسات هذا التعريف نادراً ما يتم التعمق فيها. وبالفعل، فإن

(17) ورد القول في: Cantor (1982 :71-2)

الأهمية العامة للاستعارات لم تؤخذ في الاعتبار على مستوى دراسات العلاقات الدولية إلا في الآونة الأخيرة[18]. غير أنّ ثمة تقييماً جذرياً للاستعارات قد بدأ يؤثر على دراسات العلاقات الدولية. على سبيل المثال، قام Chilton (1996) بتطوير فهم لغوي إدراكي حول الأمن. فعلى حد قوله، إن التفكير مجازياً، هو جزء من جهازنا العقلي وهو يلعب دوراً هاماً، على وجه الخصوص، في عملية تكوين المفهوم[19]. إن العمليات المجازية توصف بأنها مفتاح تكوين الصورة العقلية التي تمكّننا من إدراك مفهوم مثل الأمن. ووفقاً لـ شيلتون، يقع المختصون في علم السياسة في مشاكل مع المفهوم لأنهم لا يسلّمون بالتعقيدات الإدراكية التي ينطوي عليها المفهوم[20]. وفي صياغة متشابهة، واستناداً إلى المقاربة التي أتى بها (Lakoff and Johnson (2003، عرَض (Beer and Landtsheer (2004b :19–21 قائمة تحوي أكثر من 200 استعارة تُعزى إلى السياسة، وهي تتراوح بين "السياسة كالطبخ" و"السياسة كطبّ الأسنان". ثمّ يصنّفان الاستعارات تحت ثلاثة عشر مخططاً سابق التصوّر، مثل السياسة في صورة عرض مشهدي (استناداً إلى استعارات مثل السيرك والمسلسلات التلفزيونية الروائية الطويلة) والسياسة في صورة الطبيعة (حيث تقوم الاستعارة مثلاً على قوس قزح أو الأحوال الجوّيّة). وعلى غِرار شيلتون، يفترض بير ولانتشير (Beer and Landtsheer) مسبقاً أنّ هذه الاستعارات المتقاطعة تدلّ على أن التصوّرات في السياسة هي أكثر تعقيداً وتشعُّباً ممّا يُظنّ بشكل عامّ.

(18) لكن ثمة اهتمام متزايد. فقد حرَّر (Fry and O'Hagan (2000 :10 كتاباً تمهيدياً حول العلاقات الدولية يستند إلى الجدلية القائلة بأن "الصور أو الاستعارات المستخدمة لفهم سياسات العالم، يجب النظر إليها أيضاً كعامل مساهم في بناء السياسات في العالم". راجع أيضاً ,Medhurst (ed (1997، و (Eubanks (2000، و (Pemberton (2001، و(Marks (2003، و Beer and de ,(Lantsheer (2004a و (Musolff (2004، و (Hirschbein (2005.

(19) يقول شيلتون إن مقاربته تنعكس في عمل المساهمين في (Medhurst, ed. (1997.

(20) فشلت محاولة بوزان (Buzan) في التعامل مع مفهوم الأمن بحسب (Chilton (1996:22 لأنه لا يكشف عن الطريقة التي يرتبط فيها معنى المفهوم "بنظام كلي من المفاهيم السياسية التي لا يمكن فهم عمقها وتشعّباتها إلا إذا تم أخذ بعدها المجازي في الحسبان".

وهناك موقف مختلف كلياً من سعة انتشار الاستعارات، وهو القبول بالتفسير التبادلي والموافقة على أنّ بعض الاستعارات تؤدي وظيفة زخرفية ورمزية محض، ثمّ الإقرار بوجود استعارات أخرى ذات وقع مؤثر على طريقة نظريتنا إلى العالم. وقد يبدو هذا التفريق سهلاً من الناحية النّظرية لكنه يُمثل صعوبة بالغة من النّاحية العمليّة. فإذا قُلنا مثلاً إن الدّليل المقدّم للمحكمة هو "نسيج من الأكاذيب" فهل لهذا المجاز اللغوي المدلول نفسه كما لو قلنا إن الشاهد عرضَ حزمةً من الأكاذيب (a pack of lies)؟ ومن زاوية النّظرية التّبادلية ثمة سؤال أساسي وهو التالي: هل يمكن الاستعاضة عن "الحزمة" أو "النسيج" – وهما أصل الاستعارة في الحالتين المختلفتين ـ بالعبارة الحرفية نفسها؟ فكلا الاستعارتين، في الجوهر، تشيران إلى أنّ الأدّلة المُقدمة ما هي إلا أكاذيب، علماً بأن المجاز اللغوي في الحالتين لا يؤثر على معنى "الأكاذيب". والغرض الأساسي هنا هو التدليل، عن طريق التقابل، على أنّ مفعول استعارة توازن القوى هو تحويل المعنى المألوف المنسوب إلى القوة. وعلى الرّغم من أن "نسيج الأكاذيب" و"توازن القوى" كلاهما يأخذان الصيغة اللّغوية نفسها، إلا أن وقع الاستعارة يختلف تماماً في الحالتين.

وقد أوضح هذا الاختلاف Black (1979) الذي فكر طويلاً وبعمق في موضوع الاستعارات، وفي النّهاية، استنتج ضرورة تحديد نوعين من الاستعارات. فبعد رفضه الأولي للنّظرية التّبادلية للاستعارات، ومحاولته وضع نظرية شاملة حول كيفية عمل الاستعارات، وافق على إمكانية انطباق قاعدة التّبادلية على العديد من الاستعارات بدون ضياع المعنى. كما أنه أصرّ على وجود صنف هامّ من الاستعارات له القُدرة على تحويل المعنى الذي ننسبه إلى هدف الاستعارة. وقد ناقش التحويل وفقاً للنّظرية التّفاعلية التي تُمثل الآن تفسيراً بعيد الأثر لطريقة عمل الاستعارات.

إن الاستعارات التحويلية تستخدم لفهم الحقول المعقّدة أو المجرّدة أو عديمة البنية باستخدام مفاهيم من مجالات محسوسة ومألوفة. ومن واقع

تعقيدات العلاقات الدّولية يبدو من المستغرب عدم لجوء المنظّرين والممارسين في هذا الميدان إلى الاستعارات للتّعرف على ما يدور في العالم. فعلى سبيل المثال، يناقش (Slater (1987:105 فكرة أنه خلال الحرب الباردة، كان صانعو القرار في أميركا يعتمدون على لائحة وافرة من المصادر المجازية لتبرير سياساتهم في أميركا الوسطى ودعمها. لكنّه يقول أيضاً: "مهما كانت صورة الاستعارة مثل سقوط حجارة الدومينو، والتفاح الفاسد، وانتشار الداء، وأضعف حلقة في السلسلة، فإن الخلاصة هي نفسها"[21]. فكلّ من هذه الاستعارات ساعدت على ترويج فكرة أن خضوع إحدى الأمم للشيوعية يؤدي على الأرجح إلى أن تصبح الدّول الأخرى أيضاً شيوعية. ومنذ أكثر من 20 سنة، أقرّت (Larson (1985:55 بأن الممارسين يلجؤون مراراً إلى الاستعارات في العلن وفي الأحاديث الخاصة لتحليل الأحداث في السياسة الدولية. وقد أوضحت أن دور الاستعارات في صناعة السياسة الخارجية لم يُدرَس جيداً بعد. وتبعاً لما أورده (Shimko (1994; 2004، لم يحدث أي تغيير يذكر حتى تلك الفترة.

إن أحد الأسباب الممكنة لهذه النُدرة المُستغرَبة في الاهتمام بالاستعارات هو وجود تأييد واسع للتفسير السّلبي أو التّبادلي للاستعارات[22]. لكن في

(21) في الواقع، يمكن إرجاع هذه الجدلية إلى جذور الحرب الباردة في العام 1917، حين تولّى البلشفيون الحكم في روسيا. قال ونستون تشرشل لأعضاء مجلس العموم، "أجرؤ على القول إنّ الأعضاء المحترمين يتذكّرون حادثة غرق التايتنك. يبدو لي أنّ وضع أوروبا يشبه ذلك الحادث في عدة نقاط مشؤومة فقد غزا البحر تلك السفينة العملاقة مقصورة بعد مقصورة، وبقيت تطفو فوق الماء دون حراك... وفي نهاية المطاف، حين غمرت المياه الأجزاء الحسّاسة التي تؤثر على تعويم السفينة، غرق ذلك الهيكل الجبار الذي يمثّل العلم والحضارة في مياه المحيط تاركاً من على متنه يسبحون في مياه البحر الباردة للغاية". 3 آذار/مارس 1919 محاضر البرلمان CXIII,p.84.

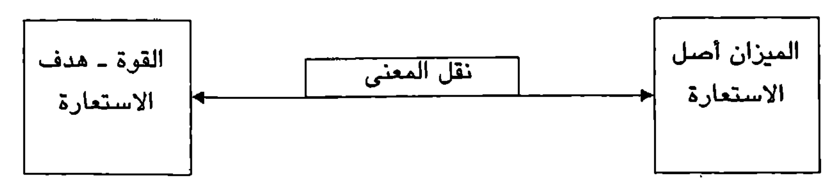
(22) من المحتمل أن شيمكو قد غفل عن الاهتمام بالاستعارات. فعلى سبيل المثال، يرى Weldes (1999: 100-99) الاستعارات كجزء من الذخيرة اللغوية التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحديد المصالح الوطنية وتعزيزها. إن جزءاً من مشكلة محاولة فهم الدور الذي تلعبه الاستعارات، كما سنناقش في الفصل التالي، هو أنه لا يكفي مناقشة الاستعارات بمفردها، بل نحتاج إلى تطوير نظرة أكثر شمولية إلى الاستعارات لفهم أهميتها. ومن الضروريّ بشكل خاص الإقرار بوجود ارتباط وثيق جداً بين الاستعارات والأساطير والنماذج.

الواقع، طالما أقرّت العلوم الاجتماعية بأهمية الاستعارات. وبالفعل، وصف بعض المنظّرين العمليّة الإدراكية المرتبطة بالاستعارات التحويلية بعبارات تكاد تكون روحية. على سبيل المثال يقول Nisbet (1969:4) إن الاستعارات تيسّر الانتقال من المعلوم إلى غير المعلوم لأنّ "الصفات التي تعيّن شيئاً ما تنتقل، في ومضة تبصّر فورية، تكاد تكون لا واعية، إلى شيء آخر غير معلوم بالنسبة إلينا إما بسبب بعده وإما بسبب تعقيده". ويستخدم Geertz (1993:211) لغة دنيوية ليصف العمليّة نفسها حيث يرجّح أنّ قوة الاستعارة مُستمدّة من "التفاعل بين المعاني المتعارضة التي تحشرها رمزياً في بوتقة إطار إدراكي موحّد، في حين أن نجاح الاستعارة يتحدّد بناءً على قدرتها في التغلّب على المقاومة النفسية التي لا بد أن يولّدها ذلك التوتّر الدلاليّ". وكمثال على ذلك، قد يبدو للوهلة الأولى أن الميزان لا علاقة له بالقوّة، لكن التركيز الدلالي الناتج يشكّل ميزة ضرورية لأي استعارة فعالة. ونتيجة للربط بين هذين المفهومين المختلفين، تتيح الاستعارة مراجعة مفهوم الهدف وهو القوّة.

أورد Black (1962:44) أن مصدر أيّ استعارة تحويلية يعمل كمجسّم موشوريّ إدراكي فيختار، ويؤكد، ويضغط، وينظّم طريقة وصف هدف الاستعارة. ولكن اتّضح إخفاق استعارة الموشور التي أتى بها بلاك في التّعرف على الطريقة التي تؤدي بها الاستعارات وظيفتها[23]. ويفترض الموشور مقدّماً أنّ الاستعارات توفّر طريقاً ذا اتجاه واحد بحيث يحدّد أصل الاستعارة كيفية تفسير هدفها. وعلى الرغم من أنّ "بلاك" وافق على أنّ المفعول الأساسي لعملية الاستعارة يؤثر على نطاق الهدف، فقد أصرّ أيضاً على أنّ لها بعض التأثير على كيفية رؤيتنا لنطاق الأصل كنتيجة للتّفاعل بين النطاقين (راجع الصورة 2.2). وبعبارة أخرى، عند تركيب استعارة تحويلية، هناك تفاعل ذو اتّجاهين ما بين الأصل والهدف، إذ يحدد المصدر، بشكل أساسي، طريقة رؤية الهدف؛ لكن يُعتبر أيضاً

(23) نتيجة لذلك، حتى مؤيدو وجهة نظر بلاك التفاعلية يؤكّدون أن تفسيره غير ملائم. راجع على سبيل المثال، Rothbart (1977:25)؛ و Zashin and Chapman (1974:299-300).

أنّ للهدف تأثيراً ما على كيفية رؤية الأصل. وتبعاً لذلك، نجد أنه في سياق توازن القوى يتحدّد المعنى الكلّي، إلى حدّ كبير، بتأثير التّفكير في القوّة من منظور التّوازن. لكنّ طريقة تفكيرنا في التّوازن تتأثر أيضاً برؤيتنا للقوّة. وسيتّم تناول هذه النقطة باستفاضة فيما بعد.



الرسم 2.2 النظرة التفاعلية للاستعارات

هذه النظرة التّفاعلية للاستعارات أصبحت راسخة في الكتابات النظرية حول الاستعارات كما أصبحت مستخدمة في تاريخ العلم، مثلاً، لرسم كيفية تطور فهمنا للذاكرة في سلسلة من الاستعارات. روى Draaisma (2000) مثلاً، كيف شاهد روبرت هوك في عام 1677 عرضاً عن اكتشاف الفوسفور في الجمعية الملكية، ثم بعد ذلك بخمس سنوات استخدم الفوسفور كاستعارة ليشرح كيف يحتفظ العقل بالصّور البصرية. ويقف Schon (1979:257-6-;Schon and Rein, 1994)، وهو صاحب نظريات في التنظيم وفي السياسات العامة، موقفاً مشابهاً من بلاك، حيث إنه أظهر كيف يكون للاستعارات التوليدية تأثيرات عمليّة. فأعطى مثَل الباحثين الذين يحاولون تحسين أداء فرشاة دهن جديدة ذات شعيرات صناعية. فقد قاموا بالقفزة المجازية واعتبروا الفرشاة مضخّة. لكن الباحثين أتوا بالاستعارة أولاً، فتمكنوا عندها من ملاحظة أنّ الفراغات بين الشعيرات الطبيعية تشكل قنوات يسري فيها الطلاء عند ضغط الفرشاة على سطح ما. فكأنّ الفراغات بين شعيرات الفرشاة تشكّل مضخّة. لكن عند ضغط شعيرات فرشاة صناعية على السطح، فإنها انثنت في زاوية حادة وأوقفت المضخّة. إلّا أن شون، على غرار بلاك، يعترف أنه كان للاستعارة دور هام في جعل الباحثين يفكرون في فرشاة الدهن وفي المضخة معاً.

يتم اللجوء إلى استعارات جديدة في الميدان الاجتماعي عند العجز عن فهم التطوّرات باستخدام الموارد اللّغوية الموجودة. بالإضافة إلى ذلك، رأى Steiner (1975:21)، أنّه في ظلّ هذه الظروف، تكون عواقب الاحتفاظ بالاستعارات المعروفة مؤثرة جداً فعندما "تموت الكلمات تحت وطأة الاستخدام المقيَّد" قد تسبّب اللغة شللاً إذ تعمل كحاجز في وجه التجربة الجديدة. فهو يتحدّث عن قوّة تصلّب التشبيهات غير المختبرة والصور المجازية المبتذلة، ويلاحظ كيف يُمكن أن تصبح الحضارة "مسجونة في إطار لغوي لدرجة أنّها لا تتواصل مع الواقع وتغيّراته أو تتوافق معه فقط في بعض النقاط الطقسيّة الاعتباطية". فمن المُعتاد في زمننا المُعاصر أن نجد أن صانعي القرار والمنظرين المستمرين بالتّفكير في مصطلحات توازن القوى "هم أسرى إطار لغوي" يمنعهم من فهم العولمة وتقبّلها[24]. وبعيداً عن إتاحة طرقٍ جديدة لفهم العالم، فإن الاستعارات قد تُطيح بإمكانيات التفهُّم أو احتمالات إحداث تغييرات. وعلى العُموم، فمن الخطأ اعتبار أن الاستعارات قد ماتت لأنه كما قال Kovecses (2002:ix)، هذا الرأي يُغفل نقطة هامّة وهي أنّ "ما هو متجذّر بعمق ومن دون أن نلاحظه، يعمل بعفوية، ويكون بالتالي شديد الفعاليّة في تفكيرنا".

فالتحوّل في رؤيتنا للعالم، نتيجة لذلك، يُمكن أن يكون تجربةً في غاية الصعوبة. على الرّغم من أن الاستعارات المؤثرة يُمكنها أن تقاوم التّغيرات، تظلّ الاستعارات الجديدة قادرة على أن تلعب دوراً مُميزاً في إنعاش لغة السياسة. وقد ناقش عدد من المنظرين السياسيين هذا التطور في سياق الحاجة لتوظيف لغة شاعرية. أوضح Dallmayr (1984b:201,222) أنه للوهلة الأولى، تبدو اللغة

(24) راجع على سبيل المثال Paul (21:2004)، و Buzan (2004a:232)، و Chilton (1996:409). غير أن Pemberton (2001) يدفع بالنقاش في الاتجاه المعاكس، ويصر على أن مدى إغراء الصور البلاغية الخاصة بالعولمة يعتمد على التخيُّلات التكنولوجية حول المستقبل، وأن المقارنة بين الاستعارات المُطبّقة على العولمة تبرز أن الجدل الحالي هو في الواقع تكرار للجدل ذاته الذي جرى في العشرينيّات والثلاثينيات من القرن العشرين.

الشاعرية "غريبة على الحياة السياسية" لكن لا يمكن أن ننكر أنّ دورها "لا يُمكن تجاهله أو تهميشه". وقد وافق رأي هايدغير بأن اللغة الشاعرية مطلوبة لتدعيم اللّغة وتجديدها[25]. ونوّه دلماير خصوصاً بأن ما يميّز الأسلوب الشاعري "هو أنه يفتح الباب لإضافة المُفردات الغريبة وغير المألوفة". ويضيف بأنه في أوقات الأزمات أو التحوّلات الكبرى "تكون الأجواء مُهَيَّأة لتقبُّل غير المألوف وللتجديد." وعلى المنوال نفسه، وصف Rorty (1979:360) الأنشطة الشاعرية باعتبارها "محاولة إعطاء تفسير جديد لمحيطنا المألوف باصطلاحات غير مُتعارفٍ عليها تعبّر عن اختراعاتنا الجديدة"[26]. وبالمثل، اعتبر Geertz (1933:220) أن الإيديولوجيات السياسية تعتمد على اللّغة الشاعرية لأنها تبرز في أزمنة عدم الاستقرار السياسي وتمدّنا بخرائط للوقائع الاجتماعية المُشكلة. وتعتمد هذه الإيديولوجيات على الاستعارات، بشكل خاص، لتوفير أُطُر رمزية مبتكرة تُقارن بها موجات "الأشياء الجديدة" التي تشبه رحلة في بلاد غريبة لانها تنتج عن التحوّل في الحياة السياسية. وبالطريقة نفسها، يقول Chilton (1996:413): يبدو أنّ الاستعارات "تلعب دوراً استثنائياً في الأوقات التي ينبغي فيها إعادة صياغة مفهوم البيئة الدولية". وما وافق عليه كل هؤلاء المحللين هو أنّه عند مواجهة التغيّرات، فإن الاستعارات التحويلّية تلعب دوراً هاماً في توليد مفاهيم جديدة تُساعد على إدراك الواقع الناشئ حديثاً. وكما سنرى في الفصل التالي، ترتبط الاستعارات ارتباطاً وثيقاً بالقصص والأساطير الإيديولوجية وهي تؤلِّف غالباً سعياً لإعادة تشكيل الوقائع الجديدة.

(25) وقد تم الاقتباس عن Heidegger (1971) قوله إن اللغة اليومية هي "قصيدة منسيّة، وبالتالي مستهلكة"، وكان Emerson (1903:329) قد عبّر عن الموقف نفسه بقوله: "يجد المتخصّص في أصول الكلمات أنّ المفردات الميتة فعلاً كانت فيما مضى صوراً رائعة. فاللغة هي شعر متحجّر". ورد القول في Sarbin (1972:337).

(26) غير أن Rorty (1987) يطوّر موقف Davidson (1979) حول الاستعارات ويصر على أنها لا تؤثر في كيفية تمثيلنا للعالم، بل إنها تدفعنا لكي نغيّر رغباتنا ومعتقداتنا الخاصة بالعالم. ويطبّق Barnes (1996) فكر "رورتي" على مجال الجغرافيا.

وقبل أن نوسّع النقاش حول تأثير فكرة التّوازن على مفهوم القوّة، من الضروري أن نُركّز أولاً على مفهوم القوّة نفسه، ولو باختصار.

الاستعارات وصياغة مفهوم القوّة

يقول Lukes (2004)، الذي وضع كتاباً ممتازاً عن القوّة، إن مفهوم القوة هو مفهوم بدائي ومُتنازَع فيه بشكل جوهري[27]. إنّه بدائي تحديداً من حيث إنّ معناه لا يمكن شرحه بالإحالة إلى أفكار أخرى تكون معانيها أقلّ منه إثارةً للجدل؛ وهو متنازع فيه بشكل جوهري لأن أي تقييم للقوّة "لا يُمكن فصله عما نُطلق عليه عموماً افتراضات القيمة، لدى الشخص الذي يبدي رأيه". ويوافق Krieger (1968:3-8) على أنّ القوة مُصطلح بدائي ولكنه ليس متنازعاً فيه بشكل جوهري، فهو اعتبر القوّة "غير مرئيّة وغير محسوسة ليس بالتّجريد ولكن بالرّجوع مُباشرةً إلى الحقائق التي هي بحد ذاتها ماورائية"[28]. ونظراً لأن القواميس "تسلب الحياة" من المفاهيم، بشكل ثابت، فقد رأى كريغر أنّ تعريفاتها التعميميّة وغير المميَّزة وغير المقيّدة للقوّة، مِثْل "القدرة على الفِعْل"، هي تعريفات متوقَّعة. لكنّه أصر على أن تعريف القوّة الذي يطرحه الفلاسفة والمنظّرون السياسيّون يتكشَّف عن "الفراغ المنهجي نفسه"[29]. ونتيجة لذلك، توصّل Krieger (1968:4) إلى أن "الموقف الأساسيّ من القوّة غير المقيّدة" طالما كان الصفّة الطاغية على ثقافة العالم الغربيّ. إذاً هناك سببٌ للاعتقاد أن الاستعارات سوف تلعب دوراً جوهرياً في أي محاولة للتّوصل إلى تقييم جيّد ملموس للقوّة. وعلى كل حال، فعلى الرغم من أنه من المتعارف عليه عموماً أنّ

(27) صدرت الطبعة الأولى في العام 1974. للاطلاع على عدد كبير من الآراء حول مفهوم لوكس للقوة، راجع: "Review Symposium on Steven Lukes' Power: A Radical View' in Political Studies Review, 2006, 4(2)."

(28) كان ليونارد كريغر مؤرّخاً فكرياً بارزاً في القرن العشرين. راجع (1996) Hacohen.

(29) وهو يوضح هذه النقطة من خلال الإشارة إلى هوبز الذي يُعرّف القوة بأنها "وسيلة آنيّة لتوفير نَفْع ما في المستقبل"، وبرتراند راسل الذي يعرّف القوة بأنها "إنتاج مفاعيل مقصودة".

القوّة مُصطلح معقدٌ ومتعدّد الوجوه، فقد قامت محاولات نادرة لتبرهن أنّ الاستعارات يمكن أن تُساعد في ترابط الآراء المتباعدة في القوة التي برزت على مرّ الزمن.

ومع ذلك، تبدو أهميّة الاستعارات واضحة بالتّأكيد عندما يُحاول المنظّرون الابتعاد عن المعاني التقليدية للقوّة. فقد أراد Vail (2004) مثلاً أن يُعيد فهم دور القوّة في المجتمع، فقابلَ بين الاستعارة التقليدية "القوة هي تدرُّج هرميّ" واستعارته المفضّلة "القوّة هي ساق أرضية". وقد اقتبس هذه الاستعارة من Deleuze and Guattari (1987) ولاحظ أن الساق الأرضية اكتسبت اسمها من بنية بعض النباتات مثل الخيزران وبعض أنواع الأعشاب. إنها بناء مثل الشبكة مؤلف من عُقَد موصولة لكنها ذات كيانات خاصّة. وكل عقدة مستقلة عن البناء الأكبر، لكن كل العقد تعمل معاً في شبكة تعود بالفائدة على كل عقدة من دون تشكيل حالة من التبعيّة. وبعكس التدرّج الهرمي فإن الساق الأرضية لا تُعاني من مشكلة الاستغلال من الدّاخل لأن البناء لا يتناسب مع مركزية القوّة. وقد قال Vail (2005) إنه بعد غزو العراق في العام 2003، واجه الجيش الأميركي صعوبات في التصدي للحركات المسلحة ضدّه بسبب طبيعتها غير الهرمية، وقال إن عدم التبصّر التكتيكي يمكن تبريره بالفشل في فهم الفروقات بين معالجة المعلومات في كلٍ من التدرّج الهرمي والساق الأرضية.

إن تكوين مفهوم القوة على صورة تدرّج هرمّي أمر سهل بالنّسبة لواضعي النظريات في دراسات العلاقات الدّولية لأنّهم معتادون على تقريب التدرج الهرميّ من التوازن، في حين أن تصوّر القوّة ساقاً أرضية أكثر صعوبة لأن هذه الاستعارة أقلّ شيوعاً[30]. ومع ذلك، فهي تتضمّن شيئاً من مفاهيم

(30) غير أن هذه الاستعارة تكتسب الآن شيوعاً. فقد ذكر Smith (2006: 328-31)، نائب القائد الأعلى للقوى المتحالفة في أوروبا بين العامين 1998 و 2001 "نظام قيادة خلايا" شبكات حرب العصابات والشبكات الإرهابية في العصر الحديث وميّزه عن البنية الهرمية للقوى العسكرية النظامية. وفي الفصل الثالث مناقشة أوسع لدور القوة في الهرمية.

أخرى للقوّة أخذ المنظّرون الاجتماعيون يتقبّلونها ويتفهّمونها منذ عدة عقود. فبعد أن افترض المنظرون في الماضي، أنّ القوة هي مفهوم مرتكز على الواسطة بسبب تصوّره شيئاً يحوزه ويمارسه لاعب أو وكيل، فإنّ عدداً متزايداً من المنظرين يسلّمون بوجود تصوُّر يؤكد على أنّ القوّة "هي ذات طبيعة ارتباطيّة أو شبكيّة أو موزَّعة أو متأصِّلة" (Sayer, 2004:255). وساير يستعرض هنا محاولة عالم الجغرافيا Allen (2003) لإيجاد بُعد مكاني أو بنيويّ للقوة.

وعلى الرغم من أن "ألن" ساهم، من غير ريب، مساهمة ملموسة في محاولات إضفاء بُعْد مكاني وبنيوي على القوّة، إلا أنّه لم يُوفّر أي سند لمنظري توازن القوى الذين يضعون البعد المكاني والبنيوي للقوة في صُلب نظرياتهم[31]. وأكثر من ذلك، فمن زاوية دراسات العلاقات الدولية، يبدو من الغريب اعتبار فكرة القوة الارتباطية أو الموزّعة تطوّراً حديثاً، لأن دراسة العلاقات الدّولية اعتادت منذ القدم على هذا التصوّر. فهاتان الميزتان أساسيتان للغاية عند تصوّر القوّة كميزان. ومن الوهم التلميح بأنّ النّظرية التقليدية في دراسات العلاقات الدّولية قد اكتسبت أفضلية على "دولوز" و"فوكو" وغيرهما من المنّظرين في العلوم الاجتماعية الذين يريدون إعادة صياغة مفهوم القوة بهذه الطريقة. وفي الواقع، فإن المقاربة الإدراكية للاستعارة إنّما تُساعد في توضيح فكرة أنّ توزيع القوى وفكرة القوة الارتباطية تتخذان شكلين مختلفين تماماً تبعاً للاستعارات التي يؤتى بها[32]. وعلى الرغم من أن الفلاسفة الفرنسيين ابتكروا حقاً وجهة نظر مُميّزة عن القوّة، لكن ينبغي التنويه بأنه مع إقرار المنظرين الاجتماعيين بأصالة إسهام الفرنسيّين، فإنّهم دائماً لا يلاحظون كيف أن معنى القوّة يتمّ تحويله أيضاً بطرقٍ مُختلفة نوعاً ما باستخدام كلمة التّوازن كاستعارة. وبالفعل، يكمن المفهوم

(31) راجع أيضاً Haywood (2000) للاطلاع على محاولة أخرى مثيرة للاهتمام تهدف إلى إعادة توجيه الطرق التقليدية للتفكير بشأن القوّة.

(32) يمكن تعريف أي مفهوم تجريدي كالقوة أو السبب بعدة طرق مختلفة. والفكرة التي يحاول هذا الفصل إيصالها هي أن الاستعارات تلعب دوراً مفصلياً في تحديد المعنى الدقيق للمفهوم في أي سياق وتثبيته.

المتأرجح لتوازن القوى بين الفكرة التقليدية المرتكزة إلى الواسطة والتي تَعتبر القوّة تملّكاً، والفكرة الحديثة والبنيوية التي تعتبر القوة شبكةً.

وقد لاحظ Clegg (1989) وهو منظر تنظيمي استفاد كثيراً من النظريات السياسية، أهمية الاستعارات لفهم القوّة وصياغة مفاهيمها. وهو يرى أنّ المقاربة التقليدية للقوة أي المقاربة السلوكية المرتكزة على الواسطة يمكن إرجاعها إلى هوبز، لكنّ مقاربة الشبكة الحديثة يمكن إرجاعها حتى عهد أقدم إلى مكيافيلي[33]. ورأى أنه، مع ظهور الدّولة كوحدةٍ، وبروز "العلم الجديد" في القرن السّابع عشر، فإن المُنظرين السياسيين تاهوا عن فكرة مكيافيلي المرنة عن القوة، وبالتّالي فإن استعاراته العسكرية التي ربطت القوّة بالاستراتيجيّة والمناورات قد حلّ محلها استعارات هوبز التي تصوّر القوّة بتعابير ميكانيكية سببيّة وذريّة[34].

إلّا أنّ كليغ لم يهتم في مناقشته الواسعة لمفهوم القوة والاستعارات بتوازن القوى الذي نشأ عند كتابة "مكيافيلي" لأفكاره، والذي استمرّ فيما بعد وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين. كما أنه يتناول أفكار Krieger (1968:11) التي تبيِّن أنّ الحضارة الغربيّة، كانت دائماً تعتبر أن القوة تعمل بطريقتين متعارضتين تماماً: إحداهما ذرائعيّة وسياسية وسلبية، والأخرى غائية وأخلاقية وإيجابية. فمن الضروري توفير "فكرتين ثابتتين وأساسيّتين عن القوة". وتستند فرضيّة كريغر الرئيسية إلى أنّ هذين الاتجاهين المختلفين حول القوة سارا على سكّتين منفصلتين قبل القرن السادس عشر. لكن عندما بدأ المنظّرون يلاحظون ما يحدث في العالم الذي أخذ يستولي على القرون الوسطى، بدأ هذان

(33) ويلاحظ فوكو أيضاً هذا الرابط. والمفاجئ هو أنه تم ربط مقاربة فوكو أيضاً بمقاربة القوة التي صاغها عالم الاجتماع الاميركي، تالكوت بارسونز. راجع (1984) Kroker.

(34) اثبت واضعو النظريات التنظيميّة تقبّلهم لوظيفة الاستعارات الإدراكية اكثر من علماء الاجتماع الآخرين. راجع (1977:4) Morgan الذي ناقش في أحد كتبه أن "كافة النظريات التنظيمية والإدارية تستند إلى استعارات أو صور ضمنية تدفعنا إلى رؤية التنظيمات وفهمها وإدارتها بطرق مميزة مع أنها جزئية".

الاتجاهان بالتقارب وأنتجا "مخطّطاً واحداً متقلّباً غامضاً للقوة (Krieger, 1968:16). وناقش (1972:18-19) Duverger الأمر بطريقة مماثلة وأصرّ على أنّ القوّة (وبالتالي السياسة) في الدولة الحديثة هي، بحدّ ذاتها، متناقضة. وبالتّالي فإنّ "الوجه المزدوج للإله يانوس هو صورة صادقة عن القوة ويعبّر عن أعمق حقيقة سياسية". لذلك، فإن القوّة هي، من ناحية، "في الأساس صراع ومعارك"، ومن ناحية أخرى تتعلّق "بتوطيد النظام والعدالة". فمن منظور Duverger (1972:19): نظراً لأن العنصرين "يتواجدان معاً باستمرار" فإن جوهر القوة (والسياسة) هو "دائماً متناقض".

في الفصل التالي، يتمّ بحث العلاقة بين الاستعارة والأسطورة لتوضيح فكرة أنّ توازن القوى الدولي يشمل هذين الوجهين للقوّة. لكن قبل الدخول في هذا التعقيد لا بد أن يتم التركيز، في ختام هذا الفصل، على صورة التوازن بتفصيل أكبر لأن ذلك يوفّر لنا أصلاً نوعياً لاستعارة توازن القوة. إن أصل الاستعارة هو نوعي لأنّه ينطبق على مروحة واسعة من العلاقات تمتّد من العلاقات الأُسريّة إلى العلاقات بين الدّول في النّظام الدوليّ. وعلى الرّغم من أنّه تمّ استخدام أصل الاستعارة في تحليل العلاقات بين الدول ـ المدن الإيطالية، إلا أنّه أصبح الآن مُعمَّماً وينطبق على أيّ محيط تتواجد فيه مجموعة من اللاعبين المُترابطين.

الاستعارة وتوازن القوى

تم في هذا الفصل حتى الآن، اعتبار أن توازن القوى هو عبارة عن استعارة. وفي هذا الجزء الأخير، يتم التعمق في درس انعكاسات اعتبار توازن القوى استعارة، وبشكل محدد في صورة ميزان. والهدف من هذا الجزء هو إظهار أنه من خلال الاستناد إلى نظرية الاستعارات التفاعلية، يمكننا رؤية كيف أن استخدام الميزان كمصدر للاستعارة له تأثير في تحويل معنى القوة.



الرسم 3.2 "توازن القوى الأوروبي": للرسام "أونوريه دومييه"، من صحيفة Le Charivari 1، كانون الأول/ديسمبر 1866؛ www.daumier-register.org © DR 3540[35].

من مشاكل التّعامل مع توازن القوى كاستعارة أنّ الأصل مثل الهدف،

(35) الصورة متوفرة على الموقع التالي: http://homepage.mac.com/dmhart/WarArt/StudyGuides/Daumier.html.



الرسم 4.2 توازن القوى الأوروبي: للرسام أونوريه دومييه، من صحيفة "Le Charivari" 3 نيسان/ أبريل 1867؛ www.daumier-register.org ©DR 3566[36].

مفهومٌ أوّلي أو بدائي. وعلى النقيض من أصل الاستعارة في القول "عمود من الجدارة بالاحترام"، فإن فكرة "التوازن" لا توحي فوراً بصورة بصرية، لذلك لا

(36) استُخدم هذا الرسم كصورة إيضاحية في أول كتاب (1938) Friedrich حول السياسات الخارجية. وقد استخدمها أيضاً (2000) Stamato لتجسيد (ربما على سبيل الاستعارة أو السخرية) المشاكل التي يمكن أن تواجهها النساء في أماكن العمل.

يُعرف المجال المفاهيمي الذي يجب أن تُربط به القوة ويمكن أن يُمثَّل ذلك بتصويرات بصرية لتوازن القوى من الماضي. في القرن التاسع عشر، أخرج الفنان الفرنسي أونوريه دومييه (1808–1879) رسمين على الأقلّ، بالطباعة الحجرية، لتوازن القوى الأوروبي، (راجع الرسمين 2–3 و2–4) حيث رسم، في أحدهما، الكرة الأرضية مستقرّة (أو متوازنة) على دائرة من الحراب في أيدي مجموعة متنوّعة من الجنود والمواطنين. ورسم، في الثانية، امرأة قد تكون ماريان رمز الحرية عند الفرنسيين، وهي تتمايل متقلقلة (تحاول أن تَبقى مُتوازنة) فوق قنبلة دائريّة الشّكل ويصدر منها الدّخان الدّال على اقتراب انفجارها[37]. وقد كان "دومييه" معارضاً لفكرة توازن القوى الأوروبي، وذلك واضح في الرسمين. لأنه أظهر في كليهما أن توازن القوى الأوروبي يرتكز على أساس غير مستقرّ بتاتاً. لكنّ دومييه هنا لا يقدّم إلّا رمزاً (أو "فيشة لعب" حسب تعبير أوكشوت) يمثّل توازن القوى الأوروبي. لذلك بدلاً من "المرأة التي تتمايل فوق قنبلة" نفهم "توازن القوى الأوروبي". غير أنّ الاستعارة هنا هي فعلاً استعارة تبادلية وليست استعارة تحويلية أو تفاعلية. وبالتالي فإنّ التمثيل البصري لا يلقي ضوءاً على المجال المفاهيمي الذي يدعم الإشارة بشكل متواصل إلى توازن القوى في العالم المعاصر.

ولتعريف المجال المفاهيمي الذي يحدّد توازن القوى في شكل استعارة نوعية وتحويلية، من الضروري التعمق أكثر في الموضوع. وإحدى الطرق للقيام بذلك، تكون بالعودة إلى مصادر الاستعارة (بداياتها). وعلى الرغم من عدم وجود سلسلة نسب مفصّلة لاستعارة توازن القوى (لكن راجع Nelson, 1943 وVegts, 1948)، فقد رأى Anderson (1993:151) أن أقدم ذِكْر واضح ورَدَ في العام 1439 عند "فرانشيسكو باربارو" الذي قال إن البندقية كانت تسعى في ذاك الوقت لإقامة توازن في القوى، في إيطاليا[38]. لكنْ ثمة إشارة أشهر وأهمّ

(37) "كان (1992) Max Kohnstamm هو من قال إن المرأة هي ماريان.

(38) غير أن Haslam (2002:92) يرفض إرجاع الفكرة إلى ذلك القِدَم.

وأبقى لتوازن القوى، وقد ظهرت في عمل الرجل الدبلوماسي والمُؤرخ فرانشيسكو غويتشيارديني عندما كتب في العقود الأولى من القرن السادس عشر مستنداً صراحة إلى الفكرة، بل إنه جعل توازن القوى يلعب دوراً محورياً في روايته للأحداث المُحيطة بالتدخل العسكري الفرنسي في شبه الجزيرة الإيطالية في العام 1494(39).

يذكر غويتشياردينى الدول - المدن في إيطاليا ومحاولة كلّ منها، "موازنة" الأخرى. لكن ثمة مجموعة من مصادر استعارات مختلفة للغاية من إيطاليا في القرن الخامس عشر، وهي تتناسب تماماً مع فكرة الموازنة. وقد لاحظ (1948) Vagts، بشكل خاصّ، أن المصطلح balancio (موازنة) كان يرتبط بالقيد المزدوج في مسك دفاتر الحسابات الذي تطوّر في إيطاليا في أواخر القرون الوسطى، وأن تعبير punctus contra punctum (نوتة مقابل نوتة) يعود إلى نظريّة التّناغم في الموسيقى(40). وقد أشار "فاغتس" إلى الميزان المعروف عادةً بأنه رمز للعدالة. بالإضافة إلى إيطاليا، كشف فاغتس عن صورتين مطبوعتين عن روسمين خشبيين في ألمانيا، إحداهما من القرن الخامس عشر والأخرى من القرن السادس عشر، وهما لا يُظهران فقط البابا والإمبراطور يتوازنان مضطربين على قمة صاري سفينة، ولكن أيضاً نرى البابا وهو يحمل ميزاناً في يد ويمسك بالإمبراطور باليد الأخرى(41).

(39) تظهر الإشارات في ([1561] 1984) Guicciardini بما أن هناك بُعداً مُشكّكاً في استخدام "غويتشيارديني" لمفهوم توازن القوى، سأخصص مناقشة اكثر تفصيلاً لعمله في الفصل التالي.

(40) يظهر الطباق (counterpoint) توافقاً معتدلاً ومقبولاً حين توضع نوتة مقابل أخرى والذي تشتق منه أيضاً لفظة Contrapunctus أي النوتة المقابلة Johannes Tinctoris, Liber de Arte Contrapuncti, 1447. ورد ذكره على الموقع /www.contrapunctus.com contrapunctus.htm، تم التنزيل الأخير في 6 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(41) تظهر نسختان من هاتين الصورتين في (1948) Vagts.

غير أن غويتشياrديني لم يبيّن بالتحديد أياً من هذه المصادر الاستعارية قد اعتمد. ومن وجهة نظر (vagts (1948:94، لا أهمية لهذا الأمر، لأن "مزج الاستعارات" كان ميزة خاصة "للغة المتداولة في السياسة في عصر النهضة"[42]. وقد ساهم Slater (1987) في تعزيز هذا الموقف من خلال رأيه الذي بُحث آنفاً، بأن الاستعارات المختلفة مثل "التفاح الفاسد" و"سقوط حجارة الدومينو" يمكن أن تخلق وجهة نظر بنيوية مشتركة. وكما سنرى في الفصل التالي، عندما نستعرض الروابط بين الاستعارات والأساطير، مع أنه يبدو بشكل سطحي أن أصول الاستعارات التي حدّدها فاغتس تأخذ شكلاً متماثلاً، فإن استعارة الميزان بالذات يمكن تنقيحها، حتّى لو كان استخدام استعارة الكفتين بطرق مختلفة كلياً ذات آثار تتعلق بصناعة الأساطير[43].

لا شك في أن الميزان أصبح يشكل أصلاً نوعياً للاستعارة. وأصبحت هناك أسس متينة للتفكير في أنه في حين لم يتم توضيح أصل الاستعارة في فكرة غويتشياrديني عن الموازنة، فإنها قد فُسِّرت بسهولة في صورة الميزان. وكمثال على ذلك، عندما أهدى "جيفري فانتون" للملكة إليزابيت، في العام 1579، الترجمة الإنكليزية الأولى لكتاب غويتشياrديني "تاريخ إيطاليا" (وإن كانت نقلاً عن نسخة فرنسية مترجمة عن الأصل الإيطالي)، صوَّر أصل الاستعارة الخاصة بتوازن القوى بشكل واضح جداً. قال: "إنّ الله وضع في يديك ميزان القوة والعدل لتوازني وتتوازني، وفق إرادتك، مع أفعال ونصائح جميع الملوك المسيحيين في عصرك" (ورد في Vagts, 1948:97). فقد تم أولاً استحضار مفهوم الميزان إلى العقل بذكر كلمة "العدل" التي تجسدها كفتا الميزان، وثانياً من خلال التأكيد على أن الملكة تستطيع "أن توازن وتتوازن مع" ملوك القارة الأوروبية الآخرين؛ وهذه تعابير تشير إلى الوزن.

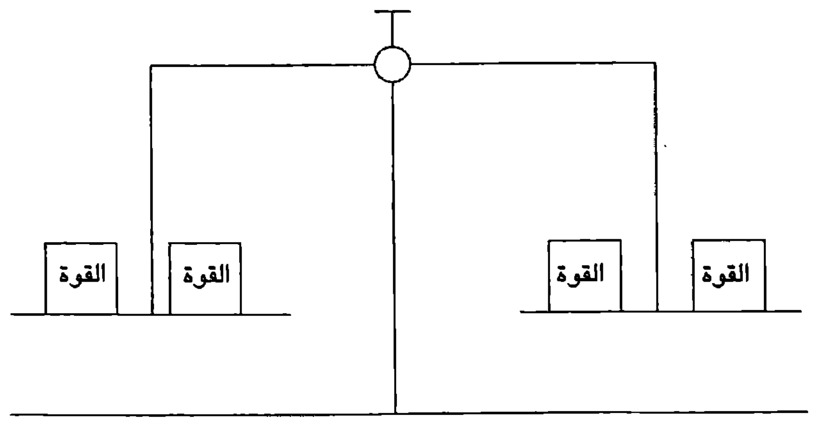
إن المجال المفاهيمي المرتبط بالميزان له جذور تاريخية عميقة كأصل

(42) غير أن هذا التقييم يبدو الآن قديماً إذ تم قبول فكرة أن اللغة استعارية في طبيعتها.
(43) اي أنها يمكن أن تخلق أساطير جديدة.

للاستعارة. فنجد في سِفْر "دانيال" على سبيل المثال، أن "بيلشاصّر" حاكم بابل (في القرن السادس ق.م.) أقام وليمة وشرب الملك وضيوفه في الآنية المقدسة المأخوذة من هيكل سليمان في أورشليم. وأثناء الاحتفال، ظهرت على الحائط كلمات غامضة قام بتفسيرها، فيما بعد، دانيال وهي تقول: "وُزنتَ بالموازين فوُجدتَ ناقصاً" (Daniel, V: 27). وفي تلك اللّيلة قُتِل "بيلشاصّر" وانقسمت إمبراطوريته بين الميديين والفُرس. إن أصل الاستعارة هو، بوضوح، ميزان، وهدف الاستعارة هو تاريخ الملك وإمبراطوريته. وما يفيده أصل الاستعارة هنا هو تشجيعنا للاعتقاد بأن تاريخ الإمبراطورية يُمكن أن يُقاس بدقة ويُحكم عليه. كما يمكن أنّ نفهم أنّ هناك درجة من التّفاعل لأن المعنى المرتبط بهدف الاستعارة يلفت النظر إلى صفة مميّزة لأصل الاستعارة. فالميزان لا يزن فقط السلع بل يضمن أيضاً أن تكون النتيجة نزيهة وغير متأثرة مثلاً بوجهات نظر الفريقين اللذين يشتريان أو يبيعان ما يتم وزنه في الميزان.

وعلى الرغم من أن توازن القوى وميزان العدالة يستندان إلى كفتي الميزان في ما يتعلق بأصل الاستعارة، فإن أثر الاستعارة مُختلفٌ تماماً في الحالتين. فميزان العدالة يأخذ الصيغة نفسها كاستعارة "عمود من الجدارة بالاحترام"، حيث يمكن تفسير الميزان بأنه يعني النزاهة، وعندما يتمّ التبادل يصبح المعنى المُستبدل للعدالة، أو على الأقل من عناصرها الأساسية. لكن تفسير توازن القوى ليس مباشراً لهذه الدرجة. ففي المقام الأوّل، على الرغم من أن ميزان العدالة أصبح تعبيراً غير متداولٍ، (مع أن صورة الميزان لا تزال صورة متداولة تمثل العدالة) فإن تعبير توازن القوى ما زال أكثر تداولاً حتى إنه مستخدم في العاميّة. وفي المقام الثّاني، وكما تُظهر صورتا دوميه فإن توازن القوى مرتبط بصور مختلفة تولّد معاني متناقضة. فصورتا دوميه مثلاً ربطتا بين توازن القوى والخطر وعدم الاستقرار. وهذان، بكل وضوح، تعبيران ربطهما النقّاد دائماً بتوازن القوى الدولي ولكنّهما ليسا حتماً من التعابير التي تخطر للذهن بالضّرورة عندما يتمّ تناوله في اللّغة المحكية. ولذلك فإنهما يجعلان معنى

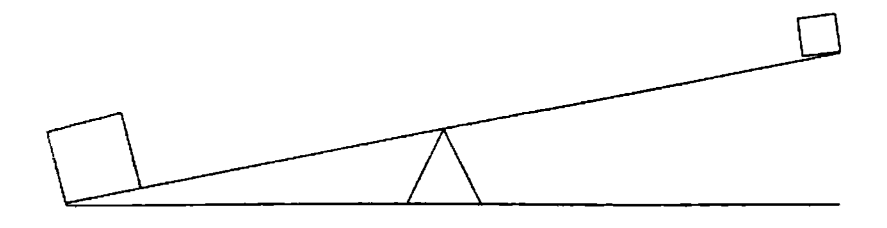
المصطلح غير محدد. وفي المقابل، عندما يكون الميزان هو أصل استعارة "التّوازن" فإنه يسلط الضوء على معنى القوة. وأنا أرى أنّ الميزان أصبح يشكّل المجال المفاهيمي والأصل النوعي لاستعارة توازن القوى في العالم المُعاصر. (راجع الرسم 5.2).



الرسم 5.2 الميزان كأصل نوعي لاستعارة "توازن القوى".

وفي الواقع العملي، فإنّ هذا الزعم يظلّ تأكيداً يستحيل تثبيته لأن الإشارات إلى توازن القوى لها حضورها الكليّ. إن مُشكلة التثبُّت أصبحت أكثر صعوبةً، نظراً لأن الإشارات المُباشرة للميزان نادرة عندما يدور النقاش حول توازن القوى. وقف Shimko (2004:207) موقفاً مثيراً للاهتمام من هذه المشكلة، فهو يرى أنّ قوّة بعض الاستعارات لا تعتمد على "تكرارها الصريح" لأن المُصطلحات ذات الصلة تذكّر فوراً بأهل الاستعارة. وقد أوضح رأيه استناداً إلى الاستعارة المعروفة "سقوط حجارة الدومينو" التي استخدمها الأميركيون خلال الحرب الباردة. لكن يُلاحظ أن إشارات صانعي السياسات إلى الدومينو صراحة كانت قليلة. غير أنّ شيمكو يصرّ على أنّ صيغ الكلام المتعلقة بهذه الصورة كانت واسعة الانتشار خلال الحرب الباردة. فمثلاً عندما "تسقط" الدول أو "تتداعى"، يجري "دعم" الحكومات أو "مساندتها"، فتتمّ معادلة "التفاعل المتسلسل". ويمكن التوسع في هذا النقاش ليشمل توازن القوى. وهناك إشارات

متواصلة في العالم المُعاصر إلى صور مجازية لتوازنات القوى التي "تميل" أو "تنقلب" أو "تتأرجح" أو "تتحوّل" أو "تُعدَّل" أو "تتغيّر"، بالإضافة إلى أوضاع نرى اللاعب فيها "يُمسك" بميزان القوى أو "يُمليه" أو "يقلبه" أو "يتحكم به" أو "يضبطه". وهذه الصيغ الكلامية كلها تساعد على استحضار صورة الميزان (أو صورة ومجال مفاهيمي مشابهين، مثل اللوح المتأرجح أو شدّ الحبال)، كما أن الاستخدام المتكرر لهذه الصيغ الكلامية جعل صورة الميزان توفر على الأقل مجالاً مفاهيمياً سائداً لميزان القوى. (راجع الرسم 2–6)[44].



الرسم 2-6 اللوح المتأرجح كمجال مفاهيمي موازٍ للاستعارة النوعية لتوازن القوى.

والنّقطة الرئيسية هنا ليست فقط أن الميزان يوفّر صورة طاغية، فهي أيضاً صورة نوعية. وكما لاحظ Baldwin (1989:1) أنّ التّفكير في القوّة "واسع النطاق، بمعنى أن كلّ ميادين الحياة الاجتماعية تتضمّن القوّة"، كذلك يبدو أن كافة المجالات الاجتماعية تنطوي أيضاً على توازن قوى وأن الميزان يوفّر أصلاً نوعياً للاستعارة لفهم ما ينجم عن هذا التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، إذا قبلنا الدّور التّحويلي للاستعارة تكون الانعكاسات أكثر أهمية لأنها تتطلب منا أن نغيّر تصوّرنا التقليدي للقوّة. وبحسب Baldwin (1989:1) فإن القوة تدفع الشخص للقيام بأمر لا يقوم به لولاها. فما هو تأثير استعارة الميزان على

(44) يصف Osgood (1962 :76) مثلاً، الحرب الباردة "كلوح متأرجح فوق هاوية". ويستخدم Schattschneider (1960) المجال المفاهيمي لشدّ الحبال ليُظهر كيف يمكن أن يتغيّر توازن القوى.

مفهوم القوة هذا؟ في الجوهر، تُبعدنا هذه الاستعارة عن مفهوم القوة المرتكزة على الواسطة، وتقرّبنا من تصوّر بنيوي للقوة. إنها تُخبرنا القليل عن القوّة التي لدى المشاركين كالوكلاء، وتُخبرنا أكثر كيف أن القوة التي لدى أعضاء النظام تحدد هيكلية الإطار الاجتماعي.

لا تشجعنا هذه الاستعارة فقط على التّفكير في أننا نستطيع قياس القوّة، ولكنّها تشير أيضاً، في الوقت نفسه، إلى أن القياس يصبح ذا قيمة مُتميّزة عندما يتم اختبارها في سياق القوّة التي لدى اللاعبين الآخرين في النّظام. وهي لا تُشجّعنا على التّفكير في أنّ القوّة تراتبيّة أو مُحتكَرة أو أنّها مُركَّزة في مكانٍ واحد. ولكنّها تشير أيضاً إلى أن القوّة مرنة وليست ثابتة، وأن القوّة التي لدى اللاعبين في النّظام يجب إعادة قياسها. والجدير بالذكر أن النّتائج غير متوقّعة على الدوام نظراً لأنّ اللاعبين يُمكنهم نقل موقع قوّتهم في أيّ وقت، وبالتالي تغيير نظام توزيع القوّة بالكامل. واللافت أن المنظرين المتخصّصين في مفهوم القوّة لا يدركون، على ما يبدو، تأثير الاستعارة على تكوين مفهوم القوّة. فعلى سبيل المثال قال Baldwin (2004:182) إنّه في سياق العلاقات الدّولية "بغض النظر عن أيّ شكلٍ من أشكال توازن القوى نأخذه في الاعتبار، فإن فكرة القوّة بوصفها امتلاكاً أكثر من اعتبارها علاقة هي مفهوم راسخ". غير أن هذا التقييم يتجاهل التأثير التحويلي لاستعارة توازن القوى على مفهوم القوة.

عند استخدام الميزان رمزاً للعدالة ينصبّ الاهتمام على عدم التميّز الذي تمثله الدقّة بين الكفّتين. وفي المقابل، عند استخدام الميزان كمصدر استعارة لتوازن القوى، يكون التركيز على نظام عمل الميزان ويتمحور الاهتمام على حركة كفتي الميزان بحسب توزيع الأوزان عليهما، بحيث يكون لكل تعديل طفيف في كفة تأثير متساو ومقابل في الكفة الأخرى. لذلك، وكما اقترح بلاك، هناك درجة من التّفاعل بين الأصل والهدف في توازن القوى. فالاستعارة لها تأثير تحويلي على المعنى الذي نقصده من كلمة "القوّة"، لكن مفهوم القوّة له أيضاً التأثير على الوصف المستخدم للميزان. وعلى الرغم من، أو ربما بسبب، كون

أصل الاستعارة النوعي مألوفاً، فإن لذلك أثراً بالغاً في تغيير تقييمنا للقوة. فبدلاً من التّركيز على كيفية تمكّن طرف من السيطرة على سلوك طرف آخر، فإن الاستعارة تحملنا على أن نتفحّص القوّة من منظور بنيوي وأن نرى أيّ موقفٍ من زاوية التوسيع الشامل للقوّة. وكمثال على ذلك، فالعلاقات بين الولايات المتّحدة الأميركية وفيتنام في أواخر ستينيات القرن العشرين، تبدو لنا مُختلفة تماماً إذا نظرنا إلى الصّين وفيتنام معاً في كفة واحدة على الميزان، والولايات المتّحدة في الكفة الأخرى بدلاً من أن ننظر ببساطة إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وفيتنام. فإذا صببنا تركيزنا على الصورة الأشمل، يمكننا أن نرى كيف يتغيّر توزيع القوى مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، إذا وضعنا، في زمن معيّن، الأب والأم في كفة ميزان والأولاد في الكفة الأخرى، ثم وضعنا، في زمن آخر، الأب مع الأطفال في كفة والأم في كفة أخرى، فإن شكل الموقف يختلف تماماً، وبالتّالي يُمكننا أن نتوقّع نتائج مُختلفة وجديدة.

هذا الاستخدام النوعي للميزان كأصل للاستعارة لتحويلنا من مفهوم القوة المرتكز على الواسطة إلى مفهوم القوّة على أساس بنيوي، يشكل قفزة غير مثيرة للجدل. والواقع أنّ توازن القوى لم يسجل مفهوماً ذا شأن في العلوم الاجتماعية. وحتى إنه لم يلقَ اهتماماً في محاولات مثل محاولة Luke (2005) للإتيان بوصف شامل حول تكوين مفهوم للقوة. إن نقص الاهتمام من جانب علماء الاجتماع في ما يتعلق بتوازن القوى يعود جزئياً إلى التقصير العام في تقدير أهمية الاستعارات وفعاليتها، مثل استعارة "توازن القوى" في تحديد رؤيتنا للعالم. ومن ناحية أخرى، كانت ردة الفعل تجاه توازن القوى في ميدان العلاقات الدولية مختلفة للغاية. فعلى مدى قرون عديدة، وفّر توازن القوى عنصراً مركزياً، لا بل أيضاً مثيراً للجدل في تحليل العلاقات الدّولية. لذلك، سوف نتعمّق، في الفصل التالي، في تقييم توازن القوى لتناول فكرة أهمية هذا المفهوم في العلاقات الدولية والجدل الذي يثيره.

3 توازن القوى: من الاستعارات إلى الأساطير والنماذج

لقد حاولت أن أبرهن، في الفصل السابق، أنّ الاستعارات ليست مجرّد ظاهرة معقّدة، بل أيضاً أنّ أي تقييم لميزان القوى يتأثّر بشكلّ عميق بموقفنا من اعتبار المفهوم استعارة تبادلية أم استعارة تفاعلية. فإذا اعتبرنا توازن القوى استعارة تفاعلية فإنّ التّأثير يعيد تشكيل معنى القوة وينقلنا من مفهوم مرتكز على الواسطة إلى مفهوم على أساس بنيوي. وأنا أرى أنّ الميزان يوفّر أصلاً نوعياً للاستعارة يعزز هذا التحول في المفهوم. إن حالة الحضور الكليّ لاستخدام الاستعارة النوعية لتوازن القوى تؤكّد على أن التّحول خطوة سهلة ولا جدال فيها. وعلى الرغم من الاستخدام المشوّش للأصل النوعي، فإنّه قد ثبت أنه لا يكفي للارتقاء بتوازن القوى ليكون مفهوماً أساسياً في العلوم الاجتماعية[1]. ولم يتمّ اعتبار توازن القوى مفهوماً رئيسياً لا غِنى عنه إلّا في مجال العلاقات الدولية. والغريب أنّ العلاقات الدولية هي أيضاً المجال الوحيد الذي ينظر فيه إلى هذا المفهوم على أنّه مثير للجدل.

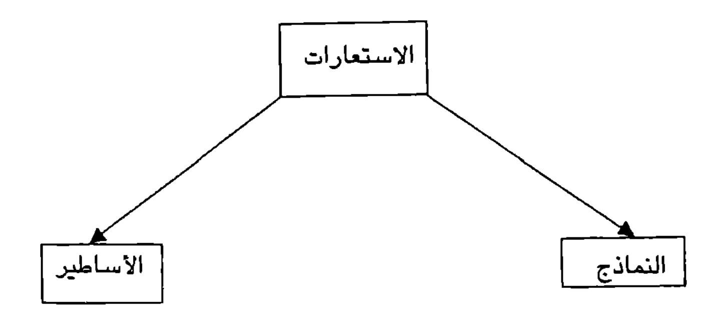
(1) علاوة على ذلك، يتم تجاهل الكتابات الكثيرة حول استعارة توازن القوى في معظم الأبحاث حول القوة.

لذلك فإن الهدف من هذا الفصل هو عرض الدّور المركزيّ والهامّ الذي يُمثله توازن القوى في مجال العلاقات الدّولية من الناحيتين النّظرية والعمليّة، بالإضافة إلى خلاف وجهات النظر حول هذا المفهوم. وحتى نُحقّق هذا الهدف يجب أن نُحدّد إطاراً تحليلياً واضحاً لبحث المفهوم ودراسة توازن القوى ليس فقط كاستعارة ولكن أيضاً كأسطورة وكنموذج.

توجد طريقتان مختلفتان لرؤية العلاقة بين الاستعارات والأساطير والنماذج. الأولى تستند إلى المقاربة الوضعيّة للعلوم الاجتماعية، والثانية تستند إلى المقاربة ما بعد الوضعيّة.

تختلف المقاربتان في تفسيرهما لأهمية توازن القوى والخلاف الدائر حوله. ويتغيّر أيضاً المعنى المتصل بالأساطير عندما ننتقل من مقاربة إلى الأخرى. فمن وجهة نظر الفلسفة الوضعيّة فإنّ الأسطورة تُستخدم بالمعنى العامي ويتمّ ربطها بخطأ أساسي من نوع معين، بينما من وجهة النظر ما بعد الوضعيّة يتمّ ربط الأساطير بالقصص الإيديولوجية والتي تُعوّل على الاعتقادات العميقة والرّاسخة بخصوص طبيعة الواقع.

يعرض الجزء الأول من هذا الفصل العلاقة بين الاستعارات والأساطير والنماذج من وجهة نظر الفلسفة الوضعيّة. فهو يبيّن، من جهة، كيف تُعتبر الاستعارات مصدراً هاماً للنماذج، وكيف أنّ الاستعارة، من جهة أخرى، إذا اعتُبرت شيئاً محسوساً وتمّ التّعامل معها كظاهرة واقعية، فإنها تتحوّل فعلاً إلى أسطورة وتؤدي إلى خلق تصور خاطئ للواقع. فبدلاً من أن تنير الحقيقة تُصبح سبباً للتحريف. وممّا سبق، تكون لاستعارة توازن القوى القُدرة على تحويل المفهوم إمّا إلى نموذج وإمّا إلى أسطورة (راجع الرسم 3-1). ومن وجهة نظر الفلسفة الوضعيّة، يُمكن أن يُعتبر توازن القوى مفهوماً مركزياً وفي الوقت نفسه مفهوماً خلافياً في كل الدراسات المُعاصرة في العلاقات الدّولية. فمع أن عدداً كبيراً من المُنظّرين المرموقين وضعوا المفهوم في صلب محاولاتهم لوضع



الرسم 3-1 نظرة وضعية إلى العلاقات بين الاستعارات والأساطير والنماذج.

نظريات العلاقات الدّولية، فإن كل تلك المحاولات، بلا استثناء، واجهت انتقادات أساسية ومتواصلة. لذلك لم يعرف مفهوم توازن القوى أي إجماع على الإطلاق في زمننا المعاصر.

وفي باقي الفصل الثالث سنرى كيف يقيم أصحاب النظرية ما بعد الوضعية العلاقة بين الاستعارات والأساطير والنماذج. إن الوضعيين يفترضون مُسبقاً أنّه لا يوجد مبدئياً فرق بين نظرة علماء الاجتماع إلى الواقع الاجتماعي ونظرة علماء الطّبيعة إلى العالم الطبيعي. أما ما بعد الوضعيّين، فيصرّون بالرغم من أنّ الأمر قد يكون صحيحاً في المبدأ، على أنّ هناك تبايناً أساسياً بين طبيعة الواقعين الاجتماعي والطبيعي، حتى إن علماء الاجتماع وعلماء الطّبيعة يستخدمون عملياً أساليب مُختلفةً لملاحظة الواقعين. بحسب فلاسفة ما بعد الوضعيّة، تكمن المشكلة في نظرية الوضعيين في العلوم الاجتماعية في أنّها تفترض وجود واقع مادي ولا تقرّ بأنّ المظاهر الماديّة البحتة لذلك الواقع، كالمحيط مثلاً، لا يمكن إدراكها إلّا بواسطة الأفكار التي تحدّد للمجتمع دلالة المحيط (Steinberg: 2000). ففي حالة توازن القوى إذاً يصبح من المُهمّ دراسته كفكرةٍ.

لذلك يرى بعض الوضعيين أن توازن القوى هو مفهوم مركزي في دراسة العلاقات الدّولية، لأنه لعب دوراً جوهرياً في طريقة تفكير المُنظّرين والممارسين

في العلاقات الدّولية، وذلك من أوائل العصر الحديث حتى يومنا هذا. وللسّبب نفسه، يجب اعتبار مفهوم توازن القوى مفهوماً خلافياً نظراً لأنّه كان باستمرار موضوعاً للنّقد منذ القرن الثامن عشر. ويتبع ذلك أن الاستعارات ذات أهميّة، ليس لأنّها تُمثّل مصدراً مهماً للنّماذج كما يقول الوضعيون، ولكن لأن اللاعبين في المجتمع يستخدمونها عادةً، وهي تعطي فكرة أساسية عن كيفية فهم هؤلاء اللاعبين طبيعة الواقع. ظهرت استعارات توازن القوى منذ عصر النّهضة في إيطاليا، وبالتّالي يُمكن أن نستنتج أنه كان هناك تغيير عند تلك النّقطة المفصليّة في نظرة الناس إلى العالم الذي يتفاعلون فيه. وبطريقة أكثر تحديداً، يُمكننا أن نستنتج أنه كان هناك تغير في نظرتهم إلى القوة.

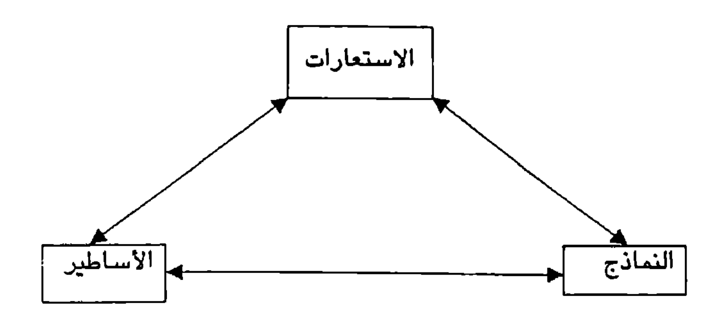
سبق أن ذكرنا في الفصل السّابق أنّ كريغر قال إن القوة قد نشأت كمفهوم غير مستقرٍ وغامض جداً في ذلك الوقت، متّخذاً دلالات سلبيّة وإيجابيّة على حدّ سواء. وفي هذه الحالة يمكن التخمين بأن يكون توازن القوّة غامضاً على نحو مشابه وأن ذلك سينتج عنه مجموعتان مختلفتان من الاستعارات. يعرض الجزء الثاني من هذا الفصل أنّه بالإضافة إلى الاستعارات التي توّلد نظرة تضادّ لتوازن القوى هناك أيضاً مجموعة مُختلفة من الاستعارات التي تُحدث نظرة تعاون لتوازن القوّة، ولذلك فبدلاً من التوصل إلى توازن نتيجة لتجاذب الأطراف كل إلى ناحيته، فإنّه من المُمكن أيضاً تصوّر توازن ناشئ عن التعاون بين اللاعبين لبناء توازن دائم للقوى.

كان الربط بين توازن القوى ومختلف نقاط التعادُل دائماً ميزة أساسية للمفهوم، ذلك لأنه، في سياق السّياسة الدّولية، لم يكن توازن القوى يوماً مجرّد استعارة تُمكّننا من إعادة التّفكير في مفهوم القوة المرتكز على الواسطة، وإنما كان أيضاً مصدراً للأساطير السياسية التي تتجسّد في شكل قصص إيديولوجية تروي كيف تمكّن نظام من الدّول المُستقلّة من الاستمرار في الماضي وكيف يمكن استمراره في المستقبل. لقد لاقت الأساطير السّياسية وصناعة الأساطير في مجال العلاقات الدّولية القليل من الاهتمام نسبياً. ويُناقش باقي الجزء الثاني هذه الفكرة في

سياق توازن القوى[2]. ثم يوضح الجزء الثالث دور توازن القوى في عملية تأليف الأساطير بالاطّلاع أوّلاً على "تاريخ إيطاليا" الذي كتبه "غويتشيارديني" في بداية القرن السادس عشر، وهو يكشف الكثير عن منشأ تأليف الأساطير حول توازن القوى. كما سينتقل هذا الجزء إلى مناقشة دور صناعة الأساطير حول توازن القوى في عالمنا المعاصر مع التركيز على خطاب تشرشل حول الستار الحديدي عام 1946 ومقدمة بوش لاستراتيجية الأمن القومي عام 2002.

ويستعرض الجزء الأخير من هذا الفصل العلاقة بين الاستعارات والأساطير والنّماذج من وجهة نظر الفلسفة ما بعد الوضعيّة. فبالنسبة لما بعد الوضعيين، من الخطأ افتراض وجود هوّة لا تُردَم بين المحللين والموضوع الذي يحلّلونه، ذلك لأنّ علماء الاجتماع هم جزء حتميّ من الواقع الاجتماعي الذي يقومون بتحليله. ويستتبع ذلك أنّ من الوهم البحث عن محاولات مُعاصرة لفهم توازن القوى كنماذج وإيجاد فارق واضح بين هذه المحاولات والمحاولات السابقة لتحليل توازن القوى. عندما يُعوّل علماء الاجتماع المعاصرون على توازن القوى لتطوير النّماذج المُخصصة لتفسير نظام الدولة الحديثة فلا بد أن يكون لذلك بُعْد في صناعة الأساطير. ويتبع ذلك أن النّماذج والاستعارات والأساطير تصبح جميعاً مترابطة (راجع الرسم 3-2). وبالتّالي يُختتم هذا الجزء بوضع إطار يُوضح كيف أنّ استعارة توازن القوى القائم على التضاد واستعارة توازن القوى التوافقي قد أنتجتا عدداً محدوداً من القصص الإيديولوجية عن كيفية المحافظة على نظام الدولة المستقرة. وتمهيداً للقسم الثالث من الكتاب، سأبيّن كيف أن مختلف جوانب هذه القصص المُنتجة للأساطير كانت مصدراً استند إليه أصحاب

(2) إلا ان الاساطير كانت تعتبر أحياناً هامة في سياق الحرب الباردة. راجع، مثلاً Wheeler (1960) و(1965) Kautsky، و(1981) Freedman. ومنذ عهد أقرب، ربط (2001) Weber الأساطير بـ"الإيديولوجيات اللاواعية" التي تُعتبر أساس كل النظريات في دراسات العلاقات الدولية. ويستند ويبر إلى قراءة ما بعد عصرية للأساطير، مرتبطة إلى حد كبير بـ Barthes (1974؛ 1972) . للاطلاع على دراسة مختلفة عن "بارث"، راجع (6-61 :2002) Flood.



صورة 3-2 نظرة ما بعد وضعيّة للعلاقات بين الاستعارات والأساطير والنماذج

النظريات المعاصرون الأربعة الذين دُرست كتبهم في القسم التالي، عنيتُ بهم: مورغنتو وبول ووالتز وميرشايمر.

الفلسفة الوضعيّة والاستعارات والنّماذج والأساطير

يرى الصينيون الأزمات كمصدر للفُرص والأخطار معاً، ويرى الوضعيون الاستعارات من المنظار ذاته. إنهم يتقبلون، بشكل واسع، الوجه التفاعلي للاستعارات؛ أي أنها تخلق الفرصة لرؤية الواقع بطريقةٍ جديدةٍ أو إتاحة المجال للعلماء لوضع نظريةٍ أو فكرةٍ تجريديّة في عبارات محدَّدة يمكن تصوّرها. ولكن يُوجد، في الوقت نفسه، خطر متواصل من أن يبدأ العلماء بالنظر إلى الاستعارة حرفياً واعتبارها واقعاً مادياً. ويُعتقد أنه إذا تحقَّق هذا التخوُّف فعلاً، عندئذ يحدث تحوّل من الاستعارة إلى الأسطورة. وتُعتبر الأسطورة، في هذا السّياق، غلطةً أو خطأً في المنهجيّة. في هذا الجزء، سوف أراجع أولاً، بشكلٍ مقتضب، ما كتبه الوضعيون في دراسة العلاقة بين الاستعارات والنماذج، ومن ثمّ أناقش هذه العلاقة في سياق توازن القوى. ويلي ذلك درس مخاطر تحوُّل الاستعارات إلى أساطير، وأوردُ نقد والتز لطريقة مورغنتو في توظيف استعارة توازن القوى ليبيّن كيف يفكّر الوضعيّون في ذلك الخطر، في دراساتهم للعلاقات الدّولية. يمكن اعتبار والتز وميرشايمر من أنصار الفلسفة الوضعيّة بمعنى أنهما افترضا وجود

واقع مادي يُقيّد طريقة تصرفات الدوّل. كما أنّ مورغنتو وبول يقبلان بأهميّة القيود الماديّة على الدول، بيد أنّهما يعترفان أيضاً بالأهميّة الجوهرية للبُعد التصوّريّ في الحقل الدّولي. ولكنّ أيّاً من هؤلاء الباحثين لم يصل بالبعد التصوري إلى المدى الذي يريده البنائيّون المعاصرون.

من الاستعارات إلى النّماذج

غالباً ما يُثبَّت وجود رابط وثيق بين الاستعارات والنّماذج في أدبيّات الوضعيين عند مناقشة تطوير النّظريات في العلوم الطّبيعية والاجتماعية. تسلّط هذه الأدبيّات الضّوء على الدّور الإيجابي الذي يمكن للاستعارة أن تلعبه في العمليات العلمية. فعلى سبيل المثال، توصّل Black (1979:31) إلى "أن كل استعارة هي تلميحٌ عن نموذجٍ خفيّ". وبهذا تصبح وظيفة الباحثين عرض هذا النموذج واختباره. وبالتالي، فإنّ الاستعارات تُمدّنا بالخطوة الأولى للتّعرف على جوانب العالم التي لا تنكشف بالملاحظة المباشرة. وكما لاحظ Zashin and Chapman (1974:310-11) فإن الاستعارات "هي تكتيك للتّعبير المباشر" الذي "يبرز أمام الجمهور من دون إنذار" كما أنها مُتخصصة "لإثارة الخيال وحتّى التلاعب به" وذلك بخلق "صورة غير معتادة أو مجموعة من الخيالات في العقول". وأوضح Miller (1979:166) أيضاً أن الاستعارات "تمدّنا برؤية عميقة عن الموضوع الذي تستهدفه بمُجرّد فهمنا لها". ومع اعترافه بأن البعض "يعتبرون أن هذه المعرفة كافية بحدّ ذاتها لشرح الاستعارة"، يصرّ على أن البحث السياسي لا يكتفي بهذا الحل. وفي السياق ذاته، قال Barnes (1996:150) إن الاستعارات تمدّنا بمعبر نحتاجه قبل أن نبدأ في تطوير النّظريات وصياغتها[3].

(3) وعلى المنوال نفسه، ينظر Brown (1976:16) إلى إنشاء النماذج بالاستناد إلى "استعارة واضحة لا لبس فيها".

إنّ أي تعريفٍ قياسي لنموذج نظريّ يكشف على الفور قُربه من الاستعارة. وقد عرّف Barbour (1974:30)، على سبيل المثال، النّماذج النّظرية على أنّها "تركيبات ذهنية تخيّليّة يتمّ ابتكارها لتعليل بعض الظّواهر التي تتمّ ملاحظتها. ويكون مثل هذا النموذج عادةً آلية أو عملية متخيَّلة، تُلتمَس بالقياس إلى آليات أو عمليات مألوفة"[4]. وقد أوضح تعريفه السابق بإعطاء المثل المعروف بتشكيل مفهوم الغاز على أنّه أجسام كروية بالغة الصغر قابلة للتمدّد، تظلّ باستمرار على احتكاك فيما بينها. وإذا اعتُبر أنّ هذه الأجسام الكروية الافتراضية تتصرف بالطريقة المعهودة لتحرّك كريّات البلياردو عند اصطدام بعضها ببعض، فإنّه حينئذٍ يُمكن استخدام النّموذج لصياغة النظرية الحركية للغازات. وبالتأكيد، فإنه من غير المُعتاد في العلوم الاجتماعية أن تتحوّل النماذج إلى نظريّات منهجية يُعبَّر عنها في صيغة مُعادلات، وبالتالي يُمكن أن تُستخدم النّظريات والنّماذج كأنها مُترادفة.

على الرغم من أنّ بربور يشير إلى التمثيل بدلاً من الاستعارات، إلا أنّه غالباً ما يتمّ اعتبار المصطلحين متقاربين جداً. أما بالنسبة إلى Zashin and Chapman (1974:310-11) فهما يعتبران أن التمثيل يظهر في مرحلة أكثر تجريداً وتأنّياً في عمليّة التفكير. ففي حين تُنتج الاستعارات تغيّراً عفوياً، يولّد القياس عمليةً واعية ليتحرك معها المحلِّل في كل الاتجاهات بحثاً عن أوجه الشبه والاختلاف[5]. وإذا تمّ القبول بذلك التقييم فإن أي استعارة يُمكن أن يتمّ تحويلها والتّعامل معها كأنّها عمليّة قياس. وبالتّالي يُمكن تغيير الاستعارة "القوة ساق أرضيّة" إلى التمثيل "القوة هي مثل الساق الأرضية". وفي الواقع، افترض

(4) تنزع النصوص الأساسية للتأكيد على أن النماذج هي نسخ مبسطة عن الواقع. على سبيل المثال يعرّف Lave and March (1975:3) النموذج بأنّه "صورة مبسَّطة عن جزء من العالم الحقيقيّ. إنه يتمتع ببعض خصائص العالم الحقيقي ولكن لا يتمتع بها كلها. فهو عبارة عن مجموعة من التخمينات المترابطة عن العالم الحقيقي. ومثل كل الصور، هو أبسط من الظواهر التي يُفترَض به تمثيلها أو شرحها".

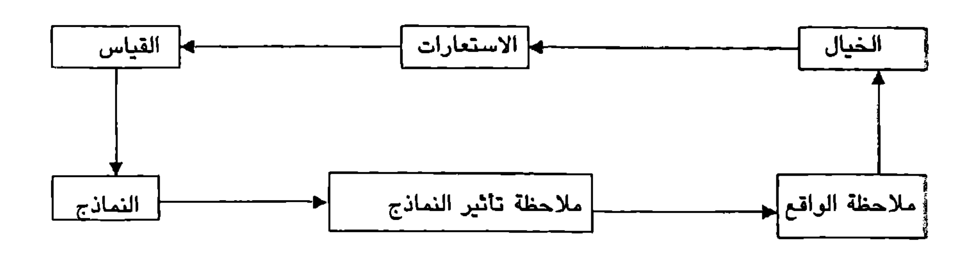
(5) راجع أيضاً Barbour (1974:16) الذي يقول إن "الاستعارة تُستخدم بشكل وقتي، في حين أن النموذج يُستخدم بشكل نظامي ومستديم".

Schon (1979:255-60) أنّ للاستعارات دورة حياة أو عمليّة تطوير تشمل هذه التّغيرات. وهو يحاول أن يبيّن أن هناك إمكانية دائمة "لتوضيح الاستعارة وتطوير الافتراضات التي تنبع منها، واختبار ملاءمتها". في المراحل الأولى من دورة حياة الاستعارة، "نُلاحظ أو نُحس أنّ (أ) و(ب) متشابهان". هذا الإحساس يفتح الطّريق لإعادة تنظيم إدراكنا لـِ (أ) و(ب) بما يسمح لنا بتحديد العناصر التي أحدثت الحَدْس الأوّلي، وبالتّالي يصبح من المُمكن "صياغة قياس بين (أ) و(ب)". بعد ذلك يصبح من الممكن أيضاً "صياغة نموذج عام تكون (أ) و(ب)، بعد إعادة وصفهما، مثالين عليه"[(6)].

هذه المقاربة للأسلوب العلميّ تقرّ بأهميّة تضمين الاستعارات والقياس ضمن منطق الاكتشاف. بالفعل، أصرّ (1972:222) Landau على أنّه في العلوم السياسية، "يكون توظيف النموذج دائماً لافتراض وجود قياس". كما أنه يقول إن هناك رابطاً لا يُمكن حلّه بين الاستعارات والقياس والنماذج، ثم يختتم مناقشته عن الاستعارات بالقول إن الاختيار ليس "بين نماذج ولا نماذج، إنّما هو بين الوعي الدقيق لاستخدامها والقبول غير الدقيق للاستعارات المخفيّة والضمنية والمتحجّرة" التي توجد بوفرة في كتب العلوم السياسية (Landau, 1972:102). ويستتبع ذلك أن كلّ الاستعارات المُتميّزة يجب أن تكون مفهومةً بالكامل وأن تُوضّح انعكاساتها وتخضع لتحقُّق تجريبي دقيق (راجع الرسم 3-3). إن الانتقادات التي يوجهها الوضعيّون غالباً للاستعارات ليست لأنها تُوظّف في التّحليل إنما لأن نتائجها غير موضحة بصراحة. ويلي ذلك "أن الاستعارات عندما تُصاغ كنماذج واضحة وصريحة يُمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في البحث عن المعرفة السّياسية" (Miller, 1979:158)[(7)].

(6) راجع ايضاً (1963) Schon. تتجاوز هذه المقاربة للاستعارات النظرة التفاعلية، على الرغم من أنه ليس صحيحاً أنّ كل الاستعارات المُنتِجة لا تؤدي إلى نوع النموذج العام الذي يفترضه شون.

(7) يناقش ميلر هنا موقف (1972) Landau و(1963) Deutch من الاستعارات.



الرسم **3-3** دور الاستعارات والنماذج في منطق الاكتشاف. (مقتبس من Barbour 1998:107 وSchon 1979:260).

ونظراً للأهمية التي تُعطى للاستعارات في منهجية العلوم الطبيعية، فليس من المُستغرب أن يُظهر الوضعيون في العلوم الاجتماعية أيضاً اهتماماً بالاستعارات. ومع وجود مُحاولات حثيثة لصياغة استعارات مُبتكرة في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية، فإنّه من السّهل القول بإمكان إنتاج استعارات توفّر الفهم والإيضاح على الدوام، ولكنّه من الصعب أن نفعل ذلك. ومع ذلك، وبالرغم من صعوبة صياغة استعارات جديدة فعّالة، فإن توازن القوى ما زال يتمتّع بالتميّز الدائم ووفرة الاستخدام والشيوع. ويتمّ اللجوء الآن إلى الاستعارة النوعية في كل مجال اجتماعي، على نحو متزايد. وفي المقابل، فإن مُحاولات تحويل الاستعارة إلى نموذج محدودة للغاية، وهي في الحقيقة مقصورة، إلى حدّ ما، على حقل العلاقات الدّولية.

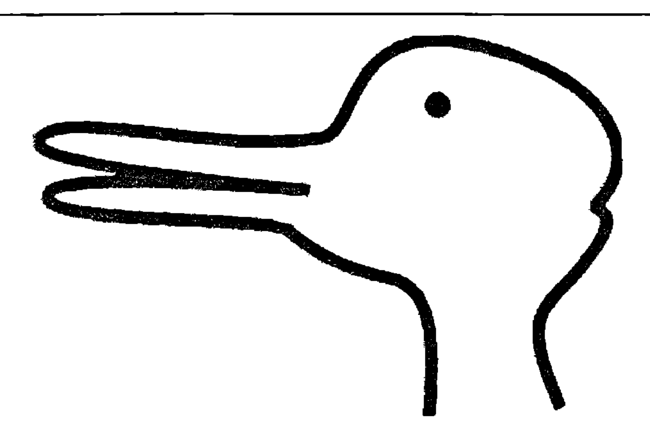
هناك على الأقل سببان مُمكنان لكون الميزان أصلاً مستمراً وثابتاً للاستعارة. فهو أولاً الأساس لما أسماه Barnes (1996:149) "الاستعارة الكبرى" أو التي أطلق عليها Luke (2004) اسم "ميغا استعارة"[(8)]. وتساعدنا

(8) إن هذه المفاهيم متجانسة مع نظرية Pepper (1972) بأن كل الفلاسفة يعملون وفق عدد محدود من "الاستعارات الأساس" وكذلك مع فكرة "نيتشه" عن "الاستعارات الأمّ". يقول Cantor (1982:76) إن "اختيار المرء للاستعارة الأمّ يحدّد ما يعتبره حرفيًا وما يعتبره مجازياً".

الاستعارات من هذا النّوع في التّعرف على كيفية بناء نظام متكامل. ويقتضي منّا توازن القوى أن نُحدّد الأطراف الموجودة على كفتي الميزان، ويمكنها بالتالي التّأثير على ترجيح إحدى الكفتين. وهذا يعني أنّ استعارة توازن القوى تفترض مسبقاً وجود مجموعة مُتفاعلة فيما بينها، وبالتّالي تفترض أو تترادف مع وجود نظام. يتطلب منّا الرجوع إلى توازن القوى التفكير في سياق نظام حتّى لو لم يكن هناك إشارة صريحة للميزان. وهذا ليس بالأمر المفاجئ، فكما قال Ball (1988:86؛ وانظر أيضاً Dallmayr, 1994a)، "يزداد حكم الاستعارة قوةً عندما تكون غير شديدة الوضوح".

إن السّبب الثاني لمرونة الاستعارة هو أنّها تعيد صياغة مفهومنا للقوة بسهولة وفاعلية. فبدلاً من القوّة التي تنبعث من مصدرٍ واحدٍ، فإن استعارة الميزان تعمل كمبدِّل متكامل يفرض علينا ملاحظة وجود القوّة في إطار وحدات متفاعلة. ولهذا المبدِّل وقع عميق على تصوّرنا لكيفيّة عمل القوّة لأن الاستعارة تسمحُ لنا بالانتقال، حتى من دون أن نُلاحظ، من مفهوم القوة المرتكز على الواسطة إلى مفهوم القوة على أساس بنيوي. وبدلاً من رؤيتنا أحد الأطراف يُمارس القوة تجاه طرفٍ آخر، فإنّ القوّة تكون ناتجة عن النّظام وليس لدى أي طرف منفرد في النظام قوّة لأنّ الناتج يتحدّد وفقاً للتوزيع الإجماليّ للأثقال على كفّة الميزان.

غالباً ما كانت توضِّح ظاهرة "المبدِّل" هذه بصورة البطّة/الأرنب الملتبسة التي ربما أصبحت الآن منسوبة، بشكل وثيق، إلى ويتجنشتاين. في البداية ترى بطّة أو أرنباً (راجع الرسم 3-4)، وإذا كنت ترى أرنباً ثم قيل لك إن الأرنب هو بطّة يحدث تبدُّل متكامل وتتحول فجأةً الأذنان الطويلتان إلى منقار، ويظهر الأرنب فعلاً بطّة. والتّفكير في القوّة على صورة ميزان يسرّع عملية تحوّل دراماتيكية مُماثلة.



الرسم 3-4 الرسم التوضيحي التخطيطي للبطة/الأرنب لجاسترو(9)

غير أنه من النّادر جداً، أو لم يحدث فعلاً، أن يستقصي تحليل القوة النتائج الإدراكية النّاشئة عن التّعامل مع ميزان القوى كاستعارة. ويؤدي هذا الفشل إلى فجوة عميقة في مُعظم المُحاولات الرئيسية لصياغة مفهوم القوة. لذلك، وعلى الرغم من أن Hindess (2006:121) لاحظ عدم تمكن الموضوع الممتاز الذي كتبه Lukes (2005) عن القوّة من توضيح البعد الدولي الذي يوصف بأنه "نظام للحكم بلا مركز تحكم"، فإن هايندس نفسه لم يتنبّه إلى أن غياب مركز التّحكم يُمكن اعتباره حالة نوعية مثلما تدلّ الإشارات العديدة إلى ميزان القوى.

وعلى الرغم من أنّه غالباً ما ينظر إلى الاستعارات على أنّها تفقد قدرتها التحويليّة بسبب الإفراط في استخدامها، فإنّ هذا لم يحدث بالنّسبة لتوازن القوى. فالاستعارة تحتفظ بفائدتها بسبب أنّ القوة، أي هدف الاستعارة، هي فكرةٌ منطقية بشكل عام وذات أهمية كبرى ويجب رؤيتها من منظور الواسطة والمنظور البنيوي. تُمكننا الاستعارة، لا بل تفرض علينا فعلاً أن نُعيد تشكيل

(9) على الرغم من أنه غالبًا ما تُنسب الصورة إلى "ويتجنشتاين" (1980؛ راجع دراسته في الفقرات 515–517 من المجلد الثاني من Remarks on the Philosophy of Psychology)، فعالم النفس الأميركي جوزف جاسترو كان قد درسها قبل ذلك، في العام 1899. وتظهر أمثلة أخرى عن الصورة في Kihlstrom (2004). الصورة مأخوذة من الموقع http:// philiosophy.wisc.edu/forster/220/kuhn.htm، وتم تنزيلها آخر مرة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2006.

القوّة كمفهومٍ بِنيوي. وهذه هي الوظيفة الأساسية للاستعارة.

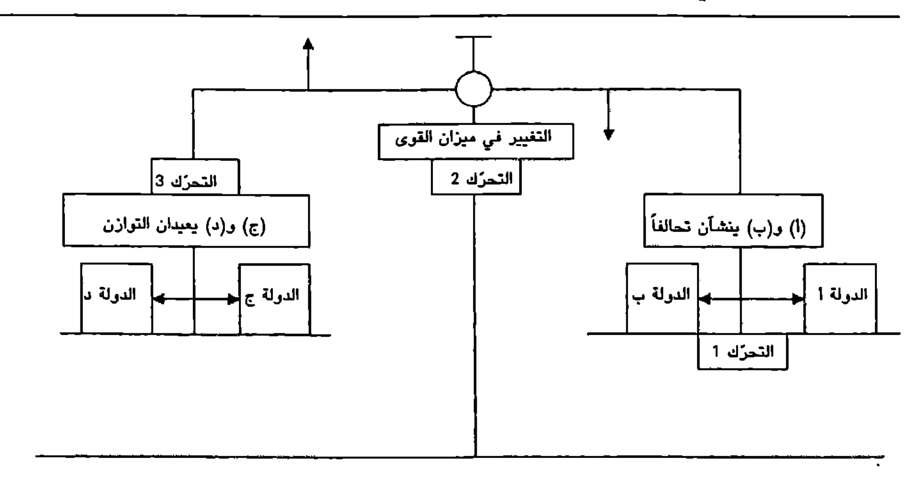
عُرِّف الميزان، في الفصل الثاني، بأنه أصل للاستعارة النوعية لتوازن القوى التي تُطبَّق في كلّ المجالات الاجتماعية التي يمكن تصوّرها. ولكنّ هذه الاستعارة لا تكشف عن المضامين البنيوية للقوة التنافسية فحسب، بل هي أيضاً تسلّط الضّوء على الغموض والالتباس اللذين يُلازمان أيّ نظام لا يوجد فيه مركز تحكّم. فإنّ تطوّراً جديداً يحدث في داخل دولة ما يُمكن، في البداية، أن يُميل توازن القوى لمصلحتها، ولكن هذا التّطور يمكنه أيضاً أن يعجّل في إجراء إعادة نظر في المواقف التي يتبناها الأعضاء الآخرون في النظام. وبالتّالي قد يكون التّطور الأولي سبباً في حدوث عواقب مختلفة كلياً وغير مقصودة.

وعند إعداد النّماذج فإن المنظّرين المعاصرين في مجال العلوم الاجتماعية مالوا إلى الابتعاد عن مضامين الاستعارة التي تُركّز على الطّبيعة غير المحدَّدة للنّظام. وللسبب نفسه، أحجم المنظرون في موضوع القوّة عن فتح نهجٍ من الاستقصاء يربط القوّة بالنتائج غير المحدّدة للنّظام. ومن ناحية ثانية، قد يكون هذا سبب كون الاستعارة مألوفة الاستخدام في الحديث اليوميّ. وعلى كل حال، فإن فشل توازن القوى في أن يصبح مفهوماً خطيراً في العلوم الاجتماعية يدعو إلى التساؤل: لماذا كان توازن القوى، في المقابل، موضوع أبحاث معمّقة قام بها الوضعيّون في مجال العلاقات الدولية؟

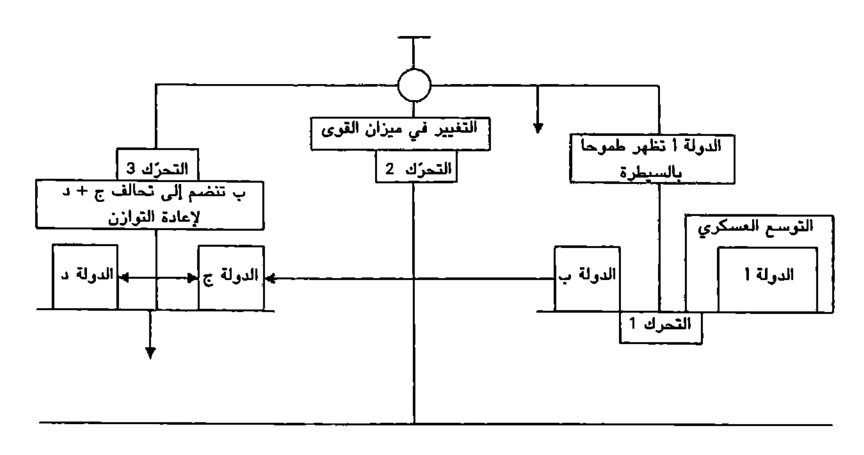
توجد إجابتان مُحتملتان، واحدة تشير إلى أنه، وعلى الرغم من إمكانية اعتبار الأسرة أو اتحاد كرة القدم كنظام لتوازن القوى، فإنّه لا يُمكن في الحالتين التّفكير في أيٍ منهُما على أنّه نظام مستقلّ. فكلاهما موجودان في أنظمة أوسع وأشدّ نفوذاً. وبالتّالي ليس هناك أي تصوّر بأن إدارة النّظام هي التغلب على المخاطر التي تهدّد الوجود. فالقتل قد يحدث ضمن العائلة، ولكن لا يمكن القول أبداً بأن ذلك يُمكن فهمه على أساس نظام توازن القوى. بل على العكس، هناك افتراض عام بأن توازن القوى الدولي يُولّد فكرة نظام استقلالي بالكامل حيث

يكون بقاء أعضاء النّظام هو مركز اهتمام النظام. وهذا يقودنا إلى السبّب الثاني الذي جعل الوضعيّين يحاولون بناء نماذج بالاستعانة باستعارة القوة: على مدى القرون الخمسة الماضية، ارتبط توازن القوى الدولي، ارتباطاً وثيقاً، بأسطورة سياسية ترسّخت بالتدريج، وهي تربط المفهوم باستقرار وبقاء نظام مؤلف من دول مستقلّة. وسوف أتطرّق بالتفصيل، في الجزء التالي، لنتائج اعتبار توازن القوى أسطورة سياسية. لكن الآن، أكتفي بملاحظة أنّ الأسطورة السياسية ستُعرّف على ضوء مجموعة من القصص الإيديولوجية التي لا يمكن أن تتساوى بأيّ حال من الأحوال مع المُعتقدات المغلوطة. وهذا هو رأي الوضعيين. علماً بأن مثل تلك الأساطير لم تتجذّر إلّا في سياق السياسة الدولية.

إن النّقطة الأساسية عند الوضعيين حول الأسطورة هي أنّها تُبعدنا عن الفكرة التي تُفيد بأن الميزان في حركة متواصلة ويولد نتائج غير محددة. وهي في الوقت عينه، تقرّبنا من فكرة أن الميزان يميل إلى الوصول إلى نقطة سكون طبيعية أو تعادل. تأخذنا الأسطورة إلى ما وراء الاستعارة النوعية لأنها تعمل فقط كمبدِّل متكامل يُحوّل إدراكنا للقوّة من قاعدة الواسطة إلى قاعدة بنيوية. فالبُعد الأسطوري للاستعارة يفترض مُسبقاً أن الميزان ليس فقط لتعريفنا بالطبيعة البنيوية للقوّة ولكن أيضاً ليمدّنا بشرح لكيفية بروز نقطة التّعادل. ولذلك طبقاً لإحدى الروايات، إذا تحالفت دولتان فإن الميزان يميل لمصلحتهما، لكن هذا يمثل تحذيراً للدّول الأُخرى ويدفعها لتتحالف معاً ممّا يُعيد التوازن (راجع الرسم 3–5أ). أمّا إذا بدأت إحدى الدول في زيادة قُدرتها العسكريّة وأبدت ميولاً للهيمنة فإنّ الميزان يميل لصالحها. إلّا أنّ الحلفاء يخافون على أمنهم فيعيدون الاصطفاف فيما بينهم ممّا يؤدّي إلى عودة الميزان مرّة أخرى إلى نقطة التّعادل (راجع الرسم 3–5ب). إنّ القصص من هذا النوع تعكسُ بصورةٍ عميقةٍ الطّريقة الّتي فكّر فيها الأوروبيون في السّياسة الدّولية خلال الخمس مئة عام المُنقضية. وهذا غير متّصل بالموضوع من وجهة نظر الوضعيين، فهم يهتمّون بالقصص فقط لأنها تمدّهم بأسس النماذج القابلة للاختبار التي تُثمر نتائج محدّدة.



الرسم 3-5أ. التوازن السياسي وتوازن القوى



الرسم 3-5ب. التوازن السياسي وتوازن القوى

التحول من الاستعارة إلى الأسطورة

قد يبدو، للوهلة الأولى، أن مفهوم الأسطورة كخطأ ومفهومها كقصة إيديولوجية تصوّران متمايزان تماماً ويمكن التفريق بينهما. ولكن يصعب الفصل، عملياً بين

المُعتقدات المغلوطة والمُعتقدات المعيارية أو الإيديولوجية بشأن الطريقة التي نريدها لتنظيم مجتمعنا. والواقع أنّ التفريق، من وجهة نظر البنائيين، هو إشكالية لأن الكثير من المظاهر في العالم التي نعتبرها "طبيعية" هي، في النهاية وبعد التمحيص، عملية إعطاء صورة مادية للأفكار التي تكون، في الواقع، قابلة للتحوّل وللتغيير[10]. وعلى أقلّ تقدير، فإن وجهة نظر المفهوم البنائي، تطرح مشكلة تعريف الأسطورة باعتبارها اعتقاداً مغلوطاً، لأن المعتقدات المغلوطة تلعب دوراً حيوياً في تدعيم البنى والعمليات التي تعيد بناء عالمنا الاجتماعي.

علاوةً على ذلك، وعلى الرغم من أن الوضعيين غالباً ما يرفضون النظر في مساهمتهم الخاصة في إنشاء الواقع الاجتماعي، يمكن اعتبارهم مسؤولين عن المساعدة في الترويج لمعتقداتٍ يتمّ اعتبارها في ما بعد أساطير مغلوطة. فأبحاث علماء الطبيعة والاجتماع، مثلاً، خلال القرن التّاسع عشر والقرن العشرين ساعدت على تجسيد مفهوم العِرْق، ممّا برّر وعزَّز المُعتقدات والسّياسات العنصريّة والتي لا تزال قائمة حالياً. والواقع أنّه، في أواخر القرن العشرين لا تزال الجمعية الأميركية للأنثروبولوجيا تعتقد أنّه من الضروري إرسال مُذكرةٍ رسميةٍ إلى مكتب الإحصاء السّكاني في الولايات المتّحدة تشير إلى أن "الأساطير العنصريّة" شوّهت وأفسدت بشكلٍ واضحٍ "حقيقة القُدرات البشرية والسّلوك البشريّ" (Thomas, 2000 :111–12).

ولأن الوضعيين يعلمون جيداً أن المُعتقدات الخاطئة يُمكن أن تخلق نبوءات تتحقّق ذاتياً، فإنهم غالباً ما يعربون عن قلقهم حيال استخدام الاستعارات في لغاتنا، لأنها كلها تُحوَّل بكل سهولة إلى ما هو مادّي كما تُحوَّل إلى أساطير.

(10) وهذا ليس مفهوماً جديداً كلياً لأن علماء الاجتماع طالما أقروا بأهمية النبوءات التي تتحقق بذاتها، وهو مصطلح ابتكره Merton (1957). خلال الحرب الباردة، غالباً ما كانت المعتقدات السوفياتية تعتبر أساطيرَ بنظر الغرب، ولكن كان هناك إقرار بدرجة أقل بأن المعتقدات الغربية الراسخة أخذت الشكل نفسه. راجع Wheeler (1960) و Kautsky (1965).

وكما أصرّ Landau (1972:83) على "أن اعتبار الاستعارة حرفياً يعني خلق أسطورة، وكلما أصبحت الأسطورة مألوفة، كانت إزاحتها أمراً عسيراً". ويوافق Brown (1976) على أنّ "كشف القناع عن الاستعارات التي تحوّلت إلى أساطير يتطلّب تبصُّراً وحذراً سلبيين". وهما يقرّان بأنّ الاستعارات التي تجسّدت مادياً تتمتّع بالقدرة على تحريف التّحليل بشكل خطير. ويُعتقد أنّ المنظّرين لا يتنبّهون إلى "الصفة الافتراضية" لمقولاتهم أو إلى أن الاستعارات تكيّف أفكارهم وملاحظاتهم، من غير قصد. فبدلاً من أن توفّر الاستعارة الفهم والإيضاح فإنها تعطينا صورةً مُحرّفةً عن العالم.

وقد رأى Sarbin (1964;1972) أنّ عملية تحويل المجرّد إلى ما هو مادّي ظاهرة شائعة نسبياً في علم النّفس، ولكن هناك حاجة ثابتة لإزالة الأساطير(11). فالعبارات مِن مثل "صورة" و"قلق" و"عقل" التي استقرّت في البداية على أساس الاستعارة أصبحت كلّها، مع الوقت، كيانات متجسّدة مادياً أو اعتبرت محسوسة كنتيجة للتّحوّل من الاستعارة إلى الأسطورة. ويعني ذلك، بنظر Sarbin (1972:336)، أنّ الخصائص المجازية لعبارة مثل "التّخيل" هي دفينة منذ مدّة طويلة، حتّى إن طبيعة وجودها أصبحت من المُسلّمات. نتيجة لذلك، وُضعت القيود أمام فهمنا لطريقة عمل العقل. علماً بأن هذا التقييم نفسه يفترض مُسبقاً أنّ التفريق بين العقل والجسد صحيح.

هناك منظّرون في دراسات العلاقات الدّولية اتخذوا المنحى نفسه في النقاش، وغالباً في سياق إنكار قيمة الاستعارات. فعلى سبيل المثال، انتقد والتز استخدام مورغنتو لاستعارة توازن القوى، ذلك لأنّ تحليله انحرف تدريجياً في اتّجاه تحويل الاستعارة إلى صورة مادّية. فبدلاً من تناوُل توازن القوى كمفهوم نظريّ واعتباره، كما يدّعي Waltz (1979:120)، حصيلة غير متعمّدة مِن دُوَل

(11) قبل وفاة ساربين في العام 2005 بفترة قصيرة، عن عمر 94 عاماً، وسّع، في Sarbin (2003) فكرة "التحول من الاستعارة إلى الأسطورة" لتشمل عالم السياسة، وعلى وجه التحديد، استعارة "الحرب ضدّ الإرهاب".

تتصارع للبقاء، فإن مورغنتو اعتُبر أنّه قد أعطى للمفهوم طبيعة وجود في شكل مجموعةٍ من القواعد الّتي تُؤثّر على سلوك الدّول مُحوِّلةً بذلك "معلولاً مُمكناً إلى علّة واجبة". وكما سنرى عند بحثنا لتصوّرات "مورغنتو" بالتفصيل في الفصل الرابع، فهذه الملاحظة هنا لا تهدف إلى إعطاء تقييم دقيق للدّور الذي يلعبه توازن القوى في مواقف مورغنتو النظرية[12].

ما بعد الوضعية والاستعارات والأساطير

من الملفت للنظر أن البنائيين يقولون إن الواقعيين الجدد، لا بل كلّ الواقعيين، قد وقعوا ضحيّة نوع أعمق من تحويل المجرّد إلى مادّي طال ما هو أبعد من الاستعارات[13]. ويسعى البنائيّون من خلال هذا النّقد، إلى إضعاف الحقائق الطبيعيّة التي، بحسب وجهة نظرهم، تدعم كل فكر الواقعيين. ما يرغبون في إظهاره هو أن البنى الدّولية التي يعتبرها الواقعيون من مقوِّمات العالم الماديّة تحتاج إلى إعادة نظر كأفكار موضوعيّة يتشاركها صانعو القرار الدّوليون ثم تصدر عن المنظرين الواقعيين من دون تمحيص. وبعبارةٍ أخرى، فإن الواقعيين، على نحو غير مقصود، يُشكّلون جزءاً من ثقافة سائدة تُروّج رأياً مميزاً في السّياسة الدّولية. ومن ناحية ثانية، أوجدت نهاية الحرب الباردة فرصة لتغيير الأفكار السائدة حول السّياسة الدّولية، والتي يتمسك بها صانعو القرار الدّوليّون، وبالتالي لتحويل الثقافة السائدة. واستناداً إلى هذا التقييم، كان طبيعياً أن يواجه الواقعيون مشاكل كثيرة في محاولة تفسير الثقافة الناشئة في سياق من "الحقائق" المستقاة من الثقافة السّابقة (Williams, 2006). ومن وجهة نظر

(12) يتخوّف Schroeder (2001:17) من أن المؤرخين يميلون لتحويل المفهوم إلى المادية، ويذكر أن توازن القوى يمكن اعتباره "آلية قائمة بذاتها وذاتية التكيف" تعمل بشكل مستقلّ عن الدول، على الرغم من أن هذا "كلام فارغ من الناحية العملية".

(13) راجع دراسة Wendt (1992:410) حول هذا الموضوع.

Guzzini (1998; 2004; 2005)، ما قام به الواقعيون جميعاً على نحو تقليدي، هو إعطاء صور مادية لمجموعة من الأفكار حول توازن القوى، لكنها جعلتهم أنفسهم غير قادرين على إدراك هذا المفهوم.

على الرّغم من الاهتمام العامّ بعمليّة تحويل المجرّد إلى مادّي، فإن الوضعيين وما بعد الوضعيين يرون العلاقة بين الاستعارات والأساطير والنّماذج على شكل مُختلف تماماً حيث إن ما بعد الوضعيين يهتمّون برواية القصص من الدّاخل كما من الخارج[14]. ولذلك، فمن وجهة نظر ما بعد الوضعيين، فإنّه من المُهمّ التكيّف مع حقيقة أن استعارة توازن القوى تكمن عادةً في طريقة تفكير اللاعبين الدوليين في العالم، ولذلك فإن الاستعارات ليست فقط طريقاً لتشكيل النّماذج الجديدة، ولكنّها أيضاً عنصرٌ أساسي في العالم موضوع البحث. ومن هذا المنطلق، يكون من المهمّ التعريف بسلسلة أصول الاستعارات التي ارتبطت بتوازن القوى خلال مدّة القرون الخمسة الماضية. وعلى الرغم من أنّه ما من شك في أنّ الاستعارة النوعية قد تمّ دائماً استخدامها للتّفكير في السّياسة الدّولية، إلّا أنّ الضوء يسلّط في بداية هذا الجزء على مجموعة ثانية من أصول الاستعارات تعزّز نظرة التوافق في توازن القوى، لا نظرة التضادّ.

ويتحوّل الاهتمام إلى نظرة ما بعد الوضعيين إلى الأساطير. ومع أنه ليس بمستغرب رؤية توازن القوى تُحدّد كاستعارة، فإنّه من النّادر، ولو كان لذلك سوابق، رؤية المفهوم يُصنّف كأسطورة. وصف (1977) Liksa، على سبيل المثال، توازن القوى بأنّه "الأسطورة السائدة والقانون الأساسي للعلاقات بين الدّول"، وذلك على الرّغم من فشله في التوسع في عرض ما يقصدُه بالأسطورة وأيضاً فشله في تعريف العلاقات القائمة بين فكرة توازن القوى كاستعارة وكأسطورة. إن الأساطير السّياسية عن توازن القوى تتشارك هنا مع القصص الإيديولوجية التي تقيم الرابط بين الماضي والحاضر والمستقبل وتفسّر بروز

(14) يستخدم (Hollis and Smith (1990 هذه الاستعارة كمختصر مفيد للتمييز بين نمطي التفسير اللذين غالباً ما يتم ربطهما بالوضعية وما بعد الوضعية.

نقاط مُستقرة من التوازن السّياسي تكون فاعلة في ضمان استمرار نظام الدّول ذات السّيادة. فعلماء فلسفة ما بعد الوضعيّة يرون أنّ هناك علاقة وثيقة جداً تربط بين توازن القوى كاستعارات وكأساطير.

ما بعد الوضعيين والاستعارات وتوازن القوى

إن القراءة المتأنيّة لما أورده "غويتشيارديني" في كتابه "تاريخ إيطاليا" والذي ألّفه في بدايات القرن السادس عشر، تُظهر لنا توتراً واضحا في طريقة شرحه لدور القوّة في العلاقات بين الدول ـ المُدن الإيطالية. وقد نشأ هذا التّوتر لأنه مع اهتمامه بسَرْد أوضاع علاقات العداوة بين الدول ـ المدن الايطالية، فإنه أيضاً رأى حاجة تلك الدول إلى التّعاون لحماية استقلالها[15]. إن وجود هذا التّوتر يعزّز الفكرة الّتي وردت في الفصل الثاني بأنّ القوة أصبحت مفهوماً متناقضاً حين بدأ ظهور الاستعارات المتعلقة بتوازن القوى في القرن السادس عشر. لكن إذا اعترفنا بأنّ الاستعارات تحمل دلالات سلبيّة وإيجابية عندئذٍ ينبغي أن يتّصف ميزان القوى بتناقض مماثل.

لقد سبق إثبات أنّ الميزان المرتبط بالاستعارة النوعية يُترجم بسهولة إلى صورة لتوازن للقوى قائم على التضادّ، حيث إن الاستعارة تدفعنا للتّفكير في أنّ النّظام منقسم إلى جانبين منهمكين في علاقة منافسة مُتبادلة. بمعنى أنّ الاستعارة تدفعنا إلى التفكير في أن علاقات القوة هي ذات طبيعة عدائية متأصّلة. ومع ذلك هناك تقليد فكري بديل عميق الجذور يدعو إلى توجُّه أكثر تعاوناً في توازن القوى، وهو يرتبط بمجموعةٍ مُختلفةٍ من الاستعارات. ويعود هذا التقليد إلى العصور القديمة عندما عُبِّر لأول مرّة عن الرغبة في وضع دستور لتكوين حكومة مشتركة. وذكر بوليبيوس (حوالى 203–120 قبل الميلاد) على سبيل المثال، أنّه على الرّغم من وجود

(15) ستتم مناقشة هذه الفكرة بشكل موسّع أكثر في الجزء التالي حيث نستعرض كتابه بالتفصيل.

فضائل في الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، إلا أنها إذا تُركت من دون مُراقبة فإنّ كلاً منها يغذي مصالح خاصّة بدلاً من المصالح العامّة، ولذلك من المُهمّ إنشاء بنية دستورية حيث يتولّد من سلطة الملك والأرستقراطيين والشعب توازن سياسي. وهكذا "إذا كان كل شيء منضبطاً وفي حالة توازن دقيق فإن الجميع يظلون لمدةٍ طويلةٍ في ثباتٍ، مثل سفينةٍ تُبحر بالقُرب من الريح"، (ورد في 1945 :4 Fink)[16]. والاستعارة تساند صورة النّظام المبني بطريقة تؤمن رعاية مصالح كل أفراد النظام.

منذ عصر النّهضة، جرت محاولات لاسترداد هذه الصورة التعاونية لتوازن القوى من العصور القديمة وتطبيقها على مستوى السّياسات المحليّة والدولية. وعند تطبيقها في السّياسة الدّولية كانت النقطة المركزية هي أنه لا يُسمح لأي دولة بالتوسع إلى المدى الذي يمكّنها من تهديد استقلال الدّول الأخرى في أوروبا. ولذلك برزت الحاجة لتوزيع القوى لضمان عدم قدرة أي دولة على الهيمنة على النّظام. واستخدمت مجموعة من أصول الاستعارة للتّعريف بتوازن القوى التوافقي. وعلى سبيل المثال، في القرن السادس عشر، عرّف جنتيلي أوروبا على أنها "قنطرة"، وقال "لو أن أيّ واحدٍ انتزع حجر العقْد من القنطرة الذي تستند إليه كل الحجارة، فإن باقي الحجارة ستقع أيضاً" (ورد القول في Wright, 1975:14). واستخدم فينيلون، في القرن الثامن عشر، أصلاً مماثلاً للاستعارة، فقال إنّ للدّول الأوروبية مصالح مُتبادلة في الأمن المشترك لأنه "لو أخذ أحد الحجارة من القنطرة فإن الكلّ يسقط على الأرض نظراً لأن كل الحجارة يساند بعضها بعضاً في الضغط أحدها على الآخر" (ورد القول في Wright, 1975:42). وأصرَّ أنه كما على كلّ مواطن مسؤولية الدّفاع عن الأمّة في مواجهة المُعتدين، فإن تحقيق "السلامة العامة" يفرض على الدول المتجاورة الاتحاد معاً لمواجهة أي مُهيمن مُرتقب، على أساس أنّ أيّ أمّة هي مشاركة في المصلحة المشتركة بالمحافظة على "رفاهة

(16) استند "بلوتارك" إلى مصدر الاستعارة نفسه. راجع Fink (1945:7).

وراحة تلك الجمهورية الجامعة التي هي عضو فيها والتي تضمّ كل البلدان المؤلفة من أناس مختلفين".

هناك أصل استعارة متصل بذلك صوّر أوروبا على أنها جسد إنسان. فقد ذكر "فاتيل"، في القرن الثامن عشر، "أنّ أوروبا تشكّل نظاماً سياسياً ترتبط فيه الأمم التي تقطن في هذه المنطقة من العالم بعلاقات ومصالح مُختلفة في جسد واحد. فلم يعد الوضع، مثلما كان في العُصور السّابقة، أي كومة مختلطة من الأجزاء المتفككة التي لا يهتمّ أي منها بالأجزاء الأخرى" (القول وارد في: Hinsley, 1963:166). وقد استخدم "مترنيخ" الاستعارة نفسها في القرن التّالي حيث ذكر أن الدّول الأوروبية تشكّل "نوعاً من الجسد الاجتماعي" يعكس "تطبيق مبدأ التضامن وتوازن القوى بين الدّول" (Gulik, 1967:32). إن المُمارسة التي تقبع وراء الصور المجازية لتوازن القوى التوافقي برزت بطريقة أوضح خلال مُناقشات مؤتمرات السلام الرّئيسية منذ معاهدات أوترخت في العام 1713، عندما شُرِّعَت التدابير الإقليمية التي أُقِرَّت في التسوية على أساس أنها لإقامة "توازن عادل". في قلب فكرة توازن القوى هذه، كما أوضح Clark (2005:83)، يقع مفهوم الإجماع، وقد بُنيَت فكرة التوازن العادل على افتراض أن توازن القوى هو نتيجة الاتفاق بين القوى الكبرى. وهذا توازن قوى توافقي وليس توازن قوى قائماً على التضّاد.

إلّا أنّه، مع بداية القرن العشرين، بدأت فكرة التّضاد تطغى على فكرة التوافق في توازن القوى. وقد أصر أ.ف. بولارد أحد المؤرخين في جامعة أوكسفورد في مطلع العشرينيّات، على أن معنى توازن القوى قد تغيّر، على نحو غير مقصود، خلال القرن التّاسع عشر. ففي عصر لورد كاسلريه، وزير الخارجية البريطاني في نهاية الحروب النابوليونية، كان توازن القوى يعود، بحسب ما أورده Pollard (1922:25-6)، إلى الوضع حين كانت الدّول "تتعاون لإنتاج استقرار عام أو توازن". لكنّ المصطلح، خلال القرن التاسع عشر، أصبح

يشير إلى حالة حيث يقوم تحالفان متعاديان "بخرق وحدة النظام الأوروبي" من خلال إنشاء "قوتين متوازنتين الواحدة في وجه الأخرى". واعتقد Pollard (1922:27) أن التحوّل كان غير متعمَّد لأن الدبلوماسيين في وزارة الخارجية البريطانية فوجئوا عندما لُفت نظرهم إلى أن استخدامهم للمصطلح "كان مختلفاً كلياً عما وافق عليه كاسلريه كضمان لتحقيق السلام"[(17)].

من الاستعارات إلى الأساطير

إن الصور المتناقضة التي عرضها بولارد في تقييمه اليائس للتطوّرات في أعقاب الحرب العالمية الأولى قادته إلى الاستنتاج أن توازن القوى أصبح مفهوماً مشوّشاً بالكامل، وبالتّالي يجب التّخلي عنه. وبالطّبع، هذا لم يحدث على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك، فإن بولارد، في إطار إبدائه هذه النصيحة، قد تجاهل حقيقة أنه منذ غويتشيارديني وُجدَت سلسلة من الاستعارات تسهّل التّفرقة بين توازن القوى التوافقي وتوازن القوى القائم على التّضاد. وكما سنرى في القسم الثالث من الكتاب، فإنّ القول بأن توازن القوى أفسح المجال لتوازن القوى القائم على التّضاد في القرن العشرين هو في جوهر وصف مورغنتو لتوازن القوى، مع أنّه على عكس بولارد، لم يُفاجأ بذلك وإنّما اعتبره نتيجة لقوًى تاريخية واسعة.

وعلى الرغم من أنّ بولارد وصف توازن القوى في أواخر القرن التاسع عشر بأنه يقسّم أوروبا، فقد قبل فكرة أن الجانبين يتوازنان ويقيمان تعادلاً سياسياً. في الحقيقة، وبناءً على استعارة الميزان، فإن انتهاء الأطراف إلى التوازن بالتساوي ليس إلّا نتيجة ممكنة لا واجبة. فهذه الاستعارة يمكن تأويلها فعلاً بنموذج انتقال القوّة، (Tammen, 2000) حيث يُفترض، بشكل عامّ، وجود دولة واحدةٍ مسيطرة في النّظام. ومع ذلك فإن التفكير في أنّ توازن القوى القائم على التضادّ يمكن أن يؤدي إلى مثل ذلك التوازن هو تفكير يعكس أسطورة

(17) يجد (1989) Shroeder فارقاً مماثلاً، إنما يقول إن نظام توازن القوى القائم على التضادّ في القرن الثامن عشر قد مهد الطريق أمام توازن سياسي مؤسساتي عقب الحروب النابوليونية.

سياسية مُمتدّة لزمنٍ طويلٍ ويُمكن إرجاعها إلى غويتشيارديني.

ترتبط الأسطورة، في الكلام العادي، بأي افتراض غير صحيح في الواقع، أو يُعتقد أنّه كذلك. وعند استخدام أيّ قول بهذا المعنى، يُفترض عند تبيان خطئِه بالتجربة، أن أيّ شخصٍ عاقلٍ سوف يستند إلى الرواية الصحيحة للوقائع. ومع ذلك، فإن هذا المصطلح، عند استخدامه بهذا الشكل، يُقصد به غالباً لفت النظر إلى أنّ كثيرين يتمسّكون، بشكل نظامي، بذلك الرأي الخاطئ[18]. وعند هذه النّقطة المفصلية فإن وجود الأسطورة في حدّ ذاتها ظاهرة اجتماعية لافتة تحتاج للتّوضيح. وتزداد الحاجة للتّوضيح عندما يكون للأسطورة خاصّية التّحقيق الذّاتي للنبوءة ويصبح لها تأثيرٌ واقعيٌ وهامٌ في العالم. ومن هنا نشأ البنائيّون، فسياسة القوّة تُمثِّل أسطورة مُنتشرة ومغلوطة آمنَ بها الواقعيّون. وقد اهتمّ البنائيون بفضح الأسطورة، لكنهم صبوا اهتمامهم أيضاً على مصدر نشوء الأسطورة وتمكنها من الاستمرار. وعلى الرّغم من أنّهم لم يستندوا إليها، فهناك كتابات كثيرة عن دور الأساطير في حياتنا المُعاصرة وأهميتها في الخطاب السّياسي. وقد أُجريت معظم الدّراسات الأوليّة عن الأساطير وصناعة الأساطير في العلوم الاجتماعية بواسطة علماء الأنثروبولوجيا الذين عملوا في المجتمعات السابقة لنشوء العلم الحديث. ويُذكر أن Cassirer (1946) وهو أحد أهمّ المنظّرين في هذا الحقل في القرن العشرين، قد أوضح، في البداية، وبشكل واضح وقاطع الفرق بين الوعي الأسطوري الذي عمّ في مجتمعات ما قبل العلم الحديث والوعي العلمي في عالمنا المُعاصر. إلّا أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحين كان التمسك بالفكر الأسطوري لا يزال يُعتبر غير عقلاني بل شريراً، فإن Cassirer (1946:280) وافق على أن صناعة الأساطير هي مظهر هام من مظاهر العصر الحديث. إلّا أنّه ربطَها بالأسلوب المقصود الذي يتبعه زعماء الدول الاستبدادية، إذ يتعمّدون بث الأساطير

(18) راجع مثلاً كتاب Halliday (2005) بعنوان "100 Myths about the Middle East" أو من الجهة المقابلة من الميدان السياسي، كتاب Minter (2005) بعنوان "Disinformation: 22 Myths that Undermine the War on Terror. لكن هناك عدد هائل من الكتب في موضوع العلاقات الدولية وغيره تستخدم هذا المفهوم العامّي للأساطير في عناوينها.

وغرسها في شعوب بأكملها بواسطة وسائل الاتصال الجماهيري.

هناك الآن إدراك مُتزايد بأن الأساطير وصناعة الأساطير من المقوِّمات الأساسية والطبيعيّة لكل المُجتمعات. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثّانية، أقرّ عدد كبير من المُنظّرين السياسيّين بأهمية الأساطير السياسية، ومن بينهم MacIver (1974)، و(1980) Friedrich، و(1950) Lasswell and Kaplan. ومن وجهة نظرهم، تُجسِّد الأساطير السياسيّة قيم المجتمع السياسية الأساسية وغير الواعية أو المفترضة، بشكل عام. فقد ذكر (MacIver (1974:4 أن أيّ مجتمع يتماسك بنظام أساطير أي بتركيبة معقّدة من أنماط فكرٍ طاغيةٍ تحدِّد جميع نشاطات ذلك المجتمع وتؤازرها.

ومنذ عهد أقرب، لاحظ (Flood (2002 أنّ أكثر ما كُتب عن الأساطير يتعلّق بالأساطير الدينية (التي يؤمن أتباعها بقُدسية حقيقتها). ومع ذلك فهناك اهتمام متزايد بالأساطير السّياسية. وقد وصف هذه الأساطير بأنها قصص إيديولوجية النزعة تركّز على طريقة تغيير وصيانة النّظام السياسي؛ وبسبب مركزية هذه الروايات في أيّ نظام سياسي، يصرّ فلود على أنّ صناعة الأساطير هي مُمارسَة يوميّة تتخلّل ما يرد على ألسنة كل السياسيين. إن عمليّة تأليف الأساطير تنطوي على الارتباطات المعقّدة والمتغيّرة بين صحة الادّعاءات والبناء المنطقي والبصمة الإيديولوجية وتقبُّل جمهور معيّن للرواية (Flood, 2002:7). لذلك يستنتج (Flood, 2002:275) أنّ من أكثر الطرق استخداماً لجعل الأحداث السياسية مفهومة على ضوء المعتقدات الإيديولوجية هي "إنتاج وإعادة إنتاج المرويّات التي تخلق الأساطير، وذلك من السمات الثابتة للحياة السياسية".

تُعرَّف الإيديولوجيا على أنّها منظومة معتقدات تدعم نظاماً سياسياً

(19) راجع .(Eccleshall (1984:7. هناك كتابات كثيرة عن مضامين الإيديولوجيات المتنافسة، وأيضاً عن طرق صياغة المفاهيم الإيديولوجية. وتُعتبر طبيعة الإيديولوجيا هامة بحيث إنها تركز على العلاقة بين النظرية والممارسة. للاطلاع على مدخل عام إلى الإيديولوجيا والإيديولوجيات المختلفة، راجع (Heywood (2003.

مفضّلاً، وهي تقوم على صُنع صورة لهذا النّظام إلى جانب برنامجٍ سياسيٍّ لتحقيقه والمحافظة عليه[19]. ويُعتبر أنّ للأساطير دوراً مُتكاملاً في إحداث النّظام السّياسي والمحافظة عليه لأنّها تمدّنا بشرح مُقنع لكيفية حدوث هذا. ونتيجة لذلك، فهي تُمثّل نوعاً عادياً من الجدل السياسي، مع أنه مُهْمَل (Tudor, 1972:110) "وشكلاً من أشكال الخطاب الإيديولوجي" (Flood, 2002:13). إن كلّ الأساطير السّياسية توفّر طرُقاً تصويرية لوصل الماضي والحاضر والمُستقبل، وهي أيضاً وسيلة لا تُقدر بثمنٍ لصانعي القرار في سعيهم لتبرير مواقف جديدة أو الإبقاء على الوضع الراهن. وكما لاحظ (Edelman (1971:79، "فالأساطير تجعل العالم ذا معنى مفهوم وتساهم باستمرار في تعزيز الانسجام ودعم القيادة". لكن اختراع الأساطير ليس أمراً سهلاً على القيادات، حيث إنّها يجب أن تكون مترسّخة في الثّقافة السّياسية كي تصبح مورداً يمكن اللجوء إليه لبناء المشروعية السياسية[20].

ولاكتساب الدعم للسياسات الهادفة إمّا إلى استحداث نظام سياسي جديد وإمّا إلى استمرار تأييد نظام سياسي قائم يجب أن تبرهن هذه السّياسات أنها معقولة ومنطقية على ضوء الأحداث الماضية وتوقعات الأحداث المُستقبلية. وتكمن المشكلة في أن فهمنا للماضي متقلّب وناقص مثل فهمنا للمُستقبل، ولذلك يجب أن نثبّت، بطريقة ما، تصوّرنا عن الماضي وعن المُستقبل كليهما حتّى نجد معنى للسياسات المُتبعة في الحاضر. يلجأ الرواة في القصص عادةً إلى التوقّع أو تقدير الأحداث المُستقبلية بهدف التّأثير على تفسير القارئ لما يحدث حالياً[21]. ويستخدم صانعو الأساطير الوسيلة نفسها، ويكون ذلك ممكناً في الأساطير التي تأخذ شكل حكايات، حيث يُنظر إلى الحاضر كحلقة في قصّة متواصلة أو كحادث في تطوّرٍ دراماتيكي.

(20) راجع (Clark (2005 للاطلاع على دراسة عن أهمية المشروعية السياسية في سياق السياسة الدولية.

(21) التوقع، في الأساس، أسلوب بلاغي، وهو يقوم على تقدير الاعتراضات التي تبرز والإجابة عنها سلفاً.

إن الأسطورة السّياسية تُمدّنا برؤيةٍ تفرض توجُّه تركيزنا عندما نُلقي نظرةً على الماضي والمُستقبل؛ ومن هذه النّقطة المرجعيّة بالتّحديد يصبح من المُمكن تبرير الخطوات العملية الّتي يتمّ اتّخاذها حالياً للمحافظة على النّظام السّياسي القائم أو تحويله. تبدو هذه الخطوات مقبولةً في سياق التّساؤل: أين كنّا وإلى أين نُريد أن نصل؟ وبنتيجة ذلك يستخدم صانعو السّياسات الأساطير لإقامة روابط ذات مغزى بين الماضي والحاضر والمُستقبل وللتوصّل، على هذا الأساس، إلى البراهين العملية اللازمة ليوضحوا أو يبرّروا لأنفسهم وجمهورهم السّياسيّ نوعية تصرّفهم في ذلك الموقف بالذات. فالأسطورة السياسية، بعبارةٍ أخرى، هي مورد يلجأ إليه المُنظّرون والممارسون لجعل القرارات مفهومة وذات معنًى. ومن هذا المُنطلق، فإنّ صناعة الأساطير هي عمل روتيني، إنما ضروري، في الحياة السّياسية.

من المعروف أن الاستعارات أدوات هامة لصنع الأساطير لأنها تساهم في جعل المواقف المُعقّدة مفهومة (Edelman, 1971). وهذا واضح بجلاء عند بحث الساحة العالمية باستخدام صورة الميزان حيث إنّ هذه الاستعارة تجمع، في الوقت نفسه، بين التصور البنيوي للقوة والصورة البيانية للساحة الدولية. ولا تكتفي الاستعارة بتشجيعنا على الاعتقاد بأن قوّة الدّول يُمكن وزنها بل تجعلنا أيضاً نتوقع احتمال تغيّر قوّة الدّول مع مرور الزّمن. وبالتّالي فإنّها توفّر آلية تسمح لنا بإنشاء حكاية تربط بين الماضي والحاضر والمُستقبل. إذ يمكننا أن ننظر إلى الماضي ونرى كيف أنّ بناء القوّة قد تغير مع مرور الزّمن فيُمكننا أن نقيّم بناء القوّة في الوقت الحاضر، كما يمكننا أن نتوقع توزيع القوّة في المستقبل.

ولكن على السّاحة الدولية، توفر استعارات توازن القوى أيضاً أسساً لأساطير مُقنعة عمّا يجب أن تفعله الدول لتصون استقلاليتها. وقد نشر هذه الأساطير، بنشاط، المعلّقون السياسيّون الذين يقدّرون قيّمة استقلال دولهم ضمن نظامٍ في الدول المُستقلة. ويحتل توازن القوى واسطة العقد في هذه القصص

الإيديولوجية، لكنّ الاستعارة هُنا لا تمدّنا فقط بالصّورة التي تمهّد لقصّة عن طريقة تغيير بنية القوى خلال الزّمن، بل توفّر أيضاً شرحاً عن طريقة استمرار الدّول في الحياة. وعند هذه النّقطة المفصلية تأخذ الاستعارة خصائص الأسطورة السّياسية ليس فقط بسبب أنّها تُقدم توضيحاً لما حدث في الماضي بل أيضاً لأنّها تعرض كيف يمكن أن تعمل الدّول في المستقبل.

إنّ التّوضيحات الخاصة ببقاء نظام الدّولة الأوروبي تقوم على احتمال أن تتوافق الاستعارات التي تعزز توازن القوى القائم على التضاد وتوازن القوى على أساس توافقي مع نشوء توازن سياسي في النِّظام بأكمله. فالاستعارة في حالة توازن القوى القائم على التّضاد تكشف أن التوازن السياسي يوازي كفتي ميزان متعادلتين. وكما تُظهر الصورة 5.3أ والصورة 5.3ب، إذا افترضنا أن توسعاً في قوة إحدى الدول أو تحالفاً جديداً بين عدد من الدول يمثل تهديداً للدول المجاورة، فإنّ الاستعارة تشير بقوّة إلى أنه سيكون هناك ردة فعل من الدول الأخرى التي ستعيد النظام إلى التوازن السياسي. وبعبارةٍ أخرى، هناك افتراض بأنّ االخطوات التي تتخذها الدول المستقلة حرصاً على مصالحها الخاصة تكون كافية لإنشاء حالة توازن. وقد شجّع هذا النوع من التّفكير الأسطورة التي تقول إن توازن القوى يعكس وجود "قانون طبيعي" ما يضمن بقاء الدّولة ضمن منظومة الدوّل.

إن الاستعارات التي تعرّف توازن القوى التوافقي هي أقل وضوحاً في عرض الطريقة الّتي يتمّ بها التّوازن السياسي. لكن صورة القنطرة الأوروبية توحي بأن التوازن يمكن تحقيقه بعمل جماعي. وما تلمح إليه هذه الاستعارة هو وجود إمكانية لتحقيق التوازن السياسي على أساس اتفاق يلبّي الاحتياجات الأمنيّة الأساسية لكل القوى الكبرى. وتوسُّعاً في هذا الموقف، فإنّ أي محاولة من أي دولة طامحة للسيطرة سوف تُقابَل بردّ فعل جماعي صارم.

لم يقتنع نقّاد النّظام السّياسي الأوروبي المستقرّ قطّ بهذه الاستعارات أو بالأساطير التي رافقتها. وبعيداً عن توفير توازن القوى إطاراً متيناً لضمان بقاء

نظام الدولة الأوروبي، فإن توازن القوى ارتبط بحرب واسعة الانتشار وعدم استقرار[22]. لم يُفرّق النقّاد بين التوازن المرتبط بتوازن القوى التوافقي والتوازن القائم على التضادّ، مع أنّ التّوازن التوافقي كان مشكوكاً فيه بشكل أكبر. وقد ذكر كانت، على سبيل المثال، أن الاعتماد على توازن القوى لإنتاج سلامٍ دائمٍ هو وهم "لأنه مثل البيت الذي بناه مهندس بدقة وطبقاً لكلّ قوانين التّوازن، حتى إنه عندما حطّ عليه عصفور صغير وقع في الحال" (ورد القول في Clark, 1989:55). هذه التّقديرات لتوازن القوى حول خلق الأساطير تربط الماضي والحاضر والمستقبل بأسلوب مميّز وتؤسس لِما يطلق عليه Egerton (1983) اسم "الأسطورة المضادة". ويرعى النقاد الإيديولوجيون لتوازن القوى الأساطير التي يؤيدونها بشدّة، مثل نظرية السلام الديمقراطي، للتّرويج لرؤيتهم للنّظام العالمي التي تعكس تصوّرات عن الماضي والحاضر والمستقبل مُختلفة تماماً عن تصورات المؤيدين لتوازن القوى.

صناعة الأساطير وتوازن القوى

يبحث هذا الجزء الدور المعقّد الذي لعبه توازن القوى في صناعة الأساطير في كتاب "تاريخ إيطاليا" لغويتشيارديني. ويلي ذلك دراسة لاستخدام ونستون تشرشل وجورج بوش هذا المفهوم، في العصر الحديث، لإظهار التحوّل الذي طرأ على الساحة الدولية وحاجتها إلى سياسات جديدة للمستقبل.

الأساطير ومصادر توازن القوى

على مشارف نهاية القرون الوسطى، واجه التفكير السائد حول القوة تحدّيات عسيرة[23]. وأصبحت الاستعارات والأساطير المُرتبطة بتوازن القوى والمركبة

(22) في Claude (1962:40-93) عرض شامل لنقاد توازن القوى.

(23) لكن لم يسبق في أي مرحلة زمنية أن وقع تحول فعلي من نظام سياسي هرمي إلى نظام سياسي فوضوي. وظلّت عناصر هامّة من النظام الهرمي قائمة حتى القرن التاسع عشر. وكان ذلك بارزاً جداً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة. للاطلاع على دراسة مفيدة، راجع Halden (2006).

حديثاً جزءاً من إعادة بناء مفهوم القوّة الأشمل الذي كان يجري في تلك الفترة. إن الأساطير والاستعارات التي تدعم، بشكل أساسي، النظرة الهرمية للقوّة السائدة خلال القرون الوسطى أخذت تتعرض للشك مع ظهور الاستعارات والأساطير المختلفة المتعلقة بنظام الدول الذي بدأ بزوغه. وقد ذكر Ball (1988: 25;x) أنّ أيّ تغيير جذري من هذا النّوع لا يُمكن أن يحدث ببساطة على أساس إعادة تعريف القوة أو تبنّي مفهوم جديد، ولكن الأمر يحتاج إلى أن يأخذ المنظّرون والممارسون في الاعتبار مجموعةً جديدةً من "الاستعارات والأساطير والرّموز والتّصورات والصّور السائدة في العالم". وعملية تحوّلٍ بمثل هذا الحجم لا يمكن أن تتمّ "بأمر رسمي بالتعريف" ولكنها تحتاج إلى "عمليةٍ معقدةٍ ومتطاولة من الجدل". وهناك ما يكفي من الأدلة على أننا قد نكون منشغلين حالياً في مثل هذه العمليّة كما يبدو في المُناقشات الرئيسيّة حول طبيعة القوّة وكيفيّة ممارستها في عالمنا المعاصر.

ليس هناك شكّ في أن الإيطاليين قد تعرضوا لتغيّرات دراماتيكية، بشكل بارز، في طريقة فهمهم للعالم في عصر النّهضة، وكانت إعادة صياغة مفهوم القوّة من أهم أبعاد ذلك التّحول. إن صورة العالم المسيحي التي تم بناؤها على أساس تصوّر هرميّ للقوّة قد تعرّضت للشك بشكل قاطع. صحيح أنّ الاستعارة الهرميّة لم تصبح مرفوضةً، لكن انضم إليها تصور بنيوي جديد للقوة مستمدّ من استعارة الموازنة. وكما ذكر Mattingly (1962:60) فإنه بحلول العام 1400 "بدأ يتكوّن في إيطاليا نظام الأطراف المتوازنة بالتبادل في تعادُل غير مستقر، كما أصبحت سائر أوروبا بعد ذلك بِ 300 سنة، وكانت بالفعل نموذجاً مصغّراً لتجربة المؤسسات في الدولة الحديثة".

ولعل غويتشيارديني في مؤلّفه "تاريخ إيطاليا" قد أمدّنا بأفضل شرح معاصر للعلاقات التي كانت قائمة بين الدول ـ المدن الإيطالية. فالكتاب يسجّل تاريخ تلك المدن منذ العام 1490 إلى العام 1534، أي الفترة التي شهدت تدخّل فرنسا للسّيطرة على نابولي وبالتالي البدء بعملية كان من آثارها تقويض

استقلال شبه الجزيرة الإيطالية. كان غويتشيارديني (1483–1540) دبلوماسياً نشطاً وبدا مشاركاً في كتابه التاريخي[24]. إلّا أنّ سمعته تقلّبت بشدة عبر العصور. ففي القرن الثامن عشر، قال الفيكونت بولنغبروك، وهو صاحب نظريات مرموق في توازن القوى بفضل أعماله، إنّه يفضّل غويتشيارديني على ثوسيديدس "في كل النواحي" (Hale, 1966:vii). لكنّ غويتشيارديني نُسي في القرن التاسع عشر. ثم استعادت شهرته مكانتها في القرن العشرين، فوصفه (Hale, 1966:vii) بأنه "أحد أعظم كتاب التاريخ الحديث على الإطلاق".

وغالباً ما يُشار إلى غويتشيارديني بأنه وظّف بعض أقدم الاستعارات المتعلّقة بتوازن القوى "الدولي"، على الرغم من أن تاريخه تتبّع تدمير توازن القوى الإيطالي وحلول الهيمنة الإسبانية محلّه. ومن وجهة نظره، فإن مجرى الأحداث التي وصفها كانت مأساوية بسبب تعلّقه الشديد باستقلال الدول الإيطالية ولأنه يفترض مسبقاً أن توازن القوى كان يمكن أن يحفظ استقلال إيطاليا. فهناك إذاً بُعد هامّ متعلق بخلق الأساطير في كتابه نظراً لالتزامه الإيديولوجي بالمحافظة على استقلال الدول الإيطالية والتوجه الدراماتيكي والتعليمي للروايات الذي ينبع من هذا الالتزام.

وعلى الرّغم من أن الإشارات إلى توازن القوى لا تظهر بصراحة إلّا في المرحلة الافتتاحية من الكتاب، فقد أدّت وظيفة مميزة. بدأ Guicciardini (1984) عرضه بتصوير نهاية القرن الخامس عشر على أنها فترة استقرار وسلام في التاريخ الإيطالي؛ وأرجع سبب الاستقرار والسلام إلى عوامل يُمكن تفسيرها على ضوء توازن القوى التوافقي وتوازن القوى القائم على التّضاد، على حدّ سواء. وكان العامل الحاسم التنبّه إلى أن مدينة البندقية "تطمح إلى الهيمنة على إيطاليا"، ودفع الخوف المشترك من هيمنة البندقية إلى "قيام تحالفٍ مضادٍ أنتج

(24) بالطريقة نفسها يظهر ثوسيديدس كشخصية في كتابه The Peloponnesian War [تاريخ الحرب البيلوبونيزيّة].

توازناً مضاداً" (Guicciardini, 1984: 7-8). وكان هدف التحالف منع البندقية من أن تزداد قوةً وهذا هدف واقعي، لأنه بالرغم من أن البندقية كانت "بلا شك أقوى" من أي دولة ـ مدينة أخرى، "فهي أضعف كثيراً" من التحالف الذي أُنشئ بهدف منع أي محاولة "للهيمنة على إيطاليا". وقد أوضح غويتشيارديني بشكل جليّ أن منطق الأوضاع أوجد، بشكل تلقائي؛ التوازن المُضاد أو توازن القوى. لكنّه أضاف إن التحالف لم يعكس بالنتيجة "علاقات المودة والصداقة". بل على العكس تماماً، سيطرت على هؤلاء الحلفاء "روح الحسد والمنافسة فيما بينهم"، لكنّهم نتيجةً للجهد والمثابرة، حافظوا على الوضع القائم عن طريق "التناوب على إجهاض كل المخططات التي تتيح لأي حليف آخر تعزيز قوّته أو بروزها." وبالإضافة إلى توازن القوى القائم على التضاد فإن غويتشيارديني لمّح أيضاً إلى توازن القوى التوافقي عندما ركّز بصفة خاصة على لورنزو دي مديتشي حاكم فلورنسا الذي أدرك، برأي غويتشيارديني، أنّ أمن فلورنسا يعتمد على صيانة التوزيع الموجود للقوة في إيطاليا. لقد رأى لورنزو وجوب منع الحرب لأن الصراع يُمكن أن يخلق الفرص للدول للحصول على المزيد من الأراضي، مما يُعجل في إعادة توزيع للقوى يزعزع استقرار إيطاليا. وعند هذه النقطة المفصلية ابتعد (Guicciardini, 1984: 7-9) عن استعارة التوازن المضاد وذكّر بأنّه يجب "المحافظة على كيان إيطاليا وبقائها في حالة توازن وعدم غلبة طرف على آخر". ولمنع حدوث ذلك، قال لورنزو إنه يجب "التنبّه لكل ما يجري". وقد ساق غويتشيارديني مثال "عدم التوافق والعداوة" بين أميري نابولي وميلانو اللذين كانا "متساويين تقريباً في القوّة والطموح". ورأى أن لورنزو عمل مثل "لِجام" واستطاع تخفيف حدّة الصراعات، وبالتّالي منع حصول أي تغيّر في التوزيع الكلي للقوة[25].

لقد أصبح من المتعارف عليه في هذه الأيام أن غويتشيارديني أعطانا رؤية

(25) تلعب هذه الاستعارة فعلياً دور "المُوازِن" في المصطلحات الحديثة. للاطلاع على دراسة مفيدة حول المُوازِن، راجع Sheehan (1989).

مثالية لتلك الفترة، وخصوصاً دبلوماسية لورنزو. وذكر (Wright (1975:1 أنّ التدقيق في مراسلات لورنزو يُظهر أنّ الفترة كانت أقل هدوءاً ممّا أورده غويتشيارديني، بينما ذكر (Gilmore (1952:142 أنه من غير الممكن أن نجد في ذلك الزمن "تطبيقاً محسوساً لمبدأ توازن القوى"، وبالتالي فإن أي محاولة لتصوير هذه الفترة على ضوء توازن القوى "تنطوي على مغالطات تاريخية". ومثل هذه الأحكام تدعونا، على كل حال، إلى التساؤل عن سبب تحسين غويتشياردييني صورة تلك الفترة الأوّلية وسبب اختفاء الاستعارات المتعلقة بتوازن القوى بموت لورنزو في بداية الكتاب. ولاحظ (Phillips (1979:136 أنّ غويتشيارديني قد استبدل استعارات الموازنة في متن الكتاب "وأحلّ محلها بشكلٍ ثابتٍ ومتكرّر استعارات طبية عن المرض والعلاج". رأى غويتشيارديني أنّ المرض كان استعداد الدول ـ المدن الإيطالية للتحالف مع الدول الخارجية الأكثر قوةً منها نفسها. فقد علّل بداية هذا التطوّر باعتباره تغييراً في نمط التحالفات المستتبّ، وذلك في عام 1492 عندما بدأت الشكوك تساور حاكم ميلانو، لودوفيكو سفورزا، بسبب ما رصده من تقاربٍ متزايدٍ في العلاقات بين حاكم نابولي، فرديناند وبييرو دي مديتشي (الذي تولى حكم فلورنسا بعد موت أبيه لورنزو دي مديتشي). ويعود قلق لودوفيكو إلى أنه لاحظ أنّ فلورنسا "التي كان يعوّل عليها في تدعيم أمنه أصبحت تميل إلى جانب أعدائه (Guicciardini, 1984: 18).

وعلى الرغم من أنّ فرديناند، بحسب ما قاله غويتشيارديني، حاول بجدية إزالة أسباب النزاع، إلا أنه يُلاَحظ أنّ "إزالة الأسباب لا تلغي دائماً الآثار الناشئة عن تلك الأسباب (Guicciardini, 1984: 20). فقد استمرّ إحساس لودوفيكو بعدم الأمن. وفي سعيه لنيل حماية ملك فرنسا ليرفع إحساس عدم الأمن، قرّر تحريض فرنسا للهجوم على نابولي. وعند هذه النقطة المفصليّة ابتعد غويتشيارديني عن استعارات التوازن. فهو لم يعتبر أن تحرك لودوفيكو هو في إطار محاولة إقامة توازن مضادّ، بل اعتبره "علاجاً لمرَض" يتجاهل مدى خطورة استخدام دواء أقوى من طبيعة المرض ذاته" -Guicciardini, 1984: 20)

(1. وبعبارةٍ أخرى، فإنه ربط الموازنة بالتحركات داخل إيطاليا، لكن في المقابل يُعتبر الاعتماد على الدول الخارجية دواءً غير مناسبٍ للمرض الذي اكتنف إيطاليا. ويربط المرض بالإجراءات غير الحكيمة التي يتخذها الحكام والذين يتفرّدون بالتصرف وفق ما يرونه ماثلاً أمام أعينهم سواء أكان ذلك أخطاء سخيفة أم أطماعاً غير بعيدة النظر (Guicciardini, 1984: 1). لذلك ميّز غويتشيارديني بين المظهر والواقع، وربط الواقع بتأثير التحركات على التوازن الإيطالي. وقد يظن الحاكم ذو النظرة القصيرة المدى أنه يقوم بتحركات ذات فائدة، لكنه إذا تجاهل أثرها على التوازن الإيطالي فسيكتشف أن الدول الأخرى يكون لها ردود أفعال قد تؤدي، على المدى الطويل، إلى الإضرار بمواقفه.

ومن وجهة نظر غويتشيارديني، إن الميل لتجنّب مُلاحظة تأثير التّحرّكات على التوازن الإيطالي أصبح حالة مُستعصية بعد العام 1492 وأدى إلى التدخل الفرنسي في العام 1494. وفي بقية الكتاب، عرض بالتفصيل للتحرّكات التي أدخلت فرنسا، ثم دولاً أخرى، في النزاعات الإيطالية المتلاحقة، والتي أوصلت، في نهاية الأمر، إلى الهيمنة الإسبانية وإنهاء الاستقلال الإيطالي. وفي عَرْض غويتشيارديني لتاريخ تلك العلاقات، تمسك بصورةٍ واضحةٍ جداً تجعل إيطاليا وحدةً حضاريةً متماسكة تتواجد داخل الحدود المتسعة للعالم المسيحي، لكنه اعترف أيضاً، بعد ذلك بوجود دول أخرى خارج حدود العالم المسيحي. ويلعب الأتراك دوراً مُميزاً جداً في سرده للأحداث. لكن (Guicciardini, 1984: 22) لاحظ أنه قبل التدخل الأوّل "كانت مملكة فرنسا أوفر سكاناً وأكثر مجداً وقوةً عسكرية وكانت أكثر ثراءً وتأثيراً من أي مملكة أُخرى منذ عصر "شارلمان". إذاً، كان واضحاً، حتى في تلك المرحلة، أن فرنسا تفوق في وزنها أي دولة إيطالية، بما فيها البندقية. ولهذا السّبب، لم يعتقد غويتشيارديني أنّه من المُناسب التفكير أن فرنسا هي توازن مضادّ، على الرغم من أنّ (Guicciardini, 1984: 23) يعلم جيداً بوجود دولٍ مسيحيةٍ أخرى مثل إنكلترا وإسبانيا والإمبراطورية الرّومانية المقدسة، وهذه الدول يُمكنها أن تشكّل تهديداً لفرنسا.

لكنّه اهتّم فقط بمصير إيطاليا. وبمجرد أن يبدأ التدخل فإن مستقبل إيطاليا يصبح معتمداً على عوامل خارجية ليس للإيطاليين قدرة على التحكم بها.

وقد ذكر Gilbert (1965:231) أنّه، نتيجة لذلك، كانت هناك "أزمة في التأريخ" [فنّ كتابة التاريخ] في ذلك العصر مع بروز نوعية جديدة من المؤرخين الذين تحدّوا الحركة الإنسانية القائلة بأن التّاريخ هو عملية من صنع الإنسان. ومن هذا المُنطلق الجديد، "كانت الأقدار مطلقة القوة والإنسان لعبة في أيدي الأقدار" (Gilbert, 1965:251)[26]. وبالرّغم من أن "غويتشيارديني" لعب بلا شك، دوراً في إعادة توجيه كيفية دراسة التّاريخ بالتّركيز على الدقة الواقعية وأهميّة فهم العلاقات السببيّة، إلا أنه كان أيضاً مُقتنعاً بأنّ القيادات لها القُدرة على تشكيل الأحداث. وهو ينسجم في مقاربته مع تحليل بورتر للتفسير التاريخي. يقول Porter (1981:11-12) "إنّ اللاعب الناجح في التاريخ هو الشخص الأكثر درايةً بالاحتمالات العديدة لأي وضع، والقيمة الدّراماتيكية للأحداث التّاريخية تعتمد حقاً على وجود نتائج بديلة لأخذها في الاعتبار".

وقد بدأ "غويتشياريديني" مناقشة فكرة أنّ توازن القوى ذو أبعاد هامّة في خلق الأساطير، وبالتالي لأنها تدل على أن نظام الدول- المُدن الايطالية له قُدرة ذاتية على البقاء لأن المشاكل الأمنية يمكن حلها داخلياً بدون اللّجوء إلى قوى خارجية. هذه الأسطورة السياسية تمدّنا بأساس اختبار الافتراضات الامتناعية الذي يستخدمه المؤرخون عادةً لمُساعدة القارئ على فهم نتائج الأحداث الأساسية الماضية. إن كتاب غويتشياريديني بدأ بفرضيّة أن القيادات المستنيرة كان يُمكنهم السّعي لاستراتيجيات تعاونية للحفاظ على توازن توافقي للقوى، وبذلك يشيعون بيئة أمنية مُستقرة. لكنهم، بدلاً من ذلك، قاموا بتحرّكات شجّعت التّدخل الخارجيّ وأدت في نهاية المطاف إلى فقدان الاستقلال الإيطالي.

(26) المقصود بالاقدار كل الظروف التي لا يستطيع الإنسان التحكم بها.

توازن القوى في العالم المعاصر

إنّ الدّور الذي لعبته الاستعارة في خلق الأساطير في الزمن المُعاصر سيُدرَس أولاً في خطاب ونستون تشرشل في العام 1946 وعنوانه "دعائم السلام"، وثانياً في مقدّمة جورج بوش الابن لاستراتيجية الأمن القومي 2002. وفي الوثيقتين حكايات ترى الحاضر نقطة تحول، بحيث سيُصبح المستقبل مختلفاً عن الماضي. وفي حين أن تشرشل استند على الماضي ليبيّن أن لا صلة لتوازن القوى بالمستقبل، فإن بوش رجع إلى الماضي ليظهر لماذا يجب إعادة تشكيل ميزان القوى في المستقبل.

إنّ عنوان خطاب تشرشل الذي ألقاه في جامعة وستمنستر في فولتن، بولاية ميسوري، هو عبارة عن استعارة تشير إلى أن الخطاب يناقش وسائل تدعيم السّلام، مع أنه اشتهر أساساً للصورة البيانية المعبرة التي وردت فيه: "من ستيتن في بحر البلطيق إلى تريست في بحر الأدرياتيك، تمّ وضع ستار حديدي في عرض القارة"[27]. كان خطاباً تم إعداده بمهارةٍ لإقناع الجمهور الأميركي بأن الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تُساعد أوروبا في المدى القريب وتقوم ببناء تحالفٍ مُستدام مع بريطانيا على المدى البعيد[28]. غير أن "تشرشل" كان بالإضافة إلى ذلك على درايةٍ تامةٍ بعدم ترحيب أميركا بتوازن القوى ولذلك فإن خطابه كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تجاوز فكرة العالم الذي يحكمه توازن القوى.

وكان لُبّ خطابه توجيه تنبيه واضح للولايات المتحدة الأميركية حول خطر الهيمنة السوفياتية على العالم، والتي لا يُمكن مواجهتها بالسياسات التّقليدية. لكنّه لم يحدّد الخطر السوفياتي بحرب وشيكة، لا بلْ ذكر أن الاتحاد السوفياتي لا يرغب في الحرب. فلجأ، بدلاً من ذلك، إلى تحديد الخطر باحتمال انتشار حكم الاستبداد.

(27) يمكن العثور على نصّ الخطاب في الموقع www.nationalcenter.org/ChurchillICurtainn.html، آخر تنزيل في 4 ديسمبر 2006.

(28) للاطلاع على تقييم مفيد للفعالية البلاغية للخطاب، راجع Hosteler (1997). إلا أنه لا يشير إلى الأهمية البلاغية التي تلعبها استعارة توازن القوى.

من وجهة نظر تشرشل، ما كان يريده القادة السّوفيات هو "توسع قوّتهم بشكل غير محدود ونشر عقائدهم". وكانوا، لهذه الغاية، يوجّهون وينسقون أنشطة الطابور الخامس الملتزم والأحزاب الشيوعية في "عددٍ كبير من الدّول بعيداً عن الحدود الروسية، وفي أنحاء العالم"(29). وعلى نحو أوثق صلة بالموضوع، أقرّ تشرشل بأن الاتحاد السوفياتي، نتيجةً للاتفاقات التّي أرسيت خلال الحرب العالمية الثّانية، تمكّن من تحقيق مكانة قوية جداً في أوروبا مع نهاية الحرب.

وعلى الرغم من الخطر، شدّد تشرشل على "أن ثرواتنا ما زالت في أيدينا، وأنّ لدينا القوّة لإنقاذ المستقبل". وأتى، لهذه الغاية، بجدليّة تنطوي على بعدٍ هامّ في إنشاء الأساطير. تبدأ الجدليّة من فرضيّة أن نشوب الحرب العالميّة الثانيّة كان نتيجة إخفاقات سياسة نظامية، وأنّه إذا استمرت هذه الاخفاقات السياسية فإن العالم سيعود إلى "مدرسة الحرب" للمرة الثالثة، ولكن الخطر في هذه المرة سيكون "التّدمير الشّامل" الذي سيعُود بالعالم إلى "العصر الحجريّ". وقد ركز تشرشل على إخفاقين سياسيين أساسيين كان يمكن مناقشتهما سابقاً وفقاً لتوازن القوى: الأول هو الفشل في خلق تسوية (توازن قوى توافقي) مقبولة من ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، والثاني هو الفشل في الرّد بشكلٍ مناسب على مخاطر الهيمنة الألمانية (توازن قوى قائم على التّضاد). في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان تشرشل متخوفاً من احتمال عدم التوصل إلى تسوية مع الروس وأيضاً من خطر التفاوض مع الرّوس من موقع ضعف. فقد رأى أنّ الروس يستهينون بالضعف العسكريّ، وتماماً مثل هتلر، سوف يستغلّون مثل هذا الضعف. ونتيجةً لذلك، "أصبحت عقيدة توازن القوى السابقة غير صالحة. لذلك علينا إذا استطعنا، ألا نعمل ضمن حدود ضيّقة ونعرّض قوّتنا للخطر".

ما أراده تشرتشل في المستقبل القريب كان حلفاً عسكرياً بريطانياً ـ أميركياً والتزاماً واضحاً بتواجد أميركي عسكري في أوروبا إلى أن تتعافى الدّول الأوروبية

(29) وهذا تكرار لوجهة النظر التي بناها على استعارة التايتنك في خطابه أمام مجلس العموم في العام 1919، المذكور في الفصل 2.

اقتصادياً وعسكرياً وتصبح قادرة على الدّفاع عن نفسها. وقد تحدّث، على كل حال، عن "شراكة أخويّة" و"علاقة خاصّة" قبل الوصول إلى ذكر ضرورة عقد "اتفاقية دفاع دائمة" بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وكانت بريطانيا، بالطّبع، بحاجة لمثل هذه الاتفاقية أكثر من الولايات المُتّحدة، لأنّ هذه الأخيرة، كما اعترف تشرشل، كانت أكبر قوّة عالمية، مع أنه سارع إلى التذكير بأنّ "الأسبقيّة في القوّة" تسير جنباً إلى جنب مع "تحمّل مسؤولية المُستقبل بشكل جدّي يدعو إلى الاحترام".

بعد أن أكّد تشرشل أن أوروبا تُواجه تهديد سيطرة الاتحاد السوفياتي وأن الولايات المُتحدة أصبحت مقرّ القوّة العالميّة المسيطرة، فإنّه من المُهمّ أن نُلاحظ أنه لم يُشِر إلى حدوث تغيير أساسي في توازن القوى منذ نهاية القرن التاسع عشر وأن تدخّل الولايات المُتحدة الأميركية للدّفاع عن أوروبا أصبح أمراً في غاية الأهمية. ولكنّه لم يتجنّب فقط صياغة موقفه في عبارات توازن القوى، وإنّما صوّر أنّ توازن القوى مرّ عليه الزمن وأصبح غير صالح. وبالطّبع كان يُمكنه أن يُلاحظ، في سياق تأكيده الحاجة إلى عقد تسوية سياسية مع الاتحاد السوفياتي، أنّ الأوروبيين كانوا دائماً يقولون بضرورة إقامة "توازن عادل" في أعقاب الحرب الكبرى. وكان يُمكنه أيضاً ملاحظة أنّ التّفكير في توازن القوى يفترض تقليدياً أنّ الدّول المُهددة من قبل دولة مسيطرة تقيم تحالفاً قوياً لمواجهة الهيمنة. ولكنّه اختار، بدلاً من ذلك، أن يتبنى الصورة الكانتية لتوازن القوى. ويبدو أن ذلك كان وسيلة بلاغية متعمَّدة للضرب على وتر النفور الأميركي المعهود من فكرة توازن القوى الأوروبي. ولذلك بدلاً من ربط توازن القوى بدعائم السلام أكّد أنّ على بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية التعاون لبناء هيكل للسّلام. وهو بذلك يلمّح إلى أنه لو كان مثل هذا التعاون قد تمَّ قبلاً خلال فترة ما بين الحربين لأمكن تجنّب الحرب العالمية الثانية، ويشير صراحةً إلى أنّ التّعاون أصبح ضرورياً لمنع قيام حرب عالمية ثالثة. وأصرّ على أن اتفاقاً دفاعياً رسمياً سوف يلعب دوراً في "تثبيت واستقرار أسس السّلام". غير أنّ تصوّره للمستقبل البعيد هو في الحقيقة أوسع نطاقاً. فقد اختتم خطابه بالقول إنّه إذا عُقِد اتفاق دفاعي بين بريطانيا والولايات المُتحدة الأميركية واستمر العمل به فإنه لن

تكون هناك حاجة، على مدى مئة عام، للسعي من أجل أيّ توازن مضطرب للقوى قد يشكل إغراء لتهوّر الأطماع والمغامرات.

كان حُلم تشرشل أن يكون هناك سيادة مشتركة إنكليزية ـ أميركية ممتدة في أنحاء العالم، فبدلاً من توازن القوى يصبح هناك هيكل للسّلام. لكن ذلك الحلم كان وهماً كبيراً لأنّه فشل في فهم إعادة توزيع القوى العالمية في القرن العشرين، بالإضافة إلى حقيقة أنّ تراجع مكانة بريطانيا في العالم أمر نهائي لا رجعة عنه. كانت الولايات المتّحدة ترغب في التخلص من الإمبراطورية البريطانية لا في تدعيمها. وبلا موارَبة، لم تكن لِتُعامِل بريطانيا معاملة النِّدْ. وأكثر من ذلك، عندما بدأ الاتحاد السوفياتي يشكّل تهديداً أساسياً لمصالح الولايات المتحدة، لم تهمل الولايات المتحدة التعابير المتعلقة بتوازن القوى بل أصبحت تعتمد عليها بشكل متزايد لتحديد سياسات الحرب الباردة. والواقع أنه عندما فشلت محاولات نيكسون وكيسنجر لتطوير لغة الانفراج في العلاقات الدولية في سبعينيات القرن العشرين وتراجع الدّعم الشعبي، كان رد الفعل هو إعادة لغة وأفكار توازن القوى إلى الواجهة مرة أخرى (George, 1983:28).

وبنهاية الحرب الباردة ومِن ثمّ زوال الاتحاد السوفياتي، زاد الاهتمام تدريجياً بأحادية القطب و"القوّة المُفرطة" التي استحوذت عليها الولايات المتحدة الأميركية كما وصفها في العام 1999 وزير الخارجية الفرنسي آنذاك هوبير فدرين. لذلك كان من المُستغرَب، نوعاً ما، أن يُرَدّ الاعتبار لمُصطلحات توازن القوى في العام 2002 في وثيقة استراتيجية الأمن القوميّ الأميركية، مع أنّ هذا التطوّر يمكن أن يُعزى إلى أهمية دور هذه المصطلحات بالنسبة للوثيقة من حيث وظيفتها في بناء الأساطير[(30)].

فعند نشر الوثيقة، كان الوضع البنيوي للولايات المتحدة الأميركية في النّظام الدولي مماثلاً تماماً لوضعها في العام 1946. ومرّةً أخرى، كما نوّه

(30) يمكن العثور على نص الوثيقة في الموقع: www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.

الرئيس بوش، كانت الولايات المُتّحدة الأميركية "في موقف قوّة عسكرية لا تُضاهى ونفوذ عظيم اقتصادياً وسياسياً". لكن كما أشار تشرشل إلى التّواجد الواسع الانتشار للقوى التي تريد تقويض تأثير الحكومات الديمقراطية، فقد عبّر بوش عن قلق بالغ من الأخطار التي يمثلها الإرهابيون. لكن على عكس تشرشل الذي قلّل من شأن توازن القوى مراعاةً للولايات المتحدة، فإنّ بوش أعطى هذا المفهوم مكانة عالية وصرّح أن الولايات المُتحدة الأميركية تنوي "إنشاء توازن للقوى لمصلحة الحُرية"[31]. فكأن الوثيقة وفّرت رداً حاسماً على مَن وضع الولايات المتحدة في خانة التفرّد بالرأي وأُحادية القطب والقوة المفرطة. وقد نصَّ بوش صراحة على "أنّه لا تُوجد دولةٌ يُمكنها بناء عالم أفضل وأكثر أمناً بمفردها"، وأيّد التّحالفات والمؤسسات المتعددة الأطراف لأنّه يُمكنها أن "تُضاعف قوّة دول العالم التي تحب الحرية". كما أشار في البيان إلى القوى الكبرى واعتبر الولايات المُتحدّة الأميركية مجرد واحدة من الدّول الكبرى. وبالإشارة إلى توازن القوى، فإنّ الوثيقة نوهت بالأهمية التي تُعطى تقليدياً للقوى الكُبرى، وفتحت المجال للرّبط بين الماضي والحاضر والمُستقبل. ومن المفروض أن "النظام الدولي كانت تسيطر عليه دائماً القوى الكُبرى، وأن هذه الدّول كانت تستعد للحرب باستمرار. وبعبارةٍ أُخرى، فقد عرّف بوش توازن القوى في سياق التّضاد. لكنه ذكر أيضاً أنّه حدث تحوّل في السياسة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة لأنّنا ننتقل إلى عالمٍ حيث لا يُمكن التّفكير بإمكانية نشوب حرب بين القوى الكبرى. وهذا لا يعني أن القُوى الكبرى لم تعد في مُنافسة بل يعني أنّها تهتمّ الآن فقط بالدخول في مُنافسات سلميّة.

لكنّ هذا ليس التّغيير الوحيد الملحُوظ. إذ يمكن القول إنّ القوى الكبرى

(31) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها بوش هذه العبارة. ففي خطاب توليه منصبه في العام 2001، قال "فليحذر أعداء الحرية وأعداء وطننا، فأميركا، استجابةً لتاريخها وبملء إرادتها، تظلّ مهتمة بشؤون العالم وبتشكيل توازن للقوى لصالح الحرية. سوف ندافع عن حلفائنا وعن مصالحنا". الاستشهاد وارد في الموقع www.whitehouse.gov/news/inauguarl-address..html.

تتشارك في مصالح مشتركة، كما يزداد اجتماعها حول قيم مشتركة. ويرى بوش أنّ لديها مصالح مشتركة، لأنّ الأخطار تجمعها، وبالتّحديد مشكلة الإرهاب. لكنها أيضاً تتّحد تحت قيم مشتركة مع ازدياد الاقتناع بأنّ الحريّة السياسية والاجتماعية هي الطّريق الفعّال الوحيد إلى "العظمة الوطنية". ويستتبع ذلك أنّه بدلاً من توازن القوى القائم على التّضاد، كما في السابق، حيث كان ثمة خطر مزمن بنشوب حرب، فإنه يُوجد نوع جديد من توازن القوى نشأ بين القوى الكبرى التي تدعم الحريّة. إن القوى الكبرى قد بدأت القيام بمساعٍ لدعم سياسة التعاون، وبدلاً من المواجهة أصبحت تعمل معاً وتتّجه بكل فاعلية نحو توازن قوى توافقي. وأصبح توازن القوى يصوَّر على أنه قنطرة بدلاً من لعبة شدّ الحبل. وبعد ثلاث سنوات من هذه الوثيقة، كرّرت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، في العام 2005، أنّ الولايات المتّحدة الأميركية تُبدِّل علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى مثل اليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي، و"بصفةٍ خاصةٍ الصين والهند"، وأكّدت أنّ هذه الدول تستطيع معاً أن "تحقّق استقراراً عالمياً ثابتاً ومتيناً: توازن قوى يدعم الحريّة".

فكلٌ من تشرشل وبوش يرفض، في الواقع، ارتباط التصوّر التّاريخي لتوازن القوى بفهم الدّور الذي تلعبه القوى الكبرى في الحاضر والمستقبل. فهناك إذاً بُعْدٌ متعلّق ببناء الأساطير في طرحهما. لكن في حين أنّ تشرشل يستخدم الاستعارة ليعطينا رؤيةً معيّنة عن كيفيّة عمل القوّة في النّظام الدّولي، فإن بوش يستخدم توازن القوى كرمزٍ، فتوازن القوى يعني: سياسات القوى الكبرى. وعلى الرغم من أنّ بوش أقلّ استخداماً للجانب التّصويري للاستعارة مقارنة بتشرشل، فهو يقول الأمر نفسه، وهو أن سياسات القوى الكبرى، في الماضي، ولدت الحروب وعدم الاستقرار بشكل متواصل. وقد أوجد تشرتشل استعارة جديدة للمساعدة على فهم المُستقبل ليؤكّد للولايات المُتّحدة وجود فرصة لإحداث تحوّل أساسي في السيّاسة الدولية شريطة أن تستمرّ في اعتبار بريطانيا دولة كبرى. وفي المقابل، نجد أن بوش أعاد صياغة ما اعتبره المفهوم

التّقليدي. لقد كان توازن القوى مصدراً للحروب فأصبح مصدراً للحرية. لقد استعاد بوش مفهوم توازن القوى للتأكيد على أننّا لم ننتقل إلى عالم جديد فيه قطب واحد، بل نحن لا نزال في عالم تتحكّم فيه مجموعة من القوى الكبرى تجمعها قيم مشتركة، وتستطيع بتعاونها تحديد الصّفات الأساسية للسياسة الدّولية. فتوازن القوى يلعب، في الحالتين، دوراً مركزياً، من حيث بناء الأساطير، في صياغة الفكرة الهادفة لمساعدتنا كي نعرف كيف ننتقل من الماضي، عبر الحاضر، إلى مستقبل أفضل. كان استخدام غويتشيارديني للاستعارة مختلفاً لأن المستقبل المطلوب لم يتحقق وتم الاستناد إلى توازن القوى لصياغة جدلية الافتراض الامتناعي وقدرة بناء الأساطير للقول بأن إيطاليا ينبغي ألّا تفقد استقلالها.

استنتاج: من الاستعارات والأساطير إلى نماذج توازن القوى

تحتلّ نماذج توازن القوى مركز الصدارة بين أهم المحاولات التي جرت، منذ نهاية الحرب العالمية الثّانية، للتوصل إلى فهم نظري للعلاقات الدّولية. ومن وجهة نظر الوضعيين، يجب اعتبار هذه النّماذج مستقلّة تماماً عن الواقع الذي يتم بحثه. لكن من وجهة نظر ما بعد الوضعيين، فإن فكرة حياد علم الاجتماع بالكامل هي فكرة مناقضة لذاتها. وبالتّالي، تتّصف أبحاث علم الاجتماع ببُعْد خلق الأساطير، وذلك لا مفرّ منه مع أنه قد يكون غالباً مقنّعاً. وبعبارةٍ أخرى، يستطيع البحث، ولو على سبيل الإمكانية، أن يساهم في القصص الإيديولوجية عن كيفية صيانة أو تغيّر البنى الاجتماعية. هناك افتراضٌ شائع بين الوضعيين مفاده أنّ الواقعيين المُعاصرين مستمرّون في نشر التّحليل النظرّي الذي يدعم الحكاية الإيديولوجية (Guzzini, 1998; Williams, 2006) أو الأسطورة الإيديولوجية التي عملت كنبوءة ذاتية التحقق ناجحة جداً في القرون الأخيرة في أوروبا. ويلعب توازن القوى دوراً مركزياً في هذا التّحليل النظريّ، وبالتّالي في الحكايات الإيديولجية الّتي وظّفها المسؤولون في خطابهم السياسي

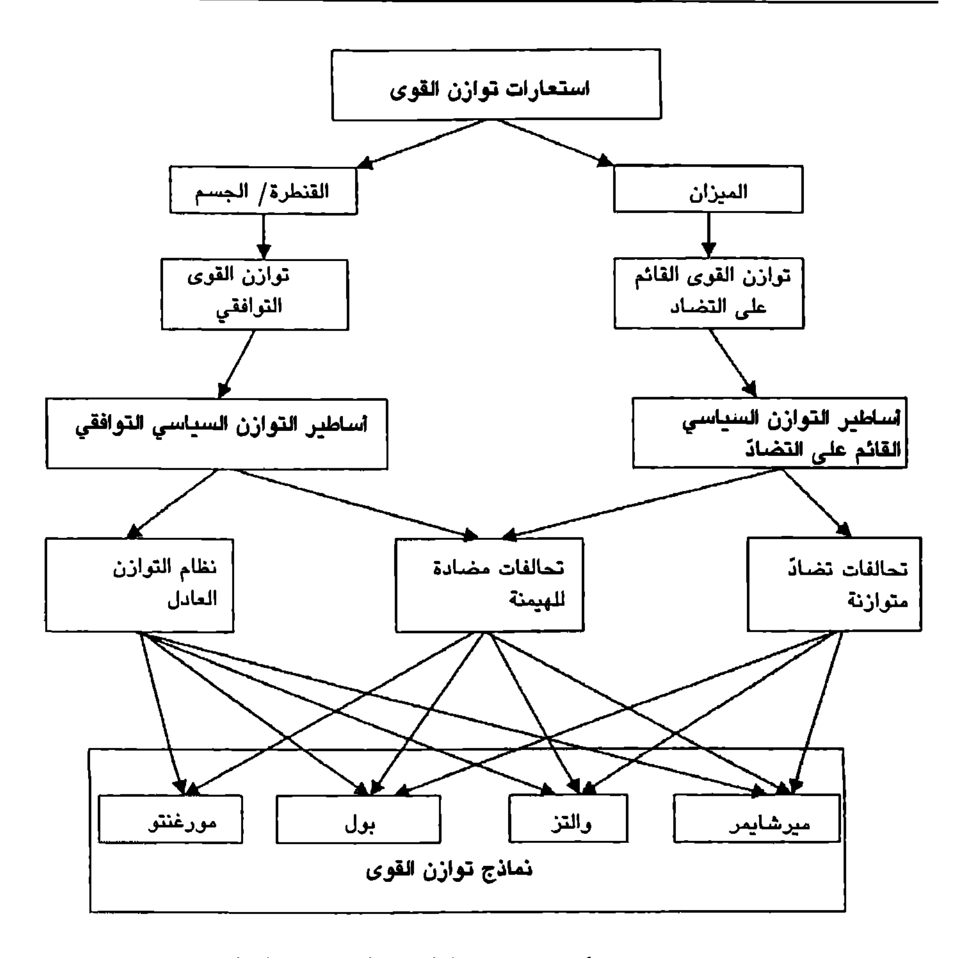
لحرصهم على ضرورة الدفاع عن نظام الدوّل المُستقلة وسعيهم لجعل الأحداث واضحةً لجمهورهم.

هناك، بلا شك، الشيء الكثير من الصحّة في هذه الجدليّة. والحقيقة هي أنّ الواقعيين لم يحاولوا وضع نظرية أكثر إحاطة بالقوّة. لكن الواقع أيضاً هو أن ما بعد الوضعيين يعرضون رأياً مُفرطاً في تبسيط وجهة نظر الواقعيين. لكن، كما يقول غوزيني، ليس صحيحاً أنّ الواقعيين سعوا باجتهاد لتصدير المبادئ الأساسية للدبلوماسيّة الأوروبية إلى الثقافة الدبلوماسية الأميركية. وليس أيضاً صحيحاً، كما يقول ويليامز، أنّ الواقعيين تبنوا وجهة نظر مادية وعقلانية بحتة. فالواقعيّون ليسوا منغمسين كلياً في نظرة إلى العالم تنطوي على مفارقات تاريخية. علاوةً على ذلك، وعلى الرّغم من أنّ لتوازن القوى دوراً مركزياً في أعمال أصحاب النظريات الأربعة الذين ستُبحث كتبهم في القسم الثالث من الكتاب، فقد تم الاستناد إليه بطرق مختلفة جداً.

لكن بلا شك، إن محاولاتهم لوضع نموذجٍ لتوازن القوى لا تأتي من فراغ. فبشكلٍ مباشر أو غير مباشر، يستند الواقعيون، بعدّة طرق، إلى تراث الاستعارات والأساطير الراسخة حول هذا المفهوم. فقد نقش المنظّرون المعاصرون في دراسات العلاقات الدّولية نماذجهم الخاصة بتوازن القوى على لوح يحمل آثاراً واضحة من هذه الاستعارات والأساطير. ما حاولتُ أن أبيّنه في هذا الفصل هو أن صانعي الأساطير قد اعتمدوا نوعين مختلفين من مصادر الاستعارات. فمصدر الميزان يعزز فكرة توازن القوى القائم على التّضاد، بينما مصدر القنطرة/الجسم يعزّز فكرة توازن القوى التوافقي. ولكن في كلا الحالتين، فإن صانعي الأساطير عرضوا إمكانية تحقق توازن دائم. فصانعو الأساطير الذين يعملون على توازن القوى التوافقي يركّزون على احتمال أن تتوصل الدول الأوروبية إلى توازنٍ سياسي يقوم إمّا على إدراكها أنها قادرة على تشكيل اتحاد ينجح في احتواء أي محاولة للهيمنة، وإمّا على قدرتها في إنجاز اتفاقٍ لتقسيم الأراضي بحيث يحفظ الأمن المشترك ويقيم بذلك "التوازن العادل". أما صانعو

الأساطير الذين يعملون على توازن القوى القائم على التّضاد فيركزون على الإمكانية التي يرونها موجودة دائماً أمام الدول لإنشاء تحالفٍ قادر على مضاهاة ومعادلة أي خصْم طامح بالهيمنة أو مجموعة أخصام تسعى لتعزيز مصالحها على حساب الآخرين.

يعرض الرسم (3-6) إطاراً يُلخّص العلاقة الموجودة بين الاستعارات والأساطير الخاصة بتوازن القوى وتوقعات تأثير هذه العلاقة على نماذج توازن القوى التي وضعها الباحثون الأربعة الذين ستُبحث مؤلَّفاتهم في القسم الثالث من الكتاب. لكن الاستعارات تكاد لا تبرز في أثناء بحثهم لتوازن القوى، والأساطير لا تظهر على الإطلاق. وبالطبع، يدين هذا الإطار بالكثير لكل من غوزيني وويليامز، مع أنني أرى أن المناقشات عن توازن القوى تميل إلى التركيز على توازن القوى القائم على التّضاد وتبخس تقدير أهمية توازن القوى التوافقي. لكن، على كل حال، ما آمل أن أبيّنه في القسم الثالث هو أنّ مقاربة كل من المنظرين الأربعة هي أكثر تشويقاً وتعقيداً ممّا يُظنّ عموماً، وأنّ نقطة الضعف الأساسية في مقاربة توازن القوى هي الفشل في الاستناد إلى الأعمال السابقة.



الرسم **6-3** إطار لتوازن القوى على أساس الاستعارات والأساطير والنماذج.

القسم III



4 "السياسة بين الأمم" تأليف هانز ج. مورغنتو[1]

يمثّل توازن القوى أحد المفاهيم الرئيسية في كتاب "السياسة بين الأمم" لهانز ج. مورغنتو، حيث صوّره "كنتيجة ضرورية لسياسة القوة (Morgenthau, 1973:167). وقد مر أكثر من نصف قرن على تاريخ تأليف مورغنتو للكتاب وأكثر من ثلاثين عاماً على إصدار الطبعة الخامسة، وهي الطبعة الأخيرة في حياة مورغنتو[2]. ولذلك، فإنه في الجوهر كتاب من الحرب الباردة. لكن من الواضح أنّ مورغنتو حاول إعطاء الطلاب دارسي السياسة الدولية نظرية عامّة وأرادها أن تكون نظرية تصمد أمام اختبار الزمن. غير أنّ محاولة "مورغنتو" الإتيان بنظرية عامة تعرّضت، منذ البداية، لانتقادات كثير من الجهات. وغالباً ما يُنتقد مفهومه لتوازن القوى، بشكل خاص، انتقاداً عنيفاً ويُقال إنه غامض وغير متماسك ويفتقر إلى النظرة التاريخية. ومع ذلك، استمر الواقعيون اللاحقون في الإصرار على أن توازن القوى هو من المقوّمات الجوهرية للسياسة الدولية وأن أي

(1) كما تظهر نسخة أسبق وأقصر من هذا الفصل في كتاب: Michael J.Williams, ed. "Reconsidering Realism: The Legacy of Hans J. Morgenthau in International Relations," Oxford University Press (2007).

(2) تم نشر الطبعة الأولى في العام 1948 والطبعة الخامسة في العام 1973. ويستند هذا الفصل إلى الطبعة الخامسة لأنها تمثل عملياً مراجعة مورغنتو الأخيرة لِما طرحه في كتابه. علماً بأنّه تمّ نشر طبعتين أخريين منذ وفاته.

نظرية عامة يجب أن تأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار. إلا أن هؤلاء الواقعيين اللاحقين يبتعدون عن مقاربة مورغنتو الشاملة ويحاولون تنقيح المفهوم في محاولة منهم لتجاوز مشكلتي الغموض وعدم التماسك. بيد أنّ الواقعية أصبحت، خلال عملية التصفية هذه، منقسمة الرأي بشكل متزايد، كما بقيت مقاربة مورغنتو بشأن توازن القوى أكثر توسعاً من نظريتي توازن القوى اللتين وضعهما Waltz (1979) و Mearsheimer (2001) اللذين نناقشهما في الفصلين 6 و7. ولكن، كما سنرى في الفصل التالي، فإن الخصائص الأساسية لمقاربة مورغنتو التعدّدية والانتقائية في السياسة الدولية قد طوّرها Bull (2002) ومنظّرون آخرون في المدرسة الإنكليزية.

وعلى الرغم من أن مورغنتو معروف عموماً بأنه أبو الواقعية العصرية ورائد الواقعية الكلاسيكية المحدثة، فقد جرت محاولات منهجيّة أو متعاطفة قليلة نسبياً لتحليل النظرية التي يتضمنها كتابه "السياسة بين الأمم". فالميل السائد كان إلى التنقيب في نص الكتاب بحثاً عن استشهادات تبرز مثلاً موقع مورغنتو كعالم واقعي في الأساس (Donnelly, 2000). والمشكلة في هذه المقاربة تكمن في أن تحليلات مورغنتو للسياسة الدولية انتقائية وغير مركّزة بشكل واسع، وبالتالي فإنّ تصنيفه بهذه الطريقة غير مفيد. تنطلق قراءتي التعدّدية لكتاب "السياسة بين الأمم" من افتراض أن نظرية مورغنتو يدعمها نموذج لتوازن القوى، وأنّ قراءة الكتاب بتأن تكشف أن النموذج يدمج ما بين عمليتين ديناميكيتين مختلفتين تماماً. تربط إحداهما توازن القوى بالنتيجة المنبثقة عن غير قصد من مشاركة القوى الكبرى في آلية تقود إلى الهيمنة. أمّا الثانية فترتبط بمجموعة عوامل اجتماعية وتخيّلية ومادّية معقّدة تحسّن تأثيرات الآلية الأولى وتساعد القوى الكبرى في المحافظة على توازن يعزز أمنها الجماعي ومصالحها المشتركة. وتتوافق هاتان الآليتان، إلى حد ما، مع التمييز بين توازن القوى القائم على التضاد وتوازن القوى التوافقي واللذين سبق أن ناقشناهما في الفصل السابق. إلا أنّ مورغنتو لم يميز بشكل قاطع بين الآليتين، ولذلك فمن المهم أن أوضّح أنّ رؤيتي مفروضة على النصّ. لكن الفصل ما بين الآليتين يخفف، إلى

حد ما، شيئاً من عدم الترابط والغموض اللذين تتصف بهما غالباً مقاربة مورغنتو للسياسة الدولية.

وبمجرد الإقرار بأن توازن القوى مرتبط بديناميكيّتين مختلفتين، يصبح من السهل تحديد وتقييم الأطروحة العامة الواردة في كتاب "السياسة بين الأمم". وما سعى مورغنتو لإظهاره هو أن الظروف الضرورية التي تؤكد مناعة توازن القوى قد تلاشت إلى حدّ كبير على مدى القرنين الماضيين. ونتيجة لذلك، فإن النظام الدولي الذي ساد خلال الحرب الباردة كان أخطر وأضعف منه في أي وقت مضى منذ بزوغ نظام الدولة الحديثة. لكن المفارقة هي أنّ مورغنتو أكّد أن نظام القطبين الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية كان يتميّز بقوة تمكّنه من تطوير الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى خلق الدولة العالمية. هذا الالتزام الإيديولوجي بإقامة الدولة العالمية جعل للكتاب بعدًا مميزًا لناحية وَضْع الأساطير. وبشكل مغاير عن والتز الذي أعطى مخطّطاً مستقبلياً متفائلاً محتملاً، فإن مورغنتو لم يربط بين تفاؤله وبناء النظام، ولكنه ربطه بقوة الدبلوماسية وحكمة رجال الدولة. وعلى الرغم من أن مورغنتو يدرك أهمية العوامل البنيوية فإن مقاربته أكثر انفتاحًا ومرونة من مقاربة الواقعيين البنيويين الذين تبعوه. ومع ذلك، فإن فكرة التحولات البنيوية كانت مركزية بالنسبة لتفكير مورغنتو، وقد كشف تحليله عن حدوث تحوّلين بارزين في النظام الدولي الحديث منذ نشوئه في القرن السادس عشر.

ينقسم هذا الفصل إلى ستة أجزاء. يتناول الجزء الأول بالتفصيل التحليلات النقدية لمفهوم مورغنتو حول توازن القوى بشكل مفصّل، ويُظهر أنّ تحديد الآليتين المرتبطتين بتوازن القوى بشكل واضح يضعف إلى حدّ كبير القوة الإجمالية للانتقادات المتعددة. وهذا بسبب أن العناصر الأساسية للبحث تركت بدون تطوير أو أنه لم يتم أبداً توضيحها جيداً كي تُظهر عدم تماسك جدلية مورغنتو وتناقضها. كما أن هناك حاجة للتوضيح إذ إن مقاربته العامة لتوازن القوى تتطور خلال التحليل ولا يتم أبداً تلخيصها بشكل فعلي في أي مرحلة.

ويستعرض الجزء الثاني مفهوم مورغنتو عن القوة ويصور الديناميكيتين المختلفتين المتعلقتين بمفهومه لتوازن القوى. ويوضح الجزء الثالث، بشكل تفصيلي، الخصائص الأساسية لتوازن القوى التي برزت بين العام 1500 والعام 1789 جنباً إلى جنب مع تشكيل النظام الدولي الحديث. ويتتبع الجزء الرابع التحوّل البارز الأول في النظام الدولي الذي عجّلت الثورة الفرنسية في حدوثه وتمّ توطيده بثبات على مدى المئة والخمسين سنة التالية. ويدرس الجزء الخامس التحول البنيوي الثاني الذي حدث في نهاية الحرب العالمية الأولى واستمر خلال زمن الحرب الباردة. وأخيراً، أستنتج أنه بعيداً عن كون مورغنتو يؤيد إمكان تعريف العلاقات الدولية على أنها دورة لامتناهية ولامتغيرة من سياسة القوة، يمكن اعتبار "السياسة بين الأمم" كتاباً بنائياً أولياً يركز على التغييرات المُدَوِّية التي شهدتها السياسة الدولية كنتيجة للتحولات الأساسية في المعتقدات السائدة في تلك الفترة.

الآراء النقدية لِـ مورغنتو

إن مقاربة مورغنتو للسياسة الدولية تعرّضت لانتقادات متكررة. وعلى الرغم من اعتبار كتاب "السياسة بين الأمم" مؤثراً بشكل واسع في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنه غالباً ما يُعدّ اليوم عملاً كثير الشوائب[(3)]. وفي تقييم حديث وشامل للواقعية، يتفق (Donnelly (2000:29 مع Tucker (1952:214) الذي علّق بُعَيْد نشر كتاب "السياسة بين الأمم" أن عمل مورغنتو تشوبه "التناقضات الصريحة والالتباس والغموض". ويتابع Donnelly (2000:25) مجادلاً أن ادعاءات مورغنتو لا يمكن وصفها إلّا بـ"الشديدة التطرف". ثم يصف مورغنتو بأنه "مفكر مهمل ومتقلّب بشكل استثنائي"

(3) يقول (Vasquez (1983:17 إن "عمل مورغنتو كان أهمّ أداة لإثبات هيمنة المِثال الواقعي في دراسة العلاقات الدولية.

(Donnelly (2000:35. ويستنتج أخيرًا أنّ آراء مورغنتو الكاسحة "تؤلف تشكيلة من الحشو المملّ والعموميات المبهمة وغير المفيدة والسخافات الواضحة" (Donnelly (2000:45. إلا أن دونيلي، وكما توحي الإشارة إلى تاكر، يأتي في نهاية سلسلة طويلة من النقّاد الذين عاملوا مورغنتو وكأنه المرمى الذي يجب أن توجَّه إليه السهام ضدّ الواقعية. لكن يبدو أن مورغنتو يعود فجأةً دائماً لمواجهة الجيل التالي من النقاد.

لذلك، قبل تقييم مساهمة مورغنتو في الأفكار حول توازن القوى، من الضروري تفصيل الأسباب التي تجعل مقاربته للسياسة الدولية عرضة لهذا الانتقاد القاسي. يتعلق أحد الانتقادات، وقد أطلقه هوفمان، بما يُلاحَظ من أنّ مقاربته تفتقر إلى النظرة التاريخية. يرى (Hoffman (1960:30 أنّ نظرية مورغنتو العامة حول السياسة الدولية تصور العالم كأنه "حقل ساكن تعيد فيه علاقات القوة إنتاج نفسها في رتابة لامتناهية". ويتابع (Hoffman (1960:31-2 قائلاً إن مورغنتو يقدم "نظرة ميكانيكية عن الشؤون الدولية يكون فيها دور رجل الدولة عبارة عن تكييف القوة الوطنية مع مجموعة شبه ثابتة من 'المعطيات' الخارجية". نتيجة لذلك، نرى صورة "عالم مجمَّد من كيانات منفصلة". ووفقاً لـ(Hoffman (1960:33، ينشأ ضعف هذه المقاربة من كون مبادئ السياسة الدولية غير "أبدية" فعلاً، فالدول ـ المدن اليونانية مثلاً لم تجرِ "حسابات التوازن المجردة من العاطفة" التي تحتل جوهر النظرية العامة لمورغنتو. ويبدو أن مورغنتو، بتجاهله "قوى التغيير" يختصر دراسات السياسة الدولية إلى "رقصة باليه كلاسيكية، تتكرر فيها الخطوات بالنمط نفسه، من دون التعبير عن أي قصة" (Hoffman, 1960:35). ومن أهم أهداف هذا الفصل إظهار أن فكرة التغيير، عكس انتقاد هوفمان، تكمن في قلب نظرية مورغنتو عن السياسة الدولية.

وثمّة انتقاد ثانٍ لأعمال مورغنتو، بصورة عامة، ولمفهومه عن توازن القوى بشكل خاص، ويدور حول الغموض المنتشر في أبحاثه. يركز (Claude (1962 على نقطة الضعف هذه، مقراً بأنه على الرغم من أن مورغنتو يسند أربعة معانٍ

لتوازن القوى، فهو عملياً، يفشل مراراً في تسليط الضوء على أي معنى يستند إليه[4]. ويعود بعض هذه المشكلة إلى واقع أن Morgenthau (1973:203) يقر بأن توازن القوى هو استعارة لكنّه يفشل في ربط الاستعارة بالمعاني المختلفة التي يسندها للمفهوم. علماً بأن مورغنتو يؤيد الاستعارة النوعية المحددة بالميزان. بالاستناد إلى هذه الصورة، يمكن فهم توازن القوى كسياسة تهدف إما لإبقاء كفتي ميزان متعادلتين وإمّا غير متساويتين بشكل دائم لصالحك (المعنى 1). ويمكن لتوازن القوى، بدلاً من ذلك، أن يشير إلى وضع الميزان في زمن معيّن (المعنى 2). إلا أن مورغنتو يفترض مسبقاً أن المعنى الأكثر شيوعاً المرتبط بتوازن القوى هو عندما تكون الأثقال على كفتي الميزان متعادلة (المعنى 3). أخيراً، تلفت الاستعارة الانتباه إلى أنه مهما كانت الأثقال في الكفتين، ستكون النتيجة دائماً توازناً للقوى (المعنى 4). ينتقد كلود مورغنتو لأنه لم يضع أسماء خاصة لهذه المعاني المختلفة. إلا أن هذا الانتقاد لم يتنبّه إلى أنّ كل المعاني الأربعة تستند إلى مفهوم مشترك للقوة موضّح بواسطة الاستعارة. صحيح أن كلود ومورغنتو كليهما لا يلحظان الدور المركزي للاستعارات في طريقة فهمنا لهذا العالم، لكن يبدو أن مورغنتو قصد فعلاً لفت الانتباه إلى التضمينات المجازية لتوازن القوى، وبشكل خاص، نسبية القوة وواقع أنّ أي تغيير في الأثقال الموجودة في إحدى الكفّتين يؤثّر تلقائياً على وضع الأخرى. وهكذا، يبدو أن كلود محق بشكل أكيد في اقتراحه أنه عندما يشير مورغنتو إلى توازن القوى، يتم تصور العبارة كنظام. لكن هناك مشكلة أكثر أهمية وهي أن مورغنتو، مع استناده صراحةً إلى استعارة الميزان من أجل دراسة توازن القوى القائم على التضادّ، يتجاهل أي استعارة تصويرية توضح مفهومه عن توازن القوى التوافقي الذي يظل، بشكل عام، مدفوناً في النص، ويجب التنقيب عنه قبل التمكن من عرضه.

(4) إن المعاني الأربعة هي: "(1) معناه كسياسة تستهدف وضعاً معيناً (2) كوضع راهن (3) كتوزيع شبه متكافئ للقوة (4) أي توزيع للقوى (Morgenthau (1973:167.

هناك انتقاد ثالث موجه إلى مورغنتو، يتّهم أبحاثه بأنها غير متماسكة. فعلى سبيل المثال، يشير Donnelly (2000:29) إلى أن مورغنتو يعتبر توازن القوى "نتيجة ضرورية" لسياسة القوة، من جهة، "وغير قابل للتطبيق العملي"، من جهة أخرى. ويفترض مسبقاً أن هذين القولين لا يعقل أن يكونا صحيحين كلاهما. وبالطريقة نفسها، يتأثر Donnelly (2000:29) وClaude (1962:34) بانتقاد Tucker (1952) لإصرار مورغنتو على أن تحليله لسياسة القوة يولّد "قوانين صارمة" يمكن مقارنتها بقانون الجاذبية. وبالتالي يقال إنه من غير المنطقيّ أن يقول مورغنتو أحياناً بوجوب اتباع الدول هذه القوانين الصارمة، ليعود بعد ذلك إلى انتقاد فشل الدول في التقيد بهذه القوانين. غير أنّ ردّ مورغنتو بأنه يمكن انتهاك القوانين الاجتماعية، على عكس القوانين الطبيعية، لم ينل أي اهتمام من Claude (1962:34) الذي قال في هذا الصدد إنّ توازن القوى هو بالضرورة "حشو" في نظرية مورغنتو حول السياسة الدولية لأن جل ما يقوله هو إنه في الصراع على القوة "يجب أن تقوم الدول بالصراع على القوة، وهي تقوم بذلك فعلاً" (Claude, 1962:37). والهدف الشامل لهذا الفصل هو، بالتالي، إظهار أن مورغنتو قد صاغ بحثاً عن توازن القوى أكثر تعقيداً مما هو متعارف عليه أحياناً.

القوة وديناميكيتا توازن القوى المتنافستان

كانت نقطة البداية لـ Morgenthau (1973:186) أنه إذا صُوِّر توازن القوى كأنه "نمو طبيعي وثابت للصراع على القوّة" فيجب الإقرار بأنه "قديم قدم التاريخ السياسي نفسه". ويتبع ذلك أن أنظمة توازن القوى المستقلّة عملت بفعالية عبر معظم التاريخ الإنساني في آسيا وأفريقيا وأميركا (Morgenthau, 1973:199). ولكن، على خلاف ذلك، وفي حال تم ربط توازن القوى "بالتأمل النظري المنهجي" فيجب أن يتم تعريفه على أنه ظاهرة أوروبية بدأ ظهورها في القرن السادس عشر. وبناء على ذلك، يوجد في "السياسة بين الأمم" ديناميكيّتان

مترابطتان حول توازن القوى. وقد وُصفت الديناميكية الأولى في سياق ميكانيكي واعتُبر أنّها تولّد توازن قوى غير مستقر وخطراً. أما الديناميكية الثانية فيُفهم أساساً أنها ذات توجُّه اجتماعيّ، ويُظَن أنّها تحسّن تأثيرات الديناميكية الأولى وتساعد على إنتاج توازن للقوى أكثر ثباتاً وأسلس قياداً[5]. وسوف يتم التطرق إلى الخصائص الأساسية لهاتين الديناميكيّتين في هذا الجزء من الفصل، أما في الأجزاء الثلاثة التالية فستجري دراسة طريقة مورغنتو في تتبّع التفاعل بين هاتين الديناميكيتين خلال الأربعمئة عام الماضية.

عندما يُعتبر توازن القوى ظاهرة عالمية عملت خلال التاريخ وفي كافة أنحاء العالم، يفترض أن رجال السياسة كانوا دائماً واعين تماماً لقاعدة قوّتهم والقوّة التي لدى جيرانهم. وقد استشهد مورغنتو، على سبيل المثال، بفرنسيس بايكون (1561–1626) الذي أشار أنّ على جميع الأمراء "التزام اليقظة التامة للتأكد من عدم توسّع قوّة أيّ من جيرانهم زيادة عن الحدّ" (Bacon, 1904:206). لكن مورغنتو ذهب أبعد من ذلك وأصر على وجوب إدراك رجال السياسة أنه من الصعب جداً قياس ظاهرة القوة. ويعود ذلك، إلى حدّ ما، لشدة صعوبة الجمع بين العوامل المادية مثل عدد القوات والأسلحة في متناوَل الدولة والعوامل غير المادية كمعنويات الجنود والمزاج الوطني العام وفعالية الحكومة ودبلوماسيتها. لذلك رأى Morgenthau (1973:204) أن أي محاولة لتقدير توازن القوى تنطوي على "سلسلة من التخمينات لا يمكن التحقق من دقتها إلّا لاحقاً". وبما أنه لا يمكن اكتشاف أي سوء تقدير في الأوان المناسب، لذلك أصرّ مورغنتو على عدم وجود خيار آخر أمام رجال السياسة سوى السعي لتحسين أوضاع قوّتهم إلى أقصى حدّ ممكن. وقد توصل "مورغنتو" إلى موقف الواقعيّين الهجوميّين مثل Mearsheimer (2001) الذي يصرّ أيضاً على أنّ القوى العظمى تسعى إلى تعظيم إمكانات قوتها. وقد عرّف مورغنتو قانوناً تلقائياً

(5) لكنها لا تنتج بالضرورة نظاماً دولياً أكثر سلماً. وقد وافق مورغنتو على أن الحرب كانت، خلال ما أطلق عليه اسم "العصر الذهبي لتوازن القوى"، خاصية شائعة في النظام.

يفيد بأنه في حال زادت إحدى الدول من قدرة قواتها من أجل اتّباع سياسة استبدادية على حساب دولة منافسة فلا بد أن تحدث زيادة متناسبة في الدولة الأخرى. وفي السياق نفسه، إذا كان هناك دولة في حالة خطر من أن تطغى عليها جارتها فإنها ستجد دولاً أخرى مهددة بدورها وتشكل معها تحالفات. ويتبع ذلك أنه بإمكان الدول استخدام قوتها بالاشترك مع قوة دولة أخرى في محاولة لمقاومة قوة الدول العدوة. وقد ذكر Morgenthau (1973:355) أيضاً أنه في حال نفعت هذه الديناميكية بحدّ ذاتها، فإن السياسة الدولية ستُختصر في "مشهد بدائي" حيث نرى "العمالقة يراقب بعضهم بعضاً بارتياب شديد" وهم يواصلون بناء قدرتهم العسكرية ويخطّطون لضربات استباقية من أجل التخلّص من أعدائهم. ولذلك فقد أصرّ Morgenthau (1973:225) على أن الاعتماد على القوة لصد قوة الدول الأخرى في النظام الدولي هو أمرٌ "غير ناضج ولا يعول عليه بشيء". وهو يُحيل بالفعل النظام الدولي إلى حالة طبيعية على طريقة هوبز. وفي مثل هذه البيئة يكون كل الحديث عن توازن القوى الرادع كلاماً إيديولوجيا تستخدمه الدول التي ترغب في أن تبقي على أفضلية القوة التي لديها في زمن محدد. ويرى Morgenthau (1973:211-13) أن الدول تدّعي رغبتها في المحافظة على التوازن، لأجل إخفاء مصالحها الحقيقية في التمكّن من الهيمنة[6].

تنطلق الديناميكية الثانية من الإقرار بأن الفلسفات القائمة على الشهوة أو الصراع من أجل القوة قد أثبتت أنها "عقيمة ومدمرة لذاتها". وقوة التقليد الأوروبي، بنظر مورغنتو، هي في المحاولات المقصودة "لضبط وكبح" اندفاع القوة الذي يمكن، لولا ذلك، أن يمزّق المجتمع إرباً. فالقواعد والمبادئ تكمل العلاقات بين الدول أو تضيف إليها بطريقة تولّد قيوداً على "تقنيات سياسة القوة" Morgenthau (1973:226). وتبعاً لمورغنتو، نتج هذا التطوير عن الإدراك

(6) ويعبر Schroeder (1992:691) عن وجهة نظر مماثلة، فيشير إلى أنه خلال القرن الثامن عشر، "لم تكن بريطانيا وروسيا الوحيدتين اللتين ذكرتا التوازن، في حين أنهما كانتا تقصدان الهيمنة".

المتبادل بأن الدول الأوروبية لم تكن وحدات أحادية تعمل في بيئة لاقياسية ولكنها مكوّنات جمهورية أوروبية. وقد حاول Morgenthau (1973:216) أن يبرهن أنّ الأمراء في القرن الثامن عشر اعتبروا الوحدة المعنوية السياسية أمراً محتماً وأشاروا إلى الجمهورية الأوروبية على أنها واقع بحكم الطبيعة. إلّا أنه أقرَّ بكل سهولة أنّ الحرب قد استمرّت وكأنها مظهر دائم من مظاهر السياسة الدولية الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مع إصراره على أنّ الأمراء تصرّفوا على ضوء قواعد اللعبة المعروفة الهادفة للحفاظ على الاستقرار العام للجمهورية الأوروبية. وقد تحدى Sofka (2001) هذا الرأي وقال إن القوى الكبرى كانت تهتم بالهيمنة بدلاً من تحقيق التوازن، وإن الهدف الرئيسي لحروبها كان، في الغالب، تمزيق أخصامها الرئيسيين. ولم تمتنع تلك الدول الطامحة للهيمنة عن تحقيق أطماعها بسبب عدم وجود رغبة لديها في ذلك وإنما بسبب نقص إمكانياتها. وبعبارة أخرى ألقى صوفكا الضوء على ديناميكية سياسة القوة عند مورغنتو لكنه أنكر وجود أي ديناميكية رادعة.

وقد كان Morgenthau (1973:169) واضحاً تماماً في قوله إنّ الحكومة الدستورية تُظهر بشكل واضح جداً كيف يردع توازن القوى اللاعبين السياسيّين. وما يحدث في ظل هذه الظروف هو أن الدستور يتأكد بتأنٍ من أن القوة ليست كائنة في موقع واحد، بل موزعة بطريقة تمكّن كل قطاع حكومي من مراقبة القطاعات الأخرى. وتحدث أدنى صورة تقريبية عن تشكيل حكومة دستورية خلال إعداد اتفاقية سلام بعد حرب كبرى. وتكون فكرة الموازنة أو توازن القوى في هذا السياق أساس المناقشات بين المتحاورين. وبناء على ما ذكره Morgenthau (1973:219) فإنّ على الدول المتنافسة "أن تقيّد نفسها بقبول توازن القوى كإطار عام لمساعيها". وعلى الرغم من الرأي السائد بأن القوة هي مفهوم يصعب قياسه، إلى حدّ كبير، فقد كان من المتعارف عليه عموماً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن المقومات الأساسية للقوة هي الأرض والشعب والقوات الحربية.

وهذه العناصر توفّر نقطة بداية للتفاوض (Morgenthau (1973:41-2[7]. كما لاحظ مورغنتو أن "اللحظة الخاصة في التاريخ التي تمثل نقطة مرجعية لسياسة الوضع الراهن هي غالباً نهاية حرب عندما يُنظّم توزيع القوّة في معاهدة سلام" (Morgenthau (1973:41-2.

ومن الأمثلة الواضحة على القيود الموضوعة في النظام، تبعاً لما ذكره (Morgenthau (1973:215 ما ظهر في العام 1783 بعد انتهاء الحرب البريطانية ضد المستعمرات الأميركية، إذ على الرغم من الهزيمة على يد الائتلاف الساحق لم تجرِ محاولة لسلب بريطانيا الأراضي الكندية التي تسيطر عليها[8]. وبالرغم من أن ديناميكية سياسة القوة تظهر في أوقات الحروب، فإن الديناميكيات الرادعة تظهر دائماً خلال مفاوضات السلام اللاحقة. ففي مفاوضات سلام متتالية، مثلاً، أدركت القوى الكبرى أن الاستقرار الأوروبي كان يعتمد على بقاء الدول المنفردة التي تشكل الإمبراطورية الألمانية، وحاولت إنشاء نظام يضمن هذه النتيجة. وكما ذكر (Morgenthau (1973:340 "فإن هذا تضمّن عملية تخفيض كبرى في عدد الوحدات داخل الإمبراطورية الألمانية في العام 1648، وتخفيضاً أكبر في العام 1815. ولكن في كلتا الحالتين اتفق على التخفيض بإجماع أوروبي. ويفترض نموذج مورغنتو العام، مسبقاً، أن هناك تفاعلاً بين الديناميكيتين بحيث يحدث، نظرياً، تآكل تدريجي لديناميكية سياسة القوة مع بقاء الديناميكية الرادعة. ولا بد أن يصبح الاتفاق الذي ترتكز عليه ديناميكية الردع أقوى مع مرور الوقت. وقد بيّن مورغنتو أن هذا الاتفاق المعنوي كان، خلال القرن الثامن، كآلية لاستقاء المعلومات "لتقوية الميل نحو الاعتدال والتوازن". ونتيجة لذلك وفي ظلّ ظروف عادية، يؤدي هذا التطور من وجهة نظر (Morgenthau (1973:219 إلى جعل "قلب نظام توازن القوى مهمّة مستحيلة". لكنّ الظروف لا تكون أبداً طبيعية، من

(7) يوثق (Gulik (1967:249-51 الإحصائيات التفصيلية التي كانت متوفرة في مؤتمر فيينا لتسهيل المفاوضات. راجع أيضاً (Morgenthau (1973: 179.

(8) يستند "مورغنتو" في هذا المثل إلى (Toynbee (1939:IV:149.

الناحية العملية. وبدلاً من ذلك أظهر مورغنتو كيف أن التأثير النسبي لهاتين الديناميكيتين قد تغيّر خلال عملية تطوير نظام الدولة الحديثة.

تعزيز توازن القوى الأوروبي 1500 ـ 1789

على الرغم من أن مورغنتو قد ذكر أن توازن القوى المرتبط بسياسة القوة يمكن إرجاعه إلى بدايات الحضارة وبروز أنظمة الدولة، فقد اهتم بصفة أساسية بنظام الدولة الحديثة وأرجعه إلى بدايات القرن السادس عشر عندما بدأ المنظرون يُقدمون على وضع تصوّرات لتوازن القوى وصياغة سياسات على أساس تلك المفاهيم. ومن هذه النقطة المفصلية أصبح من الممكن، إلى جانب ديناميكية سياسة القوة، ملاحظة ديناميكية جديدة لتوازن القوى حيث تحاول الدول التلاعب بتوزيع القوى العالمي من أجل إقامة نظام الدولة والمحافظة على استقراره. وبتفضيل الديناميكية الثانية، يكون مورغنتو قد خالف المعروف دولياً للعصور التاريخية الذي يحدد نشأة النظام الدولي الحديث في العام 1648 حين أنهت معاهدة وستفاليا حرب الثلاثين سنة. فقد قال إن الهامّ في نظام توازن القوى الذي ساد في هذه الفترة التي تمتدّ ثلاثمئة عام، هو أنه منع نشوء ملكية عالمية، كما أنّه منذ العام 1648 حتى تقسيم بولندا الأوّل في العام 1772، ضمن بقاء كل أعضاء النظام.

لكنه أكد أن نهاية حرب الثلاثين سنة قد آذنت ببدء ما أسماه "العصر الذهبي" لتوازن القوى (Morgenthau, 1973:189). وبرر هذا التقييم بسببين: الأول، هو أنّ معظم الآثار المكتوبة حول توازن القوى قد نُشرت في ذلك الحين. والسبب الثاني هو أن تلك الفترة هي الفترة التي عول فيها الأمراء صراحةً على توازن القوى لتوجيه سياساتهم الخارجية(9). ولكنْ مع دعم هذين العاملين يقول

(9) كما قال أتباع المدرسة الإنكليزية كذلك إنّ ما يميز توازن القوى هو الإقرار الذاتي بالحاجة إلى الحفاظ على توازن القوى .(Butterfield, 1966; Bull, 2002)

مورغنتو أيضاً إن تلك الفترة الزمنية هي الفترة الأكثر توافقاً للّجوء إلى توازن القوى. ولتطوير هذه الجدلية، كشف مورغنتو عن أن تلك الفترة كانت مختلفة جداً عن العصر الذي بدأ بعد حروب الثورة الفرنسية. وبعبارة أخرى، فإن مورغنتو أكد أن التحول الأساسي في نظام الدولة الحديثة لم يحدث إلا في وقت متأخر عما افتُرض عموماً. وهو في محاولته لإيضاح هذه الجدلية، أكثر تناغماً مع المؤلفات الحديثة التي تعارض الافتراض بأنه يمكن إرجاع نظام الدولة الحديثة إلى العام 1648، كما إن موقفه يسبق عدداً من المناقشات التي أثيرت لدعم هذا الرأي(10).

وينطلق مورغنتو من القول بأنه في المرحلة الأولى من النظام الدولي للدولة الحديثة، تميّزت السياسة الدولية بخصائص مختلفة عن خصائص الفترات اللاحقة. فالسياسة الخارجية في تلك المرحلة الأولى كان توجّهها ذا علاقة بالسُّلالات، ولم تتميّز بالطابع القومي. وكما ذكرَ Morgenthau (1973:106) "فإن الانتماء كان إلى قوّة الملك الفرد وسياساته وليس إلى كيان جماعي مثل الأمّة". وينتج عن ذلك أنه خلال هذه الفترة، يمكن تصوّر السياسة الدولية على أنها سياسة ما بين السلالات بناء على الروابط الوثيقة جداً القائمة بين السلالات الملكية التي حكمت أوروبا في ذلك الوقت. وقد شكلت هذه السلالات أرستقراطية عالمية امتدت عبر أوروبا وألّفت ما نعته مورغنتو بأنه جمعية عالمية أو دولية. وأضاف قائلاً إنه كان هناك "اتصال وثيق دائم" قائم على "العلاقات الأسرية ولغة مشتركة (الفرنسية) وقيم ثقافية مشتركة وأسلوب حياة مشترك ومعتقدات أخلاقية مشتركة" (Morgenthau, 1973:242).

وخلال تلك الفترة، تميزت السياسة الدولية بصفات متعددة هامة ربطها مورغنتو مباشرة بطبيعة سياسة ما بين السلالات. ففي المقام الأول، لم يكن أفراد السلك الدبلوماسي والسلك العسكري المختارون من الأرستقراطيين

(10) راجع مثلاً Teschke (2003), Osiander (1994; 2001), Shroeder (1994a)، وهم يقولون جميعاً إن التغيير الجوهري في السياسة الدولية وقع عقب حروب الثورة الفرنسية.

يعتبرون أنفسهم كمسؤولين في الدولة، بل "موظفين" لدى العائلة المالكة. ولكن كونهم جزءاً من جمعية عالمية جعل Morgenthau (1973:243) يلاحظ أيضاً أنّ سفير النمسا إلى فرنسا مثلاً، "كان يشعر بالراحة في قصر فرساي أكثر من وجوده وسط أبناء الوطن من غير الأرستقراطيين". ولم يكن مستغرباً أن نجد أنّ الدبلوماسيين والعسكريين في هكذا ظروف "كانوا يتنقّلون كثيراً في الخدمة من ملك لآخر" (Morgenthau, 1973:243). ولذلك لا يحدد مورغنتو، خلال ذلك العصر، جمعية دولية أرستقراطية متماسكة تمتد عبر أوروبا فحسب، ولكن أيضاً في المستوى الأدنى، مجتمعاً أكثر انقساماً حيث كانت الولاءات تُرسم في حدود ضيقة جداً[11].

والخاصية الثانية لسياسة ما بين السلالات التي ذكرها Morgenthau (1973:243) كانت "إدارة شؤون الدولة بروح تجارية". ونظراً لأن الدبلوماسيين كانوا جزءاً من مجتمع أرستقراطي عالمي ضمن السلالات، فمن غير المستغرب أن تكون أي حكومة قد اعتادت على دفع منح مالية لدبلوماسيين من بلاطات أخرى، كما لم يكن مُستهجَناً أن يقبض الدبلوماسيون الأجانب دفعات لقاء دورهم في التوصل إلى المعاهدات. وقد ذكر Morgenthau (1973:243) أن هذه المدفوعات كانت تمدّ الدبلوماسيين "بحافز قوي" لتسهيل المفاوضات وتخفيف حدة الخلافات الدولية وحصر طموحات القوة لدى الدول في حدود ضيّقة.

الخاصية الثالثة لسياسة ما بين السلالات التي أثّرت على ممارسة السياسة الخارجية كانت وجود مبادئ أخلاقية تتجاوز الحدود الوطنية. فقد ذكر Morgenthau (1973:245) أن تلك الجمعية العالمية "إنّما وجدت مصدر مبادئ

(11) هكذا يبدو أن موقف مورغنتو يختلف كلياً عن ذلك الذي اتخذه Osiander (2001:144) الذي يقول إن "الحكام في النظام القديم، وإن كان يطلق عليهم اسم الملوك، لم يعتبروا بأنهم ينشئون مجتمعات. فكان المجتمع ينشأ مستقلاً عن الحكام". ويتعارض موقف مورغنتو بالتأكيد مع تقييم Osiander (2001:121) بأن معظم نظريات القرن العشرين حول العلاقات الدولية يفترض مسبقاً أنه ما من مجتمع دولي، بعبارة أخرى، أنه ما من "نمط روابط واجبات مشتركة، أو على الأقل توقع مثل ذلك بين الأفراد".

أخلاقيّتها في مفهوم القانون الطبيعي وقواعده". وبعبارة أخرى، كان أعضاء هذه الأرستقراطية مسيحيّين سلّموا بأنه لا بدّ لهم من التقيّد بالقوانين التي وضعها الله. ويعني ذلك أن الأمراء المسيحيين كانوا، في مجال السياسة الخارجية، مقيدين بمجموعة عامة من المبادئ الأخلاقية. وقد أصرّ مورغنتو على أن هؤلاء الأمراء كانوا يوفون، بصرامة شديدة، التزامهم الأخلاقي والشخصي بالتقيّد بتلك المبادئ. وقد ذكر أنّ "أفراد تلك الجمعية اعتبروا أنهم مسؤولون شخصياً عن التقيد بقواعد السلوك المذكورة لأن تلك المبادئ الأخلاقية كانت موجّهة إليهم بصفتهم الفردية وبصفتهم أناساً عقلاء. وهذا التشديد على المسؤولية الشخصية إذاً يوضح الأهمية التي أوليَت دائماً "لشرف" الحكام الأوروبيين و"سمعتهم" التي يمكن أن تتعرض للخطر إذا لم يلتزموا بالمبادئ الأخلاقية العامة في إدارة السياسة الخارجية (Morgenthau, 1973:245). وقد ذكر Morgenthau (1973: 220) أن وجود "الإجماع الأخلاقي" ضبط الرغبات غير المحدودة في القوة.

ويعتبر مورغنتو أنّه بالرغم من أن آثار هذه الصفات بقيت حتى القرن العشرين، فإن وَقْعها ظهرَ، أوضح ما يكون، في فترة ما بعد حرب الثلاثين سنة وقبل الثورة الفرنسية، ولعبت دوراً مميزاً في توضيح أسباب كون تلك الفترة "العصر الذهبي" لتوازن القوى. غير أن تلك الصفات كانت موجودة قبل حرب الثلاثين سنة وخلالها، ولذلك أدخلَ مورغنتو صفات أخرى في الحسبان. ففي المرة الأولى، صوّر حرب الثلاثين سنة بأنها صراع قوّة بين تحالفين من الدول لدى كلّ منهما طموحات هيمنة واستعمار. لكنه أوضح أن ذلك الصراع يمثل "أكثر المظاهر تكراراً في سياق نظام لتوازن القوى". لذلك، من الممكن وصف الحرب بأنها مرحلة بالغة التعقيد في صراع القوة الدائر منذ نهاية القرن الخامس عشر بين ملوك فرنسا وحكام الإمبراطورية الرومانية المقدسة من سلالة هابسبورغ وإسبانيا. ويكمن الاختلاف في حرب الثلاثين سنة في أنها شهدت "ضراوة وحدة لم يعرفها عصر آخر" (Morgenthau, 1973:256). وقد أرجع مورغنتو ضراوة الحرب إلى إصرار المجموعات الدينية المتنافسة على تعميم

مبادئهم الأخلاقية وفرض معتقداتهم على الآخرين. وقد ذكر أنه انقضى "حوالى قرن من الزمن لم يُسبَق إلى مثله في إراقة الدماء والدمار والهمجيّة"، قبل أن يقتنع المتحاربون بأن الديانتين يمكنهما التعايش في ظل التسامح المتبادل (Morgenthau, 1973:542). لذلك، ساعد الصراع الديني على تغذية الديناميكية السياسية للقوة التي وجّهت الأفرقاء السياسيين المتنافسين.

لذلك فإن أهمية معاهدة وستفاليا تكمن، بشكل خاصّ، في أنها وضعت نهاية لمبدأ سائد في القرن السادس عشر يخوّل أي أمير جرماني أن يحدد دين دولته، فسجّلت بذلك خطوة هامة في سبيل الفصل بين الدين والسياسة في تاريخ نظام الدولة الأوروبي الحديث(12). ولكن ومن وجهة نظر مورغنتو، كان في معاهدة وستفاليا محاولة لإقامة توازن للقوى يكبح طموحات الفرقاء الأساسيين الذين اشتركوا في الحرب (Morgenthau, 1973:189). وقد أنكر Osiander (1994:80-2) فكرة أن السياسيين سعوا في وستفاليا لإقامة توازن قوًى أوروبي. وبالرغم من تأكيده على وجود إشارات في المراسلات الدبلوماسية المتعلقة بالمعاهدات حول التعاون وتوازن القوى، فقد أصرّ على أنّ لهذه الإشارات علاقة بتصرّفات الدول منفردة وليس بالنظام ككلّ. ولكنّ قبول أوسياندر بأن هذا التفكير المبكّر في توازن القوى كان بهدف رعاية عمليّة الضبط يجعله في موقع غير متعارض مع موقف مورغنتو(13).

ومع ذلك، كان هناك توترات وإغفال في الطريقة التي اتبعها مورغنتو في مناقشته. فقد قال إنه نظراً لصعوبة قياس القوة، تعمل الدول في بيئة غير موثوقة، فمن أجل المحافظة على أمنها، تكون غاية استراتيجيتها تعزيز مستوى

(12) "إن صلح وستفاليا أكد هذه الصيغة الدستورية في الدولة الحديثة ذات السيادة. بعبارة أخرى، اقرت المعاهدات بتضمين حقوق الفرد في البنية المعياريّة للمجتمع الدولي" (Almedia, 2006:67).

(13) يشير Osiander (1994:80) أن "مازاران"، وهو رئيس الوزراء الفرنسي، حذر أنه على فرنسا أن تحاول قدر المستطاع الا تصبح قوية جداً، كي لا تستفزّ جيرانها. إلا أن النقطة الرئيسية التي يشير إليها أوسياندر هي أن المحاولة الذاتية للتفكير في أوروبا كنظام لم تبرز قبل معاهدة أوترخت (1713).

قوتها إلى أقصى حدّ ممكن. لكن مع استبعاد الدين كمصدر للخلاف بعد معاهدة وستفاليا، يفترض مورغنتو مقدِّماً أن الديناميكية المرتبطة بسياسة القوة قد أُخمدت إلى حدّ كبير. وأصبحت السياسة الخارجية تُصوَّر على أنها مثل "سباق الخيل فلا تعطي أهمية أكثر من الألعاب والمقامرات التي تمارَس لأجل رهانات ذات حدود ضيقة جداً" (Morgenthau, 1973:190). وبدا أن الحكام لم يعودوا يتأثرون بالديناميكية التي تدفعهم لزيادة قوّتهم، وبدلاً من ذلك، بدا أنهم يشاركون في "لعبة" الهدف فيها المحافظة على التوازن بالتوزيع العادل للقوة بين مجموعتين متنافستين من الأحلاف. وفي الحقيقة، فإن مورغنتو قد أحال توازن القوى إلى لعبة تحالفات[14]. وكان على الأمراء في ذلك العصر "التخلي عن الأحلاف القديمة وتكوين أحلاف جديدة كلما شعروا بتزعزع توازن القوى والحاجة إلى إعادة تنظيم القوات لاستعادة التوازن". وهذا يمثل بوضوح استراتيجية مختلفة تماماً عن السعي لتعظيم القوة بقدر المستطاع.

ويبدو أن مورغنتو قد قوض الأهمية التي علّقها على الأخلاقية الدولية عندما ذكر أن حركة الأمراء في دخول أحلاف والخروج من أخرى لصيانة توازن القوى "لم تكن تتأثر بالاعتبارات الأخلاقية مثل حسن النوايا والولاء"، ومع أنه يصل إلى القول بأنه يجب اعتبار موقفهم أنه "لا صفة أخلاقية له [لا سلبية ولا إيجابية] بدلاً من القول إنه مناف للأخلاق". وقد برّر رأيه بالقول إنّ التحرك الدبلوماسي الذي "يبدو كعملية خداع" عندما نستعيد أحداث الماضي، يجب أن يُنْظر إليه، في سياقه الزمني، "كمناورة بارعة" تم تنفيذها "طبقاً لقواعد اللعبة التي يعتبرها جميع اللاعبين مُلزمة" (Morgenthau 1973:190). ومثل هذا النوع من التحليل هو ما تصدى (2001) Sofka لمعارضته. وكما أشرنا آنفاً، لم تكن قواعد اللعبة هي ما قيّد تصرّفات الدول الأوروبية في تلك الحقبة، وإنّما الضعف المتأصّل في تلك الدول. ومن هذا المنطلق، لم يكن هناك أي قواعد

(14) كما يقول Black (1990:197) إن التحالفات كانت الطريقة الأكثر شيوعاً بين الحكام للسعي لتحقيق أهدافهم السياسية.

للّعبة. لا يترك مورغنتو مجالاً للدفاع عن موقفه عند تلك النقطة المفصلية، لأنه لم يتوسّع في شرح ما قد يكون مقصوداً بقواعد اللعبة. إلّا أنّه من الواضح أن النقطة الأساسية التي أراد أن يوضحها هي أن السياسة الدولية مورست، في القرن الثامن عشر، على أساس مبادئ مميزة جداً وينبغي التفريق بينها وبين السياسة التي سادت في القرنين التاليين.

وعلى الرغم من فشل مورغنتو في تفصيل ما يقصده بقواعد اللعبة فيما بين السلالات، فمن الممكن الرجوع إلى كتابات أحدث حاولت توضيح هذه القواعد. ولقد بدأ معنى سياسة العائلات الحاكمة يتوضّح في دراسات العلاقات الدولية وأصبح معروفاً أن كثيراً من الدول في أوروبا لم تكن قد برزت كوحدات سياسية غير شخصية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فالدول كانت تُحدَّد بالأراضي التابعة للسلالات الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، كما لاحظ Black (1990 :192-7) حتى في القرن الثامن عشر، لم يكن في أوروبا إلّا القليل من الحدود المُعرَّفة بوضوح. وقد أكد Teschke (2003 :233-7) على أهمية رؤية العلاقات الدولية في ذلك العصر من منظور سياسة العائلات الحاكمة. وقد شكّلت أزمات الوراثة، بشكل خاصّ، جزءاً لا يتجزأ من الإطار الدولي. ففي نهاية القرن السابع عشر مثلاً، كانت سلالتا هابسبورغ وبوربون كلاهما تطالبان بالعرش الأسباني، الأمر الذي أثار المخاوف، من أن تؤسس سلالة بوربون الفرنسية ملكيّة عالمية. ولتبديد هذه المخاوف، حاول الفرنسيون حَمْل البريطانيين والهولنديين على الموافقة على تقسيم إسبانيا. ففشل هذا التحرك وأشعلت أزمة الوراثة حرباً واسعة في أنحاء أوروبا. ولاحظ تشكي أيضاً أن الزواج بين العائلات الحاكمة وفّر آلية أساسية للحصول على الأراضي وتنمية الثروات. لذا، فإن مقاربته تفترض مسبقاً أنّ العلاقات الدولية في ذلك الحين بُنِيَت على أساس العلاقات بين العائلات الحاكمة. لكنّه يقرّ أيضاً بأن هذه العائلات كانت على استعداد تامّ للاستيلاء على مناطق عائلات أخرى، ومن ثمّ الاستناد إلى "صلات نسب عائلية، مهمة في الغالب" (Teschke, 2003:234) من أجل تسويغ إقدامها على ذلك.

لذلك، فإن الصورة التي برزت هي صورة عائلات حاكمة ساعية لتوسيع مناطقها على أساس قواعد نَسَب موضوعية متبادَلة متَّفق عليها. وهذه الافتراضية متوافقة مع تصور مورغنتو بأن السياسة الدولية في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر كانت "لعبة". ولكن هناك اختلافات واضحة، فعندما استخدم مورغنتو قياس "اللعبة" كان يركِّز الاهتمام على استخدام التحالفات لصيانة التوازن، بينما ركز "تشكي" على إعادة توزيع المناطق. وبالفعل سعى Teschke (2003:233-6) لوضع تمييز واضح بين ما أطلق عليه "توازن السلب بين العائلات الحاكمة" و"توازن القوى". ومن هذا المنطلق استغلّت السلالات الحاكمة في أوروبا القارية صلات النسب لتوسيع مناطقها، لكن من أجل المحافظة على العلاقات الجيدة مع السلالات الرئيسية الأخرى، فقد ثبَّتت التوازن بين العائلات الحاكمة من خلال عملية الاستيعاب المتبادَل للأراضي[15]. وقد قابلَ هذا النشاط بأسلوب التوازن الفعّال الذي بدأت بريطانيا تسعى إليه في محاولتها لمنع التوسع الإقليمي في القارة.

وقد وافق مورغنتو بالتأكيد على أنه كان لبريطانيا دور متميز لعبته في نظام توازن القوى الأوروبي والذي عرّفه بأنه دور "ضابط" توازن القوى أو "المُوازِن". وعلى غرار Teschke (2003:260)، وافق على أنّ بريطانيا تبنّت سياسة هادفة إلى "مقاومة أي طموحات للسيطرة والاستبداد" في أوروبا القاريّة. لكنه أقرّ بإمكان اعتبار هدف بريطانيا هو "المحافظة على أوروبا منقسمة للسيطرة على القارة" (Morgenthau, 1973:194). وموقف مورغنتو من توسع العائلات الحاكمة، على أي حال، كان أكثر تناقضًا. فهو، من جهة، بيّن أهمية المعادلات المتبادلة ولاحظ كيف أن هذا المبدأ كُرِّس نصاً في معاهدة أوترخت في العام 1713 حين تم تقسيم معظم الأراضي الإسبانية في القارة وفي المستعمرات بين أسرتي

(15) الجدير بالذكر أن "تشكي" يستند إلى إطار ماركسي بجوهره، ويعزو الأهداف التوسعية لهذه الدول التي تحكمها العائلات إلى عوامل محلية وليس إلى عوامل دولية.

هابسبورغ وبوربون[16]. وفي حين يرى تشكي أنّ تقسيم بولندا ليس إلّا مثالاً آخر على توسّع الأسر الحاكمة، فقد أراد مورغنتو القول إن ذلك كان انتهاكاً لقواعد توازن القوى[17]. وبالتالي ذكر أن التقسيم قد حدّد نهاية فترة توازن القوى التقليدي (Morgenthau, 1973:179). وقد اتخذّ هذا الموقف لأنه يصرّ على أن أحد أهداف توازن القوى هو حماية استقلال كل الدول. وفي المقابل، يقول Teschke (2003:237) إنّ من النتائج الأساسية "لتوازن السلب بين العائلات الحاكمة" أن الدول الصغيرة قد ابتلعتها دول أكبر منها، وأكّد أنّ ذلك يفسّر" النقص الكبير في عدد اللاعبين الملكيّين الأوروبيين في الفترة بين 1648 والقرن التاسع عشر". وعلى عكس ذلك، أصرّ Morgenthau (1973:202) على أن نظام توازن القوى نجح في الحفاظ على وجود كل أعضاء نظام الدولة الحديثة منذ عام 1648 حتى عام 1772 عندما بدأ تقسيم بولندا[18].

ونظراً للأهمية التي أولاها مورغنتو لتقسيم بولندا، فمن المؤسف أنه لم يبحث تلك القضية بشكل مفصل. وفي المقابل، قام Schroeder (1994a) بدراسة معمّقة للتقسيمات الثلاثة وتوصل إلى الاستنتاج أنّ الحجج التي استندت إليها النمسا وبروسيا وروسيا لتبرير التقسيم الأول تتوافق كلها مع افتراضات توازن القوى في القرن الثامن عشر. وبخلاف مورغنتو، حدّد Schroeder (1994a:67) ما

(16) إنّ دعم بريطانيا لهذا الأمر لا يخدم منطق تشكي بأن سياسة موازنة القوة التي اتّبعتها بريطانيا لم يكن لها علاقة بسياسة التوسّع القاري للأسر الحاكمة.

(17) كما يعتبر Sofka (2001) تقسيم بولندا مثالاً معبّراً عن سياسة القوة في القرن الثامن عشر. قُسِّمت بولندا ثلاث مرات في: 1772و1793و1795، ولم تتم استعادة المملكة في مؤتمر فيينا. يقول Schroeder (1994a:542) لم يفكر أحد بهذا الاحتمال بشكل جدي في المؤتمر.

(18) يبدو أن مورغنتو قد توصل إلى هذا الاستنتاج بافتراضه مثلاً، انه عندما استولت بروسيا، في العام 1740، على سيليزيا التي كانت تابعة لآل هابسبورغ، كانت هذه المنطقة تنتقل من حكم قوة كبرى إلى حكم قوة كبرى أخرى. إن موقفي تشكي ومورغنتو ليسا بالضرورة متعارضين. يشير مورغنتو إلى أن عدد الدول في الإمبراطورية الرومانية قد خُفّض من 900 إلى 355 في معاهدة وستفاليا. ثم ألغى نابوليون 200 من هذه الدول، وفي مؤتمر فيينا كان هناك 36 عضواً في الاتحاد الألماني.

يعتبره القواعد التي تحكم توازن القوى، بدءاً من التعادُل المتبادل[19]. لكنّه شدَّد على أنّ عدم اتّساق قواعد توازن القوى جعل "التصرّفات المتوافقة مع النظام التعاوني تبدو مثل الأعمال العدوانية الصريحة". والواقع أن تقييم Schroeder (1994a:18) يختلف عن موقف تشكي لأنه ذكر أن بولندا تم تقسيمها، في المرحلة الأولى، ليس لأنها مثلت "فرصة مغرية أو خطراً على الاستقرار الأوروبي"، بل لأنها وفّرت" أداة تمنع نشوب صراع أوسع وتساعد على تسوية مسائل أهمّ".

وأكثر ما اقترب مورغنتو من شرح مسألة زوال بولندا كان عندما ذكر أن أوروبا، في القرن الثامن عشر، عرفت عدداً من توازنات القوى الإقليمية. قال إنه نتيجةً لنمو قوة روسيا، قام توازن مستقل للقوى في أوروبا الشرقية. واعتُبر تقسيم بولندا أول مظهر مفيد من مظاهر ذلك النظام الجديد" (Morgenthau, 1973:198). ورأى (Morgenthau, 1973:199) أنّ التقسيمات الثلاثة قام بها الأطراف ذوو المصالح المباشرة "من دون تدخُّل أي دولة أخرى". وقد لاحظ Gulick (1967:13) أنه خلال القرن الثامن عشر كان في كلّ من بريطانيا وبروسيا وزيران منفصلان لشمال أوروبا وجنوب أوروبا، وذكر أنه لم يظهر نظام توزان قوى أوروبي شامل بالفعل قبل القرن التاسع عشر. وقد يفترض البعض أنه لو كان النظام الأوروبي أكثر تماسكاً، لكانت قوى أخرى عظمى قد هبّت لنجدة بولندا. لكنّ مورغنتو يقرّ أيضاً بأن زوال الدول الصغيرة كان من سمات توازن القوى المتكررة. ويبرر ما اعتبره فشلاً لنظام توازن القوى بأنه عودة بروز الديناميكية المرتبطة بسياسة القوة.

(19) يحدد Schroeder (1994a:6) ست قواعد لتوازن القوى: "المعادلات، والتعويضات، والتحالفات كأدوات لتنمية القوة والإمكانية، والمصلحة العليا للدولة، والشرف والهيبة، وأوروبا كعائلة واحدة من عدّة دول. وأخيراً هدف توازن القوى نفسه". ويقول إن رجال الدولة في القرن الثامن عشر كانوا، على العموم يتقيدون بهذه القواعد. لكنه يصر على أن هذه القواعد، بدلاً من أن تشجع الاستقرار، ساعدت على تسريع عدم الاستقرار. كما يلاحظ Morgenthau (1973:179) أن قاعدة المعادلة قد ظهرت بشكل واضح في العام 1772 عندما تمت مناقشة التقسيم الأول لبولندا. ويذكر المعاهدة بين روسيا والنمسا التي نصت على ما يلي:"تكون كل عمليات الاكتساب... متعادلة تماماً، ولا يمكن أن تتجاوز حصة أي طرف حصة الطرف الآخر".

التحول الأول في النظام الدولي 1789 ـ 1919

بالرغم من اعتبار مورغنتو التقسيم الأول لبولندا كعلامة مبكرة على عودة التوازن السياسي للقوى إلى الواجهة ثانيةً للمرة الأولى منذ حرب الثلاثين سنة، فإنّ التطورات التي أحاطت بالثورة الفرنسية والحروب النابوليونية تُعتبر دليلاً إضافياً على بروز سياسة القوة بلا عوائق. ويربط مورغنتو، في المرحلة الأولى، الثورة الفرنسية ببروز الوعي القومي الذي أصبح قوة مسيطرة خلال القرن التاسع عشر. ولاحظ أن القومية شكلت تحدياً عميقاً، ومُهلكاً في نهاية المطاف، لعالم حُكمْ السُّلالات الذي ساد منذ القرن السادس عشر. وعند هذه النقطة الفاصلة لم تعد الدولة تعتبر ملكية خاصة للملك وسلالته، وأصبحنا نرى القوة الوطنية والسياسات الوطنية "تحلّ محلّ التماهي مع مصالح العائلات الحاكمة" (Morgenthau, 1973:106). إلّا أن هذا التطور يسجّل حتماً بداية "الأفول التدريجي للجمعية الارستقراطية العالمية والتأثير السلبي لأخلاقيّاتها على السياسة الخارجية" (Morgenthau, 1973:248). وكان أوّل ضحايا هذا التطور، بنظر مورغنتو، هو توازن القوى، فلا قيادات الثورة الفرنسية ولا نابليون كانوا مقيَّدين بالحاجة للمحافظة على تعادل يعكس النظام الأوروبي بين العائلات ويحافظ عليه. وبالتالي، فإنّ القواعد الأُسرية التي تحكم هذا النظام انهارت وحل محلها اندفاع الدول في سياسة القوة للمحافظة على بقائها. فالخوف من الأهداف التوسعية لنابليون، أنتج في نهاية المطاف، تحالفاً منتصراً فتح الباب لمحاولات جديدة لبناء توازن دائم في أوروبا[20].

وبالرغم من أنّ التحالف المنتصر قد حقق نصراً غير مشروط، فإن مورغنتو

(20) يعارض (1996) Rosecrance and Lo هذه الفكرة ويقولان إن الحكومات الأوروبية لطالما اختارت الانحياز إلى الطرف الأوفر حظاً بدلاً من التوازن. ويخالفهما (2001) Whiteneck الرأي ويقول إنه كان هناك تفضيل لدى القوى الأوروبية لمعارضة خطط الهيمنة الفرنسية، وأنها لم تخضع للمخططات الفرنسية إلا بعد الهزائم العسكرية الحاسمة. بالمقابل، يقول Schroeder (1994a)، إن بريطانيا وروسيا وفرنسا كانت كلها قوى مهيمنة في ذلك الوقت.

شرع في إظهار أنّ المحاولات لإعادة النظام وإقامة توازن جديد للقوى قد ولّدت تناقضات وأثبتت منذ البداية أنها في غاية الصعوبة. وهو يرى أن المشاكل قد نشأت لأن النظام الجديد الذي انبثق عن مؤتمر فيينا بُني على مبدأين متعارضين: الأول هو حصانة الحدود، والثاني شرعية السلالات الحاكمة (Morgenthau, 1973:216). والمبدآن سارا في اتجاهين متعاكسين: إذ آذن الأول بقيام نظام جديد مختلف تماماً عن النظام الذي كان قائماً قبل الثورة الفرنسية فقد حُلّت أخيراً الروابط الراسخة بين السلالات الحاكمة والأراضي. أما الثاني، من ناحية أخرى، فظلّ متأثراً بالماضي وساعياً لترميم الوضع القائم سابقاً والذي غيّرته الثورة الفرنسية. وقد كان مورغنتو واضحاً جداً فيما ذكره بأنه خلال القرن التاسع عشر حلّ نظام جديد ببطء وثبات محل النظام القديم ممّا يؤكّد وجهه نظر مورغنتو بأن الثورة الفرنسية كانت علامة فارقة أعلنت بداية حقبة جديدة في التاريخ (Morgenthau, 1973:248). وكان مورغنتو واضحاً في ملاحظته أنّ عناصر من نظام الأرستقراطيين والعائلات المالكة قد استمروا حتى القرن العشرين وأنّ جهوداً حثيثة قد بُذلت بعد الحروب النابوليونية لإدامة نظام السلالات.

وكان من أهمّ مظاهر هذه الجهود الأهمية التي أُعطيت لشرعية السلالات المالكة في مؤتمر فيينا والتي عزّزها الإعلان، في العام 1814، عن الحلف المقدس بين روسيا وبروسيا والنمسا. كان الهدف الظاهر من الحلف المقدس هو ضمان المحافظة على الاتفاقات التي عُقدت في المؤتمر (Morgenthau, 1973:42)، في الوقت الذي كان الهدف غير المعلن هو منع تكرار قيام أي ثورة في أي مكان في أوروبا (Morgenthau, 1973:216)[21]. ومهما يكن من أمر، فقد كان لهذا الهدف غير المعلن أثر في تقسيم أوروبا بدلاً من المساعدة في

(21) يقول مورغنتو إن الحلف المقدس، كمؤسسة، كان يرتكز على ثلاث معاهدات هي: معاهدة شومون، بتاريخ 9 آذار/مارس 1814، والحلف الرباعي الموقع في عشرين تشرين الثاني/نوفمبر 1815، ومعاهدة الحلف المقدس الموقعة في 26 أيلول/سبتمبر 1815. ويعتبر مورغنتو أن الحلف المقدس قد شمل روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا.

تعزيز الاتفاق على توازن جديد للقوى قائم على توزيع متّفَق عليه للمناطق. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت المشكلة صعوبةً عندما وافق الموقِّعون الأساسيون على الحلف المقدس رسمياً في بيان موقّع في العام 1820، في مؤتمر تروبّو، على عدم الاعتراف مطلقاً بحق أيّ إنسان في تقييد سلطة ملكه. وأضاف مورغنتو أن الاتفاق بهذا الشكل كان هدفه إتاحة "التدخل في كل الشؤون الداخلية لكل الدول حيث تتعرّض مؤسسة الملك المطلق للخطر" (Morgenthau, 1973:440). ومع ذلك اعتبر رجال الدولة البريطانية أن مثل تلك الخطوة تقود إلى تقويض تصوّرهم للوضع الراهن الذي نشأ حديثاً. فقد كانوا مهتمين فقط بالدفاع عن التسوية الإقليمية التي تم إقرارها في مؤتمر فيينا بالإضافة إلى منع أي عضو من عائلة نابوليون من الوصول إلى عرش فرنسا (Morgenthau, 1973:439)، ومع ذلك، فإن عرض روسيا بدعم التدخل الجماعي في المستقبل بإرسال قوات إلى أوروبا الوسطى والغربية لم يعتبره شركاؤها في الحلف المقدس عرضاً مقبولاً، لذلك فإن هذه المحاولة المبكرة لتحقيق ما عرّفه مورغنتو بالحكومة الدولية والقائمة على اتفاق القوى الكبرى باءت بالفشل في مهدها.

كما إن مورغنتو قال "إن الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية أحدثت درجة كبيرة من التغيير في النظام الدولي حتى إن بقاء النظام القديم كان يحتاج للاستمرار في استخدام القوة العسكرية من أجل حماية وإعادة الملكيّات المُطلقة ومستعمراتها في جميع أنحاء العالم" (Morgenthau, 1973:433). وكان بالإمكان، بنظر مورغنتو، أن يستمر استخدام القوة وبشكل أساسي بسبب الصراع القائم بين المبادئ المرتبطة بشرعية السلالات من جهة ومبادئ القومية والليبرالية من جهة أخرى. وقد كان مورغنتو واضحاً تماماً أيضاً في أنه ما من سبيل أمام نظام السلالات للصمود في وجه معارضة كل من بريطانيا و"تَصوُّر العدالة الذي يتمسك به معظم الناس الذين يعيشون تحت حكم الحلف المقدس". وقال مورغنتو إن الرغبة في دعم قيام نظام ليبرالي جديد في أوروبا كانت في صلب السياسة الخارجية البريطانية منذ أيام كانينغ. وذكر أن البريطانيين

استخدموا الحركات القومية والليبرالية التي نشأت في أوروبا "كأثقال في كفتي ميزان القوى" (Morgenthau, 1973:443).

فما يمكن مشاهدته خلال القرن التاسع عشر في أوروبا، من وجهة نظر مورغنتو، هو تحول بطيء للأرستقراطيين بعيداً عن الحكومة وتحرك نحو نظام "الاختيار الديمقراطي ومسؤولية الموظفين الحكوميين". إلا أن إدارة السياسة الخارجية ظلت بيد الحكام الأرستقراطيين في معظم الدول حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً. ولم يصبح الموظفون الرسميون "مسؤولين قانونياً وأدبياً" أمام كيان جماعي بدلاً من المسؤولية أمام ملك إلّا في القرن العشرين (6- 245: 1973). ولم يكن مورغنتو حاسماً بشأن بعض مترتبات هذا التطوير. فقد اعتقد أنه ما من شيء حل محل الجمعية الأرستقراطية الدولية مفروضاً على الجماعات الوطنية المختلفة التي كانت استُخدمت مبادؤها الأخلاقية لقمع تصرّفات دول السلالات (Morgenthau, 1973:249).[22] وقد استمر هذا الوفاق الأخلاقي في الوجود "كصدى ضعيف" في القرن التاسع عشر (Morgenthau, 1973:444). ولكن مورغنتو تابع في مناقشته قائلاً إن هذا الوفاق قد عزّزه "المناخ الإنساني في ذلك العصر". وبعبارة أخرى، فإنه يوافق على أن حركة التنوير والنظرية الليبرالية السياسية سرّعتا في "زيادة الخصائص الإنسانية والحضارية للعلاقات الإنسانية". ولكن Morgenthau (1973:282) ربط هذا التطوّر أيضاً "باكتساب الطبقات التجارية أهمية اجتماعية أولاً ثم سياسيّة ثانياً" خلال القرن التاسع عشر[23]. وأظهرَ أنّ الطبقات التجارية كانت تعارض بقوّة الحرب والفوضى الدوليّة لأنها تعتبرها "تعكيراً لاعقلانياً لحركة الأسواق التي ينبغي الاعتماد

(22) وعلى خلاف المدرسة الإنكليزية (Bull,2002) التي تقبل فكرة إمكان وجود مجتمع دولي تشكله الدول، فإن مورغنتو يؤكد على أنّ أي مجتمع لا يمكن أن يتشكل إلا من أفراد.

(23) قد يبدو هذا الموقف وكأنه يستبق الجدل الذي اثاره Teschke (2003)، ولكن في حين أن مورغنتو يعتبر بروز الطبقات التجارية ظاهرة أوروبية عامة، يؤكّد تشكي أن بروز علاقات الملكية الرأسمالية كان خاصاً ببريطانيا، وهو يعكس مساراً تاريخياً يعود إلى عهود الإقطاع. إلا أن تشكي، مثل مورغنتو، يجعل بريطانيا محور التحولات في أوروبا من نظام السلالات إلى النظام الرأسمالي الليبرالي.

عليها [24](Morgenthau, 1973:382).

وعلى هذه الخلفية بنى مورغنتو بحثه عن توازن القوى الذي برز بعد الحروب النابوليونية. فقد ذكر أنه كان نظاماً مختلفاً تماماً عن نظام توازن القوى الذي كان قائماً مِن قبل. وعلى الرغم من عدم غوصه في تفاصيل تبدّل قواعد اللعبة بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، إلّا أنّ بعض هذه التغيرات تظهر واضحة في نصه والأخرى يمكن استنتاجها من تحليله لتلك الفترة. وأوضح، في المقام الأول، أن سياسة العائلات الحاكمة مهدت السبيل أمام السياسة الدولية[25]. وبالرغم من أن المحاولات الجادّة، خلال القرن التاسع عشر، للمحافظة على مواقع الملكيات المطلقة في أوروبا، فإن مبدأ تقرير المصير الوطني أصبح أحد الأركان الأساسية التي حاولت الأجيال المتعاقبة أن تنشئ عليها بناءً سياسياً مستقراً (Morgenthau, 1973:220). كان لهذا التطوّر نتيجتين متميزتين على توازن القوى. الأولى هي أنّ نوعية مشروعات التعادُل التي كان مُتّفقاً عليها في القرن الثامن عشر لم تعد مقبولة، وبالتالي أصبحت الحدود الوطنية ثابتة نسبياً. وبالطبع، لم تتوقف مشاريع التعادُل. فعلى سبيل المثال، في العام 1860، حصلت فرنسا على منطقتي "سافوا" و"نيس" في مقابل زيادة أراضي سردينيا، لكنّ بريطانيا عارضت هذه الخطوة بشدّة واعتبرتها إخلالاً لتوازن القوى (Morgenthau, 1973:216). وجاءت النتيجة الثانية لاحقاً، في القرن التاسع عشر مع توحيد كلّ من ألمانيا وإيطاليا استجابة لحق تقرير المصير الوطني إذ تأثر بشكل عميق التوازن السياسي الذي توطد في مؤتمر فيينا. فما من شك في أنّ التوحيد في هذين البلدين قد أحدث تغييراً جوهرياً في توازن القوى الأوروبي.

(24) في حين أن "تشكي" يرى رابطاً وثيقاً بين العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية، فإن مورغنتو يفرّق بينها بشكل حاد، وقد يفسّر ذلك سبب فشله في النظر في أهمية المركنتيلية. ولكن "تشكي" يعتبر أن المركنتيلية تعزّز العلاقات بين الأسر الحاكمة.

(25) كما يلاحظ Schroeder (1994:578) أن النزاعات على الخلافة في السلالات الحاكمة لم تعد مشكلة دولية بعد العام 1815.

ويتعلّق تغيير أساسيّ ثانٍ في القرن التاسع عشر ببروز الحكومة الدولية. وقد استشهد مورغنتو بفريدريك غنتز الذي ذكر بعد مؤتمر فيينا إنّه من الواضح أنّ نظام توازن القوى قد حلّ محله "مبدأ اتحاد عامّ يضمّ مجموع الدول في فيدرالية تحت قيادة القوى الكبرى" (Morgenthau, 1973:438).[26] وبعبارة أخرى، كان ذلك، كما حدده مورغنتو، "حكومة القوى الكبرى"، أما المبدأ الذي كان يحكم الدول الكبرى فهو "الحفاظ على السلام على أساس الوضع الراهن" (Morgenthau, 1973:439).[27] وهذه الخاصية الفارقة للنظام الجديد الذي نشأ دفعت بعض المحللين إلى التساؤل عمّا إذا كان لا يزال ممكناً بحث موضوع النظام على ضوء توازن القوى. وقد ذكر Schroeder (1994a:578) أن النظام الجديد عمل على أساس قواعد جديدة مميزة للّعبة، فينبغي التمييز بينها وبين توازن القوى الذي كان قائماً قبل القرن التاسع عشر[28]. غير أنّ موقف مورغنتو، على الرغم من أنه لم يحدّده مباشرةً، كان أقرب للموقف الذي تبناه Teschke (2003:233) الذي افترض مقدّماً أننا بحاجة إلى "معانٍ مربوطة بزمانها لشرح توازن القوى". أي أنه بالنسبة إلى تشكي، كما بالنسبة إلى مورغنتو، تغيرت طبيعة توازن القوى بطريقة دراماتيكية في القرن التاسع عشر عمّا كانت عليه في القرن الثامن عشر.

وفي الواقع، وافقت القوى الكبرى في مؤتمر فيينا على المحافظة على توازن القوى الذي تحدَّد في التسوية الإقليمية المعلنة في العام 1815. وبنتيجة

(26) كان "غنتز" أحد أهم المنظرين في توازن القوى في ذلك الوقت. واعتبر أحياناً الامين العام لأوروبا في ذلك الحين لانه عمل اميناً عامّاً لمؤتمر فيينا. راجع (1996) Little.

(27) إلا أن مورغنتو لا يوضح صراحة إحدى المميزات الجوهرية لمؤتمر فيينا وهي الإقرار والقبول بأن النظام الدولي كان من طبقتين، تحتل القوى الكبرى الطبقة العليا. ويشدد Osiander (1994:323) على أن "هذا الامر كان ظاهرة جديدة كلياً" وأنّ مِن المغالطات التاريخية ومن غير المفيد الإشارة إلى القوى الكبرى قبل القرن التاسع عشر. راجع أيضاً (2004) Simpson.

(28) يقول Schroeder (1994a) إنه يمكن ملاحظة توازن سياسي، بعد العام 1815، يتمتع بخصائص توازن قوى مختلفة كلياً. ويقصد Schroeder (1992:695) "حالة من الاستقرار الدولي والسلام والاحترام للحقوق والقانون ومحافظة على النظام والإشراف على الشؤون الدولية وتشريع التغيير عبر الانسجام الأوروبي".

ذلك، كان أي تغير لهذه التسوية يقتضي اتفاق القوى الكبرى. وهذا بالضبط ما حدث بعد تمرد البلجيكيين في العام 1830 ومطالبتهم بالاستقلال عن المملكة الهولندية المتحدة التي أُعلن تأسيسها في مؤتمر فيينا. وقد ذكر Morgenthau (1973:444) أن القوى الكبرى تولّت مسؤوليتها للتوصل إلى تسوية سياسية بين بلجيكا وهولندا، وبالتالي تجنب حرب كبرى كان يمكن أن تنشب لولا ذلك. وفي الواقع، ذهب Schroeder (1994a:676) إلى حدّ القول إنه "لم يكن ممكناً تحت أي نظام دولي آخر سوى مؤتمر فيينا إيجاد حلّ سلمي للأزمة البلجيكية"[(29)]. وبالرغم من أن مورغنتو لم يعط تبريراً مفصّلاً لموقفه، فإن موقفه يتطابق بشكل عام مع شرح شرويدر المفصّل بخصوص الأزمة. فقد لاحظ مورغنتو أن القوى الأوروبية الرئيسية الخمس بريطانيا والنمسا وفرنسا وروسيا وبروسيا التقت في لندن في شباط/فبراير 1831 ووافقت على أنّ من واجبها أن تضمن أنّ استقلال بلجيكا "لن يشكل خطراً على الأمن العام وتوازن القوى الأوروبي". وأضاف أن هذا المحفل الأوروبي شرع فيما بعد في تعزيز هذا الموقف في العام 1839 عندما أعلنت تلك الدول أن بلجيكا "هي دولة مستقلة محايدة على الدوام" (Morgenthau, 1973:192).

وعلى الرغم من أن مورغنتو أقرّ بأن المحفل الأوروبي كان آلية هامة للمحافظة على توازن القوى الذي تأسس في مؤتمر فيينا، وكذلك لتعديل الاتفاق بطريقة لا تزعزع استقرار النظام، فقد أدرك أيضاً وجود عوامل أخرى فاعلة في إحداث تغييرات في نظام توازن القوى بحيث لا يمكن للمحفل الأوروبي ضبطها. وأول هذه العوامل له علاقة بمبدأ تقرير المصير الوطني داخل أوروبا. فعمليتا توحيد كل من ألمانيا وإيطاليا خلال القرن التاسع عشر تم تبريرهما على أساس

(29) يقول Schroeder (1994a: 666,667) إن نتيجة الأزمة البلجيكية استندت على "إلغاء التركيز على توازن القوى" و"قواعد جديدة للعبة أقرت بها كل القوى الكبرى وكانت مستعدة للتقيد بها وتطبيقها". يبدو أن ذلك يتعارض مع موقف مورغنتو، لكن فقط لأن شرويدر يصر على اعتبار توازن القوى كظاهرة من القرن الثامن عشر مختلفة تماماً عن مفهومه حول التوازن السياسي في القرن التاسع عشر.

هذا المبدأ. وبالرغم من أن هذين الحدَثين أديا إلى تعديلات جسيمة في توازن القوى الذي أُرسي في فيينا، فإن أياً منهما لم تقابله أيّ من القوى الكبرى بمعارضة أو موافقة. وبكلام آخر، وبغض النظر عن عدم غوص مورغنتو في التفاصيل، فإن مبدأ تقرير المصير الوطني جعل قواعد حصانة الحدود الدولية والاستقرار ورقة رابحة. بيد أن مورغنتو أقرّ بأن توحيد ألمانيا خلق مشكلة عسيرة لتوازن القوى الأوروبي لا يمكن حلها إلا بإعادة بناء أوروبا. واعترف أيضاً بأن أساليب توازن القوى التقليدية فشلت في إدارة هذه المشكلة، وحدد ما أصبح يعرف فيما بعد بالاتحاد الأوروبي بأنه "تحول جذري عن الوسائل التقليدية التي كانت تعتمدها القوى الدنيا لمواجهة القوى العظمى" (Morgenthau, 1973:511). ولكنه في تقديره النجاح المستقبلي للاتحاد الأوروبي، أصرّ على أنه من الضروري دراسة توزيع القوى فيما بين أجهزته، وكذلك توزيع القوى القائم بين تلك الأجهزة وحكومات الدول المؤسِّسة (Morgenthau, 1973:512-13).

وثمّة عامل مهمّ ثانٍ وراء سيطرة المحفل الأوروبي هو التوسع الجغرافي للنظام. إن مؤتمر فيينا اعتبر أوروبا عملياً نظاماً مغلقاً مكوناً من خمس قوى متساوية، ولكن هذا كان وهماً بلا شك[30]. لذلك بدأت الدول من خارج أوروبا تلعب، خلال القرن التاسع عشر دوراً متزايداً في تحديد وإدارة توازن القوى الأوروبي. ما تلاحظه في القرن التالي، طبقاً لمورغنتو، هو " التوسع التدريجي لتوازن القوى الأوروبي نحو النظام العالمي الواسع". فمبدأ مونرو في العام 1823 هو، في اعتباره، تطوّراً حاسماً، إذ قال الرئيس مونرو، إنّ الولايات المتحدة سوف تعمل للإبقاء على توازن القوى القائم في نصف الكرة الغربي بلا تغيير.

(30) يصف Schroeder (1992;1994a) بريطانيا وروسيا بأنهما دولتان مهيمنتان وآمنتان نسبياً، وبذلك كانت أهدافهما الأمنية مختلفة جداً عن أهداف بروسيا والنمسا وفرنسا. ويقول إن ما حدث فعلاً في العام 1815 هو أن روسيا وبريطانيا كانتا في موقف سمح لهما بالقول للقوى الكبرى الأخرى:"إن عالم نفوذنا هو لنا حصراً، وعالم نفوذكم هو أوروبي وبالتالي يجب أن نشارككم فيه" (Schroeder, 1992:689) ..

فكأن مونرو كان يشير إلى أن الولايات المتحدة تقبل المصالح الأوروبية القائمة في المنطقة ولكنها ترفض أي محاولة يقوم بها الأوروبيون للسيطرة على الدول التي ثبّتت استقلالها أو لإعادة احتلالها. وقد تبنّت بريطانيا هذا الموقف إذ أعلن كانينغ في خطاب شهير مُدوٍّ في العام 1826 أنه "دعا لإقامة العالم الجديد لإصلاح توازن العالم القديم"(Morgenthau, 1973:190-1)[(31)] . فكانت نتيجة المواقف التي تبنتها الولايات المتحدة وبريطانيا توسيع مفهوم حصانة الحدود المعلن في مؤتمر فيينا ليشمل نصف الكرة الغربي.

وكان لتوسع النظام الأوروبي، بنظر مورغنتو، بُعدان آخران لهما آثار جديرة بالملاحظة على توازن القوى الأوروبي. ويتعلق هذان البعدان بالتمييز الذي وجده مورغنتو بين المناطق الطرفيّة، من جهة، وهي التي تقع على تخوم أوروبا، وخصوصاً منطقة البلقان، أو حيث كانت مصالح الأوروبيين هامشية، ومن جهة أخرى، ما يطلق عليه بعبارة ملطفة "المناطق الخالية" (Morgenthau, 1973:444)، مع أنّه أشار إلى أنّ تلك "المناطق المجرّدة سياسياً" كانت، في الحقيقة، "مناطق لشعوب أخرى" (Morgenthau, 1973:349). وفي كلتا الحالتين، كما رأى مورغنتو، تمكن المحفل الأوروبي والدبلوماسية الأوروبية من العمل بنجاح واضح، بمعنى أن الأوروبيين استطاعوا حل خلافاتهم سلمياً. ويُعزى هذا النجاح إلى واقع أنه أمكن اللجوء إلى سياسة التعادلات بسهولة. وقد لاحظ مورغنتو، على سبيل المثال، أن إفريقيا كانت "موضوع معاهدات عديدة تحدّ نطاق نفوذ القوى الاستعمارية الكبرى" (Morgenthau, 1973:179). وكما أوضح مورغنتو، نظراً لوجود الكثير من "المناطق الخالية"، توفّرت دائماً إمكانية التسوية من دون التأثير سلباً على المصالح الحيوية لأي طرف (Morgenthau, 1973:349). فتمّ تقسيم دول مختلفة مثل الحبشة وإيران فعلياً وبسلام على أيدي القوى الكبرى الأوروبية. وقد وافق (Morgenthau, 1973:180) على أنّ هذه الممارسة "كانت مرتبطة عضوياً بتوازن

(31) كان كانينغ يبدي ردة فعل تجاه قرار فرنسا بالتدخل في إسبانيا طبقاً لأغراض الحلف المقدس.

القوى". وقام مورغنتو بمقارنة هذه التحركات بتقسيم بولندا، ولكنه لم يلاحظ أنه اعتبر تقسيم بولندا يلمح إلى اختلال في توازن القوى، ولم يُشر إلى أنّ الأساليب التي استخدمها الأوروبيون في هذه "المناطق الخالية" قد أُلغيت عملياً في أوروبا نفسها بسبب الأهمية المعلقة على مبدأ تقرير المصير الوطني. وبعبارة أخرى، فقد أخذ تعزيز الأمم في أوروبا مكانه كبديل عن تقسيم الدول. هذه الفكرة تعزز موقف Keene (2000) الذي يرى أنه، بالنسبة للقرن التاسع عشر، من المهم التفرقة بين نظام دولي أوروبي ونظام دولي خارج أوروبا[32].

ومع ذلك فقد سلّم مورغنتو بأنه كان لهذه التطورات داخل أوروبا وخارجها تأثيرات بنيوية على توازن القوى الأوروبي. ومع تزايد استيلاء الأوروبيين على "المناطق الخالية" خارج أوروبا باستمرار، تقلّصت فرص التسويات على أساس التعادلات. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك أي احتمال لتغييرات إقليمية في وسط أوروبا، وكذلك سبّب توحيد ألمانيا شعوراً بعدم الاطمئنان في الدول الأوروبية الأخرى. لذلك، قبل مورغنتو أنّ ثمة عوامل بنيوية قد زادت من صعوبة المحافظة على الأوضاع القائمة في أوروبا. ولكنه أكد أنه ظل هناك مجال للمناورات في المناطق الطرفية الخارجية مثل منطقة البلقان وأنّه كان هناك مجال في العام 1914 لتسوية من النوع الذي تم التوصل إليه في مؤتمر برلين في العام 1878. ولكن ذلك كان يقتضي أن تعترف الدول الأوروبية بطبيعة الصراع الهامشية. فمن منظور مورغنتو إذاً، كانت الدبلوماسية المضطربة، هي ما عجّل، ولو جزئياً، بنشوب الحرب العالمية الأولى "كصراع على أطراف نظام الدولة الأوروبي محولاً نفسه إلى صراع هدد بالإطاحة بالتوزيع الكلي للقوة داخل النظام" (Morgenthau, 1973:349-50).

(32) إن فكرة "كين" الرئيسية هي أن النظام الأوروبي كان يستند إلى الاعتراف المتبادل بسيادة الدول. ولكن، خارج حدود النظام الأوروبي، حاول الأوروبيون فرض نوع مختلف جداً من النظام، بحيث كانت السيادة مقسمة، ومنح الأوروبيون أنفسهم الحق في التدخل بهدف تعزيز "الحضارة".

التحول الثاني في النظام الدولي 1919 – 1973

برهنت الحرب العالمية الأولى أن توازن القوى الأوروبي أصبح عالمياً في مداه، لكن مورغنتو أكّد أنّ الحرب لم تُحدث تحوّلاً في النظام الدولي، بل إن السبب هو التطورات المحيطة بالحرب التي دمرت توازن القوى القائم وغيرت السياسة العالمية. هذه التطورات رأى (Morgenthau, 1973:338-9) أنها "وجهت الضربة النهائية القاضية لذلك النظام الاجتماعي للتعاملات الدولية الذي تعايشت ضمنه الأمم على مدى ثلاثة قرون تقريباً في منافسة مستمرة، ولكن تحت سقف عام من القيم المشتركة ومعايير العمل العالمية". لذلك يُعتبر هذا التحول الثاني أكثر إثارة ودلالةً من التحول الذي حدث في زمن الثورة الفرنسية. لقد تبين، بعد الحروب النابوليونية، أنه يمكن إعادة ترسيخ توازن للقوى يحتفظ بقدرته على كبت تصرفات الدول على الساحة الدولية. وفي المقابل، فإن النقطة المركزية في جدلية مورغنتو هي أنّ التغيرات التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أنتجت "توازناً جديداً للقوى" قائماً على سياسة القوة غير المقيّدة. ونتيجة لذلك، أصرّ مورغنتو على أنّ من "أخطر الأوهام" التغاضي عن حجم التحوّل الذي حدث في النصف الأول من القرن العشرين أو التقليل من شأنه (Morgenthau, 1973:254).

ولعلّ أهم تغيير حدث في هذا العصر، بنظر مورغنتو، هو تحوّل القومية. كانت القومية، في القرن التاسع عشر، مرتبطة بإنشاء الدولة القومية. ونتيجة لذلك، فقد كان لا يزال من الممكن أن تتواجه الدول "في إطار المعتقدات المشتركة والقيم المشتركة ممّا فرض حدوداً فعّالة على غايات الصراع على النفوذ ووسائله" (Morgenthau, 1973:252). لكنّ Morgenthau (1973:253) أكد أنه في خلال القرن العشرين، ظهرت دول واجهت الواحدة منها الأخرى "بصفتها حاملة لواء الأنظمة الأخلاقية، وكل منها قومية في أصولها، وكلّ منها تدّعي توفير إطار للمعايير الأخلاقية تطمح إلى أن يتجاوز حدودها لأن على

جميع الأمم الأخرى أن تعتنقه وأن تقيس سياساتها الخارجية على مقاسه." وقد قال Morgenthau (1973:110) إنّ ما يسمّيه "العالمية القوميّة" ظهر في أوضح صورة في ألمانيا الفاشيّة، ولكنّه أصرّ أيضاً على أنّ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التزما شكلاً من أشكال العالمية القومية "يختلف بضع درجات فقط ولكنه من النوعية نفسها". واستتبع ذلك أن الصراعات من أجل النفوذ، خلال القرن العشرين، "اتخذت مظاهر إيديولوجية النزاع بين الخير والشر. وحوّلت السياسات الخارجية نفسها إلى مهمّات مقدّسة، وتمّ خوض الحروب بصفتها حملات دينية لنشر الدين السياسي الصحيح في باقي أنحاء العالم" (Morgenthau, 1973: 108).

ويمكن إرجاع فكرة العالمية القومية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ويرى مورغنتو أنّها مثّلَت الديناميكية الأساسية التي أنتجت تحولاً ثانياً في النظام. ومع ذلك، يذكر أنه حدثت تطوّرات حاسمة أخرى كانت دافعاً إضافياً للتحوّل. فهو رأى أوّلاً أنّ النقطة المحورية لتوازن القوى قد تبدّلت. ومع ذلك، يمكن القول بأنّه منذ نهاية القرن التاسع عشر، برز توازن قوى عالمي كان بنتيجته للحرب العالمية الأولى انعكاسات في كافة أنحاء العالم، لكنّ أوروبا ظلت مركز الثقل[33]. لكن مع الحرب العالمية الثانية تغيّر الوضع. ويرى Morgenthau (1973:201) أن أوروبا تقلّصت إلى "مجرّد وظيفة من وظائف التوازن العالمي الشامل". كما كان هذا التوازن العالمي للقوى مختلفاً كل الاختلاف عن التوازن الأوروبي للقوى. فمورغنتو (1973 :254) يؤكّد أنه بدلاً من الدول القومية المتنافسة ضمن إطار مرجعي عام أصبح هناك "نظامان أخلاقيان وسياسيّان يدّعيان الشرعية العالمية" وقد دخلا في "منافسة محمومة من أجل السيطرة على العالم".

(33) هناك إقرار عام بضرورة رؤية الحرب العالمية الأولى من منظور عالمي، على الرغم من أنّ Bourke (2004:23) يقول إنّ Stevenson (2004) هو أوّل مؤرخ عالمي يوفّر "تأريخاً عالمياً حقيقياً للصراع".

بيد أن مورغنتو على يقين من أن هذين النظامين السياسيّين كانا مختلفين جذرياً عن الدول القومية الأوروبية من حيث الحجم، ويَرجع بالفَرْق إلى القرن التاسع عشر. ومع أن جميع الدول الكبرى في القرن التاسع عشر أصبحت مهتمّة بالتوسّع نحو "المناطق الخالية"، فإن مورغنتو يرى اختلافاً كبيراً بين توسع الولايات المتحدة وروسيا من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى. إذ إن الدول الأوروبية دخلت هذه "المناطق الخالية" بتأسيس إمبراطوريات فيما وراء البحار، علماً بأن هناك صلة أساسية بين مثل هذه الخطوات وميزان القوى الأوروبي(34). وعلى النقيض من ذلك، كانت الولايات المتحدة وروسيا، على مدى زمن طويل، "منهمكتين في مهمة دفع حدودهما إلى الأمام داخل المناطق الخالية سياسياً في قارّتيهما" (Morgenthau, 1973:348). ويوافق مورغنتو هنا على رأي توينبي (Toynbee, 1934:302) بأنّ الأميركيين والروس استطاعوا توسيع قاعدتهم الإقليمية "من دون تعَدٍّ"، ولذلك "لم يكن لهما دور نشط في توازن القوى" في تلك الفترة. أما النتيجة البعيدة المدى فظهرت في القرن العشرين حين تبيّن أن هاتين الدولتين هما قارّيتان في حجم نفوذهما، في حين أنهما من حيث الأراضي أصغر من دول أخرى في النظام(35).

كان واضحاً بالنسبة لبعض الأوروبيين، منذ بدايات القرن التاسع عشر، أنّ الولايات المتحدة "سوف تزاحم أوروبا أو تتفوّق عليها" في نهاية الأمر (Shroeder, 1994a:574). ويعتبر Morgenthau (1973:331) أنّه تم الوصول إلى ذلك في زمن الحرب العالمية الثانية وأنّه، منذ ذلك الحين، أصبح "واضحاً"

(34) كما ذُكر سابقاً، تأثرت هذه المرحلة الإمبريالية تأثراً كبيراً بعمليات التعادل المتبادل.

(35) لا يذكر مورغنتو أنّه في حين أنّ الولايات المتحدة انتقلت بالفعل إلى مناطق خالية نظراً لأن العديد من السكان الأصليين توفّوا بسبب الأمراض، بقي معظم السكان المحليّين على قيد الحياة بعد الحملات الاستعمارية الروسية. للاطلاع على دراسة مفيدة حول أسباب كون الحركة الاستعمارية ذات آثار مختلفة، راجع Crosby (1986). إلا أنّ مضاعفات الفرق كانت هائلة لأنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المدى البعيد نفهم لماذا كان التوسع الروسي أشبه بالاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر منه بالتوسع الأميركي، خصوصاً وأنّ الإمبراطورية الروسية كانت عرضة للانهيار بسبب معارضة السكان الأصليين في المناطق المحتلة.

أن الدولة القومية التقليدية أصبحت "على طريق الزوال نظراً للأوضاع التقنيّة والعسكرية في العالم المعاصر"[36]. وما يحاول مورغنتو قوله هنا ليس أنّ الدول القومية التقليدية ستزول، بل إنّها لن تستطيع بعد ذلك الاستمرار في لعب دور القوى الكبرى، ونتيجة ذلك تضاءل عدد الدول التي تستطيع أداء مثل هذا الدور في النظام العالمي. والحقيقة أنه، على المدى القصير، أفسحت تعدّدية الأقطاب المجال لثنائيّة القطب. ولا يكتفي مورغنتو بالقول إنّ النظام الثنائي القطب يعمل بشكل مختلف عن النظام المتعدّد الأقطاب، بل إنّ لانخفاض عدد المشاركين "تأثيراً غير ملائم" على توازن القوى. ويوضح أنّه في النظام المتعدّد الأقطاب، حيث يُحدث ارتداد دولة واحدة فارقاً كبيراً في التوزيع العام للقوة، فإن كل الدول، حتى الصغيرة منها، تلعب أدواراً خطيرة. وللسبب نفسه، لا ترغب الدول، من ناحية، العمل من دون دعم الحلفاء، ولكنها من ناحية أخرى، لا يمكنها الوثوق ببقاء حلفائها إلى جانبها. ولذلك، ونظراً لأن التحالفات شديدة التقلُّب في النظام المتعدد الأقطاب، فإن توزيع القوة يكون كذلك، ممّا يعني أن تعدد الأقطاب ينطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين، ممّا يدعو الدول إلى الحذَر (Morgenthau, 1973: 341-2).

وعلى صعيد آخر، نجد أنه يصعب، لا بل يتعذّر على الدول الصغيرة، في النظام الثنائي القطب، أن تؤثر في توزيع القوّة بالانتقال من حلف إلى آخر. وبذلك لا تكون الدول الصغيرة في موقع يمكّنها من ردع الدول المهيمنة بتهديدها بالانسحاب من حِلفها. ويذهب مورغنتو إلى القول بأن الدول الصغيرة لم تخسر كل إمكانيات كَبْح الدول الكبرى فحسب، بل خسرت كذلك مجالات حرّية المناورة المتاحة لها. فالعديد من الدول أصبحت تدور في فلك إحدى القوتين العظميين لأن "تفوّقها السياسيّ والعسكري والاقتصادي قادر على إبقاء تلك الدول في ذلك الفلك حتى ضدّ إرادتها" (Morgenthau, 1973: 343). ويستتبع ذلك الافتقار إلى

(36) اتى بهذه الفكرة اولاً Herz (1959)، مع أنه تراجع لاحقاً وقال إنّ الدول القومية التقليدية يمكن أن تعمل كوحدات سياسية فعّالة في سياسة العالم المعاصر (Herz, 1969).

أي وازع عامّ مفروض على اللاعبينِ المهيمنينِ، في النظام الثنائي القطب، وكذلك محدوديّة حرّية التحرُّك بالنسبة للدول الصغيرة. كما تفاقمت صعوبات النظام الثنائي القطب نتيجةً لعدم وجود أيّ لاعب يمكن أن يؤدي دوراً مُوازِناً فيكبح جماح القوتين الطاغيتين. كما يشير مورغنتو أخيراً إلى أنّه في غياب آفاق الاستعمار، حيث كانت القوى الكبرى تصرف شيئاً من طاقتها، انتفى وجود قيد آخر لردع الدولتين العظميين. إذاً ما لاحظه Morgenthau (1973:355) هو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا مدفوعين بالخوف من الخوض في محاولات متواصلة لزيادة قدراتهما العسكرية أو قدرات حلفائهما. ويضيف أنهما "وجّها كل جهودهما لزيادة قدراتهما العسكرية إلى أقصى حدّ لأن ذلك هو كل ما يمكنهما الاتكال عليه".

غير أن ما أحدث ذلك التحوّل الدراماتيكي في النظام لا يقتصر على طبيعة الوحدات المسيطرة وعددها، بل إنّ ما بلور وقع هذين العاملين هو أن الدولتين المسيطرتين في النظام الدولي كانتا، في الواقع، منغمستين في العالمية القومية. وبوجود العالمية القومية مع غياب كل الروادع التي كانت فاعلة في الماضي، اندفع النظام الدولي نحو مستويات جديدة كلياً يعتبرها مورغنتو خطيرة وغير مرغوبة بتاتاً. ولأن القوّتين العظميين تمسّكتا بالعالمية القومية، فإن توازن القوى أيضاً دخل في تحوّل عظيم. كانت القوى الكبرى في السابق تقرّ بوجود مناطق طرفية لم تجد لها فيها أي مصلحة حيوية، وبالتالي كان هناك سلسلة من توازنات قوى إقليمية، ومستقلّة بشكل خاصّ. لكن بنتيجة العالمية القومية، لم يصبح توازن القوى عالميّ النطاق فحسْب، بل إن استقلالية توازنات القوى الإقليمية قد امَّحت أيضاً وأصبحت مجرّد نتيجة من نتائج التوازن العالمي الشامل" (Morgenthau, 1973:201). ويرى Morgenthau (1973:350) أنّ ما كان "مناطق طرفية هامشية في السياسة العالمية" أصبح "من أخطر المسارح التي تشهد صراع القوتين العظميين سعياً للسيطرة على الأراضي والعقول".

وهكذا يُعتبَر أنّ العالمية القومية قد ضاعفت آثار الثنائية القطبية التي

جسّدها وجود قوتين عظميين، وخصوصاً "نزعة التوسّع نحو نظام الكتلتين" (Morgenthau, 1973:353). ويسارع Morgenthau (1973:331) إلى الإقرار بأن الدول القومية التقليدية كانت أضعف من أن تتصرّف "كرأس حربة لعالمية قومية جديدة"، مع تسليمه بأن دولة مثل الصين يمكنها مبدئياً أن تضطلع بالدور الذي كان يقوم به آنذاك الاتحاد السوفياتي. لكنه أشار إلى أن ذاك الأمر يستوجب اندماج الدول القومية التقليدية، كفرنسا وألمانيا، لتتمكن من الدخول في السباق لتحويل العالم "إلى صورتها". لكنّ Morgenthau (1973:331) لا يشك في أنّ مثل تلك الخطوة ستكون كارثية وأنّه من الضروري ألّا تنزلق الاتحادات التي تتخطى الحدود الوطنية، مثل الاتحاد الأوروبي، هذا المنزلق، لأنه يؤمن بأنّ ادّعاء أيّ نظام سياسي بحقّه في فرض "آرائه ومبادئه على كل الدول الأخرى هو أمر رديء جداً".

ومن الضروري أن نتنبّه إلى أن مورغنتو لا ينتقد قيم ومقاييس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لهذا السبب بحدّ ذاته. فهو يؤيد تقرير المصير الوطني والعدالة الاجتماعية ويعتقد أن "الفقر والبؤس ليسا لعنتين من الله وعلى الإنسان أن يتقبّلهما بكل خضوع، بل إنهما من صنع الإنسان إلى حدّ كبير ويمكن للإنسان أن يعالجهما" (Morgenthau, 1973: 352). وما اعتبره غير مقبول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان النزعة لحمل المناطق غير الموالية لأي طرف على الدخول في فلك الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة، وذلك على حساب العدالة الاجتماعية وتقرير المصير الوطني. لكنه أوضح أنه لم يكن هناك ما يتعذّر تغييره في اندفاعة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نحو فرض آرائهما على المناطق الواقعة خارج حدودهما الوطنية. ووافق فقط على أنّ تركيبة توازن القوى الجديد جعل المنافسة غير المقيدة ممكنة إنّما غير محتومة. إذاً، أنهى مورغنتو بحثه لميزان القوى بلهجة متفائلة بحذر. ورجع إلى أعمال الفيلسوف الفرنسي فينيلون الذي كتب في نهاية القرن السابع عشر مؤكداً على الفوائد المحتملة لنظام يقوم على دولتين قويتين بالتساوي. إذ رأى فينيلون أنّه

في مثل ذلك النظام يكمن احتمال بأن تتبع دولة واحدة، على الأقلّ، سياسة "الاعتدال الحكيم" التي ربطها بالمحافظة على التوازن العام وتعزيز الأمن المشترك (ورد الاستشهاد في Morgenthau, 1973:355)، واعتبر مورغنتو أنّ الثنائية القطبية تحمل في طياتها احتمالات "الخير غير المعروف وكذلك الشر غير المسبوق" على حدّ سواء. ويتوقف رجحان نجاح أيّ من هذين الاحتمالين على ما إذا كانت القوى المعنوية والمادية السائدة ستدفع رجال السياسة للسعي لتحقيق السيطرة أم التوازن (Morgenthau, 1973:355-6).

استنتاج

يتصدى تحليل مورغنتو في هذا الفصل للافتراض الشائع بأنه نظراً لوضعه توازن القوى في قلب نظريته في السياسة الدولية فإنه خضع أيضاً للرأي القائل بأن طبيعة السياسة الدولية ثابتة وغير متبدِّلة. صحيح أن تحليله عُرضة للكَثير من الانتقادات، لكن ليس صحيحاً قطعاً أنه نظر إلى السياسة الدولية على أنّها "حَقْل ساكن حيث تنسخ علاقات القوة نفسها برتابة لا متناهية" (Hoffman, 1960:30). بل على العكس من ذلك، وكما حاولتُ أن أبيّن في هذا الفصل، فإن طبيعة السياسة الدولية، من وجهة نظره، قد خضعت لتحوّلين بارزين، على الأقل، خلال السنوات الثلاثمئة المنصرمة. وفضلاً عن ذلك، فإن هذين التحوّلين قد حدثا، إلى حدّ ما وعلى النقيض ممّا هو متعارف عليه تقليدياً، بسبب التبدّلات المثيرة في المعتقدات القائمة التي تدعم قواعد اللعبة السائدة[37]. بالنسبة للتحوّل البارز الأوّل، يُعتقد أنّ الثورة الفرنسية قد وضعت معتقدات الأرستقراطية الدولية التي سيطرت سابقاً على النظام العالمي أمام تحدّ

(37) يلاحظ Checkel (2004:236) مثلاً أنّ برنامج أبحاث الواقعيين قد شهد نهضة مع مطالبة العديدين بالعودة إلى جذوره الكلاسيكية. إلّا أنّ ذلك جعل المراقبين يتساءلون عمّا إذا كانت تلك الدراسات "لا تُلصق بدور المعتقدات أو السياسة المحلية افتراضات تتعارض مع جوهر الواقعية". إن مثل ذلك الموقف يبخس تقدير الطبيعة التعدّدية للجذور الكلاسيكية للواقعية.

جوهري. ثم أخذ نظام دول السلالات وعلاقاتها يتراجع باستمرار شيئاً فشيئاً مُفسحاً المجال لنظام الدول القومية. لكن حتّى أثناء نشوء وتعزُّز هذا النظام، كانت القوّتين العظميين في القرن العشرين تتشكلان على أطراف النظام الأوروبي[38]. وتبيّن في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن هاتين الدولتين لم تكتفيا بتصدّر الواجهة كأقوى دولتين في النظام، بل إنهما أيضاً اعتنقتا معتقدات مختلفة جداً عن معتقدات الدول القومية الأوروبية، مسبّبتين بذلك تحوّلاً أكبر في النظام.

وبهذا التفسير يتّخذ كتاب "السياسة بين الأمم" شكل كتاب بنائي مبكّر أو بدائي[39]. يوافق مورغنتو في البدء على وجود ديناميكية سياسية بنيوية أو ميكانيكية أو ديناميكية سياسة قوة في أي نظام فوضوي. ونظراً لصعوبة قياس القوة في ظل الظروف الفوضوية، تتّجه بنية النظام نحو دفع القوى العظمى في اتجاه الهيمنة. غير أن مورغنتو يقول إنه بسبب ما يدعوه البنائيون المعتقدات الموضوعية المتبادلة، يمكن فرض قيود مؤثّرة على الديناميكيات البنيوية المتعلّقة بالفوضى. ولقد كان للمعتقدات المختلفة التي سادت قبل الثورة الفرنسية وبعدها أثر في لجم الديناميكيات الجامحة لتوازن القوى بالنسبة لسياسة القوة". غير أن مورغنتو يلاحظ بروز معتقدات، بعد الحرب العالمية الأولى، كان لها آثار معاكسة إذ أبرزت بصمات سياسة القوة على توازن القوى، مما دفع القوّتين العظميين إلى توسيع رقعتي نفوذهما في أرجاء الكرة الأرضية.

(38) في Dehio (1962;1967) دراسة مُعمَّقة لهذه الديناميكية. راجع أيضاً مناقشة Thompson (1992) وتحليله الاختباري لعمل ديو.

(39) يبرز البعد البنائي لفكر Morgenthau (1971:352) من خلال تأكيده أن الوقائع "ليس لها معنى اجتماعي بحدّ ذاتها". إنّما الأهمية التي نوليها لبعض حقائق تجربتنا الحسية، من حيث آمالنا ومخاوفنا، وذكرياتنا، ونوايانا وتوقّعاتنا هي ما يجعلها حقائق اجتماعية. لذلك، ليس العالم الاجتماعي بنفسه إلّا مِن نتاج عقل الإنسان كانعكاس لأفكاره وثمرة لأعماله. وكل عمل اجتماعي، حتّى إدراكنا للمعطيات التجريبية كوقائع اجتماعية، يفترض مسبقاً نظرية للمجتمع، مهما كانت غير مقبولة وبدائية وجزئية".

وكان مورغنتو شديد الانتقاد لهذا التطور. لكن برغم أن معارضته لحرب فيتنام كانت مَدار تعليقات كثيرة، فلم يكن هناك عموماً تنبُّه إلى أن انتقاداته للحرب نبعت مباشرة من تحليله للعالمية القومية التي عرَضها في كتابه "السياسة بين الأمم" [(40)]. ويشير الجدل الدائر حول هذه المسألة إلى أن سيطرة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة كانت ستثير قلق مورغنتو لأن أي انعطاف أحادي الجانب من قِبَل الولايات المتحدة، في غياب أي رادع خارجيّ، قد يطلق لها العنان في مجال العالمية القومية. لقد كان مورغنتو صريحاً، مثلاً، في اعتباره أن القوى المهيمنة تنزع إلى تجاهل القوانين الدولية، علماً بأنه قال إن بقاء القوانين الدولية يتوقف على وجود توازن للقوى (Morgenthau, 1973:274). ونظراً لهذا الانتقاد الضمني، فمن المستغرب حقاً أن كتاب "السياسة بين الأمم" أصبح أهم كتاب في الولايات المتحدة، في هذا الميدان، وحافظ على مكانته تلك سنوات عديدة[(41)].

ولا شك بأن ذلك عائد إلى أن مورغنتو كان يُعرف، بشكل دقيق، بأنه المدافع عن سياسة القوة الثابتة، ويبدو أن ذلك كان موقفاً مُقنعاً في عصر كانت الولايات المتحدة فيه تبدو في مواجهة عدوّ عنيد. إلّا أن تقييم مورغنتو من هذه الزاوية فقط يمكن الطعن فيه، في أدنى تقدير، كما إنه يتغاضى عن البُعد المتعلّق بصناعة الأساطير الذي يميّز كتاب "السياسة بين الأمم". أي أن الكتاب، بعبارة أخرى، يضمّ روايات إيديولوجية تربط الماضي والحاضر والمستقبل. فمورغنتو يعتبر أن السياسة الدولية قد سارت، عبر العصور، في اتجاه جعلها غير مُستدامة

(40) راجع مثلاً، رأي (Griffith (1999:40 في موقف مورغنتو المعارض لحرب فيتنام.

(41) يستند (Vasquez (1983 إلى مورغنتو لدعم فكرته بأن الواقعية شكّلت مثالاً مهيمناً في الخمسينيات والستينيات. وكانت نقطة الانطلاق من استطلاع لرأي علماء العلاقات الدولية في الجمعية الأميركية للعلوم الاجتماعية في مطلع السبعينيات (Finnegan, 1972)، وقد طُلب منهم تحديد أكثر العلماء تأثيراً في هذا المجال. وأعطى اسم مورغنتو 47 بالمئة من المشاركين، وحلّ دويتش في المركز الثاني بين العلماء الذين يُرجَع إليهم، بنسبة 25 بالمئة. ثمّ قيّم فاسكيز أهم الأبحاث السلوكية التي أُجريت في الخمسينيّات والستينيّات، ووجد أنّ معظم المتغيّرات المستخدمة كانت مرتبطة بالمثال الواقعي. إلّا أن ذلك المثال ليس ما نبحثه في هذا الفصل.

على المدى الأبعد. ويبدو أن التطورات التاريخية الناشئة التي بحثتُها في هذا الفصل يُنظر إليها كلّها على أنّ "بعضها يدعم بعضاً ويقوّيه، وأنّها تسير في الاتجاه نفسه، أي نحو الاحتراق العالمي" (Morgenthau, 1973:377). والحلّ الوحيد على المدى البعيد لهذه المشكلة، بنظر مورغنتو (1973:519) هو في تأسيس دولة عالمية - ويعتبر ذلك تطوراً "لا غنى عنه" من أجل بقاء الجنس البشري. غير أن الدولة العالمية القابلة للحياة لا يمكن إقامتها إلّا بعد نشوء مجتمع عالمي، ولا يمكن أن ينشأ ذلك إلّا خلال فترة طويلة من الزمن. لكن إلى أن يتحقّق الأمر، لا مفرّ من إيجاد حلول دبلوماسية للنزاعات بين القوتين العظميين[42]. ويستتبع هذا الموقف أنه عندما اعتبر (Morgenthau (1973:377 أنّ ما كان قائماً من "توازن مبسّط للقوى، يعمل بين كتلتين صُلبتين ويُؤذِن بخير عظيم أو شرّ عظيم" إنما كان فعلاً يربط المستقبل الجيّد بتوازن القوى التوافقي والمستقبل السيّئ بتوازن للقوى قائم على التضادّ. وتُحدّد الدبلوماسية على أنها أفضل طريق ممكن للمحافظة على توازن توافقيّ للقوى. ومن المذهل حقاً أن هذا الاستنتاج المرتبط بصناعة الأساطير هو مشابه للاستنتاج الذي توصّل إليه والتز، مع أنه يستند إلى نموذج بنائي وليس إلى نموذج تاريخي كما فعل مورغنتو.

(42) يقدم Craig (2003) سرداً فكرياً مذهلاً لأفكار مورغنتو المعقدة حول الأسلحة النووية، باحثاً، في الخمسينيات، إمكانية تطبيق الحرب النووية قبل التوصّل إلى الاستنتاج أنّه بسبب الأسلحة النووية لم يعد بالإمكان اعتبار الحرب كسياسة الخيار الأخير، وبالتالي يتوجّب دمج المقاربتين الواقعية والمثالية للسياسة الدولية.

5 "المجتمع الفوضويّ" تأليف هيدلي بول[1]

يلعب توازن القوى دوراً مميّزاً في كتاب بول "المجتمع الفوضوي" (Bull, 2002:112) لأنه يساهم في تهيئة "الظروف الملائمة لفعالية عمل المؤسسات الأخرى التي يعتمد عليها النظام الدوليّ". ولا يكتفي بول بتحديد توازن القوى كإحدى المؤسسات الخمس الرئيسية التي طوّرت وغذّت مجتمع الدول الدولي الأوروبي، بل يؤكد أيضاً أنّه يعزّز المؤسسات الأربع الأخرى[2]. إلّا أنّ النظر عن كثب يُظهر أن توازن القوى أدّى دوراً في "المجتمع الفوضوي" هو أكبر وأعمق ممّا نصّ عليه بول. ومع أنّه حدّد، في البداية، أنّ البنية التنظيمية للمجتمع الدولي الأوروبي كانت قائمة على توازن القوى، فتحليله يُظهر أن المؤسسات الخمس كلها يتوقّف بعضها على بعض، من الناحية العملية. ويشدّد تحليله، بوجه خاص، على أن توازن القوى يرتكز، إلى حدّ كبير، على وجود المؤسسات الأخرى. ونظراً لهذا الاعتماد المتبادَل، فإن توازن القوى يمسّ كل جوانب مفهوم بول للمجتمع الدولي،

(1) هذا الفصل هو نسخة موسّعة ومنقّحة جذرياً من "The Balance of Power and Great Power Management" [توازن القوى وإدارة القوى الكبرى] في كتاب Richard Little and John Williams, eds., "The Anarchical Society in a Globalized World" [المجتمع الفوضوي في عالم العولمة] Houndmills: Palgrave, 2006.

(2) المؤسسات الأخرى هي: القانون الدولي والحرب والدبلوماسية والقوى الكبرى.

لذلك هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثير من تعقيدات العلاقات الدولية التي يشير إليها مفهومُه. لكنّ نظرة بول إلى توازن القوى ليست أكثر تعقيداً ممّا تبدو للوهلة الأولى فحسب، بل إنها أيضاً أقلّ وضوحاً. وما يجعل مقاربته لتوازن القوى شديدة التعقيد هو التمييز الذي يرسمه بين مجتمع دولي ونظام دولي. ويشكّل هذا التمييز إحدى السمات الهامة التي تطبع كتاب "المجتمع الفوضوي"، لكنّه يؤثّر أيضاً في آراء بول حول توازن القوى بشكل لا يتمّ توضيحه أبداً. وبالرغم من أن توازن القوى يحتلّ موقعاً مركزياً في تفكير بول، كما في تفكير مورغنتو، فإن تَبِعات المفهوم لم تُفصَّل بالكامل. ومن أهمّ أهداف هذا الفصل بحث مدى العلاقة بين توازن القوى وتمييز بول النظام الدولي عن المجتمع الدولي. وبهذا يصبح من الممكن أن نلمس كيف أن مقاربة بول هي جسر بين واقعية مورغنتو الكلاسيكية وواقعية والتز المُحدَثة.

وإذا كان كتاب مورغنتو "السياسة بين الأمم" يُعتبر الكتاب المؤسس للواقعية، فإن كتاب بول "المجتمع الفوضوي" يوفّر وجهة نظر المدرسة الإنكليزية الكلاسيكية في العلاقات الدولية. يقول Hurrel (2002:vii)، مثلاً، إن كتاب بول ما زال يقدّم "أوسع وأفضل شرح للتأكيد على أن الدول تشكّل المجتمع الدولي"[(3)]. إلّا أن Hoffmann (2002:xxiv) يؤكد أن الدارسين والعلماء في الولايات المتحدة كانوا، في البدء، بطيئين في إدراك أهميّة كتاب بول نظراً لسيطرة واقعية مورغنتو، ثمّ بسبب طغيان تأثير واقعيّة والتز المُحدثة. فالرجوع إلى "مجتمع" دولي يبدو "أمراً مُستهجناً" بالنسبة للعلماء المُنغمسين في الفكر الواقعي، بحسب ما يراه هوفمان. لكن كما ظهر في الفصل السابق، فإن هذا الرأي يستند إلى نظرة مُفرطة في تبسيط موقف مورغنتو، وكما يظهر في الفصل 6، فإن رأي هوفمان في والتز يحتمل النقاش. ومن ناحية ثانية، يظهر

(3) نُشرت الطبعة الأولى من كتاب "المجتمع الفوضوي" في العام 1977. وتوفّي بول في العام 1985، لكن أُعيد إصدار الكتاب، بدون تغيير، في طبعة ثانية عام 1995 مع تصدير بقلم ستانلي هوفمان. ثم ظهر في طبعة ثالثة عام 2002 مع تصدير آخر بقلم أندرو هاريل. وبالرغم من أن نصّ الكتاب هو نفسه في الطبعات الثلاث، فهناك اختلافات بسيطة في ترقيم الصفحات.

من هذا الفصل أنه عند تركيز الاهتمام على توازن القوى يبرز توافُق مذهل بين بول ومورغنتو. فكلاهما يتشاركان في مقاربة معقدة متشابهة للمفهوم، ويتعلق مصدر التعقيد، جزئياً، بالتمييز الإدراكي الذي يقيمه بول بين الأنظمة الدولية والمجتمعات الدولية. إلا أنّهما كليهما يوفّران فهماً للمجتمعات الدولية أوضح ممّا يوفرانه للأنظمة الدولية. وتُرك الأمر لوالتز للتصدّي لشرح كيفية صياغة مفهوم توازن القوى في إطار نظام دولي.

وعلى الرغم من عدم تفرقة مورغنتو، بصراحة مثل بول، بين النظام الدولي والمجتمع الدولي، فإن هذا التمييز يمكن أن يتبيّن في "السياسة بين الأمم". وللسبب نفسه، فإن ديناميكيّتي توازن القوى المحدّدتين في الفصل السابق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بالفارق الذي حدّده بول بين توازن القوى العرَضيّ والمقصود. لكن بول، في الواقع، لا يربط توازن القوى العرضي بالنظام العالمي، بشكل محكم، ولا توازن القوى المقصود بالمجتمع الدولي. غير أنه يبدو من موقفه العام أنه يفترض مُقدّماً أنّ أي توازن للقوى في نظام دولي فوضوي لا ينبثق إلّا اتفاقاً أو عرَضاً بين الدول المكوِّنة للنظام كظاهرة عابرة لا يمكن أن توفّر أساساً لنظام دولي مستقرّ. وفي المقابل، يُعتبر توازن القوى المؤسّساتيّ وسيلة بيد القوى العظمى توفر مصدراً حيوياً للنظام في المجتمع الدولي الأوروبي.

يسلط Hurrel (2002:ix) الضوء، إلى حدّ ما، على الفرضية بأن الواقعية والمدرسة الإنكليزية تلتزمان بنموذج متماثل لتوازن القوى بإصراره على أن المدرستين كلتيهما تقرّان بأن توازن القوى هو عبارة عن "ممارسة مشتركة واعية ومتواصلة يكون فيها اللاعبون في نقاش وجدال مستمرّين حول معنى توازن القوى". غير أنّ هاريل يفترض أيضاً أن منظّري الواقعية الكلاسيكية والمدرسة الإنكليزيّة جميعاً يتجنّبون رأي المدرسة الواقعية المحدثة بأن توازن القوى قد يكون أيضاً "تدبيراً ميكانيكياً" ونتاج "مجموعة قوًى تدفع الدول من الخارج وتجبرها على التصرّف بطرق محدّدة". لكن، ما ينتقص من هذا التقدير الأخير أن كلاً من

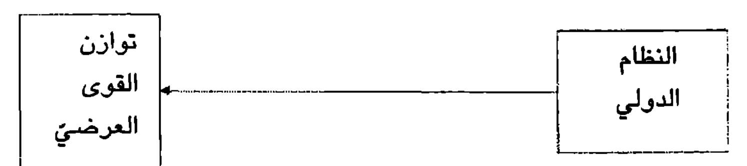
مورغنتو وبول قد أفسح المجال فعلاً لهذا "التدبير الميكانيكي" . ويمكن بالتالي أن نرى لدى مورغنتو وبول إدراكاً تاماً للتفرقة المذكورة في الفصل 3 بين مقاربة توازن القوى التوافقية والمقاربة القائمة على التضادّ.

ومع أن بول يبيّن الفروقات بين توازن القوى العرضي وتوازن القوى المقصود، من جهة، وبين النظام والمجتمع، من جهة أخرى، بشكل أوضح جداً من مورغنتو، فإنه مع ذلك لا يُظهر بوضوح العلاقة القائمة بين مجموعتي المفاهيم هذه. لكن يبدو بوضوح أنّ للتمييز بين النظام والمجتمع آثاراً هامة بالنسبة للتصوّرات المتباعدة التي لدى بول عن توازن القوى. لكن مع كثرة الإشارات، في ما كُتب، إلى الفرق بين النظام والمجتمع، كانت هناك محاولات قليلة جداً لشرح العلاقة بين المفهومين. ويكاد الاهتمام الخارجي بالمدرسة الإنكليزية يتركّز، حصراً، على تصوّر بول للمجتمع الدولي، في حين يتمّ تجاهُل تصوّره للنظام الدولي تجاهلاً شبه تام. وتُرك على عاتق المحلّلين العاملين في المدرسة الإنكليزية أن يشرحوا بدقّة ذلك التمييز. والاتفاق الناتج عن ذلك، كما سنرى لاحقاً، هو أنه لا فائدة منه. لكن هذا الرأي قابل للنقاش. وما أحاول أن أبرهنه في هذا الفصل هو أن التفرقة تلعب دوراً حاسماً في تحليل بول، مع أنه لم يتلفّظ بها بشكل تام. ومما يعقّد المسألة أن بول يصوّر العلاقة بين النظام والمجتمع بثلاث طرق مختلفة جذرياً. وبنتيجة ذلك، يصبح من الضروري التفريق بين مقارباته المتعددة للاختلاف بين النظام والمجتمع، ثمّ التوصل إلى ما يربطها بتصوّراته المختلفة لتوازن القوى.

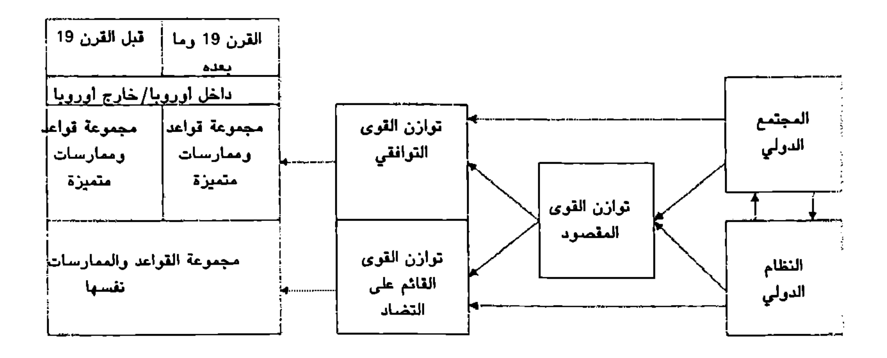
في المقام الأول، يرى بول أن الاختلاف بين النظام والمجتمع أداة مساعدة في أداء دور مماثل للدور المرتبط بحالة الفطرة في تحليل هوبز. أي أن المقصود منها هو إفهامنا لماذا ترغب الدول في تكوين مجتمع دولي وإنشاء مؤسسات تدعم بقاء المجتمع. لكن بول يتوسع في المناقشة وينحو بهذا الاختلاف منحًى وجودياً ليسهل عليه تحليل السياسة العالمية. فهو، من ناحية، يؤكّد أنّ ثمّة أنظمة دولية تعمل في غياب مجتمع دولي، ومن ناحية أخرى، يجزم بأن المجتمعات

الدولية هي بالضرورة مدعومة من الأنظمة الدولية. وبإعطائه الاختلاف وضعاً وجودياً، وكذلك مساعِداً، فإنه جعله مُشكِلاً ومُحيِّراً في الوقت عينه. وتزداد حدة الإشكال والحيرة، خصوصاً، حين يركّز بول على التوسّع الجغرافي للمجتمع الدولي الأوروبي. ويشير إلى أن المجتمع الدولي الأوروبي عمل في إطار نظام دولي عالمي: فلمّا توسّع المجتمع، تعدّى على النظام واستوعبه. وإذا أُخذ بهذه المقاربة للسياسة العالمية، بدون تحفّظ، فمؤدّاها: حيث إنّ القوى الكبرى استطاعت أن تستنبط توازناً للقوى داخل أوروبا، فمن المحتّم أنّ أي توازن للقوى في النظام الدولي العالمي لم يكن ممكناً إلّا كنتيجة عرَضية لسياسة القوة. والواقع أن بول نفسه لم يلتزم بهذا الموقف، بل إن تحليله، عوضاً عن ذلك، يوحي بأن الأوروبيين، قبلَ تأسيس مجتمع دولي عالمي بزمان طويل، توسّعوا بتوازن القوى الذي أوجدوه ليتجاوز حدود أوروبا. ويبدو أن هذا التناقض يعطي أهمية للرأي القائل بوجوب حل مسألة الاختلاف بين النظام والمجتمع.

غير أني سأتبعُ في هذا الفصل مساراً مختلفاً وأثبت أنه يمكن أن نستقرئ من بول نموذجاً لتوازن القوى أوسع من النموذج الذي عرضه رسمياً. ومع أنّ النموذج المُستقرّأ يظل، إلى حدّ بعيد، مفهوماً ضمنياً من نصّ "المجتمع الفوضوي"، فإن بالإمكان تعيينه في سياق خطوتين حاسمتين اتُّخذتا في سياق شرح بول العامّ للسياسة الدولية. وترتبط إحداهما بإثبات الاختلاف بين النظام والمجتمع، والثانية بنشوء المجتمع الدولي الأوروبي وتوسّعه الجغرافي. وما يحتاج إلى التفسير هو كَوْن هاتين الخطوتين أوثق علاقة ممّا يُظنّ للوهلة الأولى. غير أنه من الضروري أولاً أن نفصل النموذج المدروس الذي يستند إلى تصور بول لتوازن قوى مقصود وأن نميّز بينه وبين نموذج أساسيّ للغاية يربط فكرة توازن قوًى عرَضيّ بنظام دولي يعمل في غياب مجتمع دولي (راجع الرسم 5-1). يركّز النموذج المدروس على المشاهد الدولية حيث يستند المجتمع الدولي إلى نظام دولي. ويُظهر النموذج أنّ توازن القوى المقصود ينطوي على ديناميكيّتين مختلفتين: ديناميكية توافُق متّصلة بالمجتمع الدولي، وديناميكيّة



الرسم 5-1 توازن القوى عندما يعمل نظام دولي في غياب مجتمع دولي.



الرسم 5-2 توازن القوى عندما يعمل نظام دولي بالارتباط مع مجتمع دولي.

تضادّ متّصلة بالنظام الدولي. علماً بأن النظام والمجتمع عالميان من حيث النطاق، لكن في حين أنّ ديناميكيّة التضادّ تعمل بالطريقة نفسها عبر النظام، فإن ديناميكية التوافق تعمل على أساس قواعد مختلفة داخل أوروبا وخارجها (راجع الرسم 5–2).

وغاية هذا الفصل هي رسم الخطوط العريضة لنموذج توازن القوى الكامن في كتاب "المجتمع الفوضوي". إلّا أنّ بُعد المجتمع الدولي يظهر في النموذج أوضح من بُعد النظام الدولي، وقد لا يكون ذلك مُستغرباً. وفضلاً عن ذلك تظلّ العلاقة بين البُعدين غير واضحة. لكن ستُثار مسألة التفرقة بين النظام والمجتمع، ثانيةً، عند دراسة كتاب والتز "نظرية السياسة الدولية" في الفصل 6 حيث يُشار إلى أن تناوُل النظام الدولي يتمّ على حساب المجتمع الدولي. وسوف

أعود، في الفصل الأخير، للتطرق إلى مسألة جدوى ربط توازن القوى بالتفرقة بين النظام والمجتمع.

وإن كان بول يقول إنّ الاهتمام الأكاديمي بتوازن القوى كان فاتراً، في السبعينيات، حين كان يكتب "المجتمع الفوضوي" بسبب موجات الانتقادات المفاهيمية والمعيارية الموجهة إلى مفهوم توازن القوى على مدى السنوات الثلاثين السابقة، فلقد أصرَّ أنه لا يمكن فهم معنى العلاقات الدولية المعاصرة من دون أخذ توازن القوى بعين الاعتبار. لكن من اللافت أنّه لم يكن لرأي بول، عملياً، سوى تأثير ضئيل على دراسة العلاقات الدولية، ولا لرأي مورغنتو في الواقع، لأن تشديدهما على مقاربة توازن القوى التوافقية أو المؤسساتية أو الاجتماعية طغت عليه بسرعة مقاربة والتز العامة ومقاربته القائمة على التضادّ. ونتيجةً لذلك، سرعان ما ضاقت الفسحة المحتملة التي أعدّها بول من أجل مقاربة لتوازن القوى أكثر تعدّدية ذات بعد اجتماعي وكذلك بعد عامّ.

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء. يدور الجزء الأول حول طريقة بول في صياغة مفهوم توازن القوى منهجياً. ثم تتوسّع الأجزاء اللاحقة في بحث الاختلاف بين النظام والمجتمع وقيام المجتمع الدولي الأوروبي وتوسّعه في محاولة لإبراز تفاصيل نموذج أكثر إتقاناً لتوازن القوى مُتضمَّن في "المجتمع الفوضوي" . ففي الجزء الثاني تسليط للضوء على مثال بول للنظام الدولي. وبعد استعراض الإجماع المتنامي في المدرسة الإنكليزية الذي يحبّذ الكفّ عن التفريق بين النظام والمجتمع، يتعمق هذا الجزء في الطرق المختلفة الثلاث التي يتبعها بول في تصوّره للنظام الدولي ويدرس انعكاساتها على نموذجه لتوازن القوى. ويكشف الجزء الثالث عن الدور المتشعّب الذي يلعبه توازن القوى في المجتمع الدولي وذلك بدراسة العلاقة المتبادلة التي تربط توازن القوى بالمؤسسات الأربع الأخرى التي يحددها بول. أما الجزء الرابع فيبحث تاريخ المجتمع الدولي الأوروبي وتوسّعه الجغرافي، ويوضح كيف أن مقاربة بول لتطوّر المجتمع الدولي الأوروبي تترك أثرها على نموذجه الضمنيّ لتوازن القوى. ويلي ذلك، في

الاستنتاج الختامي للفصل، عرض موجز لانعكاسات هذه الدراسة لمقاربة بول لتوازن القوى.

مفهوم توازن القوى عند بول

إن الهدف العامّ لهذا الفصل هو عَرْض وصف شامل لنموذج بول عن توازن القوى، والمهمّة ليست سهلة لأن الفصل المخصّص لتوازن القوى في كتاب "المجتمع الفوضوي" يهتمّ، بالدرجة الأولى، ببحث تصنيفي لتحديد المتغيّرات المتعدّدة التي استُخدمت لتوصيف توازن القوى (توازن قوى بسيط مقابل توازن قوى مركب، وتوازن قوى عرضيّ مقابل توازن قوى محلّي، وتوازن قوى ذاتي مقابل توازن قوى موضوعي، وتوازن قوى عرضيّ مقابل توازن قوى مقصود)، وللتدقيق في مختلف الوظائف التي يؤدّيها توازن القوى في المجتمع الدولي، ودراسة تأثيرات الأسلحة النووية على توازن القوى. لذلك، إذا أردنا أن نتفهّم جيداً توازن القوى من منظور بول فمن الضروري أن نكتشف مَواضع المفهوم في كامل بحثه عن السياسة الدولية. والمفهوم، في الواقع العملي، يقدّم فكرة محورية تتكرَّر في طيات النص، كأنها لازِمة، ويؤدي تكرارها إلى لملمة خيوط أطروحة بول. من أجل ذلك علينا أن نبحث في "المجتمع الفوضوي" عبر عدسة توازن القوى. عندها يمكن تسليط الضوء على الوظيفة الخطيرة والمتكاملة التي يؤديها توازن القوى في مقاربة بول للسياسة الدولية. وإذا اعتُمدت هذه الطريقة فسيتّضح وجود ثغرات وعدم تماسُك في فرضيّة بول. ولا غرابة في ذلك، فكتاب "المجتمع الفوضوي"، كما يقول Vigezzi (2005:79) هو "كتاب اختباري بالدرجة الأولى" وكان جزءاً من مشروع أكبر ما زال العمل يجري عليه. وعلى كل حال، فليست غاية هذا الفصل سَدّ الثغرات أو إزالة عدم التماسك، مع أن العودة إلى ذلك ستكون ضرورية في آخِر الكتاب.

وقبل التدقيق في الخطوات المتعدّدة التي قام بها بول وظهرت فيها

بالتفصيل الصفات المتعلقة بنموذج توازن القوى الضمنيّ الأكثر تعقيداً، ينبغي النظر في كيفيّة تناوله المفهوم بشكل واضح. يستند بول، أوّلاً، إلى تعريف وردت صيغته في مادة مطبوعة عام 1758 للقانونيّ والدبلوماسيّ السويسريّ إمريك دو فاتيل (1714–1767). حدّد فاتيل توازن القوى بأنّه "وضع لا تكون فيه أي قوة في موقع يجعلها متفوّقة على الآخرين أو يمكّنها من فرض قوانينها عليهم"[(4)] إذاً، فاتيل يعتبر أنّ توازن القوى يتعارض مع الهيمنة وينطبق على ساحة سياسيّة لا تتواجد فيها سلطة واسعة النفوذ. إنّه مصطلح يُطلعنا على طبيعة الساحة أكثر ممّا يطلعنا على الوحدات العاملة ضمن الساحة. غير أن بول يُسارع إلى توسيع المفهوم إلى أكثر من وصف كيفية توزيع القوى ويقول إن توازن القوى يشكّل مؤسسة[(5)]. وما يعنيه بول بالمؤسسات ليس المنظّمات الرسمية، وإنّما "مجموعة عادات وممارسات تشكّلت في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة". فما هو الهدف المشترك الذي خُصِّص توازن القوى لتحقيقه؟ والإجابة البديهية عن هذا السؤال هي: منع قيام قوّة مهيمنة. لكن من الواضح أن بول يريد أن يذهب إلى أبعد من هذه النقطة، إذ يقول إنّ توازن القوى يعني "ضبط النفس وكذلك ضبط الآخرين" (Bull, 2002:102). والهدف لا يفترض فقط رغبة كل الدول في صيانة استقلاليتها، وإنما أيضاً حرصها على المصلحة العامة في حفظ الخصائص الأساسية للمجتمع الذي تعمل ضمنه. لذلك ينبغي على الدول أن تمنع قيام دولة مهيمنة تقضي على استقلالية الوحدات التي تؤلّف المجتمع الدولي، وعليها أيضاً أن تمتنع عن الانقياد لرغباتها بالسيطرة. وبناءً عليه، فإن توازن القوى المؤسساتي يكمن في صلب تصوُّر بول للمجتمع الدولي وهو يعكس وجود التزام جماعي ببقاء ذلك المجتمع.

ومن ناحية ثانية، يُقرّ بول بأن عوامل ستّة، على الأقلّ، تعقّد صيغته. وهو

(4) ورد القول في Bull (2002:97).

(5) يوفّر Buzan (2006; 2004a) دراسة مفيدة عن الدور الذي لعبته المؤسسات في فكر المدرسة الإنكليزية بصفة عامّة، وعند بول بصفة خاصّة.

يسلّم أوّلاً بأنّ للقطبيّة مفعولاً بالغاً على الممارسات المؤسسيّة. فعند وجود قوّتين كبريين فقط في النظام، لا بد من قيام تكافؤ تقريبيّ في القوة بينهما. ولا يستتبع التكافؤَ توازنٌ مؤسساتيّ للقوى إلّا إذا التزمت واحدة على الأقلّ من القوّتين الكبريين بهدف المحافظة على توزيع عادل للقوى. أما في حال وجود عدد من القوى الكبرى فإن "التفاوت الكبير" في القوة قد لا يضع الدولة الأقوى في موضع التفوّق (Bull, 2002:98)[6]. ويُفيد هذا الموقف بأن الحفاظ على توازن مستقرّ للقوى قد يكون أسهل في نظام متعدد الأقطاب منه في نظام ثنائي القطب من النوع الذي يصفه Waltz (1979) بأنّه أكثر استقراراً. غير أن بول لا يعالج هذه النقطة. وكما سنوضح في الفصل التالي عند البحث الدقيق في دور القطبية في تصوّر والتز للنظام الدولي، فإن جزءاً من مشكلة مقاربة بول للسياسة الدولية ناتج عن عدم توضيحه أساس تمييزه بين النظام الدولي والمجتمع الدولي.

ويتعلّق عامل التعقيد الثاني بقابليّة القوة للتبادُل، مع أنّ بول يقول بضرورة معرفة معاني مختلف أنواع القوة[7]. فيجب التمييز مثلاً بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لأن هذه الأخيرة يمكن أن تكون ذات تأثير بالغ في مجالها. وبالتالي، يقول Bull (2002:108) إنّ "التحرّكات في السياسة الدولية" إنّما تتمّ على "صُعُد مختلفة". ومن ذلك مثلاً أنّ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا، إبان الحرب الباردة، اللاعبين الرئيسيين في "ميدان" الردع النووي، لكن اليابان حلت محلّ الاتحاد السوفياتي كلاعب رئيسي في مجالات

(6) أتى بوزان بأكثر المناقشات تفصيلاً عن القطبية في الكتابات المعاصرة. وهو يوافق على توجّه بول في سياق العالم المعاصر، مشيراً إلى أنّه بعد الحرب الباردة، لم تصل الولايات المتحدة أبداً إلى درجة القوة الكافية لتقليص إمكانية توازن القوى الكبرى، ناهيك من القدرة على تحويل النظام الدولي من الفوضى إلى التراتبيّة" Buzan (2004b:55).

(7) إن واضعي نظريات العلاقات الدولية القائلين بأنّ القوة قابلة للتبادُل يعتبرون أن مختلف أنواع القوة يدعم بعضها بعضاً. مثلاً، إذا كانت القوة قابلة للتبادُل فإن اي دولة يمكن ان تحوّل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية، والعكس بالعكس. ويُعتبَر Waltz (1979) غالباً المدافع الأول عن هذا الرأي. أمّا Keohane and Nye (1977) فهما المدافعان عن الرأي القائل إنّ هناك أنواعاً مختلفة من القوة وإنّها غير قابلة للتبادُل. وهناك خلافات حادّة حول مدى التبادليّة بين قوة الإكراه وقوّة الإقناع.

التجارة والاستثمار. ويمكن ملاحظة وجود توازنات قوى متمايزة في مختلف "الميادين". لكن بول لا يصل إلى الحَدّ الراديكالي لهذا الموقف، بل يؤكّد أنّ "الميادين" المختلفة هي، في الواقع العملي، مترابطة بحيث إنّ أي موقع قوة في ميدان محدَّد قد يوضع على الطاولة عند التعامل في ميدان آخر. ونظراً لترابط الميادين المختلفة فيما بينها، لا بد من الإقرار بوجود مفهوم "القوة الشاملة" الذي لا غنى عنه والمتعلق بالتوازن العام للقوى (Bull,2002:109). وكما سنرى في الفصل التالي، فإن منحى التفكير هذا يقود بول إلى اتجاه والتز نفسه ويمنعه من التعمق في البحث عن كامل مضامين مقاربته المختلفة لتوازن القوى.

يتركّز عامل التعقيد الثالث على توزّع القوّة جغرافياً. يوافق بول على أن القوّة ليست موزّعة بالتساوي في أنحاء الساحة الدولية، لذلك ينبغي تمييز توازن عام للقوى يضم كل القوى الكبرى من توازنات القوى المحلية المتشكّلة في مناطق معينة. ويُدرك بول أن القواعد المؤسساتية التي تحكم توازن القوى العامّ هي ذات فعالية أقلّ على المستوى المحلي حيث تستطيع القوى العظمى أحياناً أن تحتلّ مركزاً متفوّقاً[8]. وانعكاسات هذا التبايُن هي ذات دلالة بالنسبة لنموذج بول لأنه يعني أنّ القوى الكبرى قد تحتلّ أحياناً موقعاً متميّزاً في المجتمع الدولي. وسوف نتطرّق لهذه المسألة ثانيةً عندما نستعرض، بشكل أكثر تحديداً، العلاقة المؤسساتية القائمة بين القوى الكبرى وتوازن القوى.

ويرتبط عامل التعقيد الرابع بفهم طريقة توزيع القوة. ويعي بول تماماً صعوبات تقويم القوة. ويعلم أن هناك عدم تكافؤ، في أحوال كثيرة، بين توازن القوى الذاتي والموضوعي[9]. ومع أنه لا يتعمّق في هذه المسألة، فهو يقرّ بأن

(8) لم يناقش بول الديناميكيات الخاصة التي تعمل بين هذين المستويين. وفي المقابل، وكما سنرى في الفصل السابع، فإن Mearsheimer (2001) قد بحث بدقّة العلاقة القائمة بين التوازن المحلي والتوازن العامّ، وأدخل هذا البُعْد في نموذجه العامّ. لكنّه لا يحبّذ النظرة المؤسساتية لتوازن القوى التي طوّرها بول. راجع أيضاً Buzan and Waever (2003) حول أهمية المقاربة الإقليميّة للأمن.

(9) للاطلاع على بحث جيّد حول هذه النقطة، راجع Wholforth (1993).

حُسن عمل توازن القوى كمؤسسة يقتضي وجود وعي ذاتي لتوزّع القوة بين جميع القوى الكبرى. لكن ذلك يُعتبر شرطاً ضرورياً، إنّما غير كافٍ، لإقامة توازن مستقرّ للقوى. فالاستقرار بحاجة إلى إدراك دقيق للقوة، وأي عدم تكافؤ جسيم بين توازن القوى الموضوعي وتوازن القوى الذاتي يؤدي إلى توازن للقوى "سريع الزوال وغير دائم" (Bull, 2002:100). فإذاً، لا يتطرق بول إلى النقطة التي أثارها مورغنتو بأنه يستحيل، في الأساس، قياس القوة. وهذه الفكرة تضع مورغنتو على مسار بنائي يستوجب التوافق الموضوعي حول طبيعة توازن القوى. ومع أنّ بول لا يتبع هذا المسار بالذات فإنه يستند أيضاً إلى حالات يقوم فيها توازن القوى على أساس موضوعي.

يتمحور عامل التعقيد الخامس حول تطور الأسلحة النووية. ويرى بول أن تأثيرها كان عظيماً لدرجة أنها ولدت مؤسسة ردع نووي ينبغي التمييز بينها وبين توازن القوى[(10)]. ويعيد بول هذا التمييز إلى أربعة أسباب. الأول هو: نظراً لأن الردع النووي يقوم على عنصر واحد هو "القوة الشاملة"، فهو يتضمّن جانباً واحداً من جوانب توازن القوى. الثاني هو: في حين أنّ توازن القوى في عالم ثنائي القطب يفترض تكافؤ القوّة، فالحال ليس كذلك بالنسبة للأسلحة النووية حيث يكون التشديد على الدمار المؤكّد المتبادَل الذي يكون متوقعاً حتّى في حال وجود تفاوت كبير في حجم الأسلحة النووية التي يملكها الطرفان. والثالث هو أن توازن القوى يرتكز بالدرجة الأولى، إلى القوة الموضوعية التي لدى القوى الكبرى، أما الردع النووي فيستند إلى الاعتقاد الذاتي بأن الطرف الآخر مصمّم على الردّ بالمثل. والسبب الأخير هو أن غاية توازن القوى هي المحافظة على المجتمع الدولي، وقد يتطلب ذلك حرباً، أما المقصود من الردع النووي فهو صيانة السلم فحسب.

قد يبدو البعد المؤسسي للردع، كما حدّده بول، أمراً مشكوكاً فيه في

(10) يَعتبر بول أنّ الردع النووي هو تجسيد لتوازن القوى، وفي الوقت عينه، مؤسسة سادسة منفصلة.

أعقاب انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي. وفي الواقع، أخذت الأسلحة النووية تفقد شيئاً من وضعها كقوّة رادعة حتى قبل نهاية الحرب الباردة. وقد أظهرت الولايات المتّحدة فعلاً اهتماماً بتطوير الدفاع الصاروخي أكثر من اهتمامها بالمحافظة على ما يمكن اعتباره مؤسسة الردع النووي القديمة الطراز. غير أن هناك أسباباً وجيهة تدعو إلى الاعتقاد أن بعض الممارسات الأساسية المرتبطة بالردع النووي لم تتغيّر. وهناك، على وجه الخصوص، افتراض بأنّه لم يعُد بمقدور القوى الكبرى أن تفكّر في الحرب كاستراتيجية سليمة. وهذا الافتراض ثابت بالتأكيد في الفصل الثالث من استراتيجية الأمن القومي الأميركي لعام 2002. وبالتالي، فمع امتلاك الولايات المتحدة قوة عسكرية أكبر بكثير من أي دولة أخرى في عالم اليوم، تفترض القوى الكبرى الأخرى أنها لن تستخدمها ضدها. وهذا الافتراض بأن الحرب بين القوى الكبرى أصبحت غير واردة عمَلياً قد دعا Buzan (2004a) إلى التساؤل عمّا إذا كان توازن القوى سيظلّ قائماً كإحدى المؤسسات في المستقبل. وكما يتّضح من مناقشة بول لتوازن القوى القائم في "ميادين" مختلفة، فإنه لا يصادق على مثل هذا الاستنتاج.

ويتعلّق عامل التعقيد الأخير بالتمييز الذي وضعه بول بين توازن القوى العرضي وتوازن القوى المقصود، علماً بأن هذا التمييز ينبغي ربطه بالاختلاف بين النظام والمجتمع وله انعكاسات هامة على النموذج الضمنيّ والموسّع الوارد في كتاب "المجتمع الفوضوي". لذلك ستجري مناقشة هذا العامل في الجزء التالي من هذا الفصل.

بعد توضيح ما يعنيه بول بتوازن القوى وبحث العوامل التي تعقّد النموذج الصريح لتوازن القوى الذي يعرضه في "المجتمع الفوضوي"، نستطيع أن نلتفت هنا إلى الخطوتين الهامّتين اللتين تمهّدان السبيل أمام نموذج أوسع لتوازن القوى. تتّصل الخطوة الأولى بالتمييز الذي أشار إليه بين النظام الدولي والمجتمع الدولي. ويقول إن النظام الدولي يتواجد حين "تكون الدول في اتصال

دَوْري بعضـها مع بعض وحيث يكون هناك أيضـاً تفاعل فيما بينها لدرجة تجعل تصرّفات كلّ منها عنصراً ضرورياً في حسابات الأخرى" (Bull, 2002:4). وفي المقابل، فإن المجتمع الدولي يتواجد عندما تكون الدول، من ناحية، "مدركة لمصالح مشتركة وقيم مشتركة معيّنة"، ومن ناحية أخرى، "ترى نفسها مُلزمة بمجموعة من القواعد في العلاقات فيما بينها، وتشارك في تشغيل المؤسسات المشتركة" (Bull,2002:13). وغالباً ما تتم الإشارة إلى هذا الفارق عند بحث كتاب بول. لكن بعد ذِكْر هذا الفارق، يكاد الاهتمام ينتقل دائماً إلى مفهومه للمجتمع الدولي. وبكلام آخر، فإن هناك محاولة فاترة جداً لدراسة دلالة هذا الفارق. لكن كما يوضح Vigezzi (2005) فإن هذا الفارق قد أرهق بول في مناقشاته مع سائر أعضاء اللجنة البريطانية لنظرية السياسة الدولية التي مهّدت للمدرسة الإنكليزية.

الأنظمة الدولية وتوازن القوى

قبل محاولة توضيح ما عناه بول بالنظام الدولي في كتابه "المجتمع الفوضوي" وعلاقته بتوازن القوى، تجدر الإشارة إلى بروز توافق بين المنظّرين المعاصرين العاملين من منطلق المدرسة الإنكليزية على أن التمييز بين النظام والمجتمع غير مجدٍ ويجب الكَفّ عنه. وهذا الاتفاق واضح لأنه ينسحب على كافّة المواقف التحليلية التي تعتنقها الآن المدرسة الإنكليزية. كان James (1993) أول من انتقد ذلك التمييز، وأكّد أنه يستحيل تصوُّر نظام دولي لا يتوافق مع المميّزات التي ربطها بول بوجود مجتمع دولي. وفي الإطار نفسه، فإن أي تصوُّر هادف للمجتمع الدولي يجب أن ينطلق من الافتراض العام بأن كل عضو في هذا المجتمع سيأخذ في الاعتبار تصرّفات الآخرين. ويستتبع ذلك، بنظر جيمس، أن بول قد بنى على تفرُّع غير صحيح، وأفضل خطوة عمليّة هي إهمال فكرة النظام الدولي لأن البُعد الاجتماعي هو ما ينبغي الاهتمام به.

من ناحية أخرى، يوافق Jackson (2000:113-16) على أنّ المصطلحين يُبرزان فارقاً مفيداً، مع أنّه يرى أن لَمْس الفارق يكون أفضل بالتمييز بين التصرّف الذرائعي والتصرّف غير الذرائعي. يُبنى التصرّف الذرائعي على أساس التصوّرات الاستراتيجية التي تأخذ حتماً في الحُسبان أعمال اللاعبين الآخرين. أمّا إذا لم يُتّخذ الآخرون في الاعتبار فستُعتَمد استراتيجيّات تضِرُّ بالذات. وفي المقابل، ترتكز التصرّفات غير الذرائعية إلى التزامات قانونية وأخلاقية تُسايِر بالضرورة المصالح المشروعة للآخرين الذين سيتأثرون بهذه التصرّفات. ويعتبر جاكسون أنّه ينبغي النظر إلى نوعي التصرف كليهما عند تحليل المجتمع الدولي. كما إنه يعترض على استخدام مصطلحات الأنظمة الدولية لأنّها تُنتِج، بكلّ سهولة، نظرة ميكانيكية إلى التصرّف تشجّع على ما اعتبره تصوُّراً مغلوطاً تماماً بانقياد البشر للبنى الاجتماعية. لكنّه يُصرّ على أن بول، بذِكْره للنظام الدولي، لا يقصد أنه يمكن تحديد التصرّف البشري بُنيوياً.

ويقدّم Buzan (2004a:98-108) دراسة ثالثة بارزة لهذا التمييز. وهو يسلّم بصحّة رأي جاكسون بأن بول يحاول أن يحيط بنوعين مختلفين من التصرف الاجتماعي، لكنّه يصرّ مع ذلك على أنّ جاكسون لم يفهم جوهر موقف بول من النظام الدولي الذي يمثل "نمط تفاعل مادياً تمتاز به التحليلات الميكانيكية الواقعية لتوازن القوى بصفته إجراءً آلياً متجذِّراً في الإمكانيات الماديّة النسبية للدول" (Buzan, 2004a:99). وبعبارة أخرى، يرى بوزان أن نظرة بول للنظام الدولي تولِّد مقاربة مميّزة جداً لتوازن القوى، وهي تفترض أنه يمكن عَزْو تصرّفات الدول إلى تغيّر توزيع القوى في النظام الدولي. وهذه المقارَبة لتوازن القوى، كما سيتّضح في الفصل التالي، تتوافق، بشكل شبه تامّ، مع المقاربة التي اعتمدها Waltz (1979). ومن اللافت حقاً أن تعريف بول يطابق، إلى حدّ بعيد، تصوّر والتز للنظام الدولي. لكن إذا كان رأي بول في النظام الدولي هكذا، فمن المُدهش فعلاً أنّه استبقَ مقاربة والتز لكن نُسِب إليه الإتيان بمقاربة تتحاشى تفكير والتز وتشوّهه. وعلى كل حال، فإن بوزان ينتقل إلى القول، تمَشياً مع

جاكسون، إنه يمكن التعبير جيّداً عن رأي بول في النظام الدولي في سياق المجتمع الدولي، ممّا ينفي الحاجة للتفرقة بين النظام والمجتمع.

إلّا أن مشكلة هذه الدراسات الثلاث هي تقصيرها في بحث تعقيدات الفصل بين النظام والمجتمع في فكر بول. لكن، نتيجةً لذلك، ليس من السهل توضيح طبيعة هذا الفصل لأن بول يستخدمه بثلاث طرق مختلفة. فهو قد استخدم التفرقة بادئ الأمر بغرض المساعدة على الاستكشاف، على نحو مماثل للتفرقة التي أشار إليها هوبز بين الدولة وحالة الفطرة(11). بعبارة أخرى، يمكن تشبيه أي نظام دولي مفتقر إلى كل المعايير والمؤسسات بحالة الفطرة. وحقاً يقول بول بكل وضوح، إن وجود نظام دولي في غياب مجتمع دولي "يمثّل حالة الفطرة التي ذكرها هوبز" (Bull,2002:241). لكن هذه الخطوة تثير بعض المشاكل. وحتى بول نفسه يلفت الانتباه إلى الأخطاء البديهية في إجراء "مقارنة محليّة" بين حالة الفطرة عند هوبز والنظام الدولي الفوضوي (Bull, 2002: 46-9). فمثلاً، من البديهي أنّ الدول، في النظام الدولي، ليست معرّضة للمخاطر بقدر الأفراد في حالة الفطرة. وبالتالي، وعلى النقيض من مستوى عدم الأمن الوجودي أو المطلق الذي يمسّ الأفراد في حالة الفطرة، فإن الدول تتمتع بالأمن النسبي. ولذلك يصبح تشكيل الأحلاف خياراً واقعياً أمام الدول، في حين أن الأفراد في حالة الفطرة لا يمكن أن يوافقوا على مثل تلك الاستراتيجية(12).

ومن ناحية ثانية، يستند هذا المنطق إلى الافتراض بأن كل اهتمام هوبز انصبّ على استمرارية عدم الأمن بشكل مزمن في حالة الفطرة. وقد أوضح Williams (2005) لحشد من المهتمين بالعلاقات الدولية أنّ هذا التحليل لهوبز غير مكتمل وأنه يجب أن نعلم أنّ مترتّبات حالة الفطرة هي أعمق من ذلك

(11) يستخدم بول، على نحو مشابه، التمييز بين النظام والمجتمع عند بحثه نُظُم العالم البديلة في المستقبل. ويصف أحد الاحتمالات المستقبلية نظاماً دولياً ليس فيه أيّ أثر للمجتمع.

(12) لم يُقِم Waltz (1979) اعتباراً لهذا الموقف عندما ذكر أنّ ثمّة منطقاً عامًّا يسود في أي نوع من النظام الفوضويّ وأنّ هذا المنطق لا يتأثّر بطبيعة الوحدات التي تؤلّف النظام.

بالنسبة لهوبز وكذلك بالنسبة لأي محلل ينوي أن يعمل بجدّية ضمن خطّ التفكير الواقعي التقليدي. وينطلق ويليامز من اعتبار هوبز متشكّكاً فلسفياً يؤمن بأن فهمنا للعالم ومعرفتنا به هما، بالضرورة وفي الجوهر، غير ثابتين. فما من أسس معرفيّة أو وجودية واضحة، برأي هوبز، نستطيع أن نستند إليها لتكوين إدراك ثابت وأكيد عن العالم. وليس مستغرباً أن يتّخذ هوبز مثل هذا الموقف نظراً لأنه عاش في عصر شهد حروباً ضارية داخل الدول وفيما بينها حول المعتقدات الأساسية التي يؤمن بها البشر. لذلك فإن حالة الفطرة تعني وجود وَضْع أو ظَرْف من عدم اليقين الوجودي والمعرفي بشكل جوهري. إنه عالم يفتقر إلى لغة مشتركة ومعتقدات مشتركة، مع أن الرغبة في اللغة المشتركة والمعتقدات المشتركة تنبع من حاجة إنسانية أساسية لا تتجسّد، بنظر هوبز، إلّا بإنشاء دولة مركزية.

ويستتبع ذلك أن وجود الدولة، بناء على تفسير هوبز هذا، يستلزم ما هو أبعد من الأمن المادي. وعلى الأساس نفسه، عند تركيز الاهتمام على العلاقات بين الدول، تتجاوز دائرة الخطر تهديدات الأمن المادي، وهذا يفسّر لماذا يكون الملوك دائماً " في حالة ووضعية المتصارعين المتأهبين للقتال حتى الموت وقد شهروا أسلحتهم وركّزوا نظراتهم بعضهم تجاه بعض... وهذه وضعية حرب" (Hobbes, 1953:65 وقد استُشهد بالقول في Bull, 2002:45). وبهذا الموقف يحمي الملك الحاكم الدولةَ، لكنه بذلك يصون بقاء اللغة المشتركة والمعتقدات المشتركة وهي، من غير ريب، من المقوِّمات الأساسية للحالة الإنسانية. إن عدم اليقين الوجودي والمعرفي الذي يميّز حالة الفطرة قد رُفع إلى مستوى النظام الدولي الذي يُلاحَظ أنه يفتقر إلى لغة مشتركة ومعتقدات مشتركة. وقد يكون عدم الاستقرار المطلق في حالة الفطرة قد أُلغيَ، لكن عدم اليقين الأساسي المتّصل بحالة الفطرة قد أُسقِط على النظام الدولي.

ما هي مترتّبات هذا التقييم لميزان القوى؟ من وجهة نظر بول، ليس لهذا المفهوم معنى في سياق نظام دولي لأنه مؤسسة تقتضي وجود لغة مشتركة

ومعتقدات مشتركة. وفي غياب ذلك لا يمكن أن يكون هناك استعداد لوجود توازن قوى دولي. ولا ينفي بول إمكانية قيام توزيع عادل للقوى، لكن ذلك متوقّف كلياً على استراتيجيّات لا علاقة لها إطلاقاً بتصوّر بول لتوازن القوى المؤسساتي. إذ ينشأ توازن عام "بشكل عرَضي في غياب أي اعتقاد بأنه يخدم مصالح مشتركة، أو أي محاولة لتنظيمه أو وضعه في إطار مؤسساتي" (Bull, 2002:63). ويفترض بول أن ذلك التوازن العرَضيّ للقوى هو أكثر ما يمكن أن ينتج في الغالب في حالة وجود دولتين مسيطرتين تسعيان كلاهما للهيمنة داخل النظام الدولي. ويرى أنّه في عالم فوضوي ثنائي القطب حيث توجد قوّتان مسيطرتان تسعيان إلى التوسُّع المُطلق، لا يمكننا تصوُّر توازن القوى إلّا "لحظة الوصول إلى طريق مسدود في صراع حتى الموت بين قوّتين متنافستين" (Bull, 2002:100-1).

ولا يكون مثل ذلك الحدث إلّا لحظة عابرة في تاريخ النظام الدولي، ويؤكد بول أنه لا توجد بالضرورة "نزعة محتومة" لقيام مثل هذا النوع من توازن القوى غير المقصود في نظام فوضوي (Bull, 2002:107). ووفقاً لمنظور بول، فإن منطق سياسة القوة القائل بأن توازن القوى غير المقصود لا بد أن يكون صفة دائمة لأي نظام دولي ـ هذا المنطق ينطلق من افتراضٍ بأنّ "كل الدول تسعى لتعظيم موقع قوتها النسبيّة" (Bull, 2002:107). لكن بول حذا حذو هوبز في الإقرار بأنّ على كل ملك حاكم يسعى للبقاء أن يخدم المصالح الوطنية، وبالتالي هناك أسباب مُقنعة، في الغالب، تجعل الدول تهمل الحاجة السياسية لتعظيم قوّتها الدولية[13]. ويعزّز هذا الموقف منطق بول العام بأنّ قيام توازن للقوى هو حتماً مظهر عرَضيّ وعابر في أي نظام دولي[14]. ونتيجةً لذلك تُعتبر

(13) قدّم Williams (2006) بحثاً ممتازاً شرح فيه لماذا يَفرض إنشاء الدولة، بالضرورة، قيوداً صارمة على الخيارات المتاحة أمام أي حاكم مُطلق.

(14) على نقيض مقاربة بول، يوافق Wendt (1999:266-7) على أنّ توازن القوى قد ينشأ في أي نظام فوضوي. ومن ناحية أخرى، يُقرُّ، على غِرار بول، بأن "توازن القوى في هذا السياق ليس في الحقيقة توازناً للقوى. فقد يكون ثمّة توازن ميكانيكي، ولكنّ اللاعبين لا يدركونه بهذا الشكل".

مرونة توازن القوى الأوروبي التي حافظت على بقائه ظاهرة استثنائية في تاريخ العالم، ولعلّ أفضل ما يُعلّلها هو قيام توازن القوى المؤسساتيّ.

وعلى كل حال، فقد تجاوز التحليل فعلاً فكرة النظام الدولي كأداة مساعدة للتفكير في ما ستكون عليه السياسة العالمية في غياب مجتمع دولي، ووصل إلى استخدامه الثاني للتفرقة بين النظام والمجتمع. ولدى بول هنا استدلال واضح على مرور فترات تاريخية يُلاحَظ فيها وجود نظام دولي في غياب مجتمع دولي[15]. والواقع أنّ Bull (2002:241) يقول إن هناك "سوابق تاريخية كثيرة" من وجود أنظمة دولية عاملة في غياب مجتمعات دولية، ويشير على سبيل المثال إلى الاتصالات التي قام بها الإسبان مع إمبراطوريتي الإنكا والأزتِك، والتفاعل بين البريطانيين وشعب الماوري في نيوزيلندا، والخطر الذي شكّله جنكيز خان على أوروبا. لكن هذه الأمثلة جميعاً تحتمل النقاش لأنّه من غير الواضح أنّ أياً منها يوفّر فعلاً نموذجاً عن وجود نظام دولي مُستدام، فهي أساساً أمثلة عن "مُصادَفات أولى" عابرة[16]. غير أن هذه الوقائع قد استمرَّت، في بعض الحالات، فترات طويلة من الزمن، وتحتاج المسألة إلى مراجعة في الجزء اللاحق من هذا الفصل عند بحث التوسع الجغرافي لأوروبا.

وهناك، بالإضافة إلى ذلك، دليل قويّ يفيد أنّه في غياب توازن القوى المؤسّساتي تظهر نزعة بارزة لانتقال السياسة العالمية من العمل في الفوضى إلى العمل في نظام هرميّ. راجع Kaufman et al.(2007) وHui (2004;2005).

(15) غير أنّ Bull (2002:11) يقول إنّ وَضْع تاريخ العالم في العلاقات الدولية يتطلّب الانتقال إلى "نطاق خارج المواثيق". وبما أنّ بول قد كتب في عام 1977، فإنّ Adam Watson (1992) وصف كيف تطوّرت العلاقات الدولية عبر تاريخ العالم. راجع أيضاً Reus-Smit (1999) الذي يقارن بين المجتمع الدولي في اليونان القديمة والمراحل المختلفة في تطوّر المجتمع الدولي الأوروبي. وكذلك راجع Buzan and Little (2000).

(16) يوفّر Wendt (1999) بحثاً هاماً عن انعكاسات تلك المصادفات الأولى. راجع Jones (2007) للاطلاع على مناقشة دقيقة حول العلاقات الدولية المعقّدة التي نشأت في الأميركتين بعد الغزو الإسباني، وفيها بحث مُعمَّق في مسألتي فشل التوازن المحلّي في الفترة التي سبقت الغزو مباشرة وفشل دول الشعوب الأصلية في تحقيق توازن مع إسبانيا بعد الفتوحات الأولى.

المجتمع الدولي لسياسة القوة	مجتمع التعايش الدولي	المجتمع الدولي التعاوني	المجتمع الدولي المتحد

الرسم 5-3 سلسلة أنواع المجتمعات الدولية بحسب بوزان

بيد أنّ هناك ناحية ثالثة يستفيدها بول من التفرقة بين النظام والمجتمع، لكنّها تعيق بشكل خاصّ، مقاربته للسياسة العالمية، ومفهومه لتوازن القوى، بشكل أخَصّ. يفترض بول، مقدّماً، أنّه بالرغم من إمكانية وجود نظام دولي من دون مجتمع دولي، فكلّ مجتمع دولي يدعمه حتماً نظام دولي. لكنّ توازن القوى العرَضيّ والمصادفات الأولى الفَجَّة غير المصقولة التي تمثّل نظاماً دولياً قائماً في غياب مجتمع دولي لا يمكن ربطها بالعلاقات الاجتماعية المركَّبة التي يرى بول أنها ناشئة عن توازن القوى المؤسساتي الذي ينسبه إلى المجتمع الدولي. وقد تغلَّب (2004a:190-5) Buzan على هذه المشكلة بالاستغناء عن التفرقة بين النظام والمجتمع. وهو يساوي بين النظام الدولي لدى بول والمجتمع الدولي لسياسة القوة الذي يقع على طرف سلسلة أنواع المجتمعات الدولية. ونجد بعد مجتمع سياسة القوة، في تلك السلسلة، مجتمع تعايُش دولي (من نوع المجتمع الدولي الذي يركّز عليه بول)، ويتبعه المجتمع الدولي التعاوني. ويأتي في الطرف الآخر للسلسلة مجتمع دولي متّحد، حيث تشترك جميع الدول في القيم نفسها (راجع الرسم 5–3).

طبعاً، هناك فائدة ملموسة من تصوُّر مثل هذه الأنواع الذهنيّة، ويحبّذ بول حتماً هكذا مقاربة. لكنّه يهدف أيضاً، في "المجتمع الفوضوي"، إلى وضع إطار يساعد في تفهُّم مُجريات القرون الأخيرة في العلاقات الدولية، وجوهر موقفه هو الاعتقاد بأن توجُّه سياسة القوة الأساسي المرتبط بالنظام الدولي والتوجُّه المؤسساتي المرتبط بالمجتمع الدولي إنّما يتلازمان ويؤثران تأثيراً بليغاً على صانعي القرار المسؤولين عن إدارة العلاقات الدولية. وكذلك من الواضح أنّ بول لا يكتفي فقط بتصوّر المجتمع الدولي واقعاً "افتراضياً" مُماثِلاً لحالة الفطرة

ومُتلازماً مع الواقع الفعلي الذي توفره النظرية والممارسات المرتبطة بالمجتمع الدولي. وهو لا يرى النظام الدولي كفكرة لاطوباويّة تشجّع السياسيّين على العمل ضمن معايير المجتمع الدولي وممارساته. بل هو يصرّ على أن السياسة الدولية يحدّدها مزيج من الممارسات المتباعدة، والمتناقضة أحياناً، والتي تبلورُ واقعاً متعدّد الأبعاد وكثير التعقيدات. كما أنه يُصِرّ على أنّ ثمّة منظّرين قد فهموا العناصر الأساسية للممارسات التي ربطها بالمجتمع الدولي. لذلك ينبغي التمييز بين "عنصر الحرب والصراع على القوة بين الدول" الذي ربطَه بالنظام الدولي وبين "عنصر التعاون والتعامُل المنظّم بين الدول" الذي ربَطَه بالمجتمع الدولي (Bull, 2002:39). ويُعتقد أنّ فِكْر أصحاب النظريات المنتسبين إلى هذين النمطين من التفكير قد تكور على مدى السنوات الخمسمئة السابقة وهو يساعد في فهم جوهر الواقع المتغيّر للسياسة العالمية المستمرّ طوال تلك الفترة. لذلك يؤكّد Bull (2002:49) على ضرورة عدم تجسيد أيّ من هذين العنصرين في صورة مادية، فمثلاً "من الخطأ الفادح تفسير الأحداث بما يجعل المجتمع الدولي هو العنصر الوحيد أو العنصر الغالب"(17).

ومن هذا المنطلق، يتحدّد النظام الدولي والمجتمع الدولي بمجموعات ممارسات مختلفة. وما من شكّ في أنّ الممارسات المتعلّقة بتوازن القوى، في النموذج المنهجي الذي وضعه بول، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الدولي. لكن إذا أُخذ تقييم بول بمعناه الظاهري فإنه يبدو مقصِّراً في التعبير عن كامل رأي السياسيين المؤيّدين لسياسة القوة بشأن دور توازن القوى في النظام الدولي. ووفقاً لمحبّذي سياسة القوة، فإن القوى الكبرى الأوروبية أدركت أنها كانت واقعة في علاقات تضادّ فيما بينها، لذلك راحت تراقب بحذر شديد التغييرات في التوزيع العام للقوة وتتفاعل مع ذلك بما يضمن عدم المساس بمواقعها ضمن هذا

(17) توسّع بول في المناقشة بالإشارة إلى وجود ممارسات تتخطّى الحدود الوطنية يمكن ملاحظتها في المجتمع العالمي، وهي تتلازم مع الممارسات التي يمكن ملاحظتها في النظام الدولي والمجتمع الدولي.

التوزيع. وكانت ردّات فعلها تتراوح بين عدة أشكال، مع أنّ الاهتمام انصبّ، أكثر ما يكون، على التوسُّع العسكري وسباقات التسلُّح وتشكيل الأحلاف والحرب. ويمكن ربط محاولات الدول المتواصلة لتحسين موقعها العسكري، أو على الأقل المحافظة عليه، بتوازن قوى تنافسي أو قائم على التضادّ. ويُقِرّ Bull (2002:100) أيضاً بأن أصحاب النظريات الذين يتخذون موقف سياسة القوة غالباً ما يحدّدون وجود نزعة تلقائية في النظام للتوازن، لذلك "إذا وُجد خطر يهدّد التوازن برزت نزعة مضادة من أجل تصحيح الوضع". وهو يوافق كذلك على أن ذلك هو نموذج للتوازن المقصود، ولذلك فهو مختلف تماماً عن التوازن العرَضيّ. أي أنه يُسلِّم بأنّ التصرّف العام في مجتمع دولي يختلف عن التصرف العام الذي لا يكون المجتمع الدولي وسيلته. ويقول Bull (2002:40) إنّه عند نشوب نزاع كبير، حين ينكر الطرفان بشدّة أنهما عضوين في مجتمع دولي مشترك، فإن المفهوم "لا يضمحلّ بل يختبئ ويظلّ فاعلاً في ممارسات الدول".

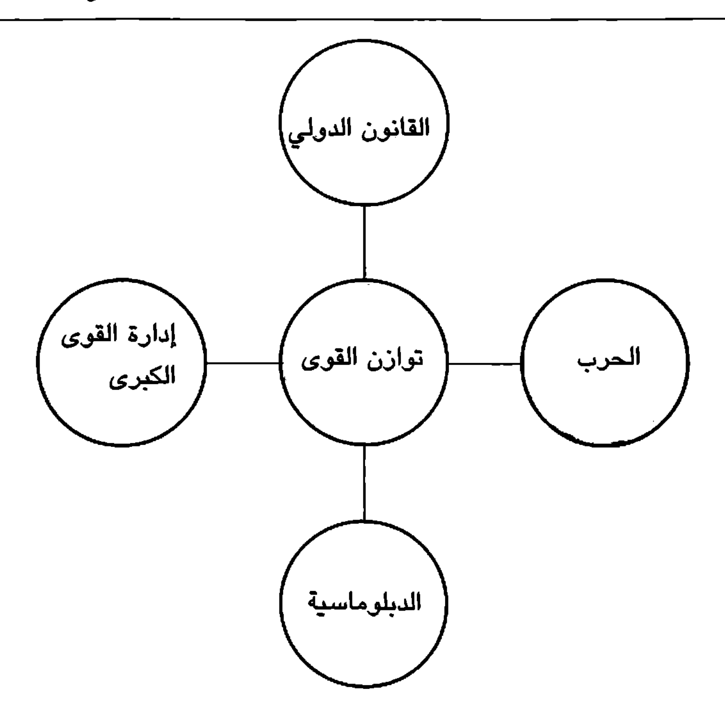
ويظلّ رأي بول في العلاقة بين النظام الدولي والمجتمع الدولي غير مكتمل إلى حدّ كبير، مع أنّ فرضيّته العامة تصبح أقرب للفهم والتصديق إذا شُرِحَت هذه العلاقة بالتفصيل. ويرتدي توازن القوى أهمية كبرى في هذا السياق لأنه يمكن تمييز ديناميكيّتين مختلفتين لتوازن القوى في كتابات بول، بالرغم من عدم توضيحهما بالكامل. وترتبط إحدى هاتين الديناميكيّتين بالنظام الدولي والأخرى بالمجتمع الدولي. وإذا ما أُقِرَّت هذه الخطوة يصبح أيضاً من الممكن التأكيد بأن للإطار المؤسساتي المرتبط بالمجتمع الدولي تأثيراً عميقاً على طريقة عمل توازن القوى ضمن النظام الدولي. علماً بأن بول، في نموذجه المنهجي لتوازن القوى، لا يشير، ولو تلميحاً، إلى وجود ديناميكيّتين. وتنطوي إحداهما على ضبط الآخرين، والثانية على ضبط النفس. وكما ذكر بول، فإن توازن القوى المقصود يعني ضمناً "أنّ على كل دولة ألّا تكتفي فقط بالتصرّف لإحباط تفوُّق الآخرين الذي يتمّ التهديد به، بل عليها أيضاً أن تقدِّر مسؤوليتها في عدم إخلالها هي بالتوازن". وينطوي ردع الآخرين حتماً على علاقة تضادّ، بينما يفترض ضبط

النفس المتبادَل وجود علاقة توافق. ويشدّد بول، في نموذجه المنهجي، على ديناميكية التضادّ. فهو يشدّد مثلاً على أنّ "أبسط أشكال توازن القوى المقصود هو توازن بين قوّتين، تتبع فيه إحدى القوّتين سياسة لمنع القوّة الأخرى من إحراز التفوّق العسكري" ثمّ تنسحب الديناميكية على حالات تعدّد الأقطاب وقيام "تحالفات كبرى" ضدّ "قوى السيطرة المحتملة" (Bull, 2002:101-2). غير أن بول لم يسبق إلى المنطق البنيوي الشامل الذي نصّ عليه Waltz (1979) بكل وضوح بُعَيْد نشر "المجتمع الفوضوي". ومع ذلك فهذا هو المنطق نفسه الذي يسعى إليه بول في دراسة ديناميكية التضادّ، مع أنّ طبيعة هذا المنطق أصبحت أوضح في أعقاب نشر كتاب والتز "نظرية السياسة الدولية".

والطريف في الأمر أن نموذج بول المنهجي يكاد يخلو من أيّ ذكر لتوازن قوى توافقي "يقتضي ضبط النفس" وأيّ إقرار بأن حفظ توازن القوى ينبغي أن يكون "الهدف المشترك بين كل الدول" (Bull,2002:102). إلّا أنّ ديناميكية التوافق تدخل دائرة الضوء بشكل أوضح عندما يعالج بول المؤسسات الأخرى، خصوصاً إدارة القوى الكبرى، ويدرس انعكاسات التوسّع الجغرافي للمجتمع الدولي الأوروبي. وإذا ما توضَّح البُعْد الجغرافي، يبدو جلياً أيضاً أنّ المعايير والممارسات المتّصلة بتوازن القوى التوافقي خارج أوروبا اختلفت عن المعايير والممارسات داخل أوروبا (راجع الرسم 5-2). كما تفيد دراسة بول للمؤسسات الأخرى في توضيح كيفية توسُّط المجتمع الدولي في توازن القوى القائم على التضادّ وأسباب كونه مختلفاً جداً عن توازن القوى العرَضي الذي يعمل من دون توسُّط النظام الدولي (راجع الرسم 5-1).

المجتمع الدولي وتوازن القوى

لم يُعرِّف Bull (2002:102) ميزان القوى بأنه فقط إحدى المؤسسات الخمس التي تقيم النظام في المجتمع الدولي المعاصر، لكنّه يصرّ أيضاً على أنّه يمثّل



الرسم 5-4 تصوُّر بول للعلاقات بين المؤسسات في المجتمع الدولي(18).

مؤسسة تنظيمية لأنه يساهم في توفير "الظروف الملائمة لعمل المؤسسات الأخرى التي يتوقف عليها النظام الدولي، وهي الدبلوماسية والحرب والقانون الدولي وإدارة القوى الكبرى" (راجع الرسم 5-4). ويعتبر أنّ هذه المؤسسات، في الواقع العملي، يعتمد بعضها على بعض، فيصحّ إذاً وصف توازن القوى، في تفكير بول، بأنه المؤسسة المركزية التي تستند، ولو جزئياً، إلى بقاء المؤسسات الأربع الأخرى. ويتمّ بحث العلاقة بين توازن القوى والمؤسسات

(18) يمثّل الرسم تصوُّر بول المنهجي للعلاقة بين المؤسسات ودور توازن القوى المركزي بينها. لكن الرأي الوارد في هذا الجزء من الفصل لا يشير فقط إلى التفاعل المتبادل بين المؤسسات جميعاً، ولكن أيضاً إلى أنّ هذا الرسم يُخفي الفرق بين توازن القوى التوافقي وتوازن القوى القائم على التضادّ والطريقة التي تُحدِث بها هذه المؤسسات توازن القوى القائم على التضادّ.

الأربع الباقية في هذا الجزء مع أن الاهتمام يتركز بمعظمه على صلته بإدارة القوى الكبرى، لأن الرغبة المدروسة لدى القوى الكبرى في المحافظة على المجتمع الدولي تُعتبر ما يميّز توازن القوى الأوروبي عن توازنات القوى التي نشأت في أماكن أخرى. وإن كانت فكرة توازن القوى الأوروبي محوريّة بالنسبة لتفكير المدرسة الإنكليزية فهناك تناقض في موقف بول. فهو، من ناحية، يؤيد موقف Butterfield (1966:133) الذي يعتبر أن فكرة توازن القوى العامّ "يبدو أنّها ناشئة عن تأمُّل العالم المعاصر في تجاربه الخاصّة"[19]. ومن ناحية أخرى، يقول Bull (2002:111) أيضاً إنّ توازن القوى الأوروبي "كان وجهاً واحداً فقط من وجوه ظاهرة تكرّرت في فترات وقارات عديدة". ولم يعالج بول هذا التناقض، إنّما من الواضح أن معالجته ممكنة في حال الاقتناع بأن توازن القوى القائم على التضادّ يمكن أن ينشأ في النظام الدولي بشكل مستقلّ عن توازن القوى التوافقي الذي تطوّر في المجتمع الدولي الأوروبي.

القانون الدولي وتوازن القوى[20]

يُثبت بول وجود علاقة معقَّدة، ومتناقضة أيضاً، بين توازن القوى والقانون الدولي. وهو في ذلك ينطلق من نمط تفكير أرساه خبراء القانون والشؤون العامة الذين كتبوا قبل القرن العشرين. وكان، من ضمن هذا النمط، نقاش عميق بين مَن رأوا أن توازن القوى يوفّر الدعم الأساسي للقانون الدولي ومَن اعتبروا أنّه يمحو القانون الدولي. إلّا أنّه، مع قدوم القرن العشرين، وَضَعَ منظّرو القانون الدولي طرَفي هذا النقاش في جانب واحد[21]. لكن هناك أسباب وجيهة تدعو بول لتعليق

(19) وفقاً لما ذكره Bull (2002:312) فإن بترفيلد يُثبت "بشكل مقنع" أنّه لم يكن ثمّة تصوّر لتوازن القوى في العالم القديم.

(20) للاطلاع على رأي بول في القانون الدولي راجع Armstrong (2006).

(21) يشير Vagts and Vagts (1979:555) إلى "أنّ وجود علاقة هامّة بين مفهوم توازن القوى والقانون الدولي يُعتبَر غير وارد بنظر معظم المحامين الدوليّين المعاصرين". راجع أيضاً

أهمية على الرابط بين القانون الدولي ووجود توازن للقوى. وكان عدم وجود "قوّة عامّة" في المجتمع الدولي مصدر جدال متواصل حول ما إذا كان يجوز إعطاء القواعد المتّبعة في السياسة الدولية صفة القانون. ورأي Bull (2002:130) هو أنّه نظراً "للاعتقاد" بأن لهذه القواعد وضعيّة القانون، فإن سلسلة من النشاطات التي تلعب دوراً هاماً في تسيير المجتمع الدولي تصبح ممكنة. وهو أيضاً يؤيّد الرأي القائل إنّ "معظم الدول تمتثل لأكثر القواعد القانونية المتّفق عليها في أغلب الأحيان" (Bull,2002:131). ويرى بول أن الحركة العادية الميسَّرة للأموال والبضائع والمسافرين عبر الحدود كل يوم هي انعكاس لهذا التقيّد الواسع النطاق بالقواعد المتّصلة بالقانون الدولي.

وبالرغم من أن الخضوع للقانون الدولي يُظهِر "واقعاً اجتماعياً"، يُصِرّ بول أن القانون ليس قوة مستقلّة ولا "قوة محرِّكة في السياسة العالمية" (Bull,2002:133). ويرى أنّ الدول تلتزم بالقانون الدولي، بالدرجة الأولى، لأنها "ترى أنّ من مصلحتها التقيّد به" (134:2002). وقد يبدو، للوهلة الأولى، أنّه يستبق هنا الموقف الذي صاغه Krasner (1999) بإحكام والذي يرى أنّ القانون الدولي لا يعكس، في السياسة الدولية، روحية الالتزام بالمؤسسات فعلاً. فالدول قد تبرّر أعمالها بمحافظتها على القانون الدولي، لكنها تكون مدفوعة، في الحقيقة، بمصالحها الذاتية. ومع ذلك يشدّد Bull (2002:134) على أنه بالرغم من عدم مراعاة الدول القانون الدولي إلّا "لدوافع خفيّة"، فإن ذلك لا يعني الاستخفاف بالقانون الدولي. فهو مؤسسة خطيرة الشأن تسهم في المحافظة على النظام بأدائها عدداً من الوظائف الحيوية. وأوّل هذه الوظائف الحيوية وأهمها هو تعيين وجود مجتمع دول ذات سيادة. والوظيفة الثانية هي تحديد قواعد التعايش التي تحكم العلاقات بين هذه الوحدات. وثالث هذه الوظائف هي المساعدة في تفعيل الالتزام بقواعد التعايش والتعاون.

Kingsbury (2002). إلا أنّ السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماماً متنامياً في إعادة توطيد الرابط بين القانون الدولي والسياسة الدولية. راجع Byers (1999;2000) وSimpson (2004).

ويستتبع ذلك أن القانون الدولي وتوازن القوى يؤديان دورين متبادلين يتوقف أحدهما على الآخر لأنهما كليهما يساعدان في تدعيم مجتمع الدول ذات السيادة. ولكل الدول مصلحة في استمرار هذا النظام، لذلك نشأت، على مرّ القرون، مجموعة متشابكة من القوانين التي تحدد تفاصيل هذه المصلحة المشتركة وتضمن الوفاء بمتطلّباتها. ويرى بول أن أهمّ القواعد الأساسية التي تراعي هذه المصلحة المشتركة، مثل القواعد التي تنظم السيادة وعدم التدخل والحصانة الدبلوماسية، يتوقف مدى فعاليتها على مبدأ المقابلة بالمثل: إلّا أن هذا المبدأ مبني على افتراض وجود توازن للقوى، لأنه في حال وُجدت دولة مهيمنة فإنّها تستطيع أن تتجاهل حقوق الدول الأخرى.

ومع هذا، يذكر بول أن القانون الدولي وتوازن القوى قد لا يكونان دائماً في تعاضُد متبادَل. فمن المفارَقات أن المحافظة على توازن القوى ـ وهي تعتبر من الشروط الضرورية لبقاء القانون الدولي ـ تستوجب أحياناً انتهاك القانون الدولي نفسه. فمثلاً إن أي ضربة استباقية ضد دولة يُحتمل أن تُخِلّ بتوازن القوى هي خَرْق للقانون الدولي. ومع أن بول يناقش هذا التوضيح المنطوي على تناقض ظاهر فإنه لا يعطي أي مَثَل عنه. إلّا أنه أوضح أن الحاجة للمحافظة على توازن القوى تُعطى أفضليّة على الاعتبارات القانونية الدولية. ومن ناحية أخرى، فإن القانون الدولي موضوع لتعزيز الظروف التي تنفي الحاجة لمثل تلك الخطوات. لذلك فإن القانون الدولي وتوازن القوى يمثلان، في أغلب الأحيان، مؤسستين منسجمتين بشكل تبادلي تساند إحداهما الأخرى. ويصبح هذا المنطق بمجمله أكثر إقناعاً إذا ما أدركنا أن بول يتحدث عن توازن القوى القائم على التضادّ. وبالتالي فإن أي قوة مُسيطِرة صاعدة تطرح حتماً تحدّياً مباشراً لقواعد التعايش والتعاون، ولذلك لا يمكنها أن تستغلّ هذه القواعد لترضي طموحاتها.

الدبلوماسية وتوازن القوى[22]

يعتبر بول أنه كان ثمة ترابُط وثيق بين تعزيز توازن القوى الأوروبي وبروز الدبلوماسية كمؤسسة مركزية في المجتمع الدولي الأوروبي. ويؤكد أنّه يصعب فعلاً إمكان تحديد وجود توازن للقوى من دون وجود شبكة الدبلوماسية الواسعة والمركبة التي نمت في أوروبا. ومنذ بداية القرن الثامن عشر أصبح معروفاً، بشكل عام، أن كل الدول الأوروبية مترابطة ضمن مجتمع عامّ كان من نتيجته أن أي تغيير كبير في أي دولة كان له آثار غير مباشرة على جميع دول ذلك المجتمع. وهذه الميزة بالذات هي ما دعا إلى إيجاد بعثات دبلوماسية دائمة في أنحاء أوروبا كانت تراقب باستمرار ما يجري داخل كل دولة وتنقله في تقاريرها إلى حكوماتها. وفوق ذلك، ونظراً لأن كل الدول كانت متشابكة، قيل إن تحرّكات أصغر الدول كان لها أيضاً تداعيات تؤثر على أقوى الدول. ومن المنطلق نفسه، اعتُبر أنْ ليس هناك دولة أصغر من أن تكون صديقاً أو حليفاً محتملاً لأقوى الدول على الساحة الأوروبية[23]. كما اعتبرَ أن الدبلوماسيين كانوا أقدر من الأمراء على معرفة ما يخدم مصالح الدولة وتحديد المصالح المشتركة بين جميع أعضاء الجمهورية الأوروبية.

كانت الفرضيّة بأن أوروبا تشكّل "مجالاً واحداً للقوى" أساسية بالنسبة لفكرة توازن القوى، وكانت، في الوقت عينه، تقتضي ضمناً أن يكون لدى كل دولة معرفة وفَهْم لما يجري في سائر الدول. لذلك كان من أبرز مهمّات الدبلوماسيين الاستخبار وجمع المعلومات عن الدول التي يقيمون فيها. وكانت هناك حاجة، على وجه الخصوص، لمعرفة توزيع الموارد العسكرية في أنحاء أوروبا. غير أنّ Bull (2002:164) يشير فقط إلى وجود "مصالح متبادَلة للدول

(22) للاطلاع على تقييم لرأي بول في الدبلوماسية راجع Hall (2006).
(23) يستند بول إلى فرنسوا دو كاليير الذي طور هذه الفكرة في كتاب ألّفه في العام 1716 بعنوان "On the Manner of Negotiating with Princes" [حول أسلوب التفاوض مع الأمراء].

في كشف المعلومات على أساس انتقائي". أي أن الدول كانت ترغب في أن تترك لدى أعدائها المحتملين انطباعاً مؤثِّراً حول قوّتها العسكرية ليكون ذلك عاملاً رادعاً. كما كانت، من ناحية أخرى، تتحفّظ بشأن أي معلومات قد تساعد هؤلاء الأعداء المحتمَلين في تطوير استراتيجيات مضادّة. فمن دون تدفّق المعلومات المتواصل، الذي شكّل قِوام شبكةَ الدبلوماسية، يصعب أن نتصوَّر كيف كان بإمكان الدول أن تُجري حساباتها حول توازن القوى، ولو في المبدأ. فالتطور النظامي للدبلوماسية كمؤسسة أوروبية مثَّلَ إذاً بنيةً أساسية دعمت قيام توازن القوى. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بول يُعالج توازن القوى القائم على التضادّ لا توازن القوى التوافقي.

الحرب وتوازن القوى(24)

إنّ مقاربة بول للحرب هي أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتصوّره لتوازن القوى. وهو يرى أن الحرب قد تهدّد بقاء المجتمع الدولي بالذات. لكن، في الوقت نفسه، ونظراً لأن الحرب كانت وسيلة دائمة استخدمتها الدول في سياساتها لتحقيق مصالحها المشروعة وغير المشروعة، فمن الضروري إيجاد السبل الكفيلة بأخضاع الحرب للمؤسسات وتقييدها. وكان من أهمّ مصادر الردع القانون الدولي الذي أقرَّ مشروعية الحرب بشرط خوضها ضمن حدود القواعد المتّفق عليها. لكن مع أن القانون الدولي ظلّ يجيز الحرب، فإنّ القواعد التي تحدّد المشروعيّة لا تظلّ على حالها عبرَ السنين. ويلاحظ بول مثلاً أنّ تعزيز المجتمع الدولي كان الوسيلة الوحيدة لتحريم الحروب الخاصة. ويُعتبر أن هذا التطور كان ما كبح فعلاً العنف الذي استمرّ، على نطاق واسع، خلال القرون الوسطى. لكن، منذ جَعْل الحروب الخاصّة غير شرعية، جرت محاولات متواصلة، من داخل المجتمع الدولي، لحَصْر نطاقات الحروب وتحديد الظروف التي تشرّع دخول

(24) للاطلاع على تقييم لمفهوم بول عن الحرب، راجع Jones (2006).

الدول في الحروب. ومع وجود رغبة متواصلة في اعتبار الحرب غير شرعية بالكامل، فإن الدول رأت أن ذلك الموقف غير عملي، كما إن المحامين الدوليين أقروا بأن هناك دائماً ظروفاً معيّنة تشرّع دخول الدول في الحرب. وقد وُجدت ظروف على الساحة الفوضوية حيث لا توجد قوّة مشتركة لإنفاذ القانون، لجأت فيها الدول إلى الحرب من أجل دعم القانون الدولي. وفي هذا المجال أيضاً، إذا هدَّدَت قوّة ناشئة استقلال دولة أخرى، فلا بدّ من الحرب للدفاع عن توازن القوى. إلّا أن بول يقول إنّه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتطوير الأسلحة النووية، جرت إعادة نظر متعمّقة في دور الحرب في السياسة العالمية، ويسود الآن الاعتقاد بأنّ الحرب تشكّل تهديداً لبقاء المجتمع الدولي. ونتيجةً لذلك، فإن إمكانية اللجوء إلى الحرب لفرض القانون الدولي أو المحافظة على توازن القوى أو إحداث تغيير ما، "أصبحت الآن تتميّز بالإحساس بالحاجة الماسة لاحتواء الحرب ضمن حدود معقولة" (Bull, 2002:191).

غير أنّ بول يصرّ على أنه يمكن النظر إلى الحرب، مع ذلك، من المنظور المؤسساتي كأداة لتعزيز المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. فهو يصور الحرب كمؤسسة رئيسية في المجتمع الدولي أو عنصر جوهري ذي أثر فعّال على تحديد المقوّمات الأخرى للسياسة العالمية. ويؤكّد أنّ الحرب "أساسيّة للغاية حتّى إن المصطلحات التي نستخدمها لوصف النظام - مثل القوى الكبرى والقوى الصغرى، والتحالفات ومحاور النفوذ، وتوازنات القوى، والهيمنة - هي مصطلحات يصعب فهمها من دون ربطها بالحرب وخطر الحرب" (Bull, 2002:181).[25] حتى إنّه يذهب أبعد من ذلك ويرى أنّ الحرب، إذا نُظِر إليها من زاوية النظام الدولي، تمثّل "العامل الأساسي الذي يعيّن شكل النظام في أي وقت". والمحصّلة النهائية، بنظر بول، هي أنّ الحرب - أو بالأحرى، الحرب وخطر الحرب - هي ما حدَّد عدد الدول الفاعلة في النظام، وشكل الحدود التي تعرِّف هذه الدول، وكيفيّة حل النزاعات بين هذه الدول، وحسم الأمر بين سيادة توازن

(25) يتنقّل بول باستمرار بين الإشارة إلى النظام الدولي والإشارة إلى المجتمع الدولي.

القوى أو سيطرة دولة واحدة على النظام. ولذلك كانت الحرب وخطرها العامل الحاسم في مسألة استمرارية توازن القوى. علماً بأنه من الواضح تماماً، مِن إشارة بول إلى النظام الدولي وليس إلى المجتمع الدولي، أنّه يبحث الأمر من منطلق توازن القوى القائم على التضادّ. وقد جعل تطوّر الردع النووي هذه النظرة تتوسع وتشمل فترة الحرب الباردة. غير أنّه يمكن القول إنّ الخوف من الحرب جعل الاتحاد السوفياتي يسمح بحدوث تحوّلات سلميّة، في الغالب، في الخريطة السياسية، في أواخر فترة الحرب الباردة، ممّا يعني أنّ الحرب، كمؤسسة، قد فقدت الكثير من فعاليّتها في المجتمع الدولي. ومع ذلك فإن بول يُرجّح ألّا تختفي الحرب من الأجندة الدولية. فعلى العكس من ذلك، كما أشار، يُثبت اللاعبون من غير الدول أنّهم أصبحوا مهندسي "الحروب الجديدة" التي تنشب خارج القواعد الاجتماعية التي وضعت من أجل احتواء الحروب بين الدول. وهو يشدِّد أنّ على المجتمع الدولي أن يجد سبيلاً لإخضاع هذه الحروب الجديدة "لنطاق قواعده" (Bull, 2002:193).[26] وهذا ما لم يحدث حتى الآن، مع أن هذه الحروب لم يكن لها تأثير على توازن القوى.

إدارة القوى الكبرى وتوازن القوى

يرى بول أن القوى الكبرى تنطلق من افتراض وجود توازن للقوى ومجتمع دولي، ويؤكّد أن القوى الكبرى تمثّل ما يشبه النادي الذي تُفرض لعضويته شروط خاصة. وبالطبع فإن وجود أكثر من عضو واحد هو شرط لتشكيل أي نادٍ، ولهذا لا تُعدّ روما أو الصين الإمبراطورية قوة كبرى. وكذلك، كما يقول Bull (2000:195)، إذا أصبحت الولايات المتحدة "القوة المسيطرة الوحيدة، فلن يصح

(26) إلاّ أنّ Jones (2006:185) يعبّر عن وجهة نظره بأنّ هذه "الحروب الجديدة" ليست بجديدة، وأنّ الفترة التي سادت فيها الحروب بين الدول كانت قصيرة جداً بدءاً من مطلع القرن التاسع عشر، فكأنّما بول يروّج لنوع من "واقعية الاستمرار" التي تتميّز بأنّها "مِن قمّة رأسها حتّى أخمصيها عَصْرانيّة ودَوْلانيّة".

تسميتها قوّة كبرى أو قوّة عُظمى". وقد ظهر كتاب بول، بالطبع، قبل نهاية الحرب الباردة، وظهرت آراء منذ ذلك الحين تقول إن العالم قد أعيد تنظيمه بحيث برزت الولايات المتحدة "قوّة مفرطة" تعمل في عالَم أحادي القطب. غير أن بول أكدّ أنه حتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة، فإنها لم تكن مستعدّة "لتلبس عباءة روما". وسجَّل بول أن القوى الكبرى السابقة مثل الصين واليابان قد عادت، مع تطوّر الحرب الباردة، إلى عضوية نادي القوى الكبرى. لذلك، لا يُحتمل أن بول يمكن أن يغيّر رأيه على ضوء الأحداث اللاحقة، لا بل من المرجح أنه يمكن أن يواصل التأكيد على أنّ التفكير في أننا نعمل في عالم أحادي القطب يقصّر عن تعيين التوزيع الفعليّ للقوى العالمية الذي يعكس وجود توازن مقصود للقوى[27]. وبدلاً من أن تتمكّن الولايات المتحدة من "صياغة القانون" للمجتمع الدولي، فإنها تجد نفسها، مرّة بعد أخرى، مضطرة لاختيار عدم المشاركة في القانون الدولي الناشئ، مع مواصلة الإصرار على أنها تتصرّف بإخلاص بصفتها عضواً في المجتمع الدولي.

إذاً، فالقوى الكبرى مرتبطة، في الوقت نفسه، بتوازن القوى وبوجود مجتمع دولي. ويؤكّد بول أنْ لا وجود لقوى كبرى في نظام دولي افتراضي لأن الحقوق والواجبات المتعلقة بكينونة القوة الكبرى تفترض مسبقاً وجود مثل ذلك المجتمع. ويستتبع ذلك أن الدول، مثل فرنسا النابوليونية أو ألمانيا النازية، والتي ترفض هذه الحقوق والواجبات وتسعى للإطاحة بالمجتمع الدولي "ليست قوى كبرى بكل معنى الكلمة" (Bull, 2002:196).[28] فالقوى الكبرى مُقيَّدة بوجود مجتمع دولي، وفي الوقت عينه، تساهم في توليد المجتمع. ويؤكّد بول على سِتّ

(27) تجري محاولات الآن لإعادة صياغة هذا الراي. للاطلاع على دراسة موسّعة لهذه المسالة، راجع Buzan (2004b).

(28) يقوم Halliday (1999) بدراسة ممتازة تُظهر كيف يمكن إعادة تكييف الدول الثورية لتعود ثانية إلى حظيرة المجتمع الدولي.

وظائف مترابطة على علاقة بحقوق الدول وواجباتها. أوّلها أنّ مِن واجبها حماية توازن القوى المركزي أو الشامل. والثانية أنّ عليها الحرص على ألّا تسبّب تصرّفاتها أزمات للدول الأخرى. ثالثاً، عليها أن تتجنّب الحرب كلّما أمكنها ذلك، وأن تحدّ من مداها إذا تورّطت فيها. رابعاً، يجب أن تكون مستعدّة لممارسة الضبط في مجالات تفوّق قوّتها. والوظيفة الخامسة هي الرغبة في إنشاء محاور نفوذ عندما تُتاح للمجتمع الدولي فرص التوسع. أمّا السادسة، فيجب أن تكون على استعداد للتعاون من أجل تعزيز السياسات المشتركة في المجتمع الدولي بأسره.

وتتعلق هذه الوظائف كلّها بإدارة المجتمع الدولي. ونظراً لأنّ على القوى الكبرى واجب إدارة المجتمع الدولي، فقد مُنحت عدداً من الحقوق، مثل حَقّ شنّ الحرب، في بعض الظروف، أو إقامة محاور نفوذ. ويُرجع بول نشأة بعض هذه الحقوق إلى التاريخ الأوروبي. فيعتبر، مثلاً، أنّ دوائر النفوذ ظهرت في القرن الخامس عشر. وقد اعترض Simpson (2004) على رأي بول وقال إن فكرة حقوق القوى وواجباتها إنّما نشأت بعد العام 1815. لكنّ تدقيق النظر يكشف بوضوح أن سمسون يقصد الحقوق والواجبات التي تكرّست رسمياً بنصوص في المعاهدات التي وُضعت بعد الحروب النابوليونية، في حين أن بول اهتمّ بالحقوق والواجبات الرسمية وغير الرسمية، وهناك افتراض بأن تلك الحقوق والواجبات قد مُورست فعلاً، بشكل غير رسميّ، في القرون السابقة لذلك[29].

وتستلزم إدارة القوى الكبرى العمل الجماعي أو المنسَّق (Simpson, 2004:73)، وأكثر ما يكون مثل هذا العمل واضحاً هو في أعقاب الحروب. إذ إنّ مفاوضات السلام، لا الحروب، هي، بنظر بول، "ما يقرّر أساساً الشكل الذي

(29) إلا انّ Bull (2002:36) يقرّ أيضاً بأنّ تسوية فيينا في العام 1815 منحت القوى الكبرى، رسمياً، حقوقاً وواجبات خاصّة، ممّا عكس "مذهباً جديداً في هرمية الدول أو تراتبيتها، حَلّ محلّ الهرمية القديمة بتوارُث المنزلة والأسبقية، بناءً على حقائق القوى النسبية وموافقة المجتمع الدولي".

يتّخذه النظام في أي وقت" (Bull, 2002:181). فلقد حدثت أهمّ التبدّلات التي شهدتها أوروبا نتيجةً لعمل القوى الكبرى معاً بعد الحروب الشاملة. وكانت كل قوّة كبرى تحبّذ نتيجة معيّنة في تلك المناسبات، لكن أُقِرَّ عموماً بأنّ المحصّلة النهائية يجب أن تكون مقبولة من القوى الكبرى الأخرى ومحتملة على الأقلّ من القوى المتوسطة الصغرى. فمنذ معاهدة أوترخت، أصبحت مثل هذه الاتفاقات تُناقَش رسمياً على أساس إرساء توازن للقوى أو توازن عادل. وكما أوضح Osiander (1994) وBobbitt (2002) فإن مدار اهتمام مؤتمرات السلام هذه لم يكن مستقبل توازن القوى فحسب، بل إن المباحثات كانت تدور أيضاً، وبشكل معمّق، حول مستقبل البنية الدستورية للمجتمع الدولي. فإذا ما قارنّا بين الاتفاقات التي عُقدت في هذه المؤتمرات البارزة، أمكننا أن نرى كيف تغيّرت بنية المجتمع الدولي، على مَرّ الزمن. لكنّ Osiander (1994) يجزم أنّ توازن القوى لم يصبح أمراً فاعلاً قبل العام 1713، مع أن الاتفاقات السابقة كانت تقوم على أساس اتفاق حول كيفية توزيع القوى. ومع أن المناقشات لم تتطرّق رسمياً إلى توازن القوى فإن المحصّلة النهائية كانت تعبّر عملياً عن اتفاق غير رسمي على توازن القوى.

إن مفاوضات السلام تجري حتماً بعد الحروب، لذلك فإن بول هو، بلا شك، على حَقّ في الإشارة إلى الجانب المؤسّساتي في نتائج الحرب، غير أن مفاوضات السلام الواسعة النطاق التي تعقب الحروب الشاملة تولّد ديناميكية توافقيّة مستقلّة. فمع أنّ الأطراف تبدأ بمواقف متنافسة، يكون هناك ضغوط قوية للتوصل إلى اتفاق للقوى الكبرى غالباً ما ينطوي على تحوّلات جوهرية في توزيع القوى القائم. فمثلاً حدث أكبر تخفيض لعدد الدول الأوروبية في معاهدة وستفاليا ومؤتمر فيينا، وفي ذلك برهان على النقطة التي أشار إليها بول تكراراً، وهي أن القوى الكبرى تظل دائماً حريصة على مستقبل استقرار المجتمع الدولي أكثر من حرصها على بقاء جميع أعضاء هذا المجتمع.

إن ما حاولت أن أثبته في هذا الجزء من الفصل هو وجود صلة ترابط

قوية متبادَلة بين المؤسسات الخمس التي حدّدها بول. إلّا أنّ هذه الصفة تصبح أوضح في حال التمييز بين توازن القوى التوافقي وتوازن القوى القائم على التضاد مع ربط الأول بالمجتمع الدولي والثاني بالنظام الدولي. ويتّضح عندها أنّ توازن القوى القائم على التضادّ يُتوصّل إليه أساساً بواسطة المؤسسات الأربع الأخرى. وينتج عن ذلك أنه يأخذ شكلاً مختلفاً كلياً عن توازن القوى العرَضي الذي حدّده بول في نظام دولي من غير مؤسسات. لكن في هذا الجزء أيضاً تعريف بأهمية توازن القوى التوافقي المرتبط كذلك ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الأربع الباقية، إنّما يختلف عن توازن القوى القائم على التضادّ في أنه يتّخذ لنفسه شكلاً مؤسساتياً ويلعب دوراً حيوياً في طريقة بناء المجتمع الدولي. ومع أن بول لا يوضح هذا الدور في نموذجه المنهجي، فإنه يصبح أوضح عندما يبحث التطور التاريخي والتوسع الجغرافي للمجتمع الدولي.

نشوء توازن القوى وتوسعه الجغرافي

يكاد كتاب "المجتمع الفوضوي" يخلو، نسبياً، من أي بحث محدّد حول التغييرات التي طرأت على المجتمع الدولي، على مَرّ العصور، ذلك أن بول كان مهتماً بثوابت السياسة العالمية أكثر من اهتمامه بديناميكيّاتها. أي أنّه يريد أن يثبت ما تنطوي عليه فكرة النظام الدولي بدلاً من إظهار التغييرات التي تطرأ على المؤسسات التاريخية التي تجسّد النظام الدولي (Bull, 2002:19). وتختلف مقاربته عن المقاربة التي اتخذها مورغنتو في "السياسة بين الأمم" حيث يتركّز الاهتمام على تغيّرات المجتمع الدولي عبر الزمن. لكنّ Bull (2002:20)، مع ذلك، يذكر أنّ الآراء المؤيدة للمجتمع الدولي قد مرّت بتحوُّلات عميقة على مدى القرون الثلاثة أو الأربعة الماضية. ويعطي بول مثلاً عصر غروشيوس (1583–1645) أي الفترة التي سبقت معاهدة وستفاليا مباشرة، حيث لم يكن هناك مفهوم للمجتمع الدولي وكانت المؤسسات الرئيسية المرتبطة بمثل ذلك المجتمع إمّا معدومة وإما غير مكتملة النموّ. فالقانون الدولي، مثلاً، لم يكن قد عُرف بعد، وكان

يسود القانون الطبيعي الذي ينظّم الأفراد لا الدّول (Bull, 2002:26-31). وكانت المعاهدات لا تزال تُعتبر اتفاقيّات خاصّة تُعقد بين أفراد ولا تُلزم ورثتهم. وقد افترض غروشيوس أنّ الأفراد يعيشون في مجتمع عمومي، لذلك انطلق من افتراضات تضامنية لا افتراضات تعدّدية[30]. وكان ذلك يعني وجوب حدوث تغييرات هامة قبل بروز التصوّر المعاصر للمجتمع الدولي المؤلف من دول.

لذلك يقرّ بول بأن سمات المجتمع الدولي عرفت تغييرات جذرية ومتواصلة على مدى السنوات الأربعمئة أو الخمسمئة التالية. ولم يكن Jones (2006:185) منصفاً تماماً في رأيه بأن بول مذنب "بواقعية الاستمرار" وبأنّه "عَصْراني ودَوْلاني من الرأس حتى الأخمصين" (راجع الهامش 26). غير أنه، في الحقيقة، لم يتوسع في بحث انعكاسات التغيير في المجتمع الدولي على مفهومه لتوازن القوى. وفوق ذلك فإن المشكلة تتفاقم لدى دمج توازن القوى القائم على التضادّ وتوازن القوى التوافقي. لكن هناك بعض الإشارات إلى التغيير في نص الكتاب ممّا يساهم في تعزيز موقفه الأساسي. ومع ذلك فإن نقطة انطلاقه هي عدم وجود مفهوم لتوازن القوى عندما وضع غروشيوس كتابه لعدم وجود مفهوم للسيادة، بل سادَ، بدلاً من ذلك، مبدأ الملك الخصوصي العائد إلى القانون الروماني. ونتيجةً لذلك كانت الأراضي، مع الناس الذين يشغلونها، تعتبر ميراثاً للحاكم. وكان ذلك يعني أنه، كما يحقّ للناس أن يشتروا أو يبيعوا الأملاك، يستطيع الحاكم أن يقايض ويتبادل الأراضي والسكان بطريقة أخذت فيما بعد تزداد صعوبتها مع ترسُّخ فكرة السيادة، وخصوصاً بعدما أصبحت النزعة القومية قوّة فعّالة في السياسة العالمية.

ومن ناحية ثانية، يدرك بول أنه كان لهذه الممارسة أثر بالغ على توازن

(30) يندرج هذا التمييز الآن في كتابات المدرسة الإنكليزية. وفي الأساس، يُعطي مؤيدو التعدّدية حقوق الدولة أفضلية على حقوق الأفراد، في حين أن مؤيدي التضامن يصرّون على أنّ حقوق الأفراد يجب ان تُعطى الأولوية. إلاّ أنّ Buzan (2004a) عارض هذا التقييم، وقال إنه من الأفضل إيجاد الفارق على أساس سلسلة متصلة من العلاقات بين الدول تبدأ، من ناحية، حيث تسود سياسة القوة، وتمتدّ حتى تنتهي، في الناحية الأخرى، في موضع الالتقاء حيث تؤيّد جميع الدول القيم نفسها.

القوى التوافقي لأن القوى الكبرى الناشئة قبل القرن التاسع عشر كانت مرتبطة، بشكل عامّ، بملَكيّات وراثية وكان مبدأ الشرعية الدولية يقوم على السلالات. والواقع أنّ هذا البُعْد لتوازن القوى التوافقي قد استمر إلى القرن التاسع عشر، لا بل إن الاعتقاد ساد في مؤتمر فيينا أنّ بالإمكان تقسيم الأراضي أو ضمّها معاً في سبيل إقامة توازن عادل. لكن مع تقدّم السنوات خلال القرن التاسع عشر أخذ هامش المناورة في هذا المجال يضيق.

وكما أشير آنفاً، حين كان بول يؤلف كتابه، لاحظ أنّ الأسلحة النووية قد أحدثت تحوّلاً جذرياً في توازن القوى إذ أصبحت القواعد التقليدية باليةً بعد تطوّر الأسلحة النووية. كانت الحرب، ما قبل العصر النووي، تُعتبر مؤسسة هامة لازمة للمساعدة في حماية توازن القوى من أيّ خطر يتهدّده. لكن الأسلحة النووية غيّرت جذرياً مثل تلك الحسابات لبروز مصلحة مشتركة طاغية في منع اندلاع الحرب. ويستتبع ذلك أنه كان بإمكان الدولتين الرئيسيّتين اللتين تملكان أسلحة نووية، إذا رغبتا في اتّباع قواعد الردع، أن تتعاونا من أجل زيادة استقرار توازن القوى الرادع. لذلك كان الردع النووي من المظاهر التوافقية في المجتمع الدولي فترة وجيزة[31].

بيد أن الردع النووي لم يظلّ أبداً ثابتاً بقدر ما أمل أوائل دعاته، وذلك بسبب استمرارية توسع آفاق التجديد التكنولوجي. ومع ذلك يظل احتمال الاستخدام الاستراتيجي للأسلحة النووية مستبعَداً جداً وكذلك احتمال الحرب بين القوى الرئيسية على الساحة الدولية. وقد قاد التفكير بهذا الشكل إلى الاستنتاج أنّه إذا كانت الحرب تتحول إلى مؤسسة غير فاعلة، فإنّ ذلك يعني أنّ بالإمكان أيضاً الكَفّ عن اعتبار توازن القوى مؤسسة، في القريب العاجل (Buzan, 2004a:193). إلّا أنّ بوزان لا يتطرق إلى التمييز بين النظام والمجتمع الذي استُند إليه في هذا الفصل، لذلك من الضروري أن نعود إلى هذه المسألة في الفصل الأخير.

(31) يروي Adler (1992;2005) بشكل رائع كيف أن الولايات المتحدة أقنعت الاتحاد السوفياتي بأهمية موقف الردع بدلاً من الموقف الدفاعي.

وإن كان بول لم يهتمّ أساساً بالتطوّر التاريخي للمجتمع الدولي الأوروبي، فإن هذا العنصر حاضر، بلا شك، في بحثه التوسع الجغرافي المفترض للمجتمع الدولي الأوروبي إلى أنحاء الكرة الأرضية. علماً بأن بول معروف، بشكل أفضل، في مناقشته هذا التوسع في عمله المشترك مع واتسون (Bull and Watson, 1984)، لذلك ليس مستغربا أن يوجد في "المجتمع الفوضوي" ما يؤذن ببعض هذه الأفكار الرئيسية. مع الإشارة إلى أنّ علاقاتها بتوازن القوى غير موضّحة تماماً في ثنايا هذا الكتاب وتحتاج إلى جهد كبير لإبرازها. وإذا ما تمّ ذلك، سرعان ما يبدو جلياً أنّ تأثير التوسع الأوروبي على توازن القوى أعمق مما يُظَنّ للوهلة الأولى. وقد استند بول إلى التمييز بين النظام والمجتمع ليدعم بحثه حول علاقة أوروبا بالعالم الخارجي. ويقول بول إن مجتمع الدول الأوروبية عمل، خلال معظم تاريخ أوروبا، ضمن نظام دولي أوسع وأشمل.

لقد شاركت الدول الأوروبية، منذ القرن السادس عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر، في النظام الدولي العالمي الناشئ. لكنّ بول يؤكّد أن الاتصالات وتبادل المبعوثين والاتفاقات مع دول من خارج حدود أوروبا حول مسائل تجارية وكذلك حول الحرب والسلام والتحالفات ـ إنّما جرت كلّها "خارج إطار أي مفهوم مشترك للمجتمع الدولي". وهو يُقرّ أنّه برز في بعض الأحيان إحساس بمصالح مشتركة وإن كان "مؤقتاً وبدائيًّا"، مع اعترافه بعدم توافر تفاصيل حول زمان وكيفية توسّع المجتمع الدولي الأوروبي عبر النظام الدولي المعروف. ويرى أن أي محاولة لتوفير مثل تلك التفاصيل تصطدم "بصعوبات معرفة حدود الدول وتعيينها" (Bull,2002:15).

غير أن صعوبة التثبّت من تلك الحدود يجب ألّا تحجب مشكلة أخرى عميقة في منهجيّة بول. فلا وجود لنظام دولي إن لم يكن التفاعل بين الأعضاء كافياً "لدرجة تجعل تصرّفات كل عضو عنصراً أساسياً في حسابات الأطراف الآخرين" (Bull, 2002:10). إلّا أنّ هذا النوع من الحسابات لم يكن وارداً على نطاق عالمي واسع قبل نهاية القرن التاسع عشر. وحتى عندما بدأ الأوروبيون

استطلاعاتهم خارج حدود أوروبا انقضى زمن طويل قبل أن يصبح لهذه التطلّعات تأثيرات على العلاقات الدبلوماسية الأوروبية أو توازن القوى، مع أنه أُقِرَّ بوجود مِحْورين منذ مراحل مبكّرة. فمثلاً، يذكر وايت أنّ معاهدة لوكاتو- كمبريزي للسلام أقرّت بأن أوروبا تشكل محوراً وأن المستعمرات الناشئة تعمل ضمن محور خارجي. ووضعت المعاهدة "خطوط تفاهم" تفصل أوروبا عن المناطق التي يجري استعمارها. وقد ميّزت هذه الخطوط بين منطقة السلام في أوروبا ومنطقة الحرب في أماكن أخرى، ولاحظ Wight (1977:125) أن هذا التقسيم "اتّخذ حُكم القانون ووفّر حرية الاستيلاء والغزو والاستيطان من دون تعكير السلام في أوروبا". ومع أنّ وايت يرى أن حكم القانون هذا قد استمرّ طويلاً، فقد بدأت الدول، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحسب حساباً لمستعمرات جيرانها، وانعكس ذلك في معاهدات السلام التي عُقدت بعد الحروب الكبرى.

لكن هذا التطوّر كان مبدئياً ظاهرة أوروبية محض، إذ اهتمت الدول الأوروبية بمدى تأثير مكتسباتها في أنحاء العالم على ميزان القوى الأوروبي. وليس هذا مثلاً على تحوُّل المجتمع الدولي الأوروبي إلى نظام دولي رسمي وإنّما على اختراق النظام والمجتمع الدوليين الأوروبيين أنظمة ومجتمعات أخرى في مناطق أخرى من العالم. ويسود الاقتناع الآن بوجود صعوبات جوهرية في رأي بول في توسّع المجتمع الدولي الأوروبي وبأنّ المسألة برمّتها بحاجة لإعادة صياغة مفهومها[32].

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بتصوّر بول لتوسّع المجتمع الدولي الأوروبي إلى داخل نظام دولي معروف. فتصوُّره يقصّر في وصف الطريقة المميّزة لاتصال الدول الأوروبية بالعالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر. يقول

(32) ركّز الجيل الأوّل من كتّاب المدرسة الإنكليزية على فكرة "مستوى الحضارة" الذي يتعيّن على دول مثل اليابان بلوغه قبل أن تتمكّن من الانضمام إلى مجتمع الدول الأوروبية (Gong,1984). إلّا أنّ هذه المقاربة تتغاضى عن العمليات الاستعمارية برمتها (Buzan, 2004a; Callahan, 2004). ويركّز التفكير المعاصر على مضاعفات توسّع المجتمع الدولي الأوروبي من حيث سياسة القوّة (Suzuki, 2005).

إنه وُجد نظامان عالميّان متميّزان في تلك الفترة، أحدهما له Keene (2002) مجموعة قواعد مطبّقة بين الدول الأوروبية، ونظام آخر دولي يقوم على مجموعة قواعد مختلفة تماماً تحدّد العلاقات بين الدول الأوروبية والعالم الخارجي. وهذا النظام الدولي الآخر هو أيضاً ظاهرة أوروبية محض لا تقيم اعتباراً للنظام القديم الذي ساد في كثير من أنحاء العالم قبل فرض الحُكم الأوروبي (Onuma, 2000). ويعي بول هذه التطوّرات، إلى حدّ ما، فهو يذكر مثلاً أنه مع انحسار فكرة العالم المسيحي تعزّزت الصفة الأوروبية بالتحديد التي تميّز مجتمع الدول، "وتعزَّز معها كذلك مغزى الفارق الثقافي بينه وبين ما يجري خارج أوروبا" (Bull, 2002:32). ويتجاوز Hobson and Sharman (2005: 87) ذلك إلى حدّ القول إنّ الأوروبيين عرَّفوا القوى الكبرى في إطار عنصري واضح فقالوا إنها الدول "القادرة على السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في العالم غير الأوروبي الأقلّ شأناً". ويبدو أنّ خبراء القانون الدولي قد لعبوا دوراً حاسماً في نشر فكرة التراتبيّة العِرْقية[33].

بالإضافة إلى ذلك، كان من السهل على الأوروبيين تبرير احتلالهم لأفريقيا بالاستناد إلى هذه النظرة. كما تمكنوا من تقسيم أفريقيا بالعمل المُنسَّق فيما بينهم. فقد التقت أربع عشرة دولة في مؤتمر برلين، 1884–1885، لإطلاق عمليّة أحالت كل أفريقيا تقريباً إلى أراضٍ مستعمَرة. وبحلول عام 1914، ونتيجةً لعمليات معقّدة من التنازلات المتبادَلة، قُسِّمت أفريقيا اعتباطاً بين الدول الأوروبية إلى خمسين منطقة مختلفة. فعملية الاستعمار كانت إذاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديناميكية التي أقامت توازناً توافقياً للقوى. علماً بأن إنشاء محاور نفوذ أوروبية لم يقتصر على أفريقيا وحدها. ويشير Bull (2002:213)، في هذا المجال، على سبيل المثال، إلى صفقتي محاور النفوذ حول إيران وسيام اللتين

(33) يلفت هوبسون وشارمان الانتباه بشكل خاصّ إلى جون وستلايك وم.ف. ليندلي وجيمس لوريمر. ولقد كان من السهل جداً على اليابانيين تقبُّل هذه النظرة العرقيّة عن العالم ومحاولة إضفاء الشرعية على توسّعهم الاستعماري من هذه الزاوية.

ساهمتا في تخفيف حدة المنافسة بين القوى الكبرى عند امتداد النفوذ الأوروبي إلى كافة أطراف العالم.

استنتاج

ما حاولت أن أقوم به في هذا الفصل هو أن أُظهِر أنّ بول أوجد فسحة كبيرة للتفكير في توازن القوى وأنّه وفّر بعض الأدوات اللازمة للقيام بإعادة صياغة المفهوم بشكل كامل. وقد اقتفى بول في ذلك أثر مورغنتو، إلى حدّ ما، لأن هذا الأخير وفَّر أيضاً الأساس لمفهوم شامل لتوازن القوى في مقاربته للسياسة الدولية. وفي الوقت عينه، فإن بول، في تركيزه على النظام الدولي يستبق آراء والتز. لكن أوضح ما يميّز مقاربة بول هو تأكيده على فكرة توازن القوى كمؤسسة وروابطه الكثيرة مع المؤسسات الأخرى المتعلّقة بالمجتمع الدولي المعاصر. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً، وإن يكن أقلّ وضوحاً، ما يترتّب على توازن القوى نتيجة لتفرقة بول بين النظام الدولي والمجتمع الدولي. وبالرغم من ظهور آراء مؤثّرة تدعو إلى إلغاء هذا التمييز للتوصل إلى مفهوم أشمل للمجتمع الدولي، فقد حاولت، في هذا الفصل، أن أبرهن أن للإبقاء على التمييز فوائد عند التركيز على توازن القوى. فإذا أُبقيَ على التمييز يتّضح أن كتاب بول يحمل في ثناياه نظرة معمّقة إلى توازن القوى، على عكس ما يُظنّ للوهلة الأولى.

وهذا التمييز يُمكّن بول من أن يبرهن أن طبيعة توازن القوى تختلف جذرياً في النظام الدولي اعتماداً على ما إذا كانت وسيلته المجتمع الدولي. ويقوم بول بهذه الخطوة صراحةً عندما يفرّق بين توازن القوى العرَضي وتوازن القوى المقصود. غير أنه لا يُكمِل إلى إيضاح الفارق، سواء من حيث المصطلحات أم من حيث التحليل، بين عمل توازن القوى المقصود في النظام الدولي والمجتمع الدولي، مع أن هذا التفريق مفهوم ضمناً في نموذجه المنهجيّ. فهو، في محاولة إعطاء المزيد من التفاصيل حول المفهوم، يلفت الانتباه إلى ديناميكيّتين، إحداهما

مرتبطة بتوازن القوى القائم على التضاد، والثانية مرتبطة بتوازن القوى التوافقي الذي يمكن رؤيته أيضاً عند مورغنتو. وتستبق الديناميكية الأولى، بكل وضوح، مقاربة والتز الواقعية المُحدثة لتوازن القوى. أما الديناميكية الثانية، فلم يرد ذكرها كثيراً في الكتابات في هذا المجال، ومع أنّها تمثل مساهمة بول المميّزة، فلقد تُركت غير مكتملة. غير أننا يمكن أن نستنتج ممّا كتبه بول أنّ الممارسات المؤسساتية المرتبطة بتوازن القوى التوافقي قد تغيّرت على مَرّ الأيام. فمن ذلك مثلاً ممارسة الأوروبيين إعادة توزيع الأراضي للمحافظة على التوازن، وقد ازدادت صعوبة تطبيق ذلك في أوروبا في القرن التاسع عشر. كما يدرك بول أن ممارسات توافقية مختلفة جداً كانت فاعلة داخل أوروبا وخارجها. فمثلاً، عندما انقرضت ممارسات السلالات الحاكمة في اقتطاع وتقليص الأراضي في أوروبا للحفاظ على توازن القوى التوافقي، تمَّ اللجوء إلى هذه الممارسات نفسها، بشكل انتقامي، في أفريقيا ومناطق أخرى في القرن التاسع عشر. غير أن هناك، في المقابل، افتراض لم يُوضَّح بصراحة، وهو أنّ الممارسات المرتبطة بتوازن القوى القائم على التضادّ لم يطرأ عليها أي تغيير مع مرور الزمن. وسيكون هذا الافتراض في غاية الأهمية بالنسبة لمقاربة والتز لتوازن القوى.

وتميل تحليلات النظام الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة، إلى الدوران في فلك مصطلحات الهيمنة والسيطرة وأحادية القطب والقوة المفرطة والإمبراطورية. وتوحي كل هذه المصطلحات بأن النظام العالمي القديم المرتبط بتوازن القوى قد تراجع أمام شكل جديد من النظام العالمي يمثّل نقيض توازن القوى بحيث أصبحت دولة واحدة تحدّد القواعد ثم تنفرد بالسيطرة الكاملة. ومن غير المحتمل أنّ بول كان يمكن أن يوافق على مثل هذا التشخيص للنظام الدولي الحالي. ومن المرجح أنه يمكن أن يكون مؤيداً لرأي Buzan (2004b) بأن الولايات المتحدة تمثّل قوّة عظمى تعمل بين عدد من القوى الكبرى التي لديها، حتماً، إمكانية معادلة الولايات المتحدة. فلقد أكّد بول أنه كان في فترة الحرب الباردة توازن قوى شمل الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي و"قوى كبرى أخرى محتملة أو وشيكة". وأوضح، من ناحية أخرى، أنه يتحدّث عن توازن القوى القائم على التضادّ، إذ أصَرّ على أنّ "هذا التوازن يختلف عن توازن القوى الكبرى الأوروبي في القرن الماضي [أي التاسع عشر] في عدّة نواح هامة". وقد وجد أنه كان في تلك الفترة توازن قوى توافقي حدّده بأنه "اتفاق" أو نظام للتعاون العام بين القوى الكبرى لصيانة التوازن" (Bull, 2002: 287). كما لاحظ أنه وُجدت، خلال الحرب الباردة، بعض عناصر توازن قوى توافقي، لكنّها كانت بحاجة "لتمتين التعاون السوفياتي - الأميركي" والتوسّع لتشمل القوى الكبرى الأخرى.

وقد يصدق رأي بوزان بأنه كلّما تضاءل خطر نشوب حرب بين القوى الكبرى، تضاءلت أيضاً صِلَة توازن القوى القائم على التضادّ بالأمر. لكن فيما لو صح ذلك ينفسح المجال واسعاً أمام قيام توازن قوى ترابُطيّ إذ تلجأ القوى الكبرى إلى المساومة للتوصل إلى نتيجة رضائية تخدم مصالحها على أكمل وجه. وقد كان الواقعيون، الدفاعيون والهجوميون منشغلين جداً بعدم الاستقرار الناشئ عن الفوضى حتى إنهم لم يبحثوا هذا البُعد في السياسة الدولية. ومع ذلك، أظهرت القوى الكبرى، على مدى عدة قرون، قدرتها على التوصل إلى اتفاقات كان من آثارها تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أُعطيت هذه الظاهرة طابعاً مؤسساتياً في منتديات دولية. لكن مُعظم هذه المنتديات قُصِرَت، خلال الحرب الباردة، على الدول الغربية، مع أنّ منظّمة التجارة العالمية، وهي من مؤسسات فترة ما بعد الحرب الباردة، قد وسَّعت دائرة عضويّتها لتضمّ الصين من دون روسيا حتى الآن. وقد كانت المؤسسات الدولية والأنظمة التي نشأت داخل هذه المؤسسات مدار أبحاث قام بها، في المقام الأوّل، المؤسساتيون الليبراليون وبالتالي أهملت الدراسات جانباً مهماً وهو أنّ القوى الكبرى تسيطر على المؤسسات المذكورة وأن الأنظمة المنبثقة من المؤسسات مبنية على أساس اتّفاق صفقات يرعى مصالح القوى

الكبرى، وفي الغالب على حساب الأعضاء الأضعف في المجتمع الدولي. فإذا أصبح توازن القوى القائم على التضاد عديم الفائدة، تزداد الحاجة إلى تفهُّم توازن القوى التوافقي[(34)]. وممّا يدعو للعجب أنّ تحليل والتز البنيوي يقوده، كما سيتضح في الفصل التالي، إلى هذا الاتّجاه نفسه.

كان Bull (2002:307) شديد الحرص على البعد المتعلّق بخلق الأساطير في ما كتبَه، وقد قال "إنّ البحث اتّخذ منحًى معيناً" يحدّد كيف يجب تشكيل المستقبل. وتفرض المناقشة، حسبما يراه، أنّه بالرغم من أنّ المجتمع الدولي "في تراجُع"، ينبغي اغتنام كل فرصة لحمايته وتعزيزه. وقد رأى، شأنه في ذلك شأن مورغنتو، أنّ المجتمع الدولي كان عرضة للخطر من جرّاء الصدام الإيديولوجي العميق بين الشرق والغرب وسيادة توازن قوى قائم على التضادّ. لكنْ، في الوقت عينه، وكنتيجة لذلك الواقع، رفضَ أن يكون النظام الدولي "في تراجُع" (Bull, 2002:266). وبالرغم من هذا الدفاع الضمنيّ عن المجتمع الدولي، يؤكّد Bull (2002:308) أنّ دراسة السياسة العالمية "هي دراسة فكريّة وليست عمليّة" وينفي أن يكون عمله إسهاماً في تأليفات إيديولوجية تنقلنا إلى المستقبل. ومع ذلك، فللكتاب بُعد إيديولوجي عميق برغم أن بول يبدو متردداً في التصريح به لأنّه، إلى حَدّ ما، يعتبر أنّ كتابه وجّه الاهتمام إلى النظام على حساب العدالة[(35)]. بيد أن موقفه من العدالة واضح، من الناحية العملية. وهو ينطلق من "أنّ المجتمع البشري يُعاني حالياً ظلماً فادحاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي" وأنّه "يتوجَّب حتماً على جميع الأشخاص الأذكياء ومُرهفي الحِسّ، مهما رأوا مِن عقبات في طريقهم" أن يدركوا حقيقة الأمر ويعملوا في سبيل مجتمع عالمي أُلغِيَ فيه ذلك الظلم" (Bull, 2002:278).

(34) يقدّم Gruber (2000) دليلاً هاماً ينسب إلى القوى الكبرى في المؤسسات التي تتخطى الحدود الوطنية ممارسة القوّة "الاستئثارية".

(35) كثيراً ما يُشار إلى أنّ التفرقة بين النظام والعدالة تستند إلى تفريع مغلوط. وللاطّلاع على دراسة دقيقة حول المسألة من منظور ما بعد بنيوي، راجع Edkins and Zehfuss (2005).

ومع اهتمام بول بالآراء القائلة إنّ النظام الدولي والمجتمع الدولي هما معاً مصدر هذا الظلم، فهو يصرُّ على أنّ للظلم أسباباً أعمق من وجود الدول وأنه لا يخفى أن المجتمع الدولي سوف "يتوصّل إلى اتّفاق أعمق حول أهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية" (Bull, 2002:282). لكن هذا التطوّر المرجوّ يعيدنا إلى تفعيل توازن القوى التوافقي.

6

"نظرية السياسة الدولية"
تأليف كينيث ن. والتز

يؤكد Waltz (117:1979) أنّه "إذا كان هناك نظريّة سياسيّة متميّزة بشأن السياسة الدولية، فإنّها، حتماً، توازن القوى"، ويحاول في كتابه "نظرية السياسة الدولية" أن يصوغ تلك النظرية ويوضح أُسسها. وهو، بلا ريب، يعلم أنّه لا يوجد نَصّ متّفق عليه للنظرية، وأن معنى توازن القوى نفسه هو مَثار جدال متواصل. لذلك يتساءل ما إذا كان "من الوهم" محاولة إزالة الالتباس الذي يكتنف هذه الفكرة، إلّا أنّ ذلك هو الهدف الذي وضعه لنفسه، وأنتَجت محاولته إنشاء نموذج لتوازن القوى واحداً من أهمّ المراجع في هذا المجال وأكثرها إثارة للنقاش. ومع أن معظم الكتاب، في الظاهر، لا يتعلّق مباشرةً بتوازن القوى، فإن كامل محتوياته مُوجَّهة، عملياً، لإرساء ما يشكّل الشروط اللازمة لوضع نظرية ملائمة حول السياسة العالمية ولشرح الأسباب التي تجعل توازن القوى خير وسيلة لتركيب تلك النظرية.

وغاية هذا الفصل هي التعمّق في تحليل السمات الأساسية لنموذج والتز لتوازن القوى، لكن تبرز أثناء هذا التحليل نقطتان جانبيّتان، إنّما مهمّتان، تسيران مباشرة بعكس اتجاه التقييمات التقليدية لكتاب "نظرية السياسة الدولية". النقطة الأولى: مع الإقرار عموماً بأن والتز يوفّر أفضل نموذج لتوازن القوى التنافسي أو

القائم على التضادّ، فإن منطق بحثه يوحي بإمكانية نشوء توازن قوى توافقي. ومن المستغرب أنه لم يتم التطرّق إلى هذه النقطة بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت كتاب "نظرية السياسة الدولية".

أما النقطة الثانية الناتجة عن هذا التحليل لنموذج والتز، والتي تثير الاستغراب كالنقطة الأولى، فهي أنّه يلمّح إلى بروز نظام أحادي القطب. ولذلك فإنّ عدم الإسهاب في بحث مسألة أحادية القطب هو من نقاط الضعف الأساسية في "نظرية السياسة الدولية". وينكشف هذا المأخذ في دراسة waltz (2000a:55-6) اللاحقة للسياسة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث كان مدار بحثه الثابت في إطار القول إنّ "الدول الصديقة والعدوّة، على حَدّ سواء، سوف تتصرف كما تتصرف الدول دائماً حيال هيمنة إحداها فعلياً، أو الخشية من هيمنتها: أي أنها ستسعى لتصحيح التوازن. إن أوضاع السياسة العالمية حالياً هي أوضاع غير طبيعية". وهذا الرأي مناقض تماماً للموقف الذي اتّخذه في "نظرية السياسة الدولية"، وهو لا يوحي أبداً بأي شيء "غير طبيعي" في أحاديّة القطب، كما إنّه يشدّد، بكل وضوح، على أنّ استراتيجيات التوازن عاجزة عن تغيير بنية النظام الأحادي القطب.

هناك سببان متعارضان تماماً يجعلان "نظرية السياسة الدولية" كتاباً بالغ التأثير على مدى طويل. فمن جهة، كان والتز أوّل باحث منظّر في مجال السياسة الدولية. يقول، بلا مواربة، إنّ المقاربة البنيوية هي وحدها ما يُرسي الأساس اللازم لنظريّة مناسبة في السياسة الدولية. ويعتبر أنّ أبرز مِثال لصحة النظرية البنيوية هو الاقتصاد، ويكرّر والتز مراراً شرحه للأسباب التي تدعوه للاعتقاد أنّ الاقتصاديين قد نجحوا تماماً في تطوير النظريات، لا بل إنه يبيّن أيضاً لماذا يمكنه الاستناد إلى النظريات الاقتصادية لإنشاء نموذج لتوازن القوى. وهذه الأسباب مستمدّة، في الجوهر، من اقتناعه بأنّ القيود البنيوية التي يتحمّلها اللاعبون الاقتصاديّون تتّخذ شكلاً مشابهاً للقيود التي يواجهها اللاعبون في النظام السياسي الدولي. فوالتز يرى أن سوق احتكار القِلّة والنظام الدولي

الفوضوي متطابقان أو، في أقل تقدير، متشاكلان في التركيب. وبالتالي فإنه مقتنع بأن النظريات الشحيحة الواردة في الاقتصاد يمكن تكريرها في السياسة الدولية. ونظراً للاعتبار الذي يُعطى عادةً للنظريات الاقتصادية، رأى الكثيرون، وخصوصاً من اتجاهات معيّنة، أنّ ذلك هدف عظيم وجدير بالثناء.

ومن جهة أخرى، حافظ كتاب "نظرية السياسة الدولية" على تلك المكانة لأنّه ظَلَّ، في مفارَقة ظاهرة، يوفِّر للنقّاد البنائيين مثلاً ممتازاً عمّا يجب تجنّبه في وضع نظرية السياسة الدولية. وهم يرون أنّ والتز، في حرصه على الإيجاز، أفرغ نظريته من أي معنى. وفي حين أنّ البنائيين يُقرّون بضرورة المقاربة البنيوية للسياسة الدولية، فإنهم يعتبرون أنّ والتز أعطى تقديراً خاطئاً عن طبيعة البنى ودورها في السياسة الدولية. ويصرّون على أنّ الفوضى ليست بنية وإنما هي مفهوم فارغ بحاجة إلى معنى اجتماعي قبل أن يلعب دوراً بنيوياً في النظريات الدولية. وإذا كان والتز قد لجأ إلى الاقتصاد لتسهيل مهمّته في وضع نظرية دولية، فإنّ البنائيين لجأوا إلى النظريات الاجتماعية. وليس من قبيل الصدفة أنّ Wendt (1999)، الذي جاءَ، على الأرجح، بأوفى وأعمق رَدّ للبنائيين على والتز، قد أسمى كتابه "النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية". وقد أراد ويندت بذلك أن يبيّن أنّ محاولة والتز المفترضة لتحديد البنية على أسس مادية محض هي، من زاوية فلسفية، غير متماسكة. ويوضح ويندت، بناءً على النظرية الاجتماعية، أنه ينبغي وجود توافق موضوعي متبادَل حول البنى الاجتماعية كي يكون لها تأثير على تصرّفات اللاعبين في المجتمع. وإذا طُبّق هذا المنطق على حالة الفوضى فيمكن أن يتّخذ هذا المفهوم عدة أشكال تبعاً للثقافة الدولية السائدة: ومن هنا قول ويندت المعروف "إنّ الفوضى هي ما تفهمُه الدول من الفوضى". ولقد أصبح هذا الاتجاه البنائيّ متجذّراً في دراسات العلاقات الدولية بحيث لا يمكن تجاهله. فمن الضروري إذاً، عند مناقشة مقاربة والتز لتوازن القوى، أن تؤخذ آراء البنائيين النقدية بعين الاعتبار في كل مرحلة من مراحل المناقشة.

ومنذ نهاية السبعينيات، عند نشر "نظرية السياسة الدولية"، ظهر خطّ هجوم ثانٍ من المنظّرين والمحلّلين الذين يوافقون على (ما يعتبره البنائيّون) انحياز والتز الماديّ إنّما يصّرون، مع ذلك على أنّ النظرية لا تصمد أمام البحث التجريبي أو التدقيق المنطقي. ويرى هؤلاء النقاد أنّ مؤيدي هذه النظرية، بدلاً من تقبُّل مثل هذا النقد والتخلّي عن نظرية توازن القوى، راحوا يحاولون إنقاذها بإضافة سمات مرتجلة بهدف تطويق الصعوبات التي يثيرها معارضوها (Schroeder,1994b)[1]. فمثلاً بيَّنَ (1987) Walt وجوه الاختلاف بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد، وأكّد أن هذه النظرية الأخيرة تتضمّن فكرة القوّة، لكنّها تدمجها، بالإضافة إلى الجغرافيا والقدرات والنوايا العدوانية، في مفهوم التهديد الأشمل. ثمّ يقول إن نظرية توازن القوى تتنبّأ بأنّ الدول تتحالف ضدّ أقوى دولة، في حين أن نظرية توازن التهديد تتنبّأ بأن الدول تتحالف في وجه الدولة الأخطر تهديداً. ومن خطوة أهمّ أطلقها (1996) Schroeder تطوّر موقف مفاده أنّه نظراً لأنّ نظريّة والتز تفترض مسبقاً أن الدول هي وحدات تستفيد استفادةً قصوى من الأمن، فيستتبع ذلك منطقياً أنّها تحبّذ المحافظة على الأوضاع القائمة. لكن ذلك الافتراض، بحسب (1994) Schweller، يُغفل وجود دول تعديليّة وأهميتها في النظام الدولي. فإذا ما أُخذت هذه الدول بعين الاعتبار، يصبح الانحياز إلى الطرف الأقوى، وليس التوازن، هو الاستراتيجية السائدة في أي نظام دولي فوضوي[2]، وذلك مناقض لنظرية والتز. وقد

(1) يُعتبر شرويدر من المؤرخين الدبلوماسيّين القلائل الذين اهتموا كثيراً بدراسة المنظّرين في العلاقات الدولية. وقد أدى هجومه على والتز إلى مناظرات هامّة. راجع (Schroeder (1994b و(Elman, Elman and Schroeder (1995. وقد كانت هذه، في الواقع، المناظرة الثانية حول توازن القوى التي أثارها شرويدر. وكانت هناك مناظرة حامية، قبل ذلك، حول المحاولات السلوكية لتفعيل المفهوم. راجع (Schroeder (1977a، و Alexandroff, Rosecrance and stein (1977)، و(Small (1977، و(Schroeder (1977b.

(2) لقد أصبح هذا المنطق شائعاً ومطّرداً حتّى إنّه خلق انقساماً بين الواقعيين البنيويين، إذ اعتُبرت مقاربة والتز واقعية دفاعية لتمييزها عن المقاربة الواقعية الهجومية المنسوبة بشكل خاصّ إلى كتاب (Mearsheimer (2001.

استنتج (1997) Vasquez بعد استعراضه مثل هذه الأدلّة وتطبيق مقاربة نظرية النظرية التي طوّرها (1978) Lakates أنه قد توافر ما يكفي من الأدلّة، التي جمعها الواقعيون أنفسهم، لإثبات أنّ نظرية والتز قد أضحت برنامج بحث مُتراجعاً بدلاً من أن يكون متطوّراً[3].

وليس هدف هذا الفصل، على كل حال، القيام باستقصاء شامل للمناقشات الكثيرة والقضايا التي أثارها كتاب "نظرية السياسة الدولية"، فمثل ذلك العمل بحاجة لكتاب قائم بذاته. إنّما سنعمد هنا إلى استعادة نظرية توازن القوى كما عرضها والتز أساساً، وإلى جانب ذلك إعادة تقييمها. ولذلك يرسم هذا الفصل منهجاً مشابهاً للمنهج الذي وضعه (2005) Goddard and Nexon اللذان اهتما أيضاً باستعادة ما وصفاه "بمِثال والتز الضائع". وهما يشيران إلى ضرورة التنبّه إلى أنّ مقاربة والتز قد تأثّرت عميقاً بالنظرية الاجتماعية المنسوبة إلى التفكير الوظيفي البنيوي[4]. وإذا ما أُخذ بهذه المقاربة من ضمن موقف والتز من النظرية، يَتّضح أنّ مقاربته أوسع وألصق بعلم الاجتماع ممّا يُقال عادةً، ممّا يعني أنّ العديدين من النّقاد البنائيين لكتاب والتز قد أخطأوا التوجُّه. وهذا ما دفع غودارد ونكسون إلى الانتهاء إلى أنه بالرغم من تمثيل الوظيفية البنيويّة نظرية اجتماعيّة مليئة بالشوائب لانحيازها إلى الوضع القائم، فإنّ الاستناد إلى أفكار والتز حول الاستمرارية البنيوية وديناميكيات الفوضى يفتح الطريق أمام توليفة ممكنة من الواقعية البنيوية والبنائية. وهما يريان أن مثل تلك التوليفة يمكن أن تؤدي إلى نظرية أنظمة أكثر تطوّراً. ويشيران خصوصاً إلى أنّ الأخذ بآراء والتز حول توزيع القوى يمكّن البنائيين من التغلب على نزعة التبسيط الثقافي. كما يتّضح بذلك أن الرابط بين بول ووالتز هو أوثق ممّا يُظن عموماً.

ومع أنّ هذا الفصل لا يسلك خط المناقشة الذي اتّبعه غودارد ونكسون

(3) أثارت مقالة (1997) Vasquez جدلاً واسعاً تردّد وتوسّع في (2003) Vasquez and Elman.

(4) نتيجةً لذلك انتقد غودارد ونكسون افتراض ويندت بأنّ مقاربة والتز تفتقر إلى أي أساس مبنيّ على النظرية الاجتماعية.

فإنّه يرجع إلى استنتاجاتهما، ومنها مثلاً قولهما إنّ والتز يُعمل الرأي البنائي الأساسي بأنّ البنى والوحدات تتآلف بشكل متبادَل[5]. لكن أهم أقوالهما التي وُظفت في خط المناقشة الذي نتبعه هنا هو تأكيدهما على أنّ والتز استند إلى الوظيفية البنيوية ليصرّ، لغايات تحليليّة، على الحاجة للفصل بين مختلف عناصر النظام الدولي. ومن هنا تبرز الحاجة مثلاً إلى التفرقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. إلّا أنّ النظام الذي يسترعي اهتمام والتز هو النظام السياسي الدولي، مع أنه مدرك تماماً لوجود تكوين مركّب من المعايير والقواعد والقيم الاجتماعية التي تعمل داخل النظام الدولي العامّ وأنّ محتوى هذه المعايير والقواعد والقيم يتأثر، إلى حدّ بعيد، ببنية النظام السياسي الدولي. ومع ذلك، وتمشياً مع النظرية الاجتماعية المتعلقة بالوظيفية البنيوية، فإن اهتمامه في كتاب "نظرية السياسة الدولية" يتركّز حصراً على فعالية النظام السياسي الدولي[6]. لذلك فإن ضعف موقف البنائيين، من وجهة نظر والتز، يكمن في عدم التنبّه لضرورة استيعاب تأثير النظام السياسي على النظام الاجتماعي. والواقع أنّ ويندت، بقوله إنّ الفوضى تأخذ عدّة أشكال، قد أطاح عملياً بالتمييز الذي رأى والتز وضعه بين النظامين السياسي والاجتماعي[7]. وإذا اختفى هذا التمييز يصبح من غير الممكن بحث العلاقة التي افترضها Bull (1977) بين النظام الدولي والمجتمع الدولي[8].

ولا شك بأن البنائيين قد أتوا بحجج مُقنِعة ضدّ تشديد والتز على إمكانية

(5) يتم بحث خط المنطق هذا بالتفصيل في Buzan, Jones and Little (1993).

(6) ممّا لا شكّ فيه انّه كان بالإمكان تدعيم الشرح النظري الوارد في Buzan, Jones and Little (1993) وBuzan and Little (2000) بتفسير الافتراضات الوظيفية البنيوية الضمنية التي تشكّل أساس بعض التحليلات.

(7) هكذا يبدو أن التوليفة التي اقترحها Goddard and Nexon (2005) تتعارض مع مقاربة والتز لأن هدفهما هو قيام بنية عالمية واحدة تضمّ الثقافة والسياسة.

(8) المسألة معقّدة بالطبع لأن الكثيرين من الواقعيين (ومن بينهم والتز) يحبّذون السياسة الدولية على حساب المجتمع الدولي، ويعكسون بالتالي الموقف الذي وقفه البنائيون. راجع مثلاً Krasner (1999).

وضرورة تحديد بنية سياسية منفصلة ضمن النظام الدولي. لذلك فإن الجزء الأول من هذا الفصل سوف يعيد تقييم موقف والتز القائل بأننا نستطيع، من زاوية تحليلية، أن نعيّن وجود بنية سياسية دولية حدودُها الفوضى وتوزيع القوة، وذلك على ضوء حجج البنائيين بأن الفوضى مفهوم فارغ والقوة مفهوم مُركّب اجتماعياً. ويُراجع الجزء الثاني من الفصل قول والتز إن نظرية توازن القوى تعلّل بقاء النظام السياسي الدولي وإعادة إنتاجه. ويتعمق خصوصاً في العمليتين اللتين يربطهما والتز بالمحافظة على توازن القوى، وهما المنافسة والتكيّف الاجتماعي.

ثم تُطبَّق العمليّتان على النظامين الثنائي القطب والمتعدّد الأقطاب، ويتبيّن أنّ النظامين يعملان بطريقتين مختلفتين كلياً. ففي حين أنّ عدم الاستقرار والتقلقل اللذين تثيرهما تعدّدية الأقطاب يمكن أن يؤديا إلى خطر "نقص التوازن"، فإن الثنائية القطبيّة يُمكن أن تُحدث عملية ثالثة يسمّيها والتز "الإدارة"، وقد يقود هذا إلى "التوازن المعكوس"[9]. لكن والتز لا يشير بتاتاً إلى انعكاسات هذه العملية الثالثة على تقييمه لتوازن القوى.

البنية السياسية الدولية

ينطلق والتز من افتراض وجود هوّة أساسية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية[10]. وهو يعزو الاختلاف إلى أسباب عديدة، منها حقيقة أنّ الوحدات الاجتماعية تتأثر ببنية الأنظمة التي تشكّل جزءاً منها. فبالنسبة للسياسة الدولية،

(9) "نقص التوازن" عبارة اتى بها Schweller (2004;2006)، إلّا أنّه يشرح هذه الظاهرة على مستوى الوحدة، تمشياً مع اتّجاهه النيوكلاسيكي. أمّا "التوازن المعكوس" فهو مصطلح خاصّ بي، وهو يحدّد سياسات التعاون التي تهدف إلى ترويج الاستقرار بالحَدّ من مستوى الأسلحة أو تطبيق إجراءات تهدف إلى مكافحة استخدامها. ويُلاحظ أنّ والتز لم يحدّد الإدارة كعمليّة منفصلة.

(10) يقول Waltz (68:1979) إن "موضوع البحث في العلوم الاجتماعية يختلف جوهرياً عن موضوع البحث في العلوم الطبيعيّة".

لا تملك الدول مطلق الحرية لتفعل ما تشاء لأنها مقيّدة، إلى حدّ ما، ببنية النظام السياسي الدولي. وإذا لم يكن للبنية أي تأثير سببيّ خطير بطلت الأسباب الداعية لتحديد نظام دولي. ولا ينكر والتز بالطبع أن الدول حرّة ويمكنها أن تحاول فعل ما تشاء، لكنه يؤكد أنّها إذا تجاوزت القيود التي تفرضها بنية النظام ستتعرّض لردّة فعل عامّة. ويهدف Waltz (40:1979) إلى أن يوضح "كيف أنّ بنية النظام تؤثر في الوحدات المتفاعلة فيما بينها، وكيف أنّ هذه بدورها تؤثر في البنية". أي أنّ بنية النظام تدفع الدول إلى القيام بتصرّفات من شأنها إعادة إنتاج النظام. لكن والتز يريد أيضاً أن يجد وسيلة للتملّص من فكرة إمكانية تشبيه النظام الدولي بنظام ميكانيكي ذاتي التنظيم مثل المرجل المزوَّد بمنظّم للحرارة[11]. وفي هذه الحالة، فإن النظام قد أُنشِئَ لتحقيق هدف هو إبقاء حرارة الماء في درجة ثابتة. وفي حالة النظام الدولي، لا هدف شاملاً للنظام، وتكون إعادة إنتاج النظام هي النتيجة غير المقصودة المترتبة عن حرَكَة الوحدات المُكوِّنة التي تضع لنفسها هدفاً مشتركاً هو البقاء.

إلّا أنّ والتز يصرّ على أن نجاح هذه المقاربة يستلزم ترسيخ تمييز تحليلي واضح بين الوحدات المكوِّنة وبنية النظام. ومن المشكلات الكبرى في استخدام نظرية الأنظمة في العلاقات الدولية، بنظره، أنّ هناك نزعة دائمة إلى دمج المميّزات الخاصة بالوحدات، مثل إيديولوجية الدولة، ببنية النظام[12]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أنّ الاختلاف الإيديولوجي، إبّان الحرب الباردة، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يُعتبر غالباً سمَة بنيوية من سمات النظام الدولي، فإنه في الواقع من سمات وحدات النظام لا بنيته السياسية. فإذا ما اعتبرنا الإيديولوجية سمة عامة نكون قد محونا التمييز الواضح الذي يريد والتز إقامته بين الوحدات والنظام. أمّا المحافظة على هذا التميز فهي عامل حاسم،

(11) هذه هي الاستعارة نفسها التي يستخدمها (19–17 :1973) Hopkins and Mansbach وإن كان بشيء من التحفُّظ.

(12) مثلاً، يميّز (1966) Aaron بين النظامين الدوليين المتجانس والمتغاير. ففي النظام المتجانس تتخذ الدول إيديولوجية مشتركة، في حين أنّها في النظام المتغاير تعتنق إيديولوجيات متنافسة.

بالنسبة لوالتز، لأنه بالرغم من تبدّل المميزات المحدِّدة للدول على مر العصور تبدّلات جذريّة، فإن المميّزات المحدِّدة للبنية السياسية الدولية، بنظر والتز على الأقلّ، هي مميّزات ثابتة في السياسة الدولية. وبالتالي، يمكنه الاستناد إلى هذه البنية السياسية غير المتبدِّلة لتفسير ما يعتبره درجة استثنائية من الاستمرارية التي يمكن ملاحظتها في السياسة الدولية. فهو يرى "أنّ جوهر السياسة الدولية يظلّ ثابتاً إلى حدّ بعيد إذ تتكرّر الأنماط وتستعيد الأحداث نفسها باستمرار" (Waltz, 1979:66). ويصدق هذا سواء كنّا نتحدّث عن التفاعلات السياسية ضمن الدول ـ المدن اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد، أو الدول السلالات في أوروبا في القرن السابع عشر، أو الدول القومية في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر[13]. صحيح أن هناك فروقاً أساسية بين هذه الأنواع من الدول، لكن ما يريد والتز أن يثبته هو أنّ البنية السياسية الدولية التي تتفاعل ضمنها هذه الدول تأخذ الشكل نفسه تماماً. ولذلك فإن الوحدات المختلفة تعمل في ظلّ قيود بنيوية متماثلة.

وتوضيحاً لطريقة عمل هذه القيود البنيوية يفترض والتز أن السياسة تدور حول القوة، وتحديداً، كيفيّة تنظيم القوة، لأنه لا يمكن الحديث عن نظام سياسي إلّا إذا كانت القوة منظَّمة بطريقة هادفة ومميَّزة تنتج النظام. ويضيف أنّ هناك نوعين فقط من النظُم السياسية: واحد يتعلق ببنية سياسية محلية تستند إلى مبدأ الهرَميّة التنظيمي، والآخر يتعلق بالبنية السياسية الدولية على أساس مبدأ الفوضى التنظيمي. ومع أنه يسارع إلى الإقرار بأن هذين النوعين من النظام يمثّلان طرفي سلسلة مليئة بأنواع لا تحصى من الأنظمة، فهو يصرّ على أن الطريقة الوحيدة للتطوير النظري هي بالعمل على تبسيط

(13) هذا النوع من التاكيد هو اشد ما يعارضه البنائيون في المقاربة الواقعية البنيوية. وهم يصرّون على أن هناك اختلافات جوهرية بين هذه الفترات. إلاّ أننا إذا قبلنا رأي Goddard and Nexon (2005) في والتز، يصبح ممكناً القول إنّ والتز يمكن أن يقبل بوجود اختلافات جوهرية في النظام الاجتماعي الدولي، وأن نؤكّد على أنّ النقاط المشتركة لا يمكن ملاحظتها إلّا في النظام السياسي.

الافتراضات[14]. لذلك يؤكد أن ثمّة طريقتين متعارضتين لتحديد مواقع الوحدات، من منظور القوّة. فإمّا أن تحدَّد مواقع الوحدات على أساس هرَمي بحيث تكون إحداها في موقع أقوى من وحدة أخرى، وإمّا أن توضع الوحدات على سطح أفقي مستوٍ مع عدم وجود رغبة لدى أي وحدة في الاعتراف بتفوّق وحدة أخرى. علماً بأنّ الوحدات نفسها لا تملك حق تحديد المواقع بأيّ من هاتين الطريقتين "وإنما ذلك من حَقّ النظام" (Waltz,1979:80).

ومع أن والتز يعيّن ويشرح المميّزات الأساسية للبنية السياسية التي تحدّدها الهرميّة، فهو مهتمّ أساساً ببنية الفوضى، وهي أبسط. والهرمية بنية أكثر تعقيداً من الفوضى لأنّ الوحدات تتمايز وظيفياً، والقوى المتعلّقة بكل وحدة وظيفية هي موزّعة بحيث ينتج عنها احتمالات كثيرة تتراوح بين الهرمية الحادة الانحدار والهرمية المسطّحة قليلاً. كما إن والتز يوافق على أنّ النظام السياسي المرتبط بالهرمية هو، في الاحتمال، سريع الزوال. ويلاحظ أن من السهل عدم التنبُّه لحقيقة أنّ من الشائع أن ينهار النظام السياسي الهرمي ويفسح المجال لحالة الفطرة التي أشار إليها هوبز (Waltz,1989:103). أمّا الفوضى، في المقابل، فهي أقلّ تعقيداً، ويُلمّح والتز هنا إلى بنية سياسية أقوى، لأنّ انهيار هذه البنية لا يحدث إلّا إذا انحلت كل الوحدات في وقت واحد، وهذا أمر بعيد الاحتمال. ومن ناحية أخرى يمكن أن تتحول الفوضى إلى هرمية، لكنّ حدوث ذلك يتطلّب إمّا أن تسيطر إحدى الوحدات على النظام رغم إرادة سائر الوحدات، وإمّا أن تتفق جميع الوحدات معاً على أن تتنازل عن قوتها لسلطة أعلى. وهذان التطوران ممكنان كلاهما، مع أن القيود البنيوية تجعلهما غير محتملين. لذلك يعتبر Waltz (1990:37) أن هناك "منطق فوضى" قوياً ينشأ من بنيتها ويولّد أنماط

(14) على الرغم من أن جميع علماء الاجتماع يوافقون على هذا الإجراء المنهجي، مبدئياً، فقد قيل إنّ والتز قد بالغ في هذه الحالة. وافضل من يمثّل هذا الراي هو Ruggie (1986)، فهو يصرّ على أنّه يستحيل وصف القرون الوسطى بأنها نظام سياسي محلي أو دولي. بل إنّ تلك الفترة تمثّل نوعاً ثالثاً من الأنظمة السياسية. ويعارض Wendt (1999) والتز على أساس أن تصنيفه الدولي يُخفي اختلافات بنيوية جذريّة.

تصرّفات تعيد إنتاج النظام، ويكون هذا المنطق فاعلاً "بغض النظر عن كون النظام مؤلفاً من قبائل أو أمم أو شركات احتكارية قليلة أو عصابات شوارع".

ولكي ندرك كيف يعمل هذا المنطق، ينبغي أن نتوسع في الكلام على بنية النظام الفوضوي، سواء من حيث الفوضى بصفتها مبدأً تنظيمياً، أم من حيث توزيع القوة بصفته خاصيّة بنيوية. يسلّم (89:1979) Waltz بصعوبة تصوُّر أيّ من هذين العنصرين، ويلجأ إلى النظريات الاقتصادية لإجراء مقارنة تساعد على توضيح المقصود بالبنية السياسية الفوضوية. ولا يكتفي بذلك، بل يقول إنّ السوق الاقتصادية تشبه في بنيتها النظام السياسي الدولي. إلّا أنّ خبراء الاقتصاد يعلمون أن السوق قد تُبنى بعدّة طرق. وهم يميّزون بشكل صارم بين السوق إذا كانت احتكاراً أم احتكاراً ثنائياً أم احتكار قلة أم منافَسة كاملة. ولهذه الأنواع من الأسواق مميّزات بنيوية مختلفة، لذلك ينبغي الحذر عند الأخذ برأي والتز في نقاط التشابه البنيوية الفاعلة في هذه الميادين المختلفة. يرجع (173:1979) Waltz أوّلاً إلى التمييز العام الذي يجده خبراء الاقتصاد بين المنافسة الكاملة واحتكار القِلّة. فالأولى تخبرنا "عن السوق وليس عن المُنافسين"، في حين أنّ نظريات احتكار القِلّة "تخبرنا بعض الشيء عن الاثنين".

في حالة المنافسة الكاملة، نظراً لكثرة المشترين والبائعين العاملين في السوق، لا يتمكّن أيّ منهم من التأثير في أسعار مبيع السلع أو شرائها. لذلك يعتبر منتجو البضائع وبائعوها، في ظل هذه الأوضاع، أنّ بنية السوق هي "قوّة طاغية" (Waltz, 1979:133). عندما يهبط سعر البضائع المُنتَجة، يُضطرّ المنتجون لاتخاذ قرار استراتيجي بشأن إمكانية زيادة الإنتاج للمحافظة على مستوى إيراداتهم. لكن إذا قرروا جميعاً زيادة الإنتاج فإن بنية السوق سوف تدفع حتماً الأسعار إلى مزيد من الهبوط. وهذه نتيجة سيّئة، لكن أي استراتيجية أخرى سيكون لها عواقب أسوأ. ولا يمكن التغلّب على "سطوة القرارات الصغيرة" هذه إلا بتدخّل من النظام السياسي بحيث تتخذ الحكومة إجراءات

هادفة إلى تخفيف تأثيرات السوق. ويرى Waltz (1979:133) أنّه في ظلّ أوضاع المنافسة الكاملة، "يكون كل منتِج متحرراً من القيود التكتيكية وخاضعاً فقط للقيود الاستراتيجية". ويسهل فهم هذا التفريق إذا قارنّا المنافسة الكاملة بسوق احتكار القلّة حيث يكون للقيود التكتيكية والاستراتيجية جميعاً دور فاعل.

إن النقطة الأساسية التي يريد والتز توضيحها بمقارنته بنية هذين النوعين من السوق هو أنّ عدد الوحدات المعنيّة هو ما يؤثر هنا وليس مميزاتها أو وظائفها. ففي ظلّ المنافسة الكاملة يوجد عدد كبير من المُنتجين/الوحدات بحيث لا يكون لإضافة أو إنقاص وحدة تأثير على أعمال النظام. ولذلك فإن معرفة العدد الدقيق للمنتجين/الوحدات العاملة ضمن السوق لا تضيف شيئاً على فهمنا للنظام، ويُفترَض أن الوحدات تدخل السوق وتخرج منه باستمرار. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لأن النتائج تتحدّد وفقاً للبنية الموضوعية للسوق، فإن قوّة البائعين والمشترين المنفردين لا تدخل في المعادلة ولا معنى لأي خلاف بينهم. فالمنتجون/الوحدات يدركون قوّة السوق ويعلمون بالتالي أنه يمكنهم، عملياً تجاهل ما يقوم به منافسوهم المنفردون. لذلك يمكن اعتبار المنتجين عاملين مستقلين موضوعين في سطح أفقيّ مستوٍ، ولا مصلحة تكتيكية لهم في التفوّق على منافسيهم أو بسط سلطتهم عليهم. فكل ما عليهم عمله هو الاستجابة استراتيجياً للظروف المتغيّرة التي تفرضها السوق. ومن ناحية ثانية، يختلف الوضع تماماً في سوق احتكار القلّة أي حيث يسيطر على السوق عدد محدود من الشركات الكبيرة. ويكون المنتجون مستقلّين أيضاً، لكنهم يتمركزون فعلياً على قاعدة مبدأ الهرمية التنظيمي، إلّا أن توزيع القوة بين الوحدات يدخل هنا في المعادلة البنيوية. وإذا تحددت القوة على ضوء الحصّة في السوق، فلا شك في أن هناك فرقاً كبيراً بين أن يكون للمنتِج حصّة 20% أو 50%[15]. وهكذا فإن

(15) كما اقرّ Kaplan (1962:16-17) بأهمية هذه التفرقة بين المنافسة الكاملة واحتكار القلة، وقد تناول المنافسة الكاملة من زاوية السيطرة على النظام، واحتكار القلة من زاوية السيطرة على النظام الفرعي. لكن بالنسبة لوالتز، فإن السيطرة على النظام الفرعي هي أمر مناقض لذاته لأنها تزيل فائدة إطار الأنظمة.

المنتِجين/الوحدات تعمل تحت تأثير القيود الاستراتيجية والتكتيكية على حدّ سواء. وكما قال (Watlz(1979:133، فإن قرارات الشركات الكبيرة، في سوق احتكار القلة، لا تمليها "قوى السوق الموضوعية التي لا تتغير تبعاً لأعمالهم"، وبالتالي "فهم يضطرّون لمراقبة منافسيهم ومحاولة المناورة في السوق، في آن واحد".

المستفاد من هذا المنطق هو أنّ بنية السوق، مقرونةً بالمنافسة الكاملة، لا توفّر فكرة واضحة لأي منظّر مهتمّ بالسياسة الدولية. ويرجع والتز إلى هذا النوع من السوق ليثبت وجود أنظمة بشرية يكون فيها تصرّف الوحدات مقيَّداً، بشكل أساسي، ببنية النظام. ولا يعتبر ذلك مساعداً على إيجاد مِثال مفيد للسياسة الدولية لأن الوحدات، في مثل ذلك الوضع، لا يحاول بعضها التأثير على تصرفات البعض الآخر. ومن ناحية ثانية، يعتقد والتز أنّ نظرية أسواق احتكار القلة وثيقة الصلة بالسياسة الدولية شريطة أن يكون المنظّرون على استعداد للقيام بخطوة يقوم بها عادةً الاقتصاديون. فالاقتصاديون يوافقون على أنّه في نظام يضمّ عدداً كبيراً من الشركات، يمكن فهم تفاعلاتها، مع عدم التمكّن من التكهّن به مسبقاً بالكامل، "إذا نقص عدد الشركات الهامّة بفعْل تفوّق قِلّة منها" (Waltz, 1979:131). ويخطو والتز هذه الخطوة الهامة حين يؤكّد أنه يمكن دراسة السياسة الدولية على ضوء "منطق الأنظمة القليلة العدد". فالاهتمام في نظريته حول السياسة الدولية، يكاد في الواقع ينحصر في القوى الكبرى: لذلك، عندما يذكر البنية السياسية للنظام الدولي يقيّد تحديد هذه البنية بتركيب القوى الكبرى[16]. قد يكون هناك عدد كبير من الدول الأخرى في النظام، لكن ليس لها مفعول على طريقة تصوّر والتز للبنية السياسية الدولية. فلا يمكن مِن هذا المُنطلق إذاً تبيُّن أيّ فارق بين النظام الدولي الذي يتألّف كلياً من إمبراطوريتين

(16) يقول (Waltz (1979:72 إنّ "نظريّة السياسة الدولية، مثل تاريخها، موضوعة بحيث تأخذ في الاعتبار القوى الكبرى في أي فترة معيّنة. هذا هو الأسلوب الشائع بين علماء السياسة والمؤرّخين. إلّا أنّ الأسلوب السائد لا يكشف السبب الكامن وراء تلك العادة". ويتابع قائلاً إنّ "الوحدات الأقوى هي التي تُعِدّ مسرح العمل للآخرين ولها هي نفسها".

والنظام الدولي الذي ساد أثناء الحرب الباردة حين كانت قوّتان عُظمَيان تعملان في نظام دولي ضم عدداً كبيراً من الدول الأخرى. ولا يريد والتز، بالطبع، أن يقول إنّه لا يوجد فرق بين هذين النوعين من النظام الدولي، بل هو بالأحرى يرى أنّ النموذج نفسه يمكن أن يساهم في توضيح كيفية المحافظة على هذين النظامين المختلفين وإعادة إنتاجهما(17). وفي السياق نفسه، يُدرك والتز أنّه بتركيز اهتمامه على النظام السياسي الدولي حصراً، إنما هو يتجاهل بالضرورة الكثير من السمات البارزة للنظام الدولي. لكنه يبرّر هذه الخطوة باستخدام الإجراء المنهجي نفسه الذي يستخدمه أصحاب النظريات الاقتصادية بشكل ناجح نوعاً ما، عندما يقومون، بشكل غير واقعي كذلك، "بتصوّر اقتصاد قائم في عزلة عن مجتمعه ودولته" (Waltz, 1979:89). وعلى المنوال نفسه، يتجنّب والتز الاقتصاد الدولي والمجتمع الدولي عند بحثه النظام السياسي الدولي. ووفقاً لرأي Goddard and Nexon (2005) فإن المنظّرين الوظيفيّين البنيويّين قد دعموا هذا الإجراء المنهجي.

ولكي يصبح منطق الأنظمة الصغيرة فاعلاً فإن نموذج والتز للنظام السياسي الدولي يفترض إمّا أنّ هناك عدداً قليلاً فقط من اللاعبين في النظام، وإمّا أنّ هناك عدداً قليلاً من اللاعبين الذين يمكن عزلهم عن اللاعبين الآخرين وفقاً لمستوى تأثيرهم على النظام. وهؤلاء اللاعبون هم متعدّدو الوظائف، وهذا النموذج هو في الواقع نموذج يتميّز بمركزيّة الدولة(18). ويقرّ والتز بوجود لاعبين آخرين أقوياء من غير الدول يعملون في داخل النظام الدولي، لكنه يقول إن هؤلاء اللاعبين يعملون ضمن إطار تحدّده الدول المهيمنة في النظام. وكذلك الأمر، فإن Waltz (1979:97)

(17) ويستتبع ذلك أن نموذج والتز يتجاهل النقاشات حول وجود الهرمية في النظام الدولي. فهذا النموذج إنّما يفتقر إلى بحث ما إذا كان يجب وصف حلف وارسو في إطار الهرمية.

(18) لعلّ من الأصحّ القول إنهم لاعبون أشبه بالدول، ويوضح والتز أن النموذج يمكن أن ينطبق على القبائل أو عصابات الشوارع أو، في الواقع، في أي وضع حيث يتفاعل عدد صغير من اللاعبين وسط ظروف فوضوية.

يفترض أن معرفة هذه الدول المسيطرة ليست أمراً عسيراً في الأساس، ويقول بشكل قطعيّ "لطالما أفرد الممارسون والمنظّرون، على حدّ سواء، القوى الكبرى عن سائر الدول". لكن والتز، بالرغم من هذه اللهجة الواثقة، يعلم تماماً أنّه في حين كان من السهل نسبياً تحديد القوى الكبرى في الماضي، فإنه قد أُثيرت نقاشات كثيرة، في السبعينيّات بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار النظام الدولي ثنائي القطب أم متعدّد الأقطاب. وهو يعيّن طريقتين مألوفتين لشرح رأيه بأن النظام الدولي كان حينذاك ثنائي القطب حتماً. فيستشهد، لتوضيح الطريقة الأولى بكيسنجر، وكان في ذلك الحين ممارساً ومنظّراً كذلك (وهذا برأي والتز يعطي الاستشهاد به قيمة مزدوجة). وقد أكّد كيسنجر أن القوّة لم تَعُد "من طبيعة واحدة"، فعلى الرغم من وجود قوّتين عظميين فقط من الناحية العسكرية، كان هناك، على الصعيد الاقتصادي، خمسة لاعبين كبار على الأقلّ. أما الطريقة الثانية لمناقشة الثنائية القطبية، فقد استشهد Waltz (1979:130) لتوضيحها بالرئيس نيكسون الذي "انزلق بسهولة من الكلام على إمكان أن تصبح الصين قوة عظمى إلى منحها صفة القوة العظمى". لكنّ والتز يجزم بخطأ هاتين الخطوتين كلتيهما، ويرى "أن القدرات الاقتصادية والعسكرية وغيرها من إمكانات الدول لا يمكن تقسيمها وتقييمها منفصلة". إذ إنّ مرتبة الدولة تتحدّد بناءً على أدائها "في كل المجالات التالية: حجم السكان ومساحة الأراضي، وثروة الموارد، والإمكانات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي، والكفاءة" (Waltz, 1979:131). إن المشكلة الكامنة في هذه المنهجية في التفكير، من وجهة نظر Waltz (1979:97) هي خشيته من أنها تناقض دعوته "إبقاء سمات الوحدات خارج التعريفات البنيوية".

سنعود إلى هذه النقطة لاحقاً، لكن ينبغي قبل ذلك أن نبحث مشكلة أعمق، مبدئياً، أثارها نقّاد والتز البنائيّون الذين وصفوا موقف والتز بأنّه بطبيعته غير

متماسك، ممّا يؤدي بشكل غير مباشر إلى وقوع كامل مشروعه في الخطأ. فضلاً عن ذلك، أخذ موقف البنائيين يلاقي تفهُّماً حتّى مِمّن يعتبرون أنفسهم واقعيين، مثل بوزان، وهم يتعاطفون عموماً مع هدف والتز؛ أي دراسة السياسة العالمية من منظور القوّة.

وأساس موقف البنائيين هو أنّ الواقعيين، مثل والتز، لا يمكنهم، بكل بساطة، الادّعاء بأنهم وحدهم أصحاب بعض المفاهيم الرئيسيّة مثل القوّة، أو الجزم القاطع بأنه يمكن تعريف القوّة بسهولة على المستوى المادي. فهدف البنائيين إذاً هو إيجاد وسيلة لمقاربة القوة بحيث لا يتمكن الواقعيون من السطو عليها وتُقطع الطريق على اعتبارها ذات شكل مادي. وهم يؤكدّون أنّ تلك الخطوة ضرورية لأنه، بالاستناد إلى البراهين الثابتة منذ مدة طويلة في هذا الميدان، يتبيّن، بالتمعّن والتدقيق، أن مقاربة الواقعيين أو الماديين غير ثابتة. وذلك لأن القوة، في الجوهر، تتشكّل من أفكار وليس من قوى مادية. ويوافق البنائيّون على أنه بالرغم من إمكانية وجود نظريات مفيدة تستند تفسيراتها إلى ما يُعرف أحياناً بالقوى المادية "العمياء"، فإنها لا تشمل نظريات تستند إلى القوة. ويقول Wendt (1999:94) إنه على رغم أنّ منظّري علوم العلاقات الدولية قد أهملوا، بشكل عام، المدى الذي تبلغه الأفكار في تشكيل "القاعدة المادية" للسياسة الدولية، تظلّ المسألة هامة جداً "ووثيقة الصلة بإمكانيّات التحول في النظام الدولي". ويؤكّد البنائيون، في معرض الدفاع عن وجهة نظرهم، أنّ نظريات الواقعيين تستند إلى مفهوم مادي غير متماسك عن القوة ويجب أن يُستعاض عنه بمفهوم مِثالي، أو أنّ تلك النظريات تقوم على "افتراضات بنائية مكبوتة حول محتوى الأفكار وتوزيعها" (Wendt, 1999:96).

والزعم بعدم تماسُك التصوّر المادي للقوة يستند إلى آراء راسخة في هذا الميدان تفيد أن المفهوم المركّب للقوّة غير قابل للقياس. ويرى البنائيون أنّ ذلك يشكّل عقبة كأداء بالنسبة للواقعيين، ذلك أنّ ثبات نظريتهم يفترض أن تكون القوة قابلة للقياس وأن تلعب "دوراً مماثلاً لدور المال في نظرية المنفعيّة".

وسبب ذلك هو أن الواقعيين، كما يُلاحَظ، يربطون القوّة بالقدرات ممّا يعني "المقدرة على التحكّم بالنتائج"، وذلك يوفّر "مؤشّراً لتصنيف اللاعبين الدوليّين" (Guzzini, 2004:537)[19]. وتكثر المشاكل أمام الواقعيين لأنهم يقرّون دائماً بوجود أكثر من مقياس واحد للقوة ـ كما تثبت قائمة والتز المذكورة أعلاه. لكن إذا كان في القوّة مكوِّنات عديدة فيمكن التساؤل عمّا إذا كانت مكوِّنات القوة المختلفة تعمل في مجالات متعدّدة. فهل للقوة العسكرية أيّ قيمة مؤثّرة في ميدان الاقتصاد؟ وهل للقوة الاقتصادية أي تأثير في الميدان العسكري؟ وإذا كان الجواب عن السؤالين بالإيجاب، فإن ذلك يعني أنّ القوّة قابلة للتبادل، مثل المال[20]. لكن المتعارف عليه بشكل عام هو أن القوّة غير قابلة للتبادل، لذلك يصبح من الضروري، كما ذكر كيسنجر فيما ورد سابقاً، أن يُعيَّن المجال الذي تمارس فيه الدولة قوّتها. وإذا كانت القوة غير قابلة للتبادل يتعذّر عندها إيجاد مقياس مركَّب للقوة، مثلاً بإضافة القدرات العسكرية إلى القدرات الاقتصادية. وللسبب نفسه يمكن القول إنّ من الخطأ إعطاء أي مجال امتيازاً على المجالات الأخرى، كأن نفترض مثلاً أنّ ما يهمّ حقاً في السياسة الدولية هو القوة العسكرية. لذلك يستنتج Baldwin (1989:167) أنّه "قد آن الأوان لندرك أنّ فكرة بنية قوة دولية شاملة واحدة غير مرتبطة بأي منطقة أو مشكلة محدّدة هي فكرة تقوم على أساس مفهوم للقوة خالٍ عملياً من أي معنى". ويوافق Guzzini (2004:541) على "أنّه لا توجد حجّة مُقنعة بوجود مفهوم "مجمل" للقوة كما تتطلّب نظريات توازن القوى".

وهذه المواقف هي مناقضة لطبيعة تحليل والتز لأنها تحاول أن تقطع الطريق على محاولته صياغة مفهوم بنيوي للقوة. لذلك علينا العودة إلى مسألة

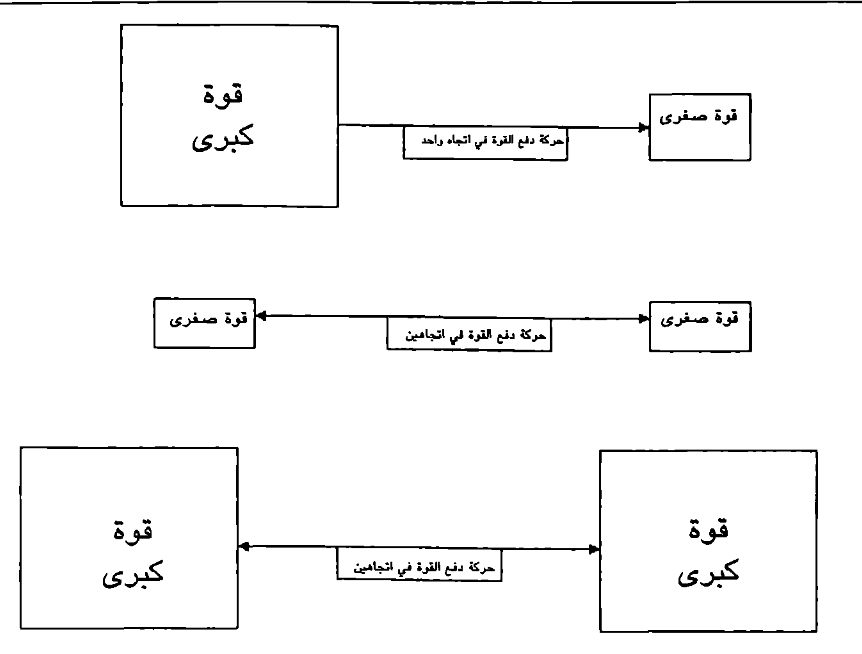
(19) انتقد Guzzini (1993; 1998; 2004)، بشكل صارم وشامل، تفكير الواقعيين حول القوة، بصورة عامة، ومفهوم والتز عن القوة البنيوية، على وجه الخصوص.

(20) هناك الآن دراسات كثيرة هامة حول قابلية القوّة للتبادل. وكما يشير Guzzini (2004:539): على الرغم من أنّ Aron (1966) عارض استخدام هذه المقارنة الاقتصادية، منذ سنوات عديدة، لا يزال الجدل حولها قائماً. انظر Art (1999) وBaldwin (1999).

كيفية صياغة والتز لمفهوم بنيوي للقوة. لقد استلزم التوصل إلى موقفه القيام بثلاث خطوات. أوّلاً، ناقش الافتراض القائل بوجوب تحويل قدرات القوة إلى "المقدرة على التحكّم بالنتائج". ويتمسك برأيه أنّه بالرغم من المحاولات المتكررة لتحديد القوة على أسس سلوكية أو ارتباطيّة، مثل قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بعمل ما كان ليفعله لولا ذلك، فهو يعتبر هذا الأمر محاولة لا فائدة منها في صياغة مفهوم للقوة[(21)]. وكما يرى Waltz (1979:191-2)، فإنّ معادلة القوة مع التحكّم تعكس "تحديداً أميركياً للقوة يحمل سِمات الذرائعية وآثار التقنية"، وهي معادلة "تأخذ الكثير من السياسة إلى خارج السياسة". القوة هي عامل واحد وليست بالضرورة أهم عامل يقرّر النتيجة. لذلك يفضّل Waltz (1979:192) "الفكرة القديمة والبسيطة بأن الوكيل يكون قوياً بقدر ما يؤثّر على الآخرين أكثر ممّا يؤثرون عليه"، وهذا يقوده إلى الاستنتاج بأنّه "لا يكون للقوة صلة بالسياسة إلّا إذا حُدِّدَت على أساس توزيع القدرات". وقد افترض والتز، بكل وضوح وصراحة، أنّ أي دولة ذات موارد قوّة شاملة يمكن أن يكون لها تأثير كبير- وغالباً من غير تعمُّد- على الدول ذات موارد القوة المحدودة، بينما يكون تأثير الدول الصغيرة على الدولة الكبيرة ضئيلاً جداً. فالقوة تدفع في اتّجاه واحد في حال وجود تباين كبير في القوة بين دولتين وفي اتجاهين عند عدم وجود تباين بينهما (راجع الرسم 6-1).

وفائدة الابتعاد عن أيّ مفهوم سلوكي للقوة هي التخلّص من التساؤل مثلاً عمّا إذا كان الفيتناميون قد مارسوا القوة على الولايات المتحدة إبّان حرب فيتنام. فمن وجهة نظر والتز، كانت هزيمة الولايات المتحدة نتيجةً لعوامل معقّدة لا تُحصى. لكن كان للولايات المتحدة، بوجه الإجمال، تأثير كبير على فيتنام، في حين أنّ تأثير فيتنام على الولايات المتحدة كان أقلّ أهميّة بدرجات.

(21) يقبل غوزيني صيغة القوة هذه التي يستمدّها من Dahl (1968). كما إن والتز يربط النظرة الارتباطية للقوّة بـِ Dahl (1957).



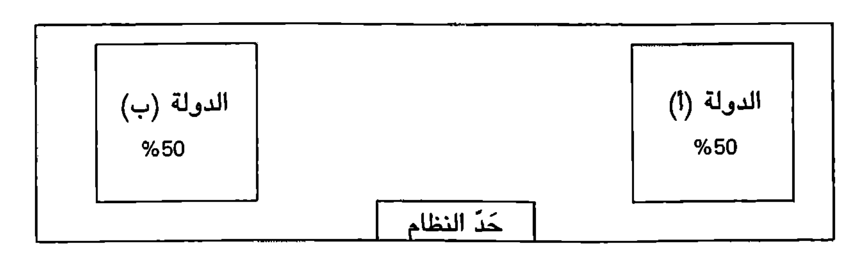
الرسم 6-1 تأثير مستويات التباين في القوّة.

أي أنّ حركة دفع القوة كانت في اتجاه واحد. وهذه هي الخطوة الأولى الضرورية في محاولة والتز صياغة مفهوم للقوة بصفتها ملكاً للنظام الدولي بدلاً من كونها ملكاً لدولة معيّنة. وهذا يعني أنه عند محاولة تأسيس البنية السياسية للنظام، لا حاجة إلّا لتعيين القوى الرئيسية في النظام. وخطوة والتز التالية هي التأكيد على أنه لا يوجد دائماً في السياسة الدولية إلّا عدد ضئيل من الدول التي لديها ما يكفي من القوة للتأثير على كل الدول الأخرى في النظام[22]. وتحتاج هذه الدول للدخول في عداد هذه الزمرة المختارة من القوى الكبرى، كما أشرنا سابقاً، إلى أن تمتلك قدرات ضخمة في كل الميادين الأساسية. وقد رأى والتز أن الدولة لا تكون دولة كبرى في نهاية القرن العشرين إلا إذا كان لديها موارد هائلة كي تستطيع المحافظة على كل أنواع قدراتها وتمارس تلك القدرات بمستويات استراتيجية وتكتيكية. وخلص إلى القول "إن الحواجز التي تعيق

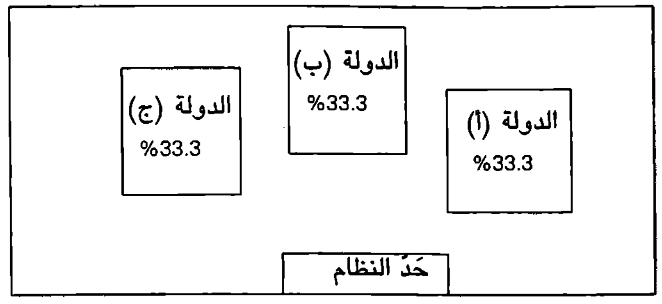
(22) إذا وُجد عدد كبير من الدول، عندئذ قد تأخذ بنية النظام شكلاً مختلفاً كلياً، فتكون شبيهة ببنية السوق في ظروف المنافسة الكاملة.

الدخول إلى نادي القوى العظمى لم تكن يوماً أعلى أو أكثر عدداً" . (Waltz, (1979:183. وحتّى بالمقاييس البالغة الصعوبة والجاهزة، كما يقول والتز، يتّضح بسهولة أن عدداً قليلاً نسبياً من الدول، عبرَ تاريخ أوروبا، استطاع أن يتخطى عتبة الدخول في عداد القوى الكبرى. ثم يزداد العدد تضاؤلاً عند الانتقال إلى عصر النظام الدولي العالمي. لكنّ والتز يعتبر أن العامل الناتج عن محدودية عدد الدول التي تدخل فئة القوى الكبرى هو أنّ منطق العدد القليل قابل للتطبيق على السياسة الدولية.

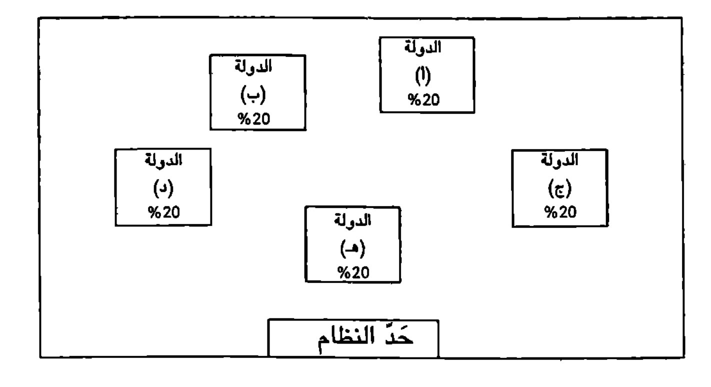
وخطوة والتز الثالثة هي في غاية الأهمية بالنسبة لتصوّره البنيوي للقوة، وهي في الأساس امتداد للخطوتين السابقتين. وهو لا يكتفي فقط بالافتراض أنّه يمكن حساب مقدار القوة لدى أيّ من الدول، بل يفترض أيضاً أن هذا التقدير يتوقّف حتماً على مقدار القوة التي تملكها الدول الأخرى في النظام. وهذا يعني أنه كلما ازداد عدد الدول في النظام لا بد أن يتدنّى مستوى القوة التي تملكها كل دولة (راجع الرسوم 6–2 و6–3 و6–4). ولا داعي طبعاً للافتراض أن القوى الكبرى في النظام لديها جميعاً مقدار القوة نفسه، لكن ما يريد والتز التشديد عليه هو أنّ القوّة التي تملكها أيّ دولة تتحدّد بنيوياً على ضوء القوة التي تملكها الدول الأخرى في النظام. وبالتالي فإن مقدار قوّة أي دولة لا يمكن التعبير عنه إلّا في صورة نسبة مئوية من مقدار القوة الإجمالي الكائن داخل النظام. وهكذا، إذا زادت القوة لدى دولة ما فإن قوة الدول الأخرى ستنقص بالضرورة بمقدار متناسب. ويتطابق انتقال والتز من صياغة مفهوم سلوكي للقوة إلى مفهوم بنيوي، في الواقع، مع التغيير الذي يطرأ على المعنى عند ربط القوة مجازياً بتوازن القوى، كما أشير في الفصل 2. لكن لأنّ المنظّرين والممارسين، في الواقع، يبحثون عادةً تطورات السياسة الدولية على ضوء توازن القوى، فإن ذلك يدلّ، فضلاً عن ذلك، على أنه بغضّ النظر عن حجج البنائيين، من المتعارَف عليه عموماً أنّ بالإمكان قياس القوّة، لكن لا يكون لأيّ تقدير معنًى إلّا إذا كان مصبوباً في قالب بنيوي.



الرسم 6-2 توزيع القوة في نظام ثنائي القطب



الرسم 6-3 توزيع القوة في نظام ثلاثي الأقطاب



الرسم 6-4 توزيع القوة في نظام خماسيّ الأقطاب.

بيد أن البنائيين غير مقتنعين بهذه الفكرة، بل يصرّون على أنّه بالرغم من أن الممارسين يبدون متفقين فعلاً على مقوّمات القوّة الفاعلة، وبالرغم من الحدود التي ينبغي أن تصلها الدول كي يصحّ اعتبارها قوى كبرى، فإن ذلك ليس ناشئاً عن وجود "مقياس موضوعي" خارجي لِما يشكّل قوة كبرى. بل على العكس من ذلك، فإن المقياس موجود لأن الدبلوماسيين توصّلوا إلى اتفاق حول ما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. لذلك لا يمكن اعتبار القوة "حاجة ماديّة"، لا بل هي ليست إلّا "تركيبة اجتماعية" (وكثيراً ما تكون مدار مساومات سياسية) (Guzzini, 2004:542). إلّا أنّ (Guzzini (2004:561 يعترف، في حاشية، بأنه لا بد أن يكون هناك، بالتالي، بعض التشابه بين المال والقوة لأنهما كليهما يمثّلان ما أسماه (Searle (1995 "حقائق اجتماعية" مع أن غوزيني يؤكّد أن المال ذو طابع مؤسساتي أكثر من القوّة.

ولقد أحرزت نظرية البنائيين حول القوة تقدّماً. فمثلاً (Buzan (2004b:31 الذي قدّم أوفى الدراسات بحثاً ومنهجيّة حول القطبية والذي يسلّم جدلاً أنّ "فهم بنية القوّة العالمية هو المنطلق الأساسي للتفكير في العلاقات الدولية"، يُقِرّ بالحاجة لاستيعاب النظرة البنائية إلى القوة بالإضافة إلى مقاربة والتز المادية. وهو يعتبر أن مقاربة والتز تدعو إلى صياغة مفهوم غير مختلف للقوى الكبرى مُستمَدّ من نظرة أوروبية محض للعالم. ويربط بوزان بين هذا الموقف و"القطبية البسيطة"، وهدفه من ذلك هو تطوير مفهوم ""قطبية مركّبة" لا يقرِّب فهم العالم المعاصر فحسب، بل يسهِّل كذلك إعادة النظر في كيفية تطوّر أوروبا من منظور تاريخي عالمي. فقد انشغلَت أوروبا في عملية توسّع عالمي دامت أكثر من 400 سنة وتكشّفت، مع مرور الزمن، عن فارق أساسيّ بين القوى الكبرى الأوروبية التي مارست التوسع وتلك التي لم تتوسّع. ومع أن هذا الفارق لم يثبت وجوده خلال عصر التوسّع الأوروبي، كما يرى (Buzan (2004b:48، فإنه يمكن الآن تأسيس مفهوم أعمق للقطبية إذا أُخذ هذا الفارق بعين الاعتبار. عندئذ يمكننا النظر إلى أوروبا على أنها منطقة في نظام عالمي بدلاً من اعتبارها مقصورة قيادة

السياسة العالمية. ومن هذه الزاوية، يستطيع بوزان أن يفرّق بين القوى الأوروبية الكبرى التي كان لها مصالح واهتمامات إقليمية فحسب وتلك التي كان لها أيضاً مصالح خارج النطاق الإقليمي. وتتيح له هذه الخطوة إعادة تصنيف بعض الدول الأوروبية الرئيسية كقوًى إقليمية لا كقوى كبرى.

وفي خطوة أشدّ تطرّفاً، يدعو بوزان إلى توضيح التفرقة العصرية التي تُرسَم أحياناً بين القوى العظمى والقوى الكبرى وتطبيقها على التاريخ العالمي والتاريخ المعاصر على حدّ سواء. وهذه التفرقة المثلّثة التي يوجدها بين القوى العظمى والقوى الكبرى والقوى الإقليمية توفّر الهيكل الأساسي لتحليله للقطبية المركبة[23]. وهو يدرك بالطبع أن التمييز بين الدول على هذا الأساس ليس دقيقاً بتاتاً وأن الاستناد حصراً على مقاربة ماديّة للقوة يصبح أمراً غير ملائم. وهو يوافق البنائيين على أنّ الواقعيين لم يتمكنوا من إيجاد مقياس مركّب وفعّال للقوة وأن تفريع القوة ليس، بحدّ ذاته، حلاً فعالاً. غير أنّه يوافق على أنّ محاولات استخدام الاعتراف الرسمي بوضعية القوة الكبرى هي أيضاً غير مُرضية كما تبرهن الانتقادات الواسعة لعضوية مجلس الأمن في الأمم المتحدة حالياً. وهو بدلاً من ذلك، وانسجاماً مع تفكير البنائيين، يستند إلى مقاربة تقوم على ما هو مشهور، فيقول إنّ "المعيار الأساسي الذي يجعل أي دولة قوّة على مستوى النظام هو أن تكون تلك هي نظرة القوى الأخرى إليها" (Buzan, 2004b:67)[24]. وهو يرى أنّ القوّة على مستوى النظام لا تفترض "فقط أن أمنها يتوقّف على بنية القوة العالمية، لا بل إنها أيضاً قادرة على التأثير على تلك البنية". وينشأ عن ذلك أن الدول الأخرى ستعتبرها دولة مسيطرة محتملة أو عنصراً هاماً في توازن القوى العالمي.

(23) يطور Huntington (1999) تصنيفاً مشابهاً، لكنّه لا يورد معايير كل صنف.

(24) مع أنّ بوزان لا يذكر مرجعه، فإن هذه الفكرة قد وردت في دراسة هامة لـ Singer and Small (1966)، نادراً ما يُشار إليها الآن. وتستند الدراسة إلى تأسيس البعثات الدبلوماسية لتحافظ الدول على صيتها في النظام الدولي.

وعلى هذا الأساس يؤكّد بوزان أن القوى العظمى تتطلّب "قدرات واسعة النطاق تُمارَس في كل أنحاء النظام الدولي بمجمله". واحتلت هذه المرتبة في القرن التاسع عشر بريطانيا وفرنسا، وكذلك روسيا مع أنّ ذلك مثار جدل ومناقشة. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت القوى العظمى هي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي. ثم خرجت بريطانيا من المعادلة إبان الحرب الباردة، وتبعها الاتحاد السوفياتي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ممّا أبقى الولايات المتحدة وحدها قوّة عظمى. وتختلف القوى الكبرى عن القوى العظمى في أنّ الأولى لا تتطلب قدرات على مستوى النظام في جميع القطاعات. وما يميّز القوى الكبرى عن القوى الإقليمية إذاً، كما يرى بوزان، "هو أنّ تعامل الآخرين مع القوى الكبرى يتمّ على أساس حسابات على مستوى النظام بالإضافة إلى حسابات إقليمية". ويعيّن، استناداً إلى هذه الصيغة، ألمانيا والولايات المتحدة واليابان كقوى كبرى في آخر القرن التاسع عشر. ثم نزلت فرنسا إلى هذا المستوى بعد عام 1919، وارتفعت الولايات المتحدة إلى وضع القوة العظمى. ثم كانت الصين وألمانيا واليابان (وربّما بريطانيا وفرنسا) جميعاً قوى كبرى. ويربط بوزان بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بعد الحرب الباردة، بالاتحاد الأوروبي الذي مثّل قوّة كبرى مركّبة إلى جانب اليابان والصين وروسيا[25]. ولا شك بأن تعيين بوزان للقوى العظمى والقوى الكبرى، أمر قابل للنقاش[26]. ومع ذلك فإن صيغة بوزان للنظام المكوَّن من ثلاثة أصناف تتيح له فرصة التحرّر من البنية الأوروبية المحض التي لا تنفكّ تربك دراسة العلاقات الدولية. لذلك تخرج، خلال القرن التاسع عشر، دول مثل إيطاليا والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية من الإطار النظامي الشامل وتدخل في الإطار الإقليمي الأوروبي. غير أن إبقاء والتز مثل هذه الدول في لائحته للقوى الكبرى ينبع

(25) يركّز (Buzan (2004b، في المقام الأول، على المستوى النظامي الشامل في التحليل، فيما يطوّر (Buzan and Waever (2003 المستوى الإقليمي في التحليل.

(26) يقرّ بوزان، على سبيل المثال، أنّ (Schweller (1993 يحدد مجموعة مختلفة من القوى العظمى في فترة ما بين الحربين العالميتين، تضمّ الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا. إلّا أنّ ذلك يستند إلى أساس مادي بحت وليس إلى الصيغة البنائية التي يستخدمها بوزان والتي تمتاز بالدقة.

من منهجيّته المادية والأوروبية المحض. أمّا حذفها من لائحة بوزان فهو انعكاس لإحدى أهمّ نقاط قوّة مقاربته، مع أنها قد تكون بخست تقدير مدى استمرار أوروبا آنذاك في كونها محور النظام الدولي، أو في أي حال تقدير مدى تصرّف أعضاء النظام الدولي بناءً على هذا الأساس. وذلك أمر أساسي بالنسبة لتصنيف بوزان القوى بين عظمى وكبرى وإقليمية.

ويبدو بوضوح أنّ من أهمّ مميزات مقاربة بوزان عدم حدوث مترتّبات بنيوية نتيجة التفرقة بين القوى العظمى والقوى الكبرى لأنه ليس لهذا التمييز أي وجه طبقي، بل إنّ جُلّ ما في المسألة هو تخفيض شروط التصنيف. فالقوى الكبرى هي مثل القوى العظمى إنّما بقدرات مادية أقل والتزامات أدنى بالتأثير على تركيبة القوّة الحالية أو المحافظة عليها. ويعتبر هذان المعياران كلاهما متوافقين مع مقاربة والتز. فوالتز يؤكّد أن زيادة القوة، بالإضافة إلى تعزيزها الاستقلالية ورفع مستوى الأمن، "تتيح مجالات أوسع للعمل"، من ناحية، و"حصّة أكبر في النظام وقدرة على العمل من أجله"، من ناحية أخرى (Waltz, 1979:194-5). في فترة الحرب البادرة، حين ألّف والتز كتابه، لم يعتقد أنه كانت هناك أي دولة، مع احتمال استثناء أوروبا، لديها إمكانية تكوين دور عالمي لها في المستقبل القريب، وكان يعني بالمستقبل القريب ما قبل قدوم الألفية الجديدة. وكان يُظَنّ آنذاك أن تمكّن أوروبا من ذلك يفترض أن يطوِّر ما سيُعرف فيما بعد بالاتحاد الأوروبي قوته العسكرية وكفاءته السياسية[27]. ومع أنّ Waltz (1979:179-80) وافق على أن هذه التطورات كانت ممكنة، فإنه لم يجد أي دولة تحاول تحدّي المركز القيادي الذي تحتلّه الولايات المتحدة، لذلك استنتج أن السؤال المطروح "ليس ما إذا كان بلد ثالث أو رابع سوف يدخل دائرة القوى

(27) لم تبدأ هذه القدرة بالتطور إلاّ في القرن الحادي والعشرين. وكما ورد في صحيفة "ذي إيكونومست" The Economist (2006:29-30) "إذا كانت القدرة على وضع تصورات حول القوة هي الآن سمة أي سياسة خارجية مستقلة، فيمكن القول إن الاتحاد الأوروبي سيصبح، في نهاية الأمر، أكثر دموية وجراة وعزماً". لكن المقال يضيف أنّ "السياسة الخارجية الأوروبية لا تزال فتية جداً بحيث يتعذّر الحكم عليها بناءً على سجلّها".

الكبرى في المستقبل المنظور، إنما السؤال هو: هل سيتمكن الاتحاد السوفياتي من الاستمرار؟"

لو كان الجواب عن هذا السؤال هو أن الاتحاد السوفياتي غير قادر على الاستمرار، إذاً لكان الاستنتاج المترتّب على تحليل والتز واضحاً وضوح الشمس، وهو أن الثنائية القطبية ستتراجع مفسحة المجال للأحادية القطبية. ونظراً لهذا التحليل، يعتبر والتز مقصراً في عدم طرح مسألة أحادية القطب. فلو فعل ذلك لكان من المحتمل أن يستبق خطوة بوزان ويخفّض شروط التصنيف في فئة القوى الكبرى ويفرّق بين القوى العظمى والقوى الكبرى. ومن ناحية أخرى ربما كان أيضاً أكثر رغبة في التطرّق إلى إمكانية قيام عالم أحادي القطب ذي طابع استمراري. لكن يبدو أن ما قام به عملياً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي هو تخفيض شروط التصنيف في فئة القوى الكبرى. لكن بالإضافة إلى حقيقة أنّه لم يعالج هذه المسألة بالتحديد، فإن منطق مقاربته كان ينبغي أن يدفعه، عند تأليفه كتاب "نظرية السياسة الدولية" إلى بحث انعكاسات أحادية القطب. فليس هناك من خبير اقتصادي يُحجم عن النظر إلى الاحتكار بجديّة على أساس أنّه "غير طبيعي"– وهذا هو وصف والتز للأحادية القطبية ـ لكنّ ذلك هو أساساً الموقف الذي اتخذه Waltz (2000b) في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونظراً للدلالة البارزة التي يجدها والتز في المقارنة بالاقتصاد والشأن الذي يوليه الاقتصاديون للاحتكار، فإن عدم التطرق إلى مسألة الأحادية القطبيّة في كتاب "نظرية السياسة الدولية" أمر غير متوقع، في حين أنّ التركيز على التعددية القطبية في فترة ما بعد الحرب الباردة هو أمر مُستغرب.

ونظراً لأن الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من مجاراة الولايات المتحدة، لا بل إنه انهار، فإن والتز وجد نفسه أمام فجوة لم يقم بأيّ محاولة لردمها. أما بوزان، فإنه عندما واجه هذه الثغرة، وبدلاً من أن يحذو حذو Wohlforth (1999) الذي حاول تحديد المفاعيل النظرية للأحادية القطبية، فإنه اختار تغيير موقعه وانحاز إلى البنائيين قائلاً: "يبدو أن ليس هناك فائدة نظرية من التمسك بفرضيّات عامة

مبنيّة على أساس أرقام بسيطة" (Buzan,2004b:74)، وهو واثق من أن فكرته عن القطبية المركبة تمنحه فائدة نظرية أكثر من فكرة والتز حول القطبية البسيطة(28). يقول بوزان، مثلاً، إنّه إذا كان البنائيون على صواب و"الفوضى هي ما تفهمه الدول من الفوضى" فالحقيقة إذاً هي أن القطبية تكون بحسب نظرة الدول إليها. واستناداً إلى فكرة ويندت حول الثقافة، يفترض بوزان أن تأثير القطبية يختلف تبعاً لتشكّل النظام من دول صديقة أم منافسة أم عدوّة(29). لكن، كما سنرى في الجزء التالي من هذا الفصل، فإن منحى بوزان الجدلي يقلل، إلى حدّ كبير، من شأن "الفائدة النظرية" التي يمكن أن تنتج عن القطبية(30). والحقيقة أنه كان على والتز أن يفيد أكثر من الجدلية القائلة "إن الفوضى هي ما تستفيده القطبية منها"، مع أنه كان بمقدوره أن يطور هذه المناقشة بشكل أفعل لو أنه وسع نظريته لتشمل الأحادية القطبية. وعلى العكس من ذلك فإنّ ما حاول بوزان القيام به هو إنشاء توليفة تجمع واقعية والتز المحدثة وبنائية ويندت. وإذا أُخذ بتفسير غودارد ونكسون لوالتز، فلا مشكلة في هذه الخطوة، من وجهة نظر والتز، بشرط الإقرار بأن بوزان يبحث تأثير النظام الثقافي على النظام السياسي.

بعد النظر في دور الفوضى وتوزيع القوة بالنسبة لترسيخ البنية السياسية للنظام الدولي، من الضروري أن نبحث بإيجاز خصائص الوحدات التي تشكّل النظام الدولي. ويمثل ذلك العامل الثالث الذي يحدد البنية السياسية الدولية. وتزداد أهمية ذلك في إطار الأنظمة السياسية الهرمية حيث تكون الوحدات مختلفة وظيفياً. أما منطق الفوضى، في المقابل، فيقضي بأن تكون الوحدات "متشابهة في المهمّات التي تتصدّى لها، وليس بالضرورة في قدرتها على تأديتها"

(28) من اللافت في هذا المجال أنّ بوزان لا يحاول انتقاد سعي وولفورث لاستخدام التنظير البنيوي لإثارة فكرة الأحادية القطبية.

(29) يمهّد Wendt (1999) الطريق لهذه الخطوة ببحثه دور توازن القوى في بيئة الفوضى بحسب هوبز ولوك وكانت. إلّا أنّ بوزان يزيد من التعقيد فيقول إن أثر الثقافة يختلف، على الأقل نظرياً، بحسب مدى القطبية.

(30) ولو أنّه أخذ موقف Wohlforth(1999) بعين الاعتبار لازدادت صعوبة القيام بهذا الأمر.

(Waltz, 1979:96). سوف نرى في الجزء التالي كيف أن هذه الصفة في الوحدات تتجدّد وتتعزّز في الواقع. لكن قبل النظر في كيفية تأثير البنية السياسية للنظام الدولي على تصرّفات الدول، علينا أن نبحث انتقاداً آخر وجهه البنائيون لوالتز، وهو يدور حول سمات الوحدات. يقول ويندت إنه بالرغم من إصرار والتز على أنّ مفهومه للبنية السياسية الدولية يتجنّب كل العوامل على مستوى الوحدات، فهو في الواقع يتضمّن عاملاً ضمنياً محرِّكاً. ويرى ويندت، متّبعاً في ذلك Schweller (1993;1994;1996)، أنّ الدول هي، بالنسبة لوالتز، وكلاء "ساعية للأمن" وتريد المحافظة على ما لديها. وبالتالي فإن الدول، عند والتز، هي دول "راضية" أو دول "الوضع الراهن"، وهي عكس الدول "التعديلية" التي تريد إدخال تعديلات جذرية على النظام الدولي. ويشدّد Wendt (1999:105) على أنه لا ينتقد والتز لاتخاذه ذلك الموقف لأنه، من منظار بنائي، لا تستطيع حتى أكثر النظريات التصاقاً بالبنيوية إلّا أن تطرح افتراضات محفِّزة. لكنه يؤكّد أن حالة فوضى مكوَّنة من دول الوضعِ الراهن تختلف صفاتها كثيراً عن حالة الفوضى المكوّنة من دول تعديلية لأن المعاني التي تعطيها الفوضى وتوزيع القوة لهذين النوعين من الدول تختلف تمام الاختلاف. وهو يوافق شويلر على أنه في حين أن دول الوضع الراهن قد تهدف للمحافظة على توازن القوى، فالدول التعديلية تنحاز إلى تحالفات عدوانية تهدف إلى تعظيم فرصتها في تغيير النظام. ونتيجة لذلك يقول ويندت إنّ تأثيرات الفوضى وتوزيع القوة تتوقف على ما تريده الدول، وبالتالي فإنها تعكس توزيع المصالح الضمني الكائن بين الدول.

وقد استطاعت هذه الجدلية أن تكون مقنعة بشكل استثنائي، وأصبح الآن من المسلّم به عموماً أنّه يجب اعتبار والتز واقعياً دفاعياً، وذلك للتفريق بينه وبين الواقعيين الهجوميين أمثال Mearsheiner (2001) الذين يقولون إنّ الدول هي بالضرورة توسّعية أو تعديلية في توجّهاتها. ولا شك بأن لنظرية ميرشايمر بُعد يتعلّق بالدوافع، لكنْ ما من شكّ أيضاً في أن هدف والتز هو تجنّب

الدوافع[31]. يوافق Waltz (1979:91) على أنّ البقاء "هو شرط مسبق لتحقيق أي هدف تسعى إليه الدول"، لكنّه يؤكّد كذلك أنّه إلى جانب دافع البقاء "فأهداف الدول قد تكون متنوعة إلى أبعد الحدود، إذ تتراوح من الطموح لغزو العالم إلى مجرّد الرغبة في أن تترك لشأنها"[32]. والأمر الأساسيّ الذي يشدد عليه والتز هو أن الفوضى تدوم مهما كانت الدوافع، وهذه هي الظاهرة التي يريد توضيحها[33]. ففي حين أنّ ويندت يؤكّد أنّ الأفكار التي تشكل أساس الثقافة السائدة هي ما يحدد طبيعة توازن القوى، فإن والتز يصرّ على أن ما يقرر ذلك هو توزيع القوة. وفي الجزء التالي نوضح لماذا وكيف يعطي والتز أفضلية لتوزيع القوّة في تفسيره لتوازن القوى.

توازن القوى

تتجسّد حيويّة نظرية توازن القوى في منطق الأعداد الصغيرة، وهي تفترض أن بنية النظام الدولي يقرّرها عدد محدود من القوى الكبرى. لذلك يمكن تصوُّر نظام دولي مكوّن من عدد كبير جداً من الدول المتساوية في القوّة بشكل تقريبي، لكن منطق الفوضى المتّصل بمثل ذلك النظام يأخذ شكلاً متمايزاً جداً يناقض تماماً النظام الدولي الذي يحكمه منطق الأعداد الصغيرة. ومع أنّ نظرية والتز لا تسعى لاستيعاب النظام الدولي المتميّز بالأعداد الكبيرة، فيمكن الاستنتاج من موقفه الإجمالي أنّ التفاعل داخل نظام كهذا يتّخذ بعض المميزات الخاصة بنظام اقتصادي أو سوق تحدّدهما المنافسة الكاملة[34]. لذلك قد يبدو أن نظاماً من هذا

(31) يقرّ Waltz(1979:122) أنّ نظريته "تطرح فرَضيّات حول مصالح الدول ودوافعها من دون شرحها".

(32) يقول Wendt (1999:104) إن سعي الدول للبقاء هو أمر "صحيح بَداهةً".

(33) من منظور Mearsheimer (2001)، لا يشير شويلر إلى الشك العميق الذي تولّده حالة الفوضى، ممّا يجعل التمييز بين دول الوضع الراهن والدول التعديلية أمراً مستحيلاً. لكنّ والتز لا يسير في هذا المنحنى، كما سنرى في الجزء التالي.

(34) يقول Kaplan (1962) إنّ الأنظمة من هذا النوع تُظهر بوضوح سيطرة النظام.

النوع يشبه حالة الفطرة لأنه ليس هناك، مثلاً، دافع للانخراط في تكوين الأحلاف. لكنّ الاقتصاديين يعتبرون أن هذه المقارنة غير ملائمة لافتراضهم أنّ السوق جزء لا يتجزّأ من النظام الاجتماعي والسياسي. وبالتالي فمن البديهي، بالنسبة إليهم، مثلاً، أنّ صاحب المتجر يُسلّم سلعة ثمينة مقابل شيك، وهو في الواقع ورقة لا قيمة حقيقية لها. وتستطيع النظريات الاقتصادية تفسير هذا التصرّف، مع أن الاقتصاديين لا يرون حاجة لذلك لأنّهم يؤمنون بوجهة نظر غودارد ونكسون الوظيفية البنيوية في أنّه يمكننا أن نفصل بين الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لغايات تحليلية. ومن العوامل التي تشكل أساس هذا الفصل مدى اعتماد والتز أيضاً على وجهة النظر هذه.

وتتركّز جدليّة والتز على الافتراض أنّه نظراً لأن البنية السياسية للنظام الدولي يحدّدها عدد صغير من القوى الكبرى، فإنه كما يتغيّر عدد الدول الكبرى، هناك نقاط حرجة حيث تحدث تغيّرات على مستوى الخطوات ويتّخذ منطق الفوضى السائد خصائص مختلفة جوهرياً. ومع أنّ والتز يقول بحدوث تغييرات هامشية كلّما ازداد أو نقص عدد القوى الكبرى في وقت معين، فهَمُّه الأساسي هو ما يعتبره التغيير الأشدّ إثارة الذي يحدث عند الانتقال من نظام متعدّد الأقطاب إلى نظام الثنائية القطبية(35). فمنطق الفوضى يتّخذ شكلاً مختلفاً جداً عندما يزداد عدد القوى الكبرى من اثنين إلى ثلاثة أو أكثر. فبالنسبة لوالتز ليس الأمر "أنّ الفوضى هي ما تفهمه الدول من الفوضى" كما في قول ويندت الجدير بالذكر، وإنّما "الفوضى هي ما تستفيده القطبية منها". فإذا تغيّرت البنية ـ والمقصود بها هنا عدد القوى الكبرى في النظام ـ يمكن أن تشهد طبيعة الفوضى تحوُّلاً جذرياً. لذلك كان ينبغي أن يذكر والتز أيضاً أن الانخفاض من قوّتين كبريين إلى قوة واحدة يمثل تحوّلاً كبيراً في منطق الفوضى على قدر التحوّل من الثنائية القطبية إلى التعدّدية القطبية. وتوسُّعاً في

(35) يقبل والتز فكرة أنّ أي نظام ثلاثي الأقطاب هو أيضاً متميّز، إلاّ أنه يُصنَّف ضمن النظام المتعدّد الأقطاب. لكن من المفيد، في هذا المجال، أيضاً مراجعة Schweller (1993; 1998).

منطق البحث الذي بسطه والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية"، كان عليه أن يقول، في أعقاب زوال الاتحاد السوفياتي، إنّ الأحادية القطبية ستكون صفة ملازمة للنظام الدولي مدىً طويلاً جداً. لكن بدلاً من ذلك، قام جماعة كُثُر وتوقعوا عودة سريعة للنظام المتعدّد الأقطاب. وهذا التنبّؤ يناقض تماماً المنطق الأساسي لنظرية والتز وينمّ عن تخلُّف الواقعيين المحدثين عن استيعاب كامل مترتّبات الفكر البنائي. لكنْ، إلى حدّ ما، ما كان باستطاعة الواقعيين المحدثين معالجة كل مضاعفات منطق الفوضى من حيث تغيّره لدى الانتقال من التعددية القطبية إلى الثنائية القطبية. فعند استعراض المنطقين يصبح من السهل تصوُّر كيف تولِّد أحادية القطب منطقاً بنائياً ثالثاً يُعسِّر أمر تحقيق أي نقلة ارتدادية إلى أي من ثنائية القطب أو تعدّديّته.

وعلى كل حال، فإننا نبحث بالتفصيل، في هذا الجزء من الفصل، كيف يتطور المنطق البنائي الناشئ عن الفوضى في البيئتين المتعدّدة الأقطاب والثنائية. ونقطة انطلاق والتز هي أنّ البنية الفوضوية تقيّد تصرّفات الدول بحيث إنّ النظامين ينشآن عن بنًى وأعمال من شأنها إنتاج توازن للقوى. فمن وجهة نظر والتز، لا فرق بين أن يكون النظام مكوّناً من دول تعديلية أو من دول الوضع الراهن، لأنّه بغضّ النظر عن أهداف الدول المنفردة، فإن البنية الدولية تدفعها إلى اتّباع سياسات تقود إلى قيام توازن القوى وإعادة إنتاج النظام. ويؤكّد والتز، من ناحية أخرى، أنّ النظام لم يُصمَّم ولم يُبرمَج بطريقة ما للوصول إلى هذه الحصيلة المشتركة. فبنية النظام الدولي لا تعمل كمرجل مزوَّد بمنظِّم للحرارة للمحافظة على درجة حرارة ثابتة. والواقع أنه يستحيل أن نلاحظ كيف تعمل البنية الدولية لأن هناك مجموعة واحدة فقط من الدول المتفاعلة: دولتان في حالة الثنائية القطبية وأكثر من اثنتين في حالة تعدّد الأقطاب. لكنّ النظام يُعاد إنتاجه لأن التفاعلات تتأثر عميقاً "بعمليّتين واسعتي الانتشار" ـ المنافسة والتكيّف الاجتماعي ـ وهاتان ناشئتان، حسبما يراه Waltz (1979:74)، عن البنية الفوضوية. وبذلك لا تكون الدول مقيّدة ببنية

النظام الدولي إلّا بشكل غير مباشر. ومع الاختلاف الكبير بين عمليتي المنافسة والتكيّف الاجتماعي، فإن والتز يرى أنهما كلتيهما تنتجان عن الفوضى، وبالتالي فإن كلاً منهما تقيِّد، إلى حدّ كبير، تصرّفات الدول. لذلك يعتبر والتز أنّ الفوضى تُحدث عمليّتين تجبران الدول على التصرف بطريقة تضمن إعادة إنتاج النظام الفوضوي باستمرار (راجع الرسم 6–5). لكن نظراً لأن الثنائية القطبية والتعددية القطبية هما نظامان مختلفان، فإن والتز يدرك أنّ العمليّتين تنتجان بنيتيهما بطريقتين مختلفتين فعلاً.

بيد أنّ والتز لا ييسّر فهم أي من المنافسة والتكيُّف الاجتماعي في السياسة الدولية لأنّه يفسّرهما مبدئياً في سياق الأنظمة الكثيرة العدد، علماً بأنه، كما ذكرنا سابقاً، لا يمكن تحويل منطق هذه الأنظمة بشكل ملائم إلى الأنظمة القليلة العدد. وهذا صحيح بشكل خاصّ في سياق المنافسة والتكيّف الاجتماعي لأنّ والتز يقول إنّ هاتين العمليتين تؤثران في الرأي الاستتباعي القائل إنّ الوحدات التي تفشل إمّا في المنافسة الفعّالة أو في الالتزام بقواعد النظام (وبالتالي تظلّ غير متكيّفة اجتماعياً) ـ هذه الوحدات تُقصى من النظام. ويُستفاد من المنطق المرتبط بالمنافسة الكاملة لتوضيح عملية المنافسة. يقول Waltz (1979:137) إنّ الشركات "البارعة تنجو، في حين أن الشركات الأخرى التي تدار بلا مهارة تقع في الإفلاس"، ثمّ يؤكّد إنّ إقصاء عدم الفعالية هو "من شروط الأداء الجيّد في الاقتصاد". لكن، كما يرى والتز، ليس ذلك نموذجاً مفيداً للتفكير في السياسة الدولية، لأن رجال الاقتصاد يهتمّون بإنتاج السلع والخدمات بشكل فعّال، لكن، في المقابل، يتركز الاهتمام، في السياسة الدولية، بشكل أساسيّ، على مصير القوى الكبرى. وبالتحديد، إذا كان الاقتصاديون يوافقون على أنّ الإفلاس ظاهرة شائعة في ظلّ المنافسة الكاملة، فإن القوى الكبرى نادراً ما تنمحي من الوجود.

البنية		العملية	النتيجة
المبدأ الناظم	توزيع القوة		
الفوضى	ثنائية القطب	التكيف الاجتماعي التوازن الداخلي المنافسة/الإدارة	توازن القوى الثنائي القطب
	تعددية الأقطاب	التكيف الاجتماعي التوازن الداخلي والخارجي المنافسة	توازن القوى المتعدد الأقطاب

الرسم 6-5. مفهوم والتز البنائي لتوازن القوى

وهناك حاجة لمقاربة اجتماعية أعمق لتفسير بقاء الوحدات. لكنّ Wendt (1999:101)، بعد أن قيّم استفادة والتز من المنافسة والتكيّف الاجتماعي، استنتج أنّه "ليس في هذه النظرية من شيء اجتماعي إلّا النزر اليسير". لكن هذا الرأي يستند استناداً كلياً إلى استخدام والتز للمنافسة الكاملة. وكما لاحظنا في الجزء السابق، يشدّد والتز على أنّ المنطق المتعلّق بأنظمة العدد القليل مختلف تماماً عن المنطق المتّصل بالأنظمة الكثيرة العدد. ففي الأنظمة القليلة العدد، يُفرض على الوحدات أن يراعي بعضها بعضاً بالإضافة إلى إيلاء عناية لبنية النظام، ولذلك فهي اجتماعية بالأصالة في توجّهها أكثر من الشركات العاملة في السوق التي تحدّدها المنافسة الكاملة. لذلك تتّخذ المنافسة والتكيّف الاجتماعي شكلاً مختلفاً عند تطبيقهما على القوى الكبرى في النظام السياسي الدولي. فأفضل طريقة إذاً لتوضيح طبيعة المنافسة والتكيّف الاجتماعي في بيئة أنظمة العدد القليل هي في ملاحظة تطبيق والتز هاتين العمليتين على النظامين الثنائي القطب والمتعدّد الأقطاب.

ومع أنّ نظرية والتز تقول إنّ توازن القوى يعزّز الثنائية القطبية والتعددية

القطبية على حدّ سواء، فإن والتز يعرض تقديرات مختلفة جداً لكيفية عمل توازن القوى في هذين النظامين لأن هذا هو السبب الأساسي لوضع نظريته. ويؤكّد Wendt (1979:71) أن نظرية الأنظمة "تشرح التغييرات عبر الأنظمة وليس داخلها". بل إن نظرية الأنظمة يمكنها فقط "أن تفسِّر استمَراريّة النظام وتتنبّأ بها" (Waltz, 1979:69). ومن ناحية أخرى، استطاع والتز، بمقارنة هذين النظامين ومقابلتهما، أن يعين مواقعهما ضمن سياقات تاريخية محدّدة. فالتعددية القطبية تُحدَّد بنظام القوى الكبرى الأوروبي، وتناقَش الثنائية القطبية في إطار العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة. وهدف والتز الأساسي هو أن يُظهر أن النظام الثنائي القطب يُحتمل أن يدعم الاستقرار أكثر من النظام المتعدد الأقطاب لأن القيود البنيوية المتعلقة بالثنائية القطبية تنتج توازناً للقوى أكثر ثباتاً مما تنتجه القيود المتعلّقة بالتعددية القطبية.

التعددية القطبية وتوازن القوى

بالتركيز أوّلاً على التعددية القطبية، أكّد Waltz (1979:162-3) أن هناك فرقاً استتباعياً بين أن يكون النظام المتعدد الأقطاب مكوّناً من ثلاثة أو أربعة أقطاب بدلاً من ستّة أو سبعة. ومن ناحية ثانية، يشير أنّه إذا نظرنا إلى الفترة بين 1700 و1935، لم يكن هناك ولا مرّة أقلّ من خمس قوى كبرى تتفاعل. فتحليله للتعددية القطبية إذاً ينطلق من افتراض وجود خمس قوى كبرى، على الأقلّ، وبالتالي فإنّ أيّ زيادة في العدد أكثر من هذا الحدّ لا تحدث أي فارق استتباعي لأن القيود البنيوية الأساسية لا تتأثّر جوهرياً بظهور أي قوّة كبرى جديدة على الساحة.

يرى Waltz (1979:70)، بشكل عامّ، أن السياسة بين القوى الأوروبية الكبرى "كانت أقرب إلى لعبة ما ينقص هنا يُزاد هناك". أي أن الدول الأوروبية عملت في أوضاع تميّزت بأن أي مكسب مادي لإحدى القوى الكبرى كان يأتي على حساب القوى الأخرى. فمثلاً عندما انتزعت ألمانيا منطقتي الألزاس

واللورين من فرنسا في عام 1871، كان مكسب ألمانيا مساوياً تماماً لخسارة فرنسا[36]. علماً بأن والتز يدرك أن نظريته ما كانت لتتنبّأ بقيام ألمانيا بتلك الخطوة مع أنها لا تستبعد أساساً إمكانية حدوث مثل تلك الخطوات. والواقع أن من عواقب إصرار كل القوى الكبرى على البقاء كلاعبين مستقلّين أنّها، من ناحية، لا تستطيع أبداً أن تتأكد ممّا قد تفعله الدول الأخرى في المستقبل. أما من الناحية الأخرى، وعلى قدر الأهمية نفسه، فيمكنها التأكد من أن قدرات قوّتها النسبية تتغيّر، على مَرّ الأيام، بأساليب لا يمكن معرفتها مسبقاً. وينبغي أخذ هذين العاملين بعين الاعتبار نظراً لأن جميع القوى الكبرى ملتزمة ببقائها. ولأن القوى الكبرى تتبع استراتيجيات تمكنّها من البقاء، فإنها في الوقت عينه، وعن غير عمد كما يرى والتز، تضمن إعادة إنتاج البنية الفوضوية للنظام الدولي. غير أن القوى الكبرى، بإنتاجها حالة فوضى متعددة الأقطاب، تُديم أيضاً حالة عدم التيقُّن من المستقبل، ممّا يفرض عليها وضعيّة الاتّكال على الذات واستراتيجيات تنافسية لضمان بقائها. ويؤدي ذلك إلى استمرار شعور القوى الكبرى بعدم الأمان وعدم رغبتها في القيام بأي خطوة قد تُفضي إلى تراجع وضعها الراهن.

ومع أنّ زيادة عدد القوى الكبرى تؤدي، برأي والتز، إلى زيادة حدّة عدم اليقين عمّا هي عليه، فإنها لا تبدّل القيود البنيوية الأساسية التي تربطها بالفوضى المتعدّدة الأقطاب. وتفترض هذه الظاهرة البنيوية في النظام الدولي أن يكون الاتكال على الذات "بالضرورة هو مبدأ العمل" بالنسبة للقوى الكبرى (Waltz, 1979:111). ويستتبع هذه الفكرة عاملان هامّان. أوّلهما أنه لا بديل أمام كل قوّة كبرى مِن أن تبذل "بعضاً من جهودها، لا في سبيل تعزيز مصلحتها الخاصة، بل من أجل توفير وسائل حماية نفسها من الآخرين" (105: 1979). والثاني هو أن القوى الكبرى مهيّأة سلفاً لتجنّب التعاون فيما بينها وتبنّي المواقف التنافسية. ويعرض والتز عدداً من الأسباب التي تدفع القوى الكبرى

(36) إلاّ أنّ هذا المثل يتجاهل نموّ الروح القومية، فالسيطرة على شعب ساخط قد تكون أمراً سلبياً جداً.

لتفضيل العمل المنفرد بدلاً من إقامة روابط دائمة للتعاون. فهي، من ناحية، تخشى أن يؤدي التعاون إلى الاعتماد على الغير، لذلك تفضّل السير في اتجاه الاكتفاء الذاتي و/أو الإقدام على "الهجمات الاستعمارية لتوسيع نطاق سيطرتها" (Waltz, 1979:106).[37] ومن ناحية أخرى، تخشى القوى الكبرى أن تُوزَّع ثمار التعاون بشكل لا يلائمها. وبالاستناد إلى نظرية شركات احتكار القِلّة، يقول Waltz (1979:106) إنّ القوى الكبرى "ينبغي أن تكون أكثر اهتماماً بالقوّة النسبية منها بالاستفادة المطلقة"[38]. وتجعل هذه الظاهرة تحقيق التعاون أمراً في غاية الصعوبة لأنه في ظل إمكانية استفادة مجموعة من القوى العظمى من التعاون، فإن الأطراف، مع ذلك، لا تتفق على التعاون، بالرغم من احتمال حصول الجميع على مكاسب مطلقة، وذلك إذا كان يتوقّع أن ينال أحد الأطراف مكسباً أكبر من مكاسب الأطراف الأخرى وبالتالي يحسّن موقعه النسبي، مع الإشارة إلى أن والتز لا يقصد بذلك أن التعاون مستحيل في أوضاع الفوضى. لكنه يرى أن الفوضى تولّد بيئة تنافسية تمنع التعاون.

ومما يجدر ذكره أن القيود المرتبطة بحالة الفوضى لا تكشف سوى نصف الحقيقة الكامنة في موقف والتز البنيوي من توازن القوى المتعدد الأقطاب. أما النصف الآخر فمرتبط بتوزيع القوة. فهو يرى أن الوحدات، في أي نظام فوضوي، تكون مدركة تماماً لمواقع قوّتها النسبية. فأي خطوة تقوم بها أي قوة كبرى لزيادة قوّتها الداخلية تلاحظها القوى الكبرى الأخرى وتراقبها. وفضلاً عن ذلك، يقول والتز إنّ خوف كل قوّة كبرى من التخلّف عن سواها يدفعها إلى مضاهاة أي خطوة من هذا النوع تقوم بها القوى الأخرى. وبنتيجة ذلك يصبح لدى القوى الكبرى صفات مشتركة، تتزايد مع مرور الزمن، وهذا ما

(37) لا يطوّر والتز هذا الموضوع إلى نهايته. ولم يكن علماء الاقتصاد وحدهم من اهتم بظاهرة التبادل التي تؤدي إلى مفاضلة القوى. راجع Blau (1964).

(38) أثار التفريق بين المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة كمّاً هائلاً من الكتابات والنقاشات. راجع Baldwin (1993) للاطلاع على تقييم لهذه المناظرات. وللاطلاع على دراسة أحدث حول الموضوع، راجع Mosher (2003).

جعل والتز يصفها بأنّها "وحدات متماثلة"[39]. لذلك نجد أنّ هذه العملية الداخلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوزيع القوة وتمثّل بُعداً حيوياً لتوازن القوى. ويصف والتز هذه العملية الداخلية بالتوازن الداخلي، ويعتبرها ردّة فعل نظامية شاملة. أي أنّ القوى الكبرى لا يقوم بعضها بردّات فعل تجاه بعض فحسب، فهي أيضاً تعي أنّها تتفاعل فيما بينها في إطار النظام الذي تشكل جزءاً منه. وقد عبّر والتز عن ذلك بقوله: "كل منها يلعب لعبة وكلّها تلعب اللعبة معاً" (1979:75).

غير أن المضاهاة هي وجه واحد فقط من وجوه عملية التكيّف الاجتماعي. فوالتز يعلم أيضاً أن النظام السياسي الدولي يعمل في إطار مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساهم في ضبط تصرّفات القوى الكبرى. ولا تهدف نظرية والتز إلى تفسير بروز هذا النظام الاجتماعي الدولي وصيانته إلّا بقدر ما يؤثّر في النظام السياسي الدولي. وتعلم القوى الكبرى أنها، من أجل البقاء في نظام تنافسي متعدّد الأقطاب، تحتاج في بعض الظروف لتساعد إحداها الأخرى. ونتيجة لذلك يشير Waltz (1979:128) إلى وجود "ممارسات ناجحة" تسهل هذه الروابط، ويعطي مثلاً على ذلك الأعراف الدبلوماسية. غير أنّ والتز يوضح أن هذه الأعراف لا يحافَظ عليها لأن القوى الكبرى قد جعلت القيم التي ترتكز عليها هذه الأعراف جزءاً من ذواتها، إنّما تتمّ المحافظة عليها لأسباب نفعيّة. لكن ماذا يحدث عندما تقوم قوّة كبرى وتقرّر تجاهل تلك الأعراف؟ يقول والتز إن النظام يجعل الدولة الخارجة على الأعراف تخضع اجتماعياً عندما تكتشف أن سائر القوى الكبرى راغبة عن التحالف معها[40]. ونتيجة لذلك، كلّما كانت البيئة

(39) على الرغم من أن منظّرين آخرين قد لاحظوا هذا التوجُّه (Tilly, 1990)، فهناك مَن يرى أنّ عدداً من اللاعبين السياسيّين، من مختلف الأشكال، قد استمروا طويلاً في أعقاب القرون الوسطى، وأنّ ظهور الدولة القومية، بصفتها اللاعب الأبرز، قد تأخّر زمناً طويلاً. وهذا الرأي يناقض فرَضيّة المضاهاة ويستلزم نوعاً آخر من التفسير (Spruyt, 1994). ومع ذلك، يبدو أنّ المضاهاة كانت أحد عناصر نشوء القوى الكبرى. ويصرّ Waltz (1979:124) أن هذه النظرية لا توحي بأنّ المضاهاة بين الدول ستستمر إلى نقطة يصبح فيها المتنافسون نسخاً متطابقة".

(40) يوفّر Arnstrong (1993) و Halliday (1999) بحثين هامين عن كيفيّة إعادة الدول الخارجة على الأعراف إلى حظيرة المجتمع الدولي.

أشدّ تنافساً وكانت القوة الكبرى الخارجة على الأعراف أقرب إلى مركز النظام، جرت عملية إعادتها إلى المجتمع بشكل أسرع[41]. ومع أن والتز يقصّر عن تطوير هذه النقطة، يُستدلّ من خطه الجدلي العام أن نزعة القوى الكبرى في العمل على أساس المبادئ العامة يجب اعتبارها مظهراً من مظاهر التوازن الداخلي. وقد قال Waltz (1979:128) في هذا الصدد "إنّ تجاور الدول يعزِّز تماثلها نتيجة الأضرار الناجمة عن عدم الالتزام بالممارسات الناجحة"[42].

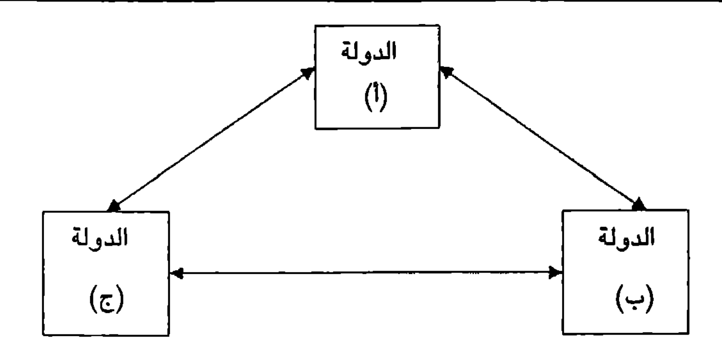
بناء عليه، فإن التوازن الداخلي الذي يحدث نتيجةً للتكيّف الاجتماعي والمنافسة هو، إلى حدّ بعيد، نتيجة للأجواء التنافسية المتّصلة بالفوضى[43]. لكنّه يفترض أيضاً وجود نظام متعدّد الأقطاب، لأنه لا يمكن معاقبة الخروج على المعايير إلا بوجود عدة قوى كبرى لتعاقب الجهة الخارجة. ويمكن القول، إنه كلما زاد عدد القوى الكبرى العاملة في النظام سهل أمر إعادة الجهة الخارجة على الأعراف إلى المسار الصحيح. ويبدو من هذا المنطلق أن زيادة عدد القوى الكبرى تمثل إمكانية زيادة استقرار النظام[44]. وبالرغم من أن والتز لم يفصّل هذا المنحى الجدلي، فقد تجاوزه عملياً في تحليله للمشاكل الأصيلة المتعلقة بالتعددية القطبية. فوالتز يدرك أنه حتى بوجود عدد قليل نسبياً من القوى

(41) وفقاً لـ Waltz (1979:128) إن التكيّف الاجتماعي للدول الخارجة على الأعراف يسير بوتيرة تُحدَّد حسب مدى انخراطها في النظام.

(42) يستند Buzan (1993) إلى هذا القول ليُظهر أنّ الثقافة المشتركة ليست الأساس الوحيد لنشوء القواعد والممارسات المشتركة. وقد يبدو نشوء القواعد عن أي نظام تنافسي مفارقة غريبة. لكنّ ذلك يدعم فعلاً فكرة بول بأن توازن القوى يعمل بشكل مختلف في النظام الدولي الناشىء عن مجتمع دولي.

(43) يثير هذا مجدّداً مسألة ما إذا كان ويندت على حقّ في قوله إنّ نظرية والتز ليس فيها من الاجتماع إلاّ الشيء القليل. ويُقال أحياناً إنّ التكيّف الاجتماعي ينطوي على "التاقلم الذاتي مع المعايير". راجع مثلاً Alderson (2001). إلا أنّ Theis (2003:547) يقول إن علماء الاجتماع أصبحوا يعتبرون هذا الرابط بين التكيّف الاجتماعي والتاقلم الذاتي خطأ وأنّ الخارجين على الأعراف "لا يجعلون المعايير جزءاً من ذواتهم، بل إنّهم يعدّلون سلوكهم فقط لتجنّب العقوبات".

(44) يعزّز هذا الرأي موقف Schweller (1996) القائل إنّ والتز واقعي دفاعي. إلّا أنّه يتجاهل موقف والتز الإجمالي بأن التعددية القطبية هي، بحدّ ذاتها، غير مستقرّة.



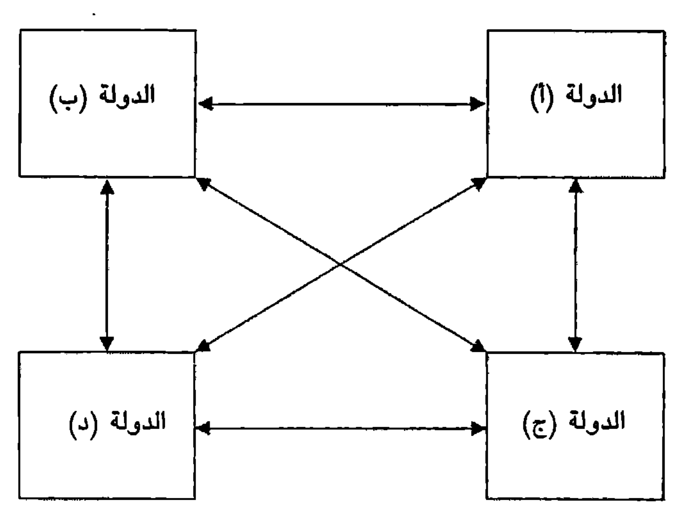
الرسم رقم 6-6 احتمالات تكوين للتحالفات في نظام ثلاثي الأقطاب

الكبرى، فإن مشاكل فهم ما يحدث لتوازن القوى داخل النظام تزداد بوتيرة أسرع مع كل زيادة في عدد القوى الكبرى لأن مثل هذه الزيادة تخلق إمكانيات التوازن الخارجي وذلك بتكوين التحالفات. أمّا في النظام الثنائي القطب، فعلى كلّ من القوّتين الكبريين أن تحسب حساب مقدّرات القوة لدى الطرف الآخر، ولا يكون هناك إمكانية للتوازن الخارجي. ولا يكفي في النظام المتعدد الأقطاب النظر في مقدّرات القوة لدى كل الأعضاء في النظام، بل ينبغي أيضاً النظر في احتمالات تشكيل الأحلاف. فإذا كان في النظام ثلاث قوى كبرى، توجد احتمالات قيام ثلاثة تحالفات ثنائية. ومن ناحية أخرى، عندما يضمّ النظام أربع قوى كبرى، تزداد التحالفات المحتملة إلى ستة. وفي حين كان في النظام خمس قوى كبرى، فإن هذا الوضع يولّد إمكانية نشوء عشر تحالفات ثنائية محتملة. لكن إذا زدنا قوة كبرى واحدة، يصل مجمل عدد التحالفات الثنائية المحتملة إلى 15. ثم إذا زدنا واحداً أيضاً، يرتفع العدد إلى 21 (راجع الرسوم 6–6 و6–7 و6-8). والعدد الإجمالي للتحالفات الثنائية المحتملة في أي نظام يتبع صيغة بسيطة[45]، هي التالية:

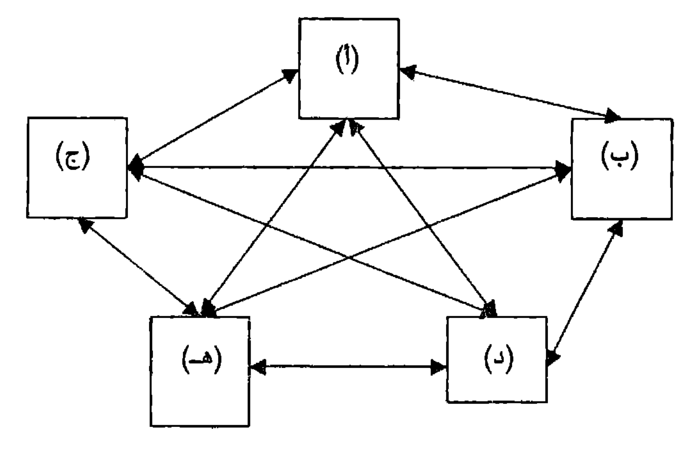
(45) ليس استناد Waltz (1979:135) إلى هذه الصيغة لتوضيح الفكرة المشار إليها هنا، بل هو للكشف عن السبب الذي يجعل المساومة صعبة بشكل متزايد مع زيادة عدد القوى الكبرى المعنية.

$$\frac{(n-1)n}{2}$$ (يمثّل الحرف (n) في هذه الصيغة عدد الدول في النظام).

وتكشف هذه الصيغة كيف تزداد بسرعة احتمالات إنشاء التحالفات لدى زيادة قوة كبرى واحدة على النظام.



الرسم رقم 6-7 احتمالات تكوين التحالفات في نظام رباعي الأقطاب



الرسم رقم 6-8 احتمالات تكوين التحالفات في نظام خماسي الأقطاب

وبالرغم من الأهمية التي يرتديها إنشاء التحالفات في الأنظمة المتعدّدة القطبية، فإن Snyder (1997) يرى أن هذه المسألة بحاجة إلى المزيد من الدراسة[46]. لكن بحسب Waltz (1979:163) فإن الرأي السائد هو أن التعددية القطبية مصدر للاستقرار في النظام الدولي لأن احتمالات إنشاء التحالفات تضفي على توزيع القوة عنصر المرونة[47]. ويعزّز هذا الرأي النظرة الاجتماعية التي ترى أن الصراع يمكن أن يكون مفيداً لأي مجتمع عندما تختلط العضوية في المجموعات المتنافسة. ويُعتقد أنّ الانشقاقات المستعرِضة ـ أي ما يسمّيه سيمل شبكة الصراع ـ تساهم في اندماج المجتمع[48]. ويرى والتز، في المقابل، أن القيود البنيوية ذات العلاقة بالثنائية القطبية تُحدث استقراراً أعلى مستوى ممّا تحدثه القيود البنيوية المتعلقة بالتعددية القطبية. ويعتبر المرونة المتّصلة بتشكيل التحالفات مصدراً لعدم الاستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى الحروب والأزمات ويولّد درجة عالية من عدم الشعور بالأمن. وتكمن المشكلة في أنّ المرونة تزيد من تعقيدات السياسة الدولية وتسبّب شتّى أشكال عدم اليقين. فضلاً عن ذلك، كما لاحظ Waltz (1979:165) فإن عدم التيقّن "مِمَّن يهدّد مَن، ومَن سيكسب أو يخسر من جرّاء تصرّفات الدول الأخرى أمر يتزايد مع ازدياد عدد الدول". وللتعقيدات وعدم اليقين بنتيجة احتمالات تكوين التحالفات بين القوى الكبرى مضاعفات لا بد أن تنعكس على نظرية توازن القوى. فهي تثير فعلاً تساؤلات خطيرة حول كيفية تحديد توازن القوى. ويقرّ Waltz (1979:124) بذلك لأنه "لا يمكن التنبؤ إلّا بحالة غير مُحدَّدة وغير ثابتة من التوازن، فمن الصعب القول إنّ

(46) قام Snyder (1997) بإحدى أهمّ المحاولات لتطوير مقاربة غنية على الصعيد النظري لمسألة تشكيل التحالفات. وهو يحدّد ثلاث محاولات أخرى لصياغة نظرية عامة وشاملة عن التحالفات، وهي محاولات: Liska (1962) و Holsti, Hopmann and Sullivan (1973) وWalt (1978).

(47) هذا هو رأي مورغنثو، مع أنّه، كما رأينا في الفصل 4، يوافق على أنّ الثنائية القطبية قد تولّد استقراراً أكثر ممّا تولّده التعددية القطبية.

(48) نشأت هذه الفكرة عند Simmel (1955) وانتشرت مع Coser (1956). وتشكّل هذه المقاربة أساس موقف Deutsch and Singer (1964) كما تناولها تجريبياً Singer, Bremer and Stuckey (1972).

أي توزيع للقوة يحدّ النظرية". وبكلام آخر، فإن ما تتوقّعه نظرية توازن القوى هو أن القوى الكبرى، في سعيها للمحافظة على استقلاليّتها الذاتية، تتبع استراتيجيات غير مُنَسَّقة تؤثّر دوماً على التوزيع العام لمقدّرات القوة، ومن عواقبها أنّها تُنتج عفواً النظام الدولي الفوضوي.

لذلك يؤكد والتز أنه لا يوجد تعريف واحد أو بسيط لما يعنيه توازن القوى. وبدلاً من أن يحاول توفير هذا التعريف، فإنه ربط توازن القوى بعدد من الظروف المختلفة. ويقول إنّ "أهدأ" الظروف "والمرغوب فيه أخلاقياً" قد صُوِّر أحياناً على أنّه نظام دولي يُحدِّد فيه توازنَ القوى "عالَمٌ من عدّة دول جميعها متساوية تقريباً في القوّة" (Waltz, 1972: 132). إلّا أن والتز يهاجم هذه الصيغة على أساسين. الأوّل هو أنّ هذه الصيغة، كما يقول، غير واقعيّة لأنّ عدم المساواة الحادة هي سمة متأصلة في نظام الدول ولأنه لم يسبق "أن تعايَش" على رأس بنية القوة "أكثر من عدد قليل من الدول على أنّها متساوية على وجه التقريب" (Waltz, 1979:132). ثانياً، يقول إنّ وجود عدد كبير من القوى المتساوية يولّد إمكانية التعقيد وعدم اليقين، وبالتالي عدم الاستقرار المستمر الذي لا مناص منه في هذه الحالة. وإن كان عدم المساواة لا يمكن أن يضمن السلام والاستقرار، فإنه يخلق بيئة ملائمة لنشوء السلام والاستقرار. ووجهة نظر والتز هي أن عدد القوى الكبرى لم يصل مرّة إلى الحَدّ الذي يجعل درجة مرونة التحالف كبيرة جداً بحيث يتعذّر تصوّر النظام كتوازن قوى مستقرّ نسبياً.

ويوافق والتز، من ناحية أخرى، أنه حتّى مع العدد المحدود من القوى الكبرى التي تواجَدت ضمن نظام الدول الأوروبي الحديث، كانت هناك أوقات أَمْكَن فيها تصوّر توازن القوى على شكل نِظامَيْ تحالف متساويين. ويعتبر والتز أنّ ممارسة سياسة القوة بشكل صارم هي فقط ما يدفع اللاعبين إلى معسكرين متخاصمين. وهو يرى، في الواقع، أنّ "مسألة إنشاء التحالفات والمحافظة عليها مسألة بالغة التعقيد حتى إنّ ممارسة اللعبة قد تكون متشدّدة جداً فلا تتوصل إلى تلك النتيجة إلّا تحت ضغط الحروب" (Watlz, 1979:167). ومع ذلك، يقرّ

والتز بأنه حتى في ظل هكذا ظروف تبرز الحاجة لتوازن قوى متعدّد الأقطاب ليعمل في اتجاهين مختلفين. فإذا كان في النظام دول تعديلية أو مهيمنة تريد السيطرة على القوى الكبرى الأخرى، فلا يمكن حفظ الاستقرار حينئذ إلّا بوجود دول مستعدّة للتصرف "بما يضمن ترجيح التوازن ضدّ المُعتدين المحتملين" في النظام الدولي (Waltz, 1979:164). غير أن الموقف الذي يُربط غالباً بوالتز يؤكّد أنّ التوازن يقتضي الانضمام إلى نظام التحالف الأضعف بين النظامين (Waltz, 1979:126)[49]. علماً بأنّ مِن آثار هاتين الخطوتين كلتيهما صيانة الوضع القائم.

كما يشير والتز إلى أن الدول لا تندفع من أجل حفظ الوضع القائم. بل على العكس من ذلك، يوجد كمّ هائل من الخلافات في النظام المتعدد الأقطاب ممّا يثني الدول عن ضمّ قواها للمحافظة على النظام. وحتى عندما تتهدّد دولتين أو أكثر أخطارٌ مشتركة، ليس من المؤكد أنهما ستتحالفان لأن الدول تميل باستمرار إلى الاستفادة من جهود الدولة الأولى على خطّ النار. وللسبب نفسه، حتى بعد تشكُّل الحلف، يظل الخطر قائماً بأن تنسحب الدول من الحلف بعد نشوب الحرب (Waltz,1979:166-7). ويتراجع والتز عن فرضية الواقعيين الهجوميين بأن الموقف المبدئي لكل الدول هو زيادة قوتها إلى أقصى حدّ[50]. فإذا كان ذلك صحيحاً، كما يقول Waltz (1979:126) فسنجد أن الدول ـ لا محالة ـ تنضمّ إلى الحلف الأقوى "وعندها لن نرى قيام توازنات بل تشكُّل هيمنة عالمية".

لكن مع أن جميع محاولات قيام هيمنة عالمية، عبر تاريخ أوروبا، قد أُحبطت، فإن والتز يصرّ على أنّ التعددية القطبية، خلال تلك الفترة، قد أعاقت إلى حَدّ بعيد إمكانيات السيطرة على الأحداث والأوضاع التي تزعزع الاستقرار والتي اتصفت بها السياسة الدولية. وهو يرى أن التعددية القطبية هي، في الحقيقة،

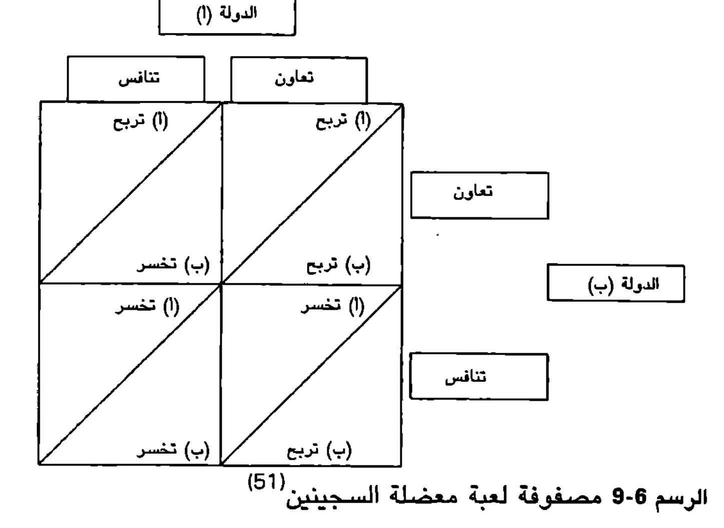
(49) يقول والتز إنّه بالانضمام إلى الحلف الأضعف تزيد أي دولة من قدرتها على المساومة.

(50) يقول Waltz (1979:126) "لا نتوقّع أن ينضمّ القويّ إلى القويّ بهدف زيادة مدى قوّتهما على الآخرين، وإنما أن يتهيّآ للقتال ويبحثا عن حلفاء يمكن أن يساعدوهما".

مسؤولة جزئياً عن المشكلة، وأن هناك عدداً من المشاكل البنيوية التي تتّصل بالتعددية القطبية في أي نظام يسود فيه منطق الأعداد الصغيرة، وهي التالية: – 1- إنّ عدد القوى الكبرى أقلّ من أن يجعل الانسحاب من الحلف ذا أثر استتباعي. -2- مرونة التحالفات تبقي علاقات الصداقة والعداوة متقلّبة. -3- مرونة التحالفات تلقي ظلال الشك على تقديرات القوى الكبرى بشأن حاضر توازن القوى ومستقبله. -4- يمكن أن تشكل أعمال أي دولة تهديداً لأمن الدول الأخرى. -5- يوجد عدد كبير من القوى الكبرى، بحيث لا تستطيع أي منها التأكد ممّا يجري. -6- عدد الدول الإجمالي أقلّ من أن يجعل ما يجري في أي مكان في النظام غير ذي شأن. -7- هناك عدد قليل جداً من القوى الكبرى القادرة على منع تحوُّل البحث عن حلفاء إلى مصدر للتوتّر والعداء (Waltz, 1979:168-76). ويؤدي ذلك إلى أنّه، في أي نظام متعدّد الأقطاب، تتنبّأ نظرية توازن القوى بأنه عندما تزيد قوّة كبرى مقدّرات قوّتها فإن القوى الكبرى الأخرى تتصرّف حيال هذا الأمر، فتقوم أولاً "بجهود داخلية لتعزيز قوّتها، مهما كانت تلك الجهود كريهة أو شاقة" (Waltz, 1979:125). لكن، في المقام الثاني، حين تُعتبَر الجهود الدولية غير كافية لمجابهة توزيع القوة الجديد، فإن القوى الكبرى تلجأ إلى التحالفات لتحسين موقع قوتها. وإذا بدأت التحالفات الثنائية بالتشكُّل وظهر منها تحالفان، يعتقد والتز أن القوى الكبرى غير المنحازة سوف تعارض الطرف الذي يضمّ دولة طامحة للسيطرة أو تنضمّ إلى الطرف الأضعف. لكن النقطة الأهمّ التي يشدّد عليها والتز هي أنه حتى في حال نشوب حرب "لا تكون وحدة التحالفات مكتملة" لأنّ الدول "تظلّ تناور من أجل المنافع وتخشى تكتلات القوى التي ستتشكّل بمجرّد انتهاء الصراع" (Waltz, 1979:167). وتبعاً لذلك، فإن بنية النظام المتعدد الأقطاب هي تربة خصبة لدوام وعُمق عدم اليقين بشأن توازن القوى.

الثنائية القطبية وتوازن القوى

ينظر والتز إلى توازن القوى في النظام الثنائي القطب من زاوية مختلفة كلياً عن نظرته إليه في النظام المتعدّد الأقطاب. فهو يميل إلى تناول التعددية القطبية من منظور حالة تعادل الربح والخسارة [ما ينقص هنا يُزاد هناك]، لذلك فإنه مع إقراره بإمكانية أن تتشارك دول من حلف واحد في مصالح مشتركة، يعتبر أن تلك المصالح يغلب أن تكون سلبية كأن تتشاطر الدول العداء لعدوّ مشترك. أضف إلى ذلك أنّ التعددية القطبية، في كافة أنحاء النظام، تدفع الدول لحساب حساب الرابحين والخاسرين والتفكير في المكاسب النسبية لا المطلقة. وبرغم ذلك، يرى والتز وجوب النظر إلى النظام السياسي الدولي من زاوية أكثر تعقيداً ـ أي على أساس لعبة "معضلة السجينين" التي يشترك فيها لاعبان، "فإذا اهتمّ كلّ من اللاعبين بمصالحه الخاصة، فإن الاثنين ينتهيان إلى حالة أسوأ ممّا لو كان كلّ منهما عمل لتحقيق المصالح المشتركة" (Waltz, 1979:109) وراجع أيضاً الرسم 6-9).



الرسم 9-6 مصفوفة لعبة معضلة السجينين(51)

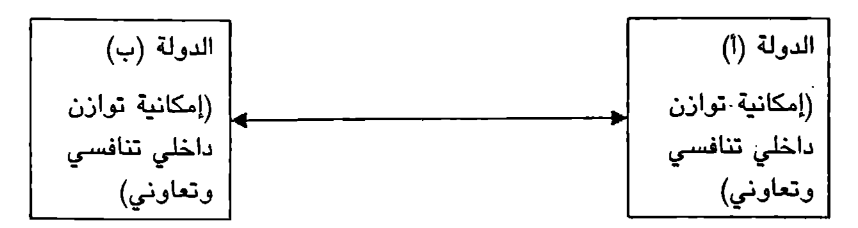
(51) ما لا تظهره هذه المصفوفة هو أنّ (أ) و(ب) تخسران إذا تنافستا كلتاهما أقلّ ممّا لو تعاونت إحداهما وتنافست الأخرى. وعلى الأساس نفسه، تربح (أ) و(ب) إذا تعاونتا كلتاهما أقلّ ممّا لو تنافست إحداهما وتعاونت الأخرى. وتنشأ المعضلة من هذا التفاوت في المكاسب.

ويقرّ والتز بأن هذا النموذج ينطبق، مبدئياً، حتى على العالم المتعدّد الأقطاب، لكنه يقول إنّه أوثق صلة بالعالم الثنائي القطب حيث تكون بنية النظام أنسب لتحقيق مكاسب مشتركة. وبذلك تكون القوّتان الكبريان قادرتين على إدارة الشؤون الدولية بشكل بنّاء أكثر من القوى الكبرى في عالم متعدّد الأقطاب (Waltz, 1979:210).

فالنقطة الأساسية في منطق والتز هي أن أيّ تغيير في البنية السياسية يؤدي إلى تغيير في التوقّعات بشأن كيفية تصرّف اللاعبين السياسيين وما يمكن أن يترتّب على تفاعلاتهم، علماً بأن الانتقال من التعددية القطبية إلى الثنائية القطبية يمثّل تغييراً بنيوياً من هذا النوع. وبالطبع تظلّ الفوضى البنية السياسية الأساسية الأخرى، وهكذا تظلّ المنافسة من العمليات السائدة في النظام. ويضيف والتز إنّ صفة تعادل الربح والخسارة تميِّز المنافسة في عالم ثنائي القطب أوضح ممّا هي عليه في عالم متعدد الأقطاب لأنّ هوية العدو ليست موضع شكّ (Waltz, 1979: 170-1). لكن بعد تأكيد والتز أهمية المنافسة الدائمة، فالنقطة الرئيسية الأخرى التي يريد الوصول إليها هي أنّ عواقب المنافسة تكون أقلّ ضرراً في عالم ثنائي القطبية. وهي على وجه الخصوص، أقل تأثيراً على قدرة القوتين الكبريين على إدارة الشؤون الدولية.

وينشأ التغيير على مستوى الخطوات في مقدرة القوى الكبرى على إدارة الشؤون الدولية عن انخفاض عدد وحدات النظام إلى قوتين كبريين وما ينتج عن ذلك من إلغاء للتوازن الخارجي. ومع إقرار والتز بأن التحالفات تستمرّ في لعب دور هام في العالم الثنائي القطب، فإن دورها حينئذ ليس بنيوياً لأن الدول الحليفة للقوتين الكبريين إنما هي دول ثانوية. فصحيح أن الموارد التي يوفرها هؤلاء الحلفاء مفيدة لكنها ليست من النوع الذي لا يُستغنى عنه، وبذلك تصبح إدارة التحالف مسألة في غاية السهولة (Waltz, 1979:169). والأهم من كل ذلك أن التعقيدات والشكوك المتعلقة بالتوازن الخارجي تسقط من المعادلة. فالاهتمام ينصبّ حصراً على التوازن الداخلي إذ إنّ القوى الكبرى تدرك "أنّه لا يمكن

التوصل إلى تصحيح اختلالات التوازن إلّا بجهودها الداخلية" (Waltz, 1979:163 وراجع أيضاً الرسم 6–10). ويرى Waltz (1979:168) أن سهولة إجراء حسابات التوازن الداخلي تجعله أوثق وأدق من التوازن الخارجي. وبالتالي تقلّ احتمالات خطأ القوّتين الكبريين في تقدير قوّتهما النسبية، ولذلك فإن احتمالات عدم اليقين - الملازم للتوازن الخارجي - تضيق في النظام الثنائي القطب، مما يسهّل كثيراً بروز توازن مستقرّ للقوى.



الرسم 6-10 توازن القوى في نظام ثنائي القطب

وليس تضييق هامش عدم اليقين، بحسب والتز، هو السبب الوحيد الذي يجعل الثنائية القطبية أقرب إلى الاستقرار وسهولة الانقياد من التعددية القطبية. ومع أنّ Waltz (1979:136;195-6) يدرك تماماً أنّ مخاطر عجز السوق والاستغلال متأصلة في أي نظام فوضوي، حتى ولو كان ثنائي القطب، فهو يرى أن انخفاض عدد القوى الكبرى يؤدي إلى زيادة حصتها في النظام ورفع قدرتها ودوافعها للمحافظة على الوضع القائم(52). فإلى جانب اعتقاد Waltz (1979:175) بأن العمليات التنافسية تستمرّ في النظام الثنائي القطبية، فهو يؤكد أنّ المخاطر الناجمة عن ذلك في عالم نووي توحي بأنّ "حالة العداء المتبادَل قد تقتضي تسوية الخلافات ولا تمنع تلك التسوية". كما إنه نظراً لغياب بعض القيود البنيوية التي تنتجها التعددية القطبية عن ساحة النظام الثنائي القطبية، فمن الأسهل للقوّتين الكبريين أن تعملا "كمحتكرين ثنائيين عاقلين - وذلك بتخفيف حدّة المنافسة بينهما والتعاون، من حين لآخر، من أجل المصلحة

(52) يشير عجز السوق إلى واقع وجود عقبات في سوق اللاعبين المتنافسين تمنع إنتاج فوائد عامة.

المشتركة، مع الاستمرار في مراقبة كل منهما الأخرى بحذر" (Waltz, 1979:203). وبحسب ما أوردَ Waltz (1979:135) فإن اثنين، على الأقل، من القيود المرتبطة بالتعددية القطبية يضعفان في العالم الثنائي القطب. يقول، أولاً، إن إمكانية التوصل إلى الاتفاق أسهل بكثير حيث لا يوجد سوى طرفين لأن ثمن المقايضة يصبح أدنى، في حين تتوسع المكاسب شريطة ألّا يكون في نيّة المحتكرين إنتاج مصالح عامة. ثانياً، يقول والتز إنّه نظراً للمسافة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول القوية الأخرى، يمكن اعتبار أنّ القوى الكبرى قد تكون "أقل اكتراثاً بإحراز مكاسب نسبية وأشدّ حرصاً على نيل مكاسب مطلقة". وهذان العاملان معاً يسهّلان كثيراً على القوى الكبرى في عالم الثنائي القطب إدارة النظام (راجع الرسم 6–9).

من الميادين الهامة التي تحتاج للإدارة، برأي والتز، صيانة توازن مستقرّ للقوى. ولا يمكن المحافظة على هذا التوازن إلا إذا بذلت القوّتان الكبريان جهوداً متواصلة. ويؤكّد Waltz (1979:185) أنّ "غريزة المحافظة على النفس" تدفعهما إلى بذل تلك الجهود لأن إدامة المأزق الدولي تمثّل "الحدّ الأساسيّ الأدنى لأمن كلّ منهما". ومع أنّه لا يمكن صيانة توازن القوى الثنائي القطبية إلا بالتوازن الداخلي، فإن Waltz (1979:173) يوافق، للسبب نفسه، على أنّ إدارة هذه العملية أسهل من إدارة التوازن الخارجي. ويفترض والتز، استناداً إلى أعمال خبراء الاقتصاد، أنّ القوّتين الكبريين، في عالم ثنائي القطبية، تستطيعان "أن تتعلّما تفسير خطوات كل منهما وسبل التكيّف مع تلك الخطوات أو مواجهتها". ويستشهد خصوصاً بـِ Williamson (1968:227) الذي يرى أن نمط التفاعل الذي يربطه والتز بالتكيّف الاجتماعي يؤدي، مع مرور الوقت، إلى زيادة التمسك بالممارسات المتعارَف عليها والاتفاقيات الصريحة. ويؤكّد والتز أنّ قيام عملية تعلُّم يمكن أن يُلاحَظ في جميع الأنظمة قليلة العدد، لكنّه يقول إن للنظام المكوَّن من وحدتين خصائص مختلفة. فمن ناحية، يكون التوتّر في النظام شديداً لأن كلاً من الدولتين قادرة على القيام

بِأشياء كثيرة لمصلحة الأخرى أو ضدّها. لكن، من ناحية أخرى، ونظراً لعدم توافر إمكانية اللجوء إلى طرف ثالث، "تشتدّ الضغوط لتخفيف حدّة التصرّفات" (Waltz, 1979:174). وعن طريق عملية التكيّف الاجتماعي إبّان الحرب الباردة، عندما كانت ردات فعل الولايات المتحدة تستتبع أعمال الاتحاد السوفياتي، والعكس بالعكس، أمكَنَ إيجاد "توازن ثنائي القطب متين بشكل مستمرّ" (Waltz, 1979:171). إلّا أنه كان توازناً للقوى مختلفاً كل الاختلاف عن التوازن الذي ساد في فترة تعدد الأقطاب، وهو يعكس وجود توازن توافقي للقوى لا توازنٍ قائم على التضادّ.

ويتوسّع Waltz (1979:171) في هذه المسألة ويقول إنه، نظراً لوجود دولتين فقط قادرتين على التصرّف على نطاق عالمي، خلال الحرب الباردة، كان كل ما يحدث في أي مكان مدار اهتمام الدولتين الكبريين. أضف إلى ذلك أنّه، بعكس العالم المتعدد القطبية، لم يكن هناك توزُّع للمسؤولية، فكانت الدولتان تسارعان لمواجهة "الأحداث التي تثير القلق". لذلك لم يكن للنظام مناطق طرفية لأن كلاً من القوّتين الكبريين ما كانت لترضى برؤية القوة الأخرى تحقق فائدة استراتيجية في أي جزء من العالم (Waltz, 1979:169). لكن يصعب الإتيان بتفسير بنيوي لهذه الظاهرة، لأنه ليس لدى والتز أدنى شك في أنّ تصرّفات القوى الثانوية لم يكن لها تأثير يُذكر على توازن القوى الأميركي/السوفياتي (Waltz, 1979:171). ويقول والتز بذلك لأنه يرى أنّ الخطر الأكبر في العالم الثنائي القطبية هو سوء التقدير، في حين أنّه المبالغة في ردات الفعل في العالم المتعدّد القطبية. وما يقصده Waltz (1979:172) بالمبالغة في ردّات الفعل هو التدخّل في مناطق حيث لا يكون للنتائج سوى عواقب على الصعيد المحلي. وبناءً على ذلك، كان مغزى النجاح في المناطق الطرفية، على الصعيد المادي، في النظام الثنائي القطبية إبّان الحرب الباردة أقل مما كان عليه في عالم أوروبا المتعدّد الأقطاب في القرن التاسع عشر (Waltz, 1979:190). وعلى أساس هذا المنطق، يجب الإقرار بأنه في حين أنّ "اللعبة الكبرى" التي جرت في آسيا

الوسطى في القرن التاسع عشر كانت ذات بُعد بنيوي لانعكاس آثارها على توازن القوى، فإن ذلك لا ينطبق على التدخّل الأميركي في جنوب شرق آسيا خلال الحرب الباردة، بصَرْف النظر عن نظرية الدومينو. وكما يلاحظ Waltz (1979:209) "يُرجى أن تكون الولايات المتحدة قد تعلّمَت أن نظرية الدومينو لا تصحّ اقتصادياً ولا عسكرياً". ولو صحت تلك النظرية لكان بالإمكان تقييم حرب فيتنام في سياق توازن القوى. لكن واقع الأمر هو أنّ تورُّط الولايات المتحدة في حرب فيتنام بحاجة للتوضيح على مستوى الوحدة الفردية.

استنتاج

تحتل محاولة والتز لوضع نظرية بنيوية للسياسة الدولية صدارة المناقشات المعاصرة حول كيفية إنشاء فهم نظري للعلاقات الدولية. وقد ألّف كتابه "نظرية السياسة الدولية" لأنه آمن أنّ دراسات العلاقات الدولية غالباً ما تهمل تأثيرات البنية أو تسيء فهمها (Waltz, 1979:175). إلّا أنه يوافق على أنّ النظرية المرتكزة إلى بنية النظام الدولي تستطيع فقط المساهمة في تفسير "بعض الأنماط البارزة والهامّة والدائمة" (Waltz, 1979:70). وهو، في الجوهر، يطرح ثلاث نقاط رئيسية في كتابه. الأولى هي أنّ الفوضى بنية سياسية مرنة جداً وأنّ توازن القوى يشكّل أفضل توضيح نظري لهذه الظاهرة. الطرح الثاني هو أن طبيعة السياسة الدولية في النظام الثنائي القطب تختلف عنها في النظام المتعدد الأقطاب، وذلك لأن توازن القوى يعمل على أسس مختلفة في كلّ من هذين النوعين المختلفين من النظام. أما الثالث، وهو على صلة وثيقة بالطرح الثاني، فهو أنه يمكن إدارة النظام الدولي إذا كان ثنائي القطب بشكل أفضل ممّا لو كان متعدد الأقطاب. وذلك لأن توازن القوى المتعدّد الأقطاب يمنع إدارة الشؤون الدولية بشكل بنّاء. لذلك يمكن الركون إلى التفسيرات البنيوية لتوضيح الاستمرارية داخل الأنظمة والفروقات بين نظام وآخر.

وضع والتز نظريته حول توازن القوى في إطار الحرب الباردة. ومع زوال الاتحاد السوفياتي وابتداء فترة ما بعد الحرب الباردة، وُجِّهت انتقادات كثيرة للمنظّرين في الشؤون الدولية عموماً لعدم تمكّنهم من توقُّع ذلك التطور العظيم، وقد نالت تلك الانتقادات والتز بشكل خاصّ. غير أن والتز، كما ذكرنا آنفاً، أوضح أن نظريته لا تعلّل تحوّلات النظام. بل إنها يمكن أن تلقي بعض الضوء على بقاء الأنظمة والاستمرارية في داخلها، كما إنها تساعد في فهم تأثير البنى المختلفة على أنماط التصرف العامة. وهذه هي حدود إمكانيات نظريته. وعلى كل حال، ونظراً لهذا التوجّه، فإن موقف والتز من نهاية الحرب الباردة كان، في أقلّ تقدير، غير منطقيّ. وكان جوهر حجته يقوم على أنّه، بحسب نظريته، ستكون هناك ضغوط بنيوية على القوى الكبرى لتتوازن ضد الولايات المتحدة، وأننا سنعود، في وقت ما، إلى النظام الثنائي القطب. إلّا أن هذا، في الواقع، هو انعكاس باهت وتطبيق جامد لنظريته. ويشدّد والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية" على أنه سيكون من الصعوبة بمكان أن تتمكن القوى المعروفة من تخطي عتبة القوى العظمى، وأنّ على المنظّرين عدم قصر اهتمامهم على احتمالات قيام عالم جديد متعدّد الأقطاب، بل على احتمال تطوّرات السياسة الدولية إذا تراجع الاتحاد السوفياتي عن مستوى القوّة العظمى. أي أن والتز كان، منذ ذلك الحين، يتوقّع قيام عالم أحادي القطب، وكان منطق رأيه أنّه في حال ظهور الأحادية القطبية فعلاً، فإنها ستستمرّ فترة طويلة. وقد تعزّزَ موقف والتز بخسارة الاتحاد السوفياتي موقعه كقوّة عظمى بحيث استطاع أن يقول إنّ تحوّلاً بنيوياً قد حدث وأن يستكشف كيف سيبدو ذلك العالم الجديد الأحادي القطب.

وكان والتز قد سبق وأشار إلى وجوه الأحادية القطبية عندما بحث إدارة الشؤون الدولية[53]. وهو يقول إنّه في النظام الثنائي القطبية حيث توجد قوّتان كبريان فقط وبالتالي لا إمكانية للتوازن الخارجي، يمكن إدارة الشؤون الدولية

(53) لا يشير والتز طبعاً، في بحثه عن إدارة القوى الكبرى، إلى بول. لكن بول إنّما يفترض أنّ الإدارة ممكنة في عالم متعدّد الأقطاب. وتسير المناقشة بأكملها عكس تفكير والتز.

بشكل بنّاء أكثر ممّا في النظام المتعدد الأقطاب. كان توازن القوى، في فترة الثنائية القطبية إبّان الحرب الباردة، يتعزّز، جزئياً، بمواقف منسّقة تتخذها القوّتان العظميان. غير أنه يبدو أن الإدارة المشتركة لتوازن القوى تأخذنا من ميدان النظام الدولي وتدخلنا في مجال المجتمع الدولي. علماً بأن الكلام يدور هنا على توازن قوى توافقي وليس على توازن قوى قائم على التضادّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ والتز ذكر أنّ الاتحاد السوفياتي لم يستطع أن يقوم بدور في الإدارة في المجالات غير العسكرية وأنّ مثل ذلك الدور كان حكراً على الولايات المتحدة. وقال: "جميع الدول موجودة في السفينة المثقوبة نفسها. لكنّ واحدة منها فقط تملك أكبر مغرفة لتفريغ الماء المتسرب" (Waltz, 1979:210). وأكد والتز أنه، بالرغم من عدم إلقاء نظريّته ضوءاً على كيفية إدارة المشاكل المتصلة بالفقر والسكان والتلوّث والتكاثُر، فإنها تشير إلى أنّ الثنائية القطبية، وعملياً الأحادية القطبية كذلك في بعض المجالات، تمثّل نظاماً أفضل من التعددية القطبية لمعالجة هذه المشاكل. غير أن والتز فوّت، عند زوال الاتحاد السوفياتي، الفرصة لتطوير تلك الأفكار الأولية.

فهل هناك سبب جعل والتز يحجم عن القيام بتلك الخطوة سواء عند تأليف كتاب "نظرية السياسة الدولية" أم بعد ذلك في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ من الإجابات المحتملة عن هذا السؤال أنّ تحليلاته تنطوي على بُعد هام يتعلق بصناعة الأساطير. أي، بكلام آخر، والتز لا يقوم فقط ببحث هادئ عن التأثير البنيوي للنظام الدولي، كما يدّعي، لأن بُعداً إيديولوجياً عميقاً قد تسرّب إلى نظريته. ولموقفه الإيديولوجي وجهان، الأول هو كُرْه شديد للحرب وإدراك بأن التبرير الوحيد أمام الدولة هو ضمان سلامة سكانها. وهو بالتالي يؤمن أنّ القوى الكبرى تكون "في أفضل حال عندما تكون الأسلحة التي تستخدمها لمواجهة المعضلة الأمنية من النوع الذي يجعل شن الحرب بينها بعيد الاحتمال" وعندما يكلف "ثمنها مالاً فقط لا دماً أيضاً" (Waltz, 1979:187). بالإضافة إلى ذلك، يقرّ والتز في عدة مواضع من كتاب "نظرية السياسة الدولية" (Waltz,

1979:176,185,187) بأنّ تطوّر الأسلحة النووية جعل القوة العسكرية تفقد عملياً قابليّتها للاستعمال في العلاقات بين القوى الكبرى. لكن إذا كان ذلك صحيحاً فيمكن القول إن تحليله يفقد شيئاً من متانته، لأن عدم قدرة القوى الكبرى على استخدام القوة، وليس الثنائية القطبية، يمكن أن يكون هو ما أدى إلى بروز توازن القوى التوافقي. والواقع أن والتز يحاول عمل المستحيل لأنه يؤمن بأن مناقشته تبرهن أن الأخطار المحتملة المتعلقة بالأسلحة النووية تُخفَّض إنما في عالم ثنائي القطبية فحسْب[54].

ويبرز الوجه الثاني لموقف والتز الإيديولوجي في أعقاب الحرب الباردة عندما يتّضح أنّ توازن القوى بالنسبة له هو أكثر من مظهر بنيوي للنظام الفوضوي، بل إنه يعطيه القيمة المعنوية نفسها التي كان الأوروبيون ينسبونها إليه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ أي أنه يمنع احتكار القوة. لم يكن هناك ما يدفع والتز للقلق بشأن هذا الاحتمال أثناء الحرب الباردة، لذلك ركز اهتمامه على حقيقة أنّ الثنائية القطبية تمهّد طريق التعاون بين القوى الكبرى[55]. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واحتمال تجمّع العالم حول قطب واحد، فإن والتز، خشيةً من عواقب احتكار الولايات المتحدة للقوة، تخلّى عن منطق حجّته في كتاب "نظرية السياسة الدولية" ولجأ إلى الأسطورة التقليدية القديمة بأن خطر الهيمنة يدفع دائماً إلى قيام توازن للقوى.

(54) إن حجّة Waltz (1981) لاحقاً المؤيدة لانتشار السلاح النووي غير متوافقة مع موقفه في كتاب "نظرية السياسة الدولية". يقول Craig (2003) إن موقف والتز في الكتابين غير ثابت لأنه يستند إلى افتراض خاطئ بأنه ما من خطر جدّيّ في قيام حرب نووية مقصودة أو عرَضيّة أثناء الحرب الباردة. ويؤكد كريغ أن الوثائق تثبت الآن أن بعض صانعي القرار كانوا يرغبون بالفعل في استخدام الأسلحة النووية وأنّ الحوادث النووية كانت وشيكة جداً.

(55) يقول Craig (2003) إنّ هذه الخطوة كانت تنبع من اهتمام والتز الإيديولوجي بالمخاطر التي تشكّلها الأسلحة النووية، ولهذا السبب اضطرّ والتز للتخلّي عن المنطق البنيوي البحت والاستناد إلى متغيّرة على مستوى الوحدات (الخوف من الحرب النووية) لكي يوضح لماذا أنشأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي توازن قوّى توافقياً. إلّا أنّ والتز، في الواقع، لم يدمج هذه الخطوة في نموذجه على نحو بيِّن. وسأحاول أن أقوم بذلك في الفصل الأخير وأن أظهر أنّه أمر ممكن على مستوى بنيوي في التحليل.

7 "مأساة سياسات القوى الكبرى" تأليف جون ج. ميرشايمر

من التطوّرات اللافتة في دراسة السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة عودة الاهتمام بالواقعية. وقد افترض عدد من المنظّرين، في خضمّ موجة التفاؤل التي رافقت بزوغ فترة ما بعد الحرب الباردة، أو بالأحرى أملوا أن تحمل "نهاية التاريخ" زوال الواقعية. لكن بدلاً من ذلك، برز على الساحة جيل جديد من الواقعيين وأثاروا، في التسعينيّات، سلسلة من النقاشات حول جوهر النظرية الواقعية. وسار بعض هذا الجيل الجديد على خطى والتز، أما الآخرون فسلكوا اتجاهات أخرى[1]. وبالاستناد إلى هذه الفورة الفكرية الجديدة، وضع جون ميرشايمر، في بداية الألفية الجديدة، كتابه "مأساة سياسات القوى الكبرى" الذي لاقى استحساناً فورياً واعتبر أثراً رائعاً جديراً بخلافة أعمال مورغنتو ووالتز في صدارة آثار الفكر الواقعي"[2] وعلى غرار الفصول السابقة، يحاول هذا

(1) أصبح الآن يُشار إلى "الواقعية الدفاعية" و"الواقعية الهجومية" و"الواقعية الكلاسيكية المحدثة" و"الواقعية المتشدّدة" (Williams, 2005). للاطلاع على بحثين مفيدين حول المقاربات الواقعية المستجدّة راجع (1997) Schweller and Priess و(1998) Rose.

(2) ظهر هذا الرأي لساموبل هنتنغتون على غلاف الكتاب. إلاّ ان الكتاب استعرض أيضاً آراء متناقضة من دارسين معارضين اساساً. يقول (2002:47) Gowan إن دعوة ميرشايمر إلى "الاستعداد لصراعات القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين" هي "فضيحة". ومع أنّه ينتقد بشدّة نواحي عديدة من تحليل ميرشايمر، لاسيّما عدم تحديد الولايات المتحدة كقوّة مهيمنة عالمية،

الفصل أن يبرهن أن توازن القوى يلعب دوراً مركزياً في نظريّة ميرشايمر حول السياسة الدولية. ويقرّر ميرشايمر، بكل وضوح، أن من الضروري الرجوع إلى منطق توازن القوى من أجل فهم السياسة الدولية. إلّا أن تقييمه متميّز جداً ويُبعده عَن مورغنتو وبول ووالتز. فنظرياتهم جميعاً تحدّد أوضاعاً حيث تستطيع القوى الكبرى التحرّك أبعد من صراعات تعادل الربح والخسارة وصولاً إلى فسحة يكون فيها التعاون ممكناً، في أقلّ تقدير. أما ميرشايمر، في المقابل، فيعرض نظرية متشائمة بغير تحفُّظ تكشف كيف أنّ بنية النظام الدولي تدفع الدول إلى اتباع سياسات تنافسية، الواحدة تجاه الأخرى، وسعي كل منها، كلّما وحيثما أمكن، إلى إمالة توازن القوى القائم على التضادّ لمصلحتها[3].

فضلاً عن ذلك، يقرّ ميرشايمر بأنّ هذه الصورة التي تُظهر كل القوى الكبرى وهي تُقدِم، بلا هوادة، على اتخاذ مواقف تنافسية، هي معاكسة تماماً لرأي والتز في تأثير بنية النظام الدولي على القوى الكبرى. وبحسب Mearsheimer (2001:19-20)، يبدو أنّ والتز قد وقف موقفاً معارضاً يفيد بأنّ "الفوضى تشجّع الدول على التصرّف من منطلق دفاعي وصيانة توازن القوى بدلاً من الإخلال به". لذلك يُعتبر والتز واقعياً دفاعياً على النقيض تماماً من ميرشايمر الذي يُعرِّف نفسه بأنّه واقعي هجومي. وقد تبيّن هذا الفارق بوضوح خلال التسعينيّات، إلّا أن ميرشايمر هو من جاء بنظرية متكاملةً تؤيد الواقعية الهجومية وتصلح للمقارنة بينها وبين "نظرية السياسة الدولية" لوالتز. غير أن هناك من الأسباب ما يكفي للاعتقاد بأن هذا التمييز يستند إلى تفريع غير صحيح.

وكما بيّنّا في الفصل السابق، فإن تصوير والتز كواقعي دفاعي ينمّ عن

فهو يستنتج أن اليسار يجب أن يتعلّم من ميرشايمر ما هو أكثر "من أي عدد من الأبحاث عن معجزات الحكم العالمي المقبلة" (Gowan, 2002:67).

(3) من السهل تضخيم هذا الاختلاف. فالتعاون بين القوى الكبرى لا يكون دائماً محموداً - ولهذا السبب يبدو أنّ تقسيم بولندا يشكل معضلة بنظر بعض منظّري توازن القوى مثل مورغنتو، ولكن ليس مثل بول. وعلى الأساس نفسه، يمكن اعتبار أنّ راي ميرشايمر يتّصف بنفحة أكثر تفاؤلاً لأنّ تحليله يوحي بأنّ بنية النظام تساعد على كبح خطر الهيمنة.

إساءة فهم ما كتبه. فإذا انعتقنا من المقياس المجازي العامّ الذي استُخدم لفهم المقصود بتوازن القوى وتصوّرنا، بدلاً من ذلك، النظام كآلة التدريب على المشي، فما يقوله والتز، في الواقع، هو أن الدول هي كجرذان على تلك الآلة. وعلى كل دولة، لتحافظ على بقائها، أن تدوس الآلة بسرعة وإلاّ تعرّضت لخطر الوقوع خارجاً. تقترح نظرية والتز أن الدول في النظام المتعدّد الأقطاب لا يمكنها التحكم بسرعة الآلة إلا بشكل محدود نسبياً وأن هذه السرعة تتغيّر بتغيّر الزمن. إلا أنّه إذا انخفض عدد الدول على الآلة إلى اثنتين، فتبرز حينذاك إمكانية أن تتعاون الدولتان لتخفيض سرعة الآلة أو إيقافها، أو حتّى جعلها تسير إلى الوراء. لكن إذا طبّقنا استعارة آلة المشي على نظرية ميرشايمر فيبدو كأنّه يقول إن القوى الكبرى ستخطو بأسرع ما يمكنها على أمل جعل سرعتها فوق طاقة منافسيها. علماً بأنّ تخفيض عدد القوى الكبرى في النظام لا أثر له في هذه العملية. فعندما يكون في النظام الدولي قوّتان كبريان فقط، تظل الدوافع نفسها لإزالة الدولة المنافسة قائمةً. لكن والتز، في المقابل، يقول إن المنافسة المطلقة هي نتيجة محتملة لكنها غير محتومة.

وتدعم استعارة آلة المشي مقولة أن التفرقة بين الهجومية والدفاعية لا تفيد في فهم العلاقة بين ميرشايمر ووالتز. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستعارة تناسب نظرية والتز أكثر من نظرية ميرشايمر، وذلك لأنّ النظريتين تنطلقان من أسس مختلفة. يرى Snyder (2002) أن والتز وميرشايمر قد وضعا نظريتين مختلفتين تماماً، لكنه ينتهي إلى أنهما، عملياً، متكاملتان، إذ إن والتز أتى بنظرية توضح تصرّفات دول الوضع الراهن وميرشايمر بنظرية تفسّر تصرّفات الدول التعديلية. وفضلاً عن تصنيف والتز كواقعي دفاعي، وهذا أمر مثير للجدال، فإن سنايدر أيضاً لم يلحظ اختلاف مقاربتي والتز وميرشايمر لمسألة صياغة النظرية. فمع أنهما كليهما قالا بأنهما مهتمّان بتطوير نظرية بنيوية للسياسة الدولية، وحدّدا بنية النظام الدولي على ضوء الفوضى وتوزيع القوة، فإن مقاربتيهما المتنافستين لطريقة بناء النظرية دفعتاهما في اتجاهين مختلفين، فجاء

دور توازن القوى مختلفاً بين النظريتين. والهدف من هذا الفصل هو إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه توازن القوى في نظرية ميرشايمر في السياسة الدولية والتأكيد على أن نظريته تحوّل الصورة التقليدية للنظام الدولي، أو بالأحرى صورته بحسب والتز، وتوحي بأنّه، في أصله، نظام مبنيّ على أساس إقليمي. أي بعبارة أخرى، تبيّن نظرية ميرشايمر أنه يستحيل فهم النظام الدولي من دون الإقرار أولاً بأنه مؤلّف من عدد من توازنات القوى الإقليمية المختلفة.

وليس ميرشايمر بالطبع أوّل منظّر يلفت الانتباه إلى توازنات القوى الإقليمية. وكما ذكرنا في الفصل 5، ميّز بول بين توازن القوى العام وتوازنات القوى الإقليمية، ثم قال إنّ توازن القوى العام أكثر أهمية. لكنّ ميرشايمر يقارب هذه المسألة من منظور يختلف كلياً، ويرى أنه لا يوجد توازن قوى عام إلّا إذا كان يعني وجود علاقة نظامية عامة بين توازنات القوى المحلية. ويتبيّن لدى التدقيق أن هذه خطوة بالغة الأهمية ومبتكرة، ويرجَّح أن تكون لها انعكاسات هامة على فهمنا للتاريخ الحديث وتاريخ العالم. ويستخدم ميرشايمر نظريته ليصف النظام الدولي على مدى قرنين من الزمن، وتمكّنه مقاربته من الابتعاد عن السرد التقليدي الأوروبي المحض للنظام الدولي الحديث الذي يعطي الأفضلية لتوازن القوى الأوروبي. ويقدّم ميرشايمر بدلاً من ذلك، سرداً يتضمّن أوروبا مع إعطائه وزناً مماثلاً للتطوّرات في نصف الكرة الغربي، وفي الوقت عينه، يُظهر نمطاً من السياسة الدولية مختلفاً جداً عن النمط الذي تطوّر في أوروبا في الوقت نفسه. كما إنه نمط لا تَتّسع له نظرية والتز. إلّا أن هذه المقاربة لا تبعدنا عن المنظور الأوروبي المحض فحسب، بل هي تمتاز أيضاً بإمكانية توفير مدخل مميّز لتحليل تاريخ العالم. علماً بأنه لم يكن لنظرية العلاقات الدولية حتّى الآن، على الصعيد العملي، أي تأثير على دراسة تاريخ العالم ـ وهذا مغاير تماماً لإطار الأنظمة العالمية بحسب والرستاين (Buzan and Little, 2000).[4] لكنّ مفهوم والتز عن النظام الدولي لم يؤخذ بعين الاعتبار في دراسة تاريخ العالم. ومن

(4) للاطلاع على نظرة أحدث، راجع Eckstein (2006;2007).

ناحية أخرى، يبدو، في الظاهر، أن إطار ميرشايمر النظري يوفر وسيلة أفضل لدراسة الأنظمة الدولية في فترة ما قبل العصر الأوروبي في تاريخ العالم، وذلك عائد لمنحاه الإقليمي.

غير أن ميرشايمر يهتمّ، بالدرجة الأولى، بالماضي الأقرب وكذلك بالمستقبل. وعلى خلاف الباحثين الثلاثة الذين درسناهم في الفصول الثلاثة السابقة، وضع ميرشايمر نظريته في فترة ما بعد الحرب الباردة. لذلك أُتيحت له الفرصة ليأخذ في الاعتبار ما ترتّب عن ذلك التحوّل المثير في توازن القوى. وكان موقفه، للوهلة الأولى، مفاجئاً. إذْ لم يحدّد النظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب الباردة على أساس الأحادية القطبية. بل على العكس، فإن النظرية تفترض أن الأحادية القطبية تتعارض مع مقاربة السياسة الدولية من زاوية إقليمية لأن بنية النظام الدولي، برأيه، تجعل قيام دولة مهيمنة عالمياً أمراً في غاية الصعوبة لا بل مستحيلاً. لذلك عُرِّفت الولايات المتحدة كدولة مهيمنة إقليمية وليس كقوّة أحاديّة القطب أو دولة مهيمنة عالمياً. وقد اعترض على رأي ميرشايمر حول الهيمنة المنظرون الذين يؤيدون، بشكل عام، الموقف النظري المرتبط بالواقعية الهجومية. فمن جهة، يُقال إن الولايات المتحدة كانت، حتى قبل بداية الحرب الباردة، تسعى للهيمنة العالمية، ولذلك يجب على الواقعية الهجومية أن تلحظ هذا الواقع. ومن جهة أخرى، يُقال إنّ بروز الولايات المتحدة كدولة مهيمنة إقليمية يُعزى إلى عوامل لن تتكرّر أبداً. ونتيجةً لذلك، فإن رأي ميرشايمر بوجوب أن تبدأ الولايات المتحدة بإعاقة تحوّل الصين إلى دولة مهيمنة إقليمية هو رأي مبنيّ على فرضيّة غير صحيحة. ويُظهر هذان الرأيان النقديان أن نظرية ميرشايمر هي أكثر تأثّراً بتقييم دراسات الحالات الفردية من نظرية والتز. لكن بنتيجة ذلك، في حين أن والتز يقرّ بأنّ نظريته يُمكن فقط أن تلقي الضوء على الأعمال النظامية العامة، يصرّ ميرشايمر على أنّ نظريته تساهم في إيضاح توجُّه السياسة الخارجية للدول المنفردة.

ونظراً لهذين الموقفين المختلفين جداً، ليس غريباً أن يكون والتز

وميرشايمر قد توصّلا في تحليليهما إلى استنتاجين مختلفين. ينتهي والتز إلى القول إن نظريته لا تذكر شيئاً عمّا يجب أن تكون عليه إدارة النظام الدولي، لكنها مع ذلك توضح أنّ تعاون القوى الكبرى وإدارتها لنظام ثنائي القطب أسهل من ضبطها لنظام متعدد الأقطاب. أمّا ميرشايمر، في المقابل، فينتهي إلى القول إن الواقعية الهجومية تُظهِر، بشكل واضح، لماذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تبذل غاية وسعها لإعاقة تطوّر الصين. وهذا موقف مثير للجدل ويوفِّر وحده حجّة كافية لرفض النظرية التي تقوم عليها الواقعية الهجومية. لكن علينا، قبل الدخول في تفاصيل النظرية، أن نقرّ بأن ميرشايمر، في الواقع، لا يؤيّد العدوان العنيف. بل على العكس من ذلك، في حين أن الليبراليين يميلون للتركيز على الجوانب الحميدة للنظام الدولي، ينزع الواقعيون الأميركيون، عموماً، إلى إبراز العوامل التي تجعل النظام الدولي مكاناً خطراً جداً للعمل. وبالتالي فهُم ينصحون دائماً بالحذر. فقبل غزو العراق في العام 2003، مثلاً، اندفع ميرشايمر علناً، مستنداً مباشرةً إلى نظريته، ليؤكّد أنّ الحرب لا داعي لها وأنها سوف تؤدي إلى نتائج مضادّة. وتوقّع، بشكل خاصّ، أنه في حال نشبت الحرب، فإلى جانب حقيقة أنّه سيتعيّن على الولايات المتحدة احتلال العراق سنوات عديدة بكلفة مخيفة، ستزيد الحرب المصاعب التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة في معالجة مشاكل انتشار الأسلحة النووية والإرهاب العالمي[5]. ومن منظار ميرشايمر، أظهرت تطوّرات الأحداث حسنات نظريته، وقاده ذلك إلى الاستنتاج أنّ بول ولفويتز، نائب وزير الدفاع آنذاك والذي غالباً ما يُعتبر مهندس حرب العراق، إنّما كان يستند إلى نظرية "مغلوطة تماماً"[6].

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء. في الجزء الأول، تحديد ودرس لأبرز

(5) طوّر ميرشايمر هذه الفكرة في مقالة افتتاحية، بالاشتراك مع ستيفن والت، في جريدة نيويورك تايمز في 2 شباط/فبراير 2003. وكان أيضاً من بين 33 أكاديمياً وضعوا إعلاناً مدفوعاً في جريدة نيويورك تايمز، في خريف 2002، للتعبير عن موقف معادٍ للحرب.

(6) يمكن الرجوع إلى المقابلة بين جون ميرشايمر وليا باستاراكي على العنوان التالي: http://int.usamnesia.com/Mearsheimer-1.htm.

سمات مقاربة ميرشايمر لصياغة النظرية. وهناك أيضاً إشارة إلى الخلاف الشديد والذي لا يزال قائماً بشأن هذه المقاربة. ويعرض الجزء الثاني، وهو الأطول، المميّزات الأساسية لنموذج ميرشايمر ويقيّمها، ويكشف عن محوريّة توازن القوى في تفكيره. وهناك أيضاً برهان على أنّه بالرغم من الاعتماد على بعض الصفات الأساسية في نموذج والتز، فإن مقاربة ميرشايمر لصياغة النظرية قادته إلى أخذ نظريته في منحى مختلف كلياً، مما جعل نموذجه أكثر عرضة للتعديل والتطوير. أما الجزء الثالث فيبحث محاولتين لتعديل النظرية ويدرس انعكاسات تلك التعديلات على توازن القوى.

صياغة النظرية

تمتّع ميرشايمر بميزتين بارزتين لم تتاحا للباحثين الثلاثة الآخرين الذين ندرس مؤلفاتهم في هذا الكتاب. أولاً، وكما ذكرنا آنفاً، لقد حدَّد نظريته في العقد الذي تلا نهاية الحرب الباردة. وبالتالي كان في وضع يضمن المرونة الكافية لنظريته كي تستوعب الملامح الأساسية للنظام الدولي الذي برز بعد سقوط الإمبراطورية السوفياتية. لكنْ ما هو أهم من ذلك، من حيث بناء النظريات، هو حقيقة أنّ ميرشايمر تمكّن من التمعُّن في التطورات النظرية الكبرى التي حدثت في ميدان العلاقات الدولية خلال ربع القرن الماضي. وبالرغم من التسليم الدائم بأنّ العالم الذي يواجهه صانعو القرار الدوليون كان معقدّاً للغاية، فقد أصبح هناك إدراك متنامٍ بأنّ على المنظّرين أن يأخذوا هذا التعقيد بعين الاعتبار، لا بل إن هناك معضلات فلسفية شائكة لا بدّ من مواجهتها عند الغوص في أي واقع اجتماعي. وقد يكون Wendt (1999)، مِن بين منظّري العلاقات الدولية، أكثر من عمل على طرح هذه المسائل الفلسفية، مع أنه بعمله هذا، طبعاً، لم يلقَ رضا الجميع[7]. ولا

(7) راجع "ندوة حول الكسندر ويندت" في: "Review of International Studies (2000) 26:1, 123:80.

يُلقي ميرشايمر على هذه المسائل إلا نظرة خاطفة، لكن لا شكّ بأن هدف النظرية هو بناء موقف خالٍ من الثغرات لصالح المقاربة المادية لصياغة النظرية بحيث لا يُحجم عنه البنائيون الاجتماعيون. وهو بذلك يُعرض عن المقاربة التي اتّبعها والتز في صياغة النظرية.

قارب كل من والتز وميرشايمر مهمّة وضع النظرية من اتّجاه مختلف. يبدأ Measheimer (2001:9) من الموقف "بأنه لا يمكن التهرّب من حقيقة أننا لا يمكن أن نجد للعالم المعقد حولنا معنى من دون تبسيط النظريات". ويستتبع ذلك أنّ جميع طلّاب السياسة الدولية وممارسيها يعودون، عمداً أو سهواً، إلى النظريات والنماذج من أجل فهم "عالم الواقع". كما يوافق والتز على أن العالم معقد إلى أبعد حدود، لكنه يفسّر هذه النقطة بشكل مختلف ويؤكّد أن هذا التعقيد اللامتناهي يجعل من العسير على الإنسان أن يفهم العالم بشكل مباشر. وكما يقول Watlz (1979:5)، لو كان ممكناً فهم العالم مباشرةً، عندها "لا نكون بحاجة لأي نظرية". وليس واضحاً تماماً ما إذا كان ميرشايمر يعارض هذا الموقف المعرفي الكانتي أو المثالي الذي اتّخذه والتز. وممّا لا شكّ فيه أنّهما كليهما يقولان بأن النظريات هي أدوات تبسيطيّة تحثّنا على تسليط الاهتمام على بعض جوانب الواقع على حساب الجوانب الأخرى. وكلاهما يتجنّبان فكرة النظرية العامة التي يمكن أن تفسّر كل شيء، ويقرّان بالحاجة لعدة نظريات يمكن أن تفسّر الجوانب المختلفة للعالم المعقّد الذي نعيش فيه. غير أن والتز وميرشايمر، ومع وجود نواحي الاتفاق هذه، يسيران في اتجاهين مختلفين.

ويفترق هذان المنظّران عند مسألة الافتراضات النظرية. إذ إنّ Mearsheimer (2001:30) ينصّ، بما لا يقبل الشك، على أن "أي نظرية مستندة إلى افتراضات غير واقعية أو خاطئة لا يمكن أن تقدّم شيئاً يوضح كيف يسير العالم"[(8)]، أمّا Waltz (1979:7) فينطلق من موقف مخالف يرى أنه يمكن

(8) يدحض ميرشايمر بذلك راي عالم الاقتصاد ملتون فريدمان (1953) الذي قال "إذا ازدادت أهمية النظرية قلّت واقعية الافتراضات"، كما إنه يعارض موقف Waltz (1979:5-6).

اكتساب القوّة التعليلية "بالابتعاد عن الواقع، لا بالالتصاق به"، وينطوي هذا حتماً على طرح افتراضات "غير واقعية" عن العالم. إلا أن والتز يؤكّد أن الابتعاد عن الواقع لا يكون مُسوَّغاً إلّا بوجود مكاسب تعليليّة، مع أنّه يكرّر أننا إذا كنا معنيين بالتفسير أكثر من الوصف فلا مناص حينئذٍ من وضع الشرح على أساس افتراضات "غير واقعية". وثمّة مشكلتان في هذا النقاش. أولاً، هو يجري في إطار وضعيّ. أي أن الأمثلة المستخدمة لتبرير اللجوء إلى "الافتراضات غير الواقعية" مأخوذة، بلا استثناء، من العلوم الطبيعية[9]. ومع أن ميرشايمر لا يستند إلى هذا المنطق، فهو وضعيّ، ومن الطبيعي التساؤل عمّا إذا كان من المناسب بناء التفسيرات بشأن العالم الاجتماعي على أساس الإجراءات التي تصلح في العلوم الطبيعية. ثانياً، لا اتفاق حول ما يمكن اعتباره "افتراضاً غير واقعي". فمثلاً يقول Waltz (1979:91) إنه في أي نظرية جزئية [خاصّة بحقل معيّن]، تكون دوافع اللاعبين مفترَضة، ويقرّ بأنه عندما يَفترض أن الدول تهدف للبقاء فإنه إنّما يقوم "بتبسيط جذري". أمّا ميرشايمر فيسعى لجعل هذا الافتراض أكثر واقعيّة إذ يقول بأن الدول تطمح إلى البقاء بتعظيم قوّتها إلى أقصى حدّ ممكن. لكن مع أنه من المسلَّم به عموماً أن لا جدال حول غاية الدول في البقاء (هذه "حقيقة بديهية" بنظر ويندت) فإن بعض المنظّرين بالطبع يعتبرون فرضية ميرشايمر غير واقعية بتاتاً. واللافت أن ذلك لا يطرح مشكلة أمام والتز، ويمكن اعتباره إحدى نقاط قوّة نظرية ميرشايمر مع أنه يطرح، بكل وضوح، مشكلة محتملة أمام ميرشايمر. وهو حتماً ينكر أنه افتراض غير واقعي.

غير أن نظرية ميرشايمر، كما سنحاول أن نبيّن في الجزء التالي من هذا الفصل، تعكس نموذجاً عن النظام الدولي أقرب إلى عالم الواقع من نموذج والتز[10]. فهي تحاول بناء النموذج على عوامل مادية/جغرافية يهملها والتز. لكنّ

(9) يشير Waltz (1979:5-6) مثلاً إلى أنه عندما طرح نيوتن الافتراض بأن الكتلة تتركّز في نقطة ما، كان يعرف تمام المعرفة أن الكتلة لا تتركّز في أي نقطة.

(10) وهذا بالطبع رأي مثير للجدل إذا انطلقنا من افتراض أننا لا نستطيع الوصول إلى عالم "الواقع".

ميرشايمر، بأخذه العوامل الجغرافية بعين الاعتبار، لا يجعل النموذج أقرب إلى الواقعية فحسب، بل إنّ ذلك يؤثّر أيضاً في طرح مسائل يرى أنّه لا يمكن استيعابها في نموذج بنائي اجتماعي. ومعروف أن (Mearsheimer (2001:368 ينتقد بشدّة البنائية الاجتماعية، ويشكّك كثيراً في الرأي القائل إن تصرّفات الدول "تقرّرها، إلى حد بعيد، طريقة تفكير الأفراد وكلامهم عن السياسة الدولية". وهو يعارض فكرة إمكانية نقل الولايات المتحدة إلى عالم مسالم ومتعاون بمجرّد تغيير المسار الدولي السائد، ويصرّ على أن بنية النظام الدولي الفوضوية القائمة منذ زمن تشكل بالضرورة طريقة تفكير صانعي القرار وتصرّفهم في السياسة الدولية. لذلك يفترض ميرشايمر أن هذه النظرية توفّر أفضل تفسير لطريقة تفكير صانعي القرارات وتصرّفاتهم. بيد أن ثمّة نقطة ضعف في فكرة ميرشايمر، والغريب أنه لم يشر إليها إلّا في نهاية كتابه، مع أنّها ظاهرة منذ البداية. فقد اعترف بأنه ليس أمام الممارسين سوى العمل على أساس نظرية في السياسة الدولية. وهذا، في الواقع، تنازل واضح للبنائيين الاجتماعيين لأنه يتيح مجالاً هاماً للأفكار في السياسة الدولية.

وعلاوة على ذلك، يقرّ ميرشايمر، في آخر كتابه "مأساة سياسات القوى الكبرى"، بأنّ الممارسين قد لا يتقيّدون بنظريته ويسلّم بأن للولايات المتحدة ثقافة تنزع إلى معاداة الأفكار الواقعية، وبالتالي إهمال نصائح الواقعيين. لكن إذا كانت الولايات المتحدة لا تسير على المبادئ الواقعية، فإن لذلك انعكاسات هامة على نظرية ميرشايمر. إلا أنه يحاول أن يترك المجال مفتوحاً بالقول إنه من الخطأ أن تواصل الولايات المتحدة سياستها في العمل البنّاء مع الصين وإنّ "القواعد البنيويّة"، على الأرجح، سوف تجبر الولايات المتحدة على الالتزام بنصائح الواقعيين. لكن إذا صحّ ذلك، لا يهمّ فعلاً ما إذا كان صانعو القرار الأميركيون يلتزمون بالنظرية الواقعية أم لا. ويبدو أن موقف ميرشايمر يتقبّل ضمنياً فكرة والتز بأن اللاعبين يتكيّفون اجتماعياً بفعل بنية النظام. كما إن مناقشته مسألة فشل الولايات المتحدة في التوازن مع الصين الصاعدة تمثل

طعنة لاذعة لتعليقه الخاص على والتز بقوله: "ليس واضحاً لماذا يجب على الدول التكيّف الاجتماعي للتوازن مقابل المعتدين" (Mearsheimer, 2001:166). وينبغي على الدول أن تتكيّف اجتماعياً عندما تعتنق أفكاراً تمنعها من اعتبار الدول الأخرى معتدية. لكن إذا آمنت الدولة المهيمنة في النظام بفكرة وجود بدائل لاستراتيجيات التوازن فيصبح من السهل توسيع المناقشة والقول إنه إذا كان بإمكان الولايات المتحدة تجنّب تكتيكات التوازن، أفلا يكون ممكناً أيضاً دعوة الصين لاعتناق الأفكار والممارسات التي تتجنّب العدوان؟ ولا شك بأن ميرشايمر لن يقبل هذا المنطق لأنّه يقيم وزناً كبيراً للقوى البنيوية. ومع ذلك فهناك تناقض قائم بين الأهمية التي يوليها للقوى البنيوية، من ناحية، والنظريات التي يلتزم بها الممارسون، من ناحية أخرى.

مفهوم ميرشايمر للنظام الدولي

بصمات والتز في النظام

مع أنّ مقاربتَيْ ميرشايمر ووالتز لصياغة النظرية تأخذانهما، في نهاية المطاف، إلى مسارين مختلفين، فإنهما ينطلقان من عدة افتراضات مشتركة هامة. والحقيقة أنه نظراً لتقارب موقفيهما في البداية، يبدو تباعدهما في النهاية مستغرباً جداً. وعلى غرار والتز، بدأ Mearsheimer (2001:xi) بالإقرار بأن القوى الكبرى هي التي "تشكّل النظام الدولي"، وبالتالي يوافق أيضاً على أن القوى الكبرى تمثّل بالضرورة النقطة المحورية لأي نظرية حول السياسة الدولية. إلّا أن ميرشايمر يضع هذا المفهوم المركزي في إطار عمليات بطريقة مختلفة عن طريق والتز، الذي يقول إنّ على القوى الكبرى أن تنجح في كافة الصّعُد (حجم السكان، والمساحة، والميدان العسكري، والاقتصاد، وما سوى ذلك). لذلك فإن Waltz (1979: 131)، عندما حدّد القوى الكبرى، قال إنه من الضروري أن ندرك أن القدرات الاقتصادية والعسكرية وسواها لا يمكن "تقطيعها

ووزنها منفصلة". أمّا Mearsheimer (2001:55) في المقابل، فيقول "إنّ القوّة الفعليّة لأيّ دولة هي، في نهاية المطاف، حصيلة قوتها العسكرية وحجمها بالمقارنة مع القوة العسكرية للدول المنافسة". أي أنّه يفترض أنّ القوة العسكرية يمكن تفريعها ووزنها ثم استخدامها لتحديد القوى الكبرى في النظام الدولي. ومن ناحية ثانية، يوافق ميرشايمر على أن الدول، عند النظر في توازن القوى، تتّخذ منظوراً قصير المدى وآخر بعيد المدى. وفي المدى القصير، يعكس توازن القوى، في أي وقت، توزيع القوة العسكرية التي تملكها جميع القوى الكبرى. لكن، في الوقت عينه، هناك إقرار بأنّ ثمّة علاقة وثيقة، على المدى البعيد، بين القوة العسكرية وما يسمّيه Mearsheimer (2001:55) "القوة الكامنة"، وهي تستند بالدرجة الأولى إلى "ثروة الدولة وإجمالي حجم سكّانها". ويستتبع ذلك أنه مهما كان توزيع القوّة العسكرية في أي وقت معيّن، على القوى الكبرى أن تراقب عن كثب القوّة الكامنة لأنها تقرر توازن القوى في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير ميرشايمر للقوة الكامنة هو ما يدفعه للتعبير عن مخاوفه بشأن الصين. وهو يفترض أن توازن القوى سيَميل، في المستقبل، لصالح الصين. وعلى الرغم من اختلاف والتز وميرشايمر حول كيفية تحديد الدول التي تُعتبر قوى كبرى، فإنهما يتّفقان على وجوب تحديد القوّة على أساس القدرات وليس النتائج، وأنّ أيّ نظرية بنيوية بشأن السياسة الدولية ينبغي أن تركّز على القوى الكبرى.

كما يتّفق والتز وميرشايمر على أن القوى الكبرى منهمكة في الاهتمام ببقائها، وذلك لعدم وجود منظمة - أو حارس ليلي، كما يقول ميرشايمر - يمكن أن تلجأ إليها القوى الكبرى إذا ما وقعت في مشاكل. وبعبارة أخرى، فإن الساحة الدولية هي نظام الاعتماد على النفس. وما على القوى الكبرى، في نهاية الأمر، إلّا الاتّكال على مواردها الذاتية. لكنْ، عند هذا المفترق، تتفرع الطريق، فحيث إن والتز لا يحاول تحديد مستوى الموارد التي تعتمد عليها القوى الكبرى لضمان بقائها، فإن ميرشايمر يؤكد أن الدولة تسعى لزيادة قوّتها بأقصى ما تستطيع من

أجل أن تضمن بقاءها. وميرشايمر، في خطوته هذه، يستجيب للنقد الذي ظهر في التسعينيات والذي مفاده أن تحليل والتز يفترض أنّ كل دولة في النظام الدولي الفوضوي تحبّذ الوضع الراهن. ويعبّر (Schweller (1996:91 عن ذلك بقوله: "إذا كان يُفترض بأن الدول لا تسعى إلّا لبقائها، فلماذا تشعر بأنها مهدّدة؟ ولماذا تقحم نفسها في محاولات التوازن؟ ففي عالم افتراضي لم يعرف الجريمة أبداً، لا معنى لمفهوم الأمن". وهذه، بالنسبة لشويلر أسئلة بلاغية منمّقة، وهو متأكد من أن والتز قد أوصل الدراسة إلى طريق مسدود. ورأى أنه من الضروري إعادة طرح فكرة مصالح الدول المتعارضة التي ينادي بها الواقعيون الكلاسيكيون، وكذلك التفرقة التي يضعونها بين الدول التعديلية ودول الوضع الراهن.

ولا شك بأن هذه الخطوة "النيوكلاسيكية" تمحو التمييز الذي أوضحه والتز بين التفسير البنيوي والتفسير التبسيطي. لكن ميرشايمر لا يودّ القيام بهذه الخطوة، فهو يوافق على فكرة والتز بأن فوائد جمّة تُجنى من تأسيس إطار بنيوي لشرح السياسة الدولية. وهو أيضاً يعترف بقوة حجّة والتز في قوله بإمكانية تحديد بنية النظام الدولي على أساس الفوضى من ناحية، وتوزيع القوة من ناحية أخرى. ويؤدي الجمع بين هذين العاملين البنيويين إلى عدم استقرار مزمن بالنسبة للقوى الكبرى. فمن أهمّ عواقب الفوضى مثلاً أنّ الدول تصبح في ارتياب دائم بشأن نوايا الدول الأخرى. وهكذا يصبح الاقتصاد الحيوي في دولة ما مصدر قلق للدول المجاورة نظراً لاحتمال أن يتحوّل النمو الاقتصادي إلى قوة عسكرية في المستقبل، مما قد يسبّب تغييراً في توازن القوى. وللسبب نفسه يصبح أيضاً عدم التيقّن من كيفيّة استخدام الدول لمصادرها في المستقبل مصدراً آخر للشعور بعدم الأمان في النظام الدولي. ومن منظور ميرشايمر كذلك، فإن عدم اليقين الذي تثيره بنية النظام الدولي يستلزم التوسُّع في افتراض والتز النظري بأن الهدف الأدنى لجميع الدول هو البقاء. وإذ يفترض والتز فقط أن بقاء كل دولة، في ساحة فوضوية، هو في خطر محتمل، فإن ميرشايمر يخطو بالفكرة

خطوة إلى الأمام ويفترض أن الطريقة الوحيدة أمام الدول لمواجهة الخطر الدائم على بقائها هي زيادة قوتها إلى أقصى حدّ. لكن لم يحدّد بالتفصيل ما المقصود بزيادة الدولة قوّتها العسكرية إلى أقصى حَدّ. ومن المؤكّد أن الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن التوصل إلى أقصى إمكانية زيادة لقوّتها العسكرية.

لذلك، وبالنسبة لميرشايمر، فإن منطق الفوضى يُجبِر كل قوّة كبرى على اتخاذ موقف عدواني في النظام الدولي. وهو يطرح هذا الافتراض كي يتجنّب أي انتقاد مماثل لرأي شويلر في نظرية والتز بأنّها تتداعى بسبب انحيازها إلى الوضع الراهن. كما إن ميرشايمر يرغب في إبقاء الشرح على المستوى البنيوي، لذلك لا يمكنه اتباع التكتيك التبسيطي الذي يتيح لشويلر أن يُدخل في الاعتبار حقيقة أنّ النظام الدولي يتكوّن من دول تعديلية ودول وضع راهن. لكنّه بدلاً من ذلك، يفترض أن بنية النظام الدولي تدفع كل القوى الكبرى لتصبح ساعيةً لتعظيم قوّتها، ولذلك فهي جميعاً ذات أهداف تعديلية. وبرغم أن هذه الخطوة تمثّل بداية الافتراق بين والتز وميرشايمر، فما تزال بينهما أرضية مشتركة. وخصوصاً، فإن Mearshimer (2001:338-44) يسلّم بأن التمييز الذي يوضحه والتز بين الثنائية القطبية والتعددية القطبية هو مفيد جداً وضروري لتمييز تصرّفات الدول في هذين النظامين المختلفين بنيوياً. وهو يوافق، بشكل خاص، على أن احتمالات الحرب في نظام متعدد الأقطاب أكبر منها في نظام ثنائي القطب، ويستند مثلاً إلى فكرة والتز بأن الدول تكون أكثر عرضة للحسابات الخاطئة في نظام متعدّد الأقطاب. كما يلاحظ أن لا إمكانية، في عالم ثنائي القطب، إلا للتوازن الداخلي. لكنّ افتراضه بأنّ الدول تسعى لتعظيم قوّتها، من ناحية ثانية، يضعف رأي والتز بأن القوى العظمى تستطيع أن تدير النظام الدولي بشكل أكثر فعالية في النظام الثنائي القطب منها في النظام المتعدد الأقطاب. والواقع أنّ ميرشايمر يتجاوز مسألة الإدارة بمجملها. وفي حين أنّ منطق والتز العام يتجه نحو القول بأن مجال إدارة النظام الدولي كان خلال الحرب الباردة أوسع منه في أي فترة أخرى، فإن الفكرة الضمنية التي يريد ميرشايمر إبرازها هي أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تجعل من المستحيل

إسقاط احتمال قيام حروب بين القوى الكبرى في المستقبل. ونتيجةً لذلك، يصبح من الخطورة بمكان أن تتخلى الدول عن منطق توازن القوى. وما يقصده ميرشايمر بمنطق توازن القوى هو أن على القوى الكبرى أن تراقب باستمرار تغيّرات توزيع القوة العسكرية والقوّة الكامنة، وأن تتبع، كلّما أمكن وحيثما أمكن، الاستراتيجيات التي تبدّل توازن القوى لمصلحتها. وإذا كان والتز لا يفترض أن بنية النظام تدفع الدول إلى التوسع على حساب الدول الأخرى، فإنه يقرّ حتماً بأنّ ذلك السيناريو محتمل في النظام الفوضوي. لكنّه يفترض كذلك أنّ تصرّفات كل دولة تكون بمثابة خلفيّة سلبيّة وتحافظ على التوازن العام أو توازن القوى. وبالرغم من أنّ ميرشايمر يوافق أيضاً على أنّ الفوضى الدولية ستستمرّ على الأرجح، فإنه لا يتبع الطريق التي اختطّها والتز لتعليل هذه الظاهرة. ومع وجود بعض لمحات من والتز، فإن ميرشايمر وضع إطاراً شاملاً لتفسير استمرار الفوضى، وهو إطار يختلف جذرياً عن إطار والتز.

الجغرافيا والبنية السياسية الدولية

ما يُبعد ميرشايمر حقاً عن والتز هو الصلة التي يقيمها بين الجغرافيا وبنية السياسة الدولية. وقد يوافق والتز على أنّ هذه الصلة قد تجعل نموذج ميرشايمر أكثر واقعية وتوفر وصفاً أدقّ للنظام الدولي، ولكنه يتجنب عمداً مثل تلك الخطوات لأنه ملتزم بالموقف المنهجي القائل إنّ الدقة الوصفية تأتي على حساب القيمة التوضيحية للنموذج. ويهتمّ والتز فقط بتطوير نموذج استدلالي للسياسة الدولية ينطبق جيداً سواء كنا نبحث أوروبا في القرن التاسع عشر أم اليونان في القرن الخامس[11]. لذلك فإن نموذج والتز يفترض أن الفارق البنيوي الوحيد بين النظام السياسي المتعدد الأقطاب الذي كان سائداً في أوروبا خلال القرن التاسع عشر والنظام السياسي الثنائي القطب الذي برز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هو انخفاض عدد القوى الكبرى في النظام. وقد اعتُبر أنه لم يكن لاختلاف

(11) لقد أكّد بعض المختصين في دراسة العالم القديم أن منظور والتز مفيد جداً في هذا المجال. راجع Straus (1991) وEckstein (2007).

النطاق الجغرافي لكل من النظامين أي تأثير بنيوي على تصرفات الدول داخلهما. إذاً، فهل يجد ميرشايمر أي فائدة هامة في إدخال البعد الجغرافي باستثناء توفير صورة أدقّ عن العالم؟ هناك على الأقل ثلاث فوائد محتملة مترابطة، وهي تبرز بوضوح إذا قارنّا بين نظرة كل من ميرشايمر ووالتز إلى القرنين السابقين من زاوية السياسة الدولية. فالبعد الجغرافي، أولاً، يوضح فكرة أن الصفة الإقليمية سِمَة متأصلة في بنية النظام. ثانياً، يجد ميرشايمر أن لا خيار أمامه سوى البحث في تأثير الأحادية القطبية على تصرّفات الدول. ثالثاً، تُظهر مقاربة ميرشايمر أن لبنية النظام تأثيرات مميّزة على سياسة الدول الخارجية تبعاً لمواقعها الجغرافية. وإذا تبيّن بالتدقيق إمكانية تحقيق تلك الفوائد المحتملة، فذلك يعني أنّ تأثيرات الجغرافيا على صياغة مفهوم النظام الدولي هي فعلاً تأثيرات بالغة[(12)].

إلّا أن الجغرافيا واسعة ومتشعبة جداً، ويركّز ميرشايمر، في الواقع، على ناحية واحدة هي التمييز بين البرّ والبحر. وهو يأخذ بهذا الجانب لأنّ له، بنظره، تأثيراً أساسياً على منطق توازن القوى. بعبارة أخرى، لا يمكن فهم النتائج البنيوية للفوضى وتوزيع القوة في النظام الدولي ما لم يتم التفريق بين البرّ والبحر. وينتج عن ذلك أن البنية السياسية يتوسّطها هذا التفرُّع، وإذا ما أُخذ النظام الدولي من هذه الزاوية، يتوضّح لنا أن فهم منطق توازن القوى يستلزم التفرقة بين الدول الجُزُر والدول القارية. وبالتالي فإنّ ميرشايمر يعارض افتراض والتز الأوّلي بأن لبنية النظام الدولي تأثيراً متماثلاً على جميع القوى الكبرى المكوِّنة للنظام. وهدف نموذجه هو أن يُثبت أنّ القوى الكبرى الجُزر والقوى الكبرى القارية تتجاوب مع توازن القوى بشكل مختلف.

(12) ثمّة اهتمام متنام "بجغرافية القوّة" في النظرية الاجتماعية. راجع .Allen (2003). ويشير Sayer (2004:255) إلى أنّه على الرغم من أن المنظّرين، على غرار فوكو ودولوز، قد أغنوا مصطلحات الحيّز (أو المكان)، فقد أرسوا "رؤية مكانية غير متميّزة إلى حدّ ما". ويتابع قائلاً: "ليس الأمر أن الجغرافيا بالفعل تشكّل فرقاً في ممارسة القوّة فحسب، بل إنّ القوّة لها علاقة بالمكان منذ البداية". وعلى الرغم من أن وجهة نظر ميرشايمر مختلفة كلياً، وهو لا يهتمّ بالنظرية الاجتماعية، فمما لا شك فيه أنّه يضع نموذجاً يتضمّن التمييز المكاني.

ويُرجع Mearsheimer (2001:114) الفرق إلى ما يصفه بأنّه "قوّة الماء المانعة"، ورأيه هو أن "المساحات المائية الكبرى تحدّ بشدة إمكانيات تمدُّد قوة الجيوش". وهو لا ينفي، بالطبع، أنّ الأساطيل يمكن أن تنقل الرجال والعتاد عبر البحار، لكنه يؤكّد أنه من الصعوبة بمكان القيام بهجوم فعّال من البحر ضدّ مقاومة قوة كبرى ذات استعداد جيّد. ومع إقراره فعلاً بأن البريطانيين قد قاموا بالعديد من الهجمات ضدّ دول أخرى، عبر التاريخ، فإن استعراضه التاريخي يُظهر عدم حدوث هجمات برمائية ناجحة ضد قوى كبرى في أوروبا الحديثة منذ تأسيس نظام الدولة المفروض في عام 1648 حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأت السفن البخارية تحل محلّ السفن الشراعية. وهو يدرك أن السفن البخارية قد سهّلت، مبدئياً، أمر القيام بهجمات برمائية، لكنه مع ذلك يقول إن تطور القوى الجوية يصعّب هذه المسألة. فالهجمات البرمائية الناجحة القليلة التي حدثت في القرن العشرين كان يصحبها تفوّق جوّي هائل، وهي لذلك لا تُلغي الافتراض الأساسي بأنّ القوى الكبرى التي تفصل بينها مساحات مائية شاسعة لم تشكل، تاريخياً، أخطاراً تُذكر، بعضها على بعض[13]. ونتيجةً لذلك، فإن قوّة الماء المانعة لا تمنع قيام الحرب بين تلك الدول فحسب، بل تعيق أيضاً تفاقم أي معضلة أمنيّة[14].

لم يؤيّد الجميع فرضيّة قوّة الماء المانعة، فمثلاً يذكر Rosecrance (2002: 194) أنّ الماء لم يمنع اليابان في القرن العشرين من مهاجمة أكبر القوى البرّية: روسيا والصين والولايات المتحدة[15]. من ناحية أخرى، لم يحاول اليابانيون القيام بأي هجوم برمائي على الولايات المتحدة وكانوا يأملون بأن

(13) وعلى الرغم من التفوّق الجوّي، فإن إنزال النورماندي في العام 1944 كان باهظ الكلفة، من حيث الرجال والمادة، مع أنه كان ناجحاً للغاية.

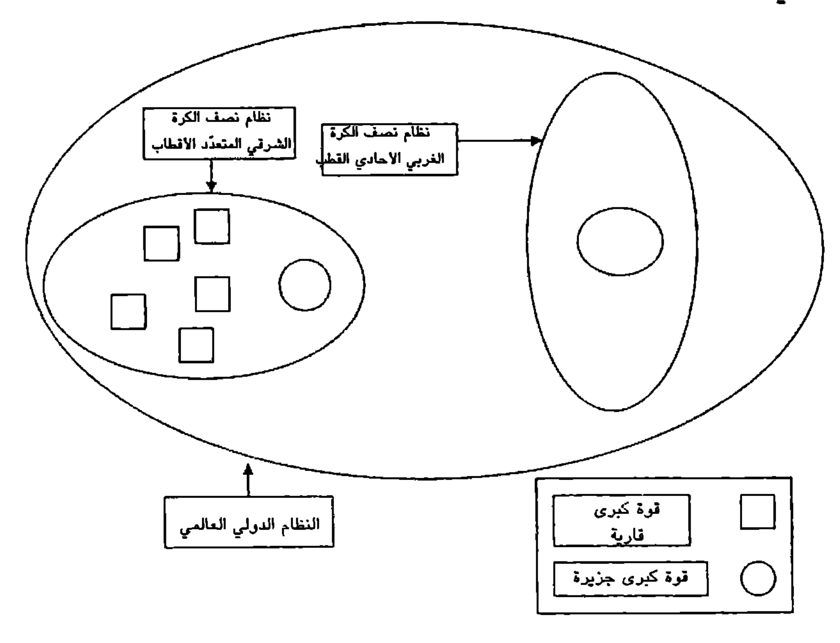
(14) ويتعزّز موقف ميرشايمر بقول Levy (2001a;2001b) إنّ توسُّع القوّة لدى قوّة كبرى متمركزة في البحر يعتبر أقلّ خطراً من توسّع القوّة لدى قوّة كبرى متمركزة في البرّ. راجع أيضاً Levy and Thompson (2003).

(15) راجع أيضاً Gowan (2002) وLayne (2002:43)، اللذين يعبّران عن موقفين مماثلين.

صعوبات إيقاع الهزيمة باليابان ستدفع الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية. وتشكّل الهجمات اليابانية على روسيا والصين صعوبات أكبر بالنسبة لميرشايمر الذي يرى أنها تمثّل خروجاً عن القياس. ومع ذلك، فإن ميرشايمر يعرض أدلّة كافية للاقتناع بإيجاد تمييز مفيد بين القوى الكبرى الجزُر والقوى الكبرى القارية. وتعتبر الدول على غرار روسيا وفرنسا وبروسيا/ألمانيا جميعاً قوى كبرى قارية في القرن التاسع عشر لأنها تواجدت معاً على مساحة البرّ الكبيرة نفسها. وكانت لديها جيوش برية ضخمة والقدرة على غزو بعضها بعضاً. ويدلّ تاريخ أوروبا على مدى السنوات المئتين الفائتة أنها كانت أخطر الدول في النظام لأنها أطلقت شرارة معظم حروب الغزوات، مع أن وصف ميرشايمر يدل على أنها بلا استثناء تقريباً هاجمت قوى كبرى قارية أخرى وأحجمت عن مهاجمة قوى كبرى جُزُر.

ويرى ميرشايمر أنّ القوة الكبرى الجزيرة هي التي تشغل أرضاً محاطة بالماء وليس فيها قوّة كبرى أخرى. وينطبق هذا التعريف على كل من بريطانيا والولايات المتحدة، مع الفارق الكبير بين الدولتين. ففي حين أنّ بريطانيا هي جزيرة فعلاً، فإن الولايات المتحدة تعتبر قوة كبرى جزيرة نظراً لأنها منذ أن أصبحت قوة كبرى خلال القرن التاسع عشر، شغلت أرضاً محاطة بماء يتصل بدول أخرى، لكن لم يكن بين تلك الدول أي دولة يمكن أن تشكّل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة. والنقطة الأساسية التي يثيرها ميرشايمر هي أنّه لو تفرَّعت أميركا الشمالية، مثلاً، إلى أربع دول أو خمسة خلال القرن التاسع عشر، كما كانت بريطانيا وفرنسا تفضّلان، ولو كانت تلك الدول جميعاً متساوية القوّة، لكانت كلّها قوى كبرى قارية ولما كان في القارة الأميركية دول جُزُر [من حيث القوّة]. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تسيطر على القارة، لذلك لا يوجد قوى كبرى قارية في قارة أميركا، لا بل يمكن ايضاً، نتيجةً لذلك، اعتبار الولايات المتحدة قوة كبرى جزيرة، كما يمكن، من منظار البنية السياسية للنظام

الدولي، تشبيهها بوضع بريطانيا[16]. وذلك يعني أن ميرشايمر يعطي صورة عن القرن التاسع عشر مختلفة جداً عن الصورة التي استند إليها والتز (راجع الرسم 7-1). وهي توضح أنّ والتز يستند إلى نظام إقليمي. والسؤال الجوهري هو حول ما إذا كان هناك علاقة نظامية عامّة قائمة بين النظامين في



الرسم 7-1 رأي ميرشايمر في النظام الدولي في منتصف القرن التاسع عشر[17].

(16) إن التسميات التي يعتمدها ميرشايمر عرضة لسوء التفسير. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق يمكن اعتبارهما قوتين كبريين قاريتين لأن كلاً منهما امتدّ على مساحة كبيرة من قارّة. إلاّ أن تعريف ميرشايمر يجعل التفريق بين القوى القاريّة والقوى الجزر أسهل وأوضح.

(17) يوضح هذا الرسم، على الرغم من أنّه مبسّط للغاية، المميّزات الأساسية لنموذج ميرشايمر، ويمتاز بأنّه يساهم في فتح مجال التساؤل عن طبيعة العلاقة بين نصفي الكرة الشرقي والغربي. يذكر الفيلسوف البريطاني براين ماغي (1999: 161-6)، في معرض استعراض دراسته في جامعة يال، "عبقرية التدريس" التي تمتّع بها أرنولد ولفرز، فيصف كيف أن ولفرز صوّر على اللوح رسماً أبسط من الرسم 7-1 (يجمع القطبية والجغرافيا) وكيف أنه جعل طلابه يناقشون السياسات الخارجية التي قد تكون متاحة لمختلف اللاعبين في النظام.

نصفي الكرة الشرقي والغربي. ولا يعالج ميرشايمر المسألة في العمق، لكنّ نموذجه، بالتأكيد، يفترض أنه على الرغم من وجود نظام عالمي آنذاك، فإنّ القوى البنيوية داخل نصفي الكرة الأرضية كانت حتماً أقوى بدرجة كبيرة. كما أنّ للنموذج مترتّبات هامة على السياسة الخارجية، وهي ستُبحث بالتفصيل في الجزء التالي من هذا الفصل.

لذلك فإن فرضيّة ميرشايمر حول قوّة الماء المانعة تمتدّ أبعد من التمييز بين القوى الكبرى الجزر والقوى الكبرى القارية. وتفتح هذه الفرضية، على وجه الخصوص، الباب أمام التسليم بوجود نظامين متعايشين في نصفي الكرة الأرضية يمكن القول إنّ استقلالهما ترسّخ أكثر فأكثر على مدى السنوات المئتين السابقة التي يستند إليها ميرشايمر. ومع أن الولايات المتحدة لعبت دوراً حاسماً في تطوير نهج نظرية العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، فإنه عند النظر في القرن التاسع عشر، ينصبّ الاهتمام على النظام الأوروبي - الآسيوي وعلى نظريات مِثل نظرية توازن القوى مع انحياز تامّ للتوجّه الأوروبي المحض (Levy, 2004). إلّا أنّ ميرشايمر يُرسي أسس مقاربة مختلفة للعلاقات الدولية في العالم المعاصر. ويوحي نموذجه أنّه في بداية القرن التاسع عشر، مع بدء انحلال الروابط التقليدية التي ترسخت بين نصف الكرة الأوروبي - الآسيوي والنصف الغربي على مدى السنوات الثلاثمئة السابقة، أصبح من الملائم اعتبار هذين النصفين نظامين سياسيين مستقلّين ظهرت في كل منهما ديناميكيّات إقليمية متميّزة[18].

وقد تجاهل منظّرو العلاقات الدولية، بشكل عام، كيف تطوّرت العلاقات الدولية في نصف الكرة الغربي وكذلك العلاقة بين النصفين الشرقي والغربي[19].

(18) وهذه صيغة جيوسياسية مختلفة عن فرضيّة الأرض الرئيسية الشهيرة لماكيندر في مطلع القرن العشرين. قال ماكيندر (1904) إن أوراسيا [منطقة أوروبا-آسيا] كانت نظاماً منغلقاً حتى القرن السادس عشر عندما بدأت الاتصالات بالساحة الأوسع عبر المحيطات. عند ذلك المفترق، أصبحت أوراسيا نظاماً منفتحاً.

(19) ممّا لا شكّ فيه أن ذلك قد بدأ يتغيّر الآن. راجع Steele (2005) وLittle (2007a).

ومع أن ميرشايمر لم يهتمّ برسم تفاصيل ذلك، فإن فكرته الأساسية واضحة، وهي أنه بالمقارنة مع عدم تمكّن أي دولة منفردة من فرض نفسها كدولة إقليمية مسيطرة في نصف الكرة الأوروبي ـ الآسيوي، فإن الولايات المتحدة استطاعت، في نهاية القرن التاسع عشر تثبيت نفسها كدولة إقليمية مسيطرة في نصف الكرة الغربي. وهذه الحصيلة في نصف الكرة الغربي ذات دلالة هامة بالنسبة لنموذج ميرشايمر نظراً لأنها تفترض أن جميع القوى الكبرى تريد أن تصبح دولاً مسيطرة. وتُعرَّف الدولة المسيطرة بأنها "دولة قوية لدرجة تمكّنها من أن تهيمن على جميع الدول الأخرى في النظام" (Mearsheimer, 2001:40). وتكون مثل تلك الدولة أسبق من سواها، بأشواط بعيدة، من حيث العتاد العسكري والطاقة البشرية بحيث لا توجد أي دولة أخرى قادرة على مواجهتها جدياً في القتال، فتصبح القوة الكبرى الوحيدة في النظام. وإذا كان النظام الدولي يُعتبر متكاملاً تماماً، وفقاً لنموذج والتز، عندئذ لا مجال إلا لدولة مسيطرة واحدة في النظام. لكن فرضية قوة الماء المانعة لميرشايمر تفتح المجال، منذ البداية، لقيام نظامين أمنيّين مستقلين تماماً في نصفي الكرة الأرضية. إلّا أن ميرشايمر، لأسباب لم يوضحها أبداً، لم يضع نموذجه في مثل هذا الإطار. فمع إقراره بإمكانية اعتبار نصف الكرة الغربي كإقليم واحد، يصرّ على أنّه يمكن تحديد عدة أقاليم منفصلة في نصف الكرة الأوروبي ـ الآسيوي، مع أنه لا يذكر في الواقع سوى أوروبا وشمال شرق آسيا[20]. من جهة ثانية، اضطرّ ميرشايمر لافتراض وجود عدّة أقاليم في أوراسيا لأن ذلك يساعد في تعليل التطوّرات اللامتماثلة داخل نصفي الكرة الأرضية. وحتى لو سُلِّم باعتبار نصف الكرة الغربي إقليماً واحداً وانقسام أوراسيا إلى عدة أقاليم منفصلة فإن عدم التماثل بين النصف الغربي وأوراسيا يظل يمثّل حالات شاذّة عن نموذج ميرشايمر بحاجة لمزيد من الدرس.

يركّز نموذج ميرشايمر على النصف الغربي ويوضح أن جميع القوى

(20) وعلى العكس من ذلك، يحدّد Buzan and Waever (2003) إطاراً متطوّراً جداً لدراسة الأمن الإقليمي.

الكبرى فيه كانت حتماً تسعى لتحقيق السيطرة. إلّا أنّه يقول بأن الولايات المتحدة، في القرن التاسع عشر، هي التي كانت صاحبة الهدف الشامل "بتحقيق الهيمنة في نصف الكرة الغربي" (Mearsheimer, 2001: 236). ومع ذلك، كان في بداية العام 1800، حضور في أميركا الشمالية لكلّ من الإمبراطورية البريطانية، والإمبراطورية الإسبانية، والإمبراطورية الفرنسية ـ بعد استحواذها على لويزيانا من إسبانيا ـ وحتى الإمبراطورية الروسية (بحيازتها موطئ قدم في ألاسكا). لقد كان ذلك النظام، في الواقع، نظاماً متعدّد الأقطاب، لكنّه في اصطلاح ميرشايمر نظام متعدد الأقطاب غير متوازن وذلك، لأنه ضَمّ قوّة ذات إمكانية سيطرة. ولكي يصحّ اعتبار أي قوة كبرى دولة محتملة السيطرة ينبغي أن يكون لديها، بفارق درجات كبيرة، "أعظم جيش وكذلك أكبر قوّة كامنة بين كل الدول الموجودة في إقليمها" (Mearsheimer, 2001:45). لكن ما حدث فعلاً هو أن الولايات المتحدة استخدمت القوة بشكل محدود لتصبح القوة المهيمنة في أميركا الشمالية. فقد ابتاعت لويزيانا من فرنسا في عام 1803 وفلوريدا من إسبانيا في عام 1819. أما تكساس فطالبَت بالانضمام إلى الولايات المتحدة بعد نيلها الاستقلال عن المكسيك في عام 1836، وضُمَّت الولاية إلى الولايات المتحدة في عام 1845. وتنازل البريطانيون عن أوريغون في عام 1846. وكانت كاليفورنيا هي الولاية الوحيدة التي اكتُسبت بالقوة من المكسيك في عام 1848. إذاً كان التوسع عبر القارة قد اكتمل في أربعينيات القرن التاسع عشر. ويستشهد (Mearsheimer, 2001:244) برئيس مكتب الإحصاء السكاني آنذاك الذي ذكر أن أراضي الولايات المتحدة أصبحت تفوق القوى الكبرى الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وتوازي مساحة الإمبراطورية الرومانية. وحدث المزيد من التوسّع في عام 1867 عندما تمّ شراء ألاسكا من روسيا.

إن السهولة التي تمكنت بها الولايات المتحدة من التوسّع تمثل خروجاً عن نموذج ميرشايمر. فقد كان يُفترض في الدول الأوروبية، لدى مواجهتها دولة ذات إمكانية سيطرة، أن تتّحد لتمنع توسُّع الولايات المتحدة. لكن يُظَنّ أن التوتر بين

الدول الأوروبية سهّل كثيراً على الولايات المتحدة اتّباع استراتيجيّة التوسع[21]. ويمكن القول فعلاً إنه لا يصحّ اعتبار أميركا الشمالية في مطلع القرن العشرين نظاماً متعدّد الأقطاب لأن الأراضي التابعة للأوروبيين [في أميركا] كان يفصلها المحيط عن مَواطِنها الأصلية. ومن جهة أخرى، يجعل هذا المنطق من الصعوبة بمكان تفسير صمود كندا في وجه الرغبات المستمرّة لدى البعض في الولايات المتحدة بالاستيلاء على تلك البلاد[22]. وثمة تناقض آخر مع ميرشايمر هو عدم تدخّل أيّ من الدول الأوروبية في الحرب الأهلية الأميركية بالرغم من أملها بإمكانية إعادة قيام توازن قوى في أميركا الشمالية[23]. ويرى Schweller (2006) ذلك حالة واضحة من "نقص التوازن". ويعترف Mearsheimer (2001:245) بأنه لو نجحت حرب انفصال الجنوب في انتزاع استقلال الولايات الجنوبية لكان لذلك آثار "بليغة" على توازن القوى في نصف الكرة الغربي لأن الولايات المتحدة ما كانت لتصبح دولة مهيمنة إقليمية (ولا قوّة كبرى جزيرة، كما ذُكِر أعلاه). لا بل أيضاً كان سيُتاح للأوروبيين مجال "زيادة وجودهم السياسيّ في نصف الكرة الغربي". وعلاوةً على ذلك، كما سيُبحث بالتفصيل أدناه، يُستفاد أيضاً من نموذج ميرشايمر أن وجود قوتين كبريين في أميركا الشمالية كان سيثنيهما كليهما عن التدخل في الصراعات في منطقة أوروبا–آسيا. فلو كان للحرب الأهلية الأميركية نتائج غير التي انتهت إليها لكانت تداعياتها، على الأرجح، عميقة جداً على مجرى تاريخ العالم في القرن العشرين.

إلّا أن الباحثين النظريين في العلاقات الدولية لم يهملوا التطوّرات التاريخية في أميركا الشمالية فحسب، بل ظلّوا حتى فترة وجيزة يتجاهلون التطوّرات في أميركا الجنوبية. وبرغم اهتمام ميرشايمر بفكرة استقلالية نصف الكرة الغربي

(21) راجع Kutolowski (1965). كان ترسيخ الولايات المتحدة وضعها كقوّة مهيمنة أسهل عليها ممّا كان استيلاء إمبراطورية سلالة تسينغ على الدول القارية المجاورة لها. راجع Hui (2004;2005).

(22) للاطلاع على دراسة لهذه المسألة، راجع Stuart (1988)

(23) للاطلاع على دراسة حول هذا الموضوع، راجع Merk (1966).

عموماً، فإن اهتمامه انصبّ على أميركا الشمالية، وتطرّق لماماً لعملية تحوّل الولايات المتحدة إلى دولة مسيطرة في نصف الكرة أو الانعكاسات الناجمة عن ذلك على العلاقات الدولية في أميركا الجنوبية. ولكن يمكن القول بحقّ إنّ نموذج ميرشايمر يوفر أساساً مفيداً لوضع إطار نظري حول كيفية تطوّر العلاقات الدولية في أميركا الجنوبية. ومنذ خمسين سنة، وضع (Burr (1955;1965، وهو مؤرّخ دبلوماسي، نموذجاً لتوازن القوى لتفسير تطور العلاقات الدولية في أميركا الجنوبية خلال القرن العشرين. ويماثل نموذجُه نموذجَ ميرشايمر إلى حدّ بعيد، وذلك بإعطائه أهميّة كبرى لنزعة الهيمنة[24].

غير أنّ اهتمام بور (Burr) لا يقتصر على الهيمنة، إذ إنّه يهتمّ أيضاً بتطوّر النظام الدولي في أميركا الجنوبية. ونقطته الأساسية هي أن تمدُّد النظام الدولي عبر القارة استغرق عشرات السنوات بعد تحقيق الاستقلال وتراجُع الأوروبيين إلى ما وراء المحيط الأطلسي. وقد تأخّر نشوء النظام الدولي، في المقام الأوّل، بسبب صعوبة قيام دول ناضجة تماماً. فقد واجهت معظم الدول الفتيّة صعوبات عندما حاولت إنشاء حكومات مستقرّة، وكان لدى هذه الحكومات، غالباً، فكرة مبهمة جداً عن الحدود الإقليمية مِمّا جعل النزاعات على حدود البلدان صفة تميّز العلاقات الدولية في أميركا الجنوبية حتى يومنا هذا. وكانت الاتصالات عبر القارة تعني أيضاً أنه نشأ، أولاً، نظامان دوليان إقليميان في كل من جهتي القارة، وعملا شبه مستقلّين أحدهما عن الآخر، منذ البداية (Burr, 1955:44). لكنّ واضعي السياسات في كلا النظامين بحثوا العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى والموازنة، مع إشارة بور إلى أنّ الدول القوية كانت مصمّمة على إنشاء توازن قوى يجعلها في مركز مهيمن. وقد أدّت النزاعات المستمرّة داخل كل نظام إلى تكوين تحالفات متقاطعة أخذت تقرّب بين المنطقتين وتكوّن نظاماً دولياً على كامل القارّة. ثمّ تمكّنت شيلي، بفضل استغلالها التوتّرات بين الدول الأخرى في

(24) للاطلاع على إطار نظري بديل يركّز على نصف الكرة الغربي، راجع (Kelly (1986;1997.

أميركا الجنوبية، من تثبيت نفسها كدولة مهيمنة في أنحاء أميركا الجنوبية.

لكن في أواخر القرن التاسع عشر، تفاقمت الصعوبات أمام شيلي وأقرب منافِساتها، الأرجنتين، لتحمُّل الأعباء المالية التي فرضها سباق التسلّح الذي دخلت فيه الدولتان. ونتيجةً لذلك، اتفقت الدولتان، في عام 1902، على وضع خلافاتهما جانباً وإقامة علاقات ودية بينهما. ونشأ عن ذلك نمط مختلف كلياً من التعامل بين دول أميركا الجنوبية في القرن العشرين، ووُصف النظام حقاً بأنّه "اتحاد سلميّ" (Cohen 1994:215-16).

إلا أنّ ميرشايمر لا يلحظ هذا التغيير ولا يبحثه، بل يشير إلى أن الولايات المتحدة برزت، منذ بداية القرن العشرين، كقوّة كبرى في النظام الدولي العالمي، كما يرى أنها لكونها أكبر من جميع الدول في أميركا الوسطى والجنوبية، فإن فارق القوة الناتج عن ذلك مكّنها من تكريس نفسها كدولة مهيمنة إقليمية. ومع أن بور لا يشمل بتحليله القرن العشرين، فإن تحليل ميرشايمر ينسجم مع منطقه في البحث. يؤكّد بور أن جميع دول أميركا الجنوبية كانت تدرك تماماً أنها عُرْضة لتدخّلات الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأوروبية. ورغم هذه المخاوف، فإن Burr (1955: 39-40; 1965:7-8) يرى أن الدول الأميركية الجنوبية كانت تحميها، إلى حدّ كبير، "المنافسات" فيما بين الدول الأوروبية وبينها وبين الولايات المتحدة. لكن عند وضع الدول الأوروبية خارج هذه المعادلة في بداية القرن العشرين، أصبحت دول أميركا الجنوبية، بكل وضوح، أكثر عرضة لضغوط الولايات المتحدة. ويستتبع ذلك أنّه يمكن الافتراض بأن نمط التعامل السلمي عموماً الذي قام فيما بين دول أميركا الجنوبية في القرن العشرين هو نتيجة التغيير البنيوي في النظام الدولي العالمي. على أنّ ميرشايمر لا يتطرّق إلى هذه الإمكانيّة، لكن إذا أُدخل بُعْد جغرافي على نموذجه يظلّ، في الواقع، ممكناً توقُّع أنماط مختلفة جداً من التصرّف في سائر الأنظمة الإقليمية. وهذه إحدى الأفكار الأساسية التي تنعكس من نموذج ميرشايمر. ويعمد ميرشايمر، للاستفادة من هذه الفكرة، إلى الإقرار بضرورة التوسع في التحليل ليشمل بُعْد السياسة الخارجية.

بُعْد السياسة الخارجية

إنّ الإضافة الواضحة لبُعد السياسة الخارجية إلى نموذج ميرشايمر تعزّز التمييز بين مقاربته ومقاربة والتز. والسؤال الأساسي هنا: هل يمكن لنظرية بنيويّة حول السياسة الدولية أن تصلح أيضاً أساساً لنظرية للسياسة الخارجية. يصرّ والتز على أنّ غاية نظريته هي فقط شرح النتائج الدولية، مثلاً: هل الإدارة الدولية أسهل منالاً في نظام ثنائي القطب أم نظام متعدّد الأقطاب؟ فهي لا توضح لماذا قد تفشل أي دولة في اتّباع استراتيجية توازن. وقد عارض Elman (1996a; 1996b) هذا التحليل ورأى أنّه يمكن اعتماد نظرية والتز لتفسير السياسات الخارجية للدول منفردةً. ويشدّد على أنّ الغاية الأساسية للنظرية هي إقامة الدليل على أنّ السياسات الخارجية للقوى الكبرى تتأثر بالتغييرات في بنية النظام الدولي. ولا يخالف Waltz (1996) هذه النقطة مبدئياً، بيد أنّه يؤكد أن نظريته لا تفيد كثيراً في هذا المجال، على الصعيد العملي، لأنها لم توضَع أصلاً لتوضيح السياسات الخارجية للدول المنفردة. ويقرّ والتز، من ناحية ثانية، أنه قد تحدث عملياً أوضاع تثبت فشل القوى الكبرى في تحقيق التوازن، لكنّ نزعة السيطرة قد تنجح في أحيان أخرى. لكنّ نظريته، في مثل هذه الحالة، تكون قد فشلت، وتبرز الحاجة لنظرية في السياسة الخارجية تبرِّر هذا الإخفاق. وأهمّ ما يريد والتز قوله هو أنّ نظريته تشرح لماذا تردّ الدول بمحاولات التوازن، ولماذا تكون نتائج تلك الأفعال ضامنة لإعادة إنتاج البنية الفوضوية للنظام الدولي.

ويتجنّب ردّ والتز التحليل النقدي الذي أجراه Schroeder (1994b) والذي يرى أن الدول غالباً ما تفشل في اتّباع استراتيجيات توازن، لكنّه يواجه، بعد ذلك، مشكلة أكبر تتمثّل في أن التاريخ العالمي قد أظهر أنّ التوازن كثيراً ما أخفق في الحيلولة دون نشوء الدول المهيمنة[25]. ونظرية والتز عاجزة عن توضيح النجاح

(25) راجع دراسات الحالات التاريخية في Kaufman, Little and Wohlforth (2007) التي تكشف أن توازن القوى قد فشل دائماً، من منظور تاريخي، في منع نشوء دول مهيمنة.

في تحقيق التوازن لا الإخفاق في تحقيقه. وصحيح أنّ Mearsheimer (2001:422) لا يعتمد منظور التاريخ العالمي، لكنّه يأخذ في الاعتبار إمكانية بروز الهيمنة داخل النظام الدولي، وهو بذلك يُنشئ نموذجاً يمكن استخدامه "لتوضيح السياسة الخارجية للدول المنفردة والنتائج الدولية في الوقت عينه". ويُسهّل له القيام بذلك أنّه أقام صلة بين الجغرافيا وبنية النظام الدولي. وفي حين أنّ والتز يربط ردات الفعل من أجل التوازن حصراً بالتغييرات في بنية النظام الدولي، فإن ميرشايمر يؤكّد توافر عدد من الخيارات الاستراتيجية أمام القوى الكبرى ويسعى ليثبت أن الخيار الذي تتخذه سيتأثر، إلى حدّ بعيد، بطريقة تقاطع موقعها الجغرافي مع التوزيع العامّ للقوّة.

وللقوى الكبرى، بنظر ميرشايمر، هدفان استراتيجيّان رئيسيّان، يتعلّق أحدهما بحيازة القوة والثاني بضبط الدول المهيمنة المحتملة. وهو يرى أنّه ثبتَ تاريخياً أن الحرب كانت من أكثر الطرق فعاليّة لزيادة القوة. وميرشايمر برأيه هذا يعارض الرأي القائل بأن شَنّ الحروب لا يُجدي[26]. ومع كون هذا الموقف مثاراً للنقاش، فلو سلّمنا جدلاً بصحّته، يمكننا التركيز على بُعد السياسة الخارجية. ومن الأمور الأساسية التي يرتكز إليها موقف ميرشايمر تأثير فرَضية قوة الماء المانعة على توجه السياسة الخارجية للدول. فمساحات الماء الشاسعة تخفّض، إلى حدّ كبير، احتمالات قيام القوى الكبرى الجزر والقوى الكبرى القارية بشنّ الحرب بعضها ضدّ بعض. والقوى الكبرى القارية هي الأكثر احتمالاً لإثارة الحروب من أجل الكسب. لكنّ نموذج ميرشايمر يشير إلى أنّها لن تحارِب إلا قوى كبرى قارية أخرى[27].

(26) يعبّر نورمن انغل عن الموقف الذي يرى أنّه على الرغم من استمرار إمكانية نشوب الحروب، فإن الدول لن تستفيد منها أبداً. راجع (1910) Angell. وللاطلاع على دراسة حديثة حول الحرب في العالم المعاصر، راجع (2006) Jones.

(27) كما يحدد ميرشايمر الابتزاز (حين تهدد قوى كبرى بالحرب بهدف الحصول على مكاسب)، والتحريض (حين تشجّع قوّة كبرى اثنين من خصومها على الدخول في حرب) والاستنزاف (حين تساعد قوة كبرى على استدامة الحرب بين اثنين من خصومها) على أنّها استراتيجيات مشابهة تستخدمها القوى الكبرى لتعزيز مواقعها في النظام الدولي.

والنقطة الأساسية في موقف ميرشايمر هي أنّ القوى الكبرى كانت دائماً مستعدّة للدخول في حروب من أجل تعديل توازن القوى لمصلحتها. وهو يصرّ على أنّ القوى الكبرى القانعة أو القوى الكبرى الراضية بالوضع الراهن التي ليس لها دوافع لتحسين موقع قوّتها هي ظاهرة نادرة في السياسة الدولية. فمعظم القوى الكبرى هي دول تعديلية، ويستعرض التاريخ الدولي على مدى السنوات المئتين المنصرمة للتدليل على هذا الافتراض[28]. ويرى ميرشايمر أن الاستثناء الأبرز هو الولايات المتحدة، وقد تحوّلت إلى دولة وضع راهن فقط لأنها، من ناحية، حقّقت هيمنة إقليمية، في حين أنها، من ناحية أخرى، تعلم أنّ قوّة الماء المانعة تجعلها عاجزة عن تحقيق هيمنة عالمية. لكن ميرشايمر يؤكّد أيضاً على أن الدولة المهيمنة الإقليمية تسعى لتحقيق أفضل ما يمكن بعد عدم تمكنها من تحقيق الهيمنة العالمية، وهو أن تضمن عدم وجود أي قوّة مهيمنة إقليمية سواها في النظام. وهذا يعني أنّ أي قوّة كبرى قد تتمكن من احتلال موقع الهيمنة الإقليمية، لكن من الصعوبة بمكان أن تتمكن أيّ قوة كبرى أخرى من تحقيق موقع مماثل، لأنّ أي دولة مهيمنة محتملة تبرز في إقليم آخر لا بد أن تواجه معارضة الدولة المهيمنة الإقليمية القائمة. لذلك يُنكر ميرشايمر بشدة أن تكون الحروب بين القوى الكبرى قد أصبحت من الصفات التي لا حاجة لها أو الخارجة عن زمانها في السياسة العالمية. فالحرب ـ وحتى النووية ـ تظلّ، بنظره، استراتيجية محتملة بالنسبة للقوى الكبرى[29]. إلّا أن هذا الرأي يلغي افتراض ميرشايمر بأن الدولة المهيمنة الإقليمية تحبّذ الإبقاء على الوضع الراهن. وكما يقرّ Mearsheimer (2001:145-7) نفسه فإنّ "للدول دوافع قوية لتصبح قوى مهيمنة نوويّة"، وبالتالي "تسعى القوى الكبرى للتفوّق النووي على منافسيها".

(28) يقول Matthew Rendall (2006) إنّ في اختيار ميرشايمر للأمثلة انحيازاً، وإنّه "يركّز على تاريخ الدول الغاشمة" ثم ينظر بمزيد من التفصيل، "على الأخصّ، في الفترات العدوانية في تاريخها". راجع أيضاً Snyder (2002:161).

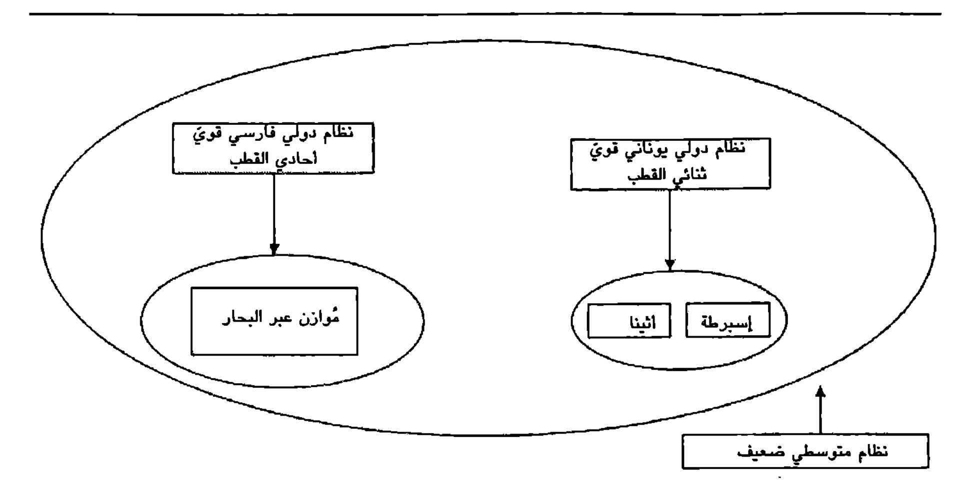
(29) راجع قول Mearsheimer (2001:367) بأن "الحرب بين القوى الكبرى المسلحة نووياً لا تزال احتمالاً خطيراً". لكنه لا يصل إلى حدّ القول بأنّ الحرب النووية هي "احتمال خطير". لكنّها حتماً تصبح تطوّراً محتملاً في حال قامت الحرب بين الدول المسلحة نووياً.

ولا يمكن للقوى المهيمنة الإقليمية التهرّب من هذا المنطق، ولذلك من غير المعقول اعتبارها قوى كبرى راضية حتماً بالوضع الراهن.

ويمثل سباق التسلح النووي شكلاً من أشكال التوازن الداخلي، علماً بأنّ ميرشايمر يحدّد أسلوبين مختلفين جداً استخدمتهما القوى الكبرى، عبر التاريخ، لكبح جماح القوى المهيمنة المحتملة، أحدهما هو التوازن الخارجي، والثاني هو تحويل• المسؤولية إلى طرف آخر. وهنا أيضاً يلعب تقاطُع الجغرافيا والبنية النظامية العامة دوراً حاسماً في تحديد الاستراتيجية التي تختارها القوّة الكبرى. ويميل ميرشايمر إلى الاعتقاد أن الاستراتيجية المفضّلة دائماً عند مواجهة قوة مهيمنة محتملة هي تحميل المسؤولية إلى طرف آخر. أي أنه عند الإمكان، تتجنّب القوى الكبرى المواجهة المباشرة مع أي قوة مُهيمنة محتملة، إذ تفضّل، بدلاً من ذلك، التهرب من المسؤولية ودفع قوة كبرى أخرى لتواجه القوة المهيمنة المحتملة، وبذلك تجعل تلك القوة الأخرى تتكبّد ثمن إزالة الخطر الذي تشكّله القوة المهيمنة المحتملة. ومن المخاطر البديهية التي تكمن في هذه الاستراتيجية هي الفشل وعدم التمكّن من كبح الدولة الطامحة للهيمنة. وبناء على هذا السيناريو، فإن القوة الكبرى التي اختارت الابتعاد عن المواجهة ومراقبة الهزيمة المتوقّعة للدولة المهيمنة قد تجد نفسها فجأة في موقف أضعف مما كانت عليه قبل ذلك الفشل، أو تجد أنّه كان بإمكانها مبدئياً أن تكون في موقف أفضل لو أنها لجأت إلى استراتيجية التوازن الخارجي. ويشير نموذج ميرشايمر أيضاً إلى أنّ تحميل المسؤولية لأطراف أخرى أسهل وأضمن بالنسبة للقوى الكبرى الجزر مما هو بالنسبة للقوى الكبرى القاريّة[30]. وحتى لو فشلت الدولة الأخرى في ردع القوة المهيمنة المحتملة، فإن القوة الكبرى الجزيرة تظل بمنأى عن الخطر بفضل قوّة الماء المانعة. ويعرّف ميرشايمر استراتيجية القوة الكبرى الجزيرة بأنها التوازن عبر البحار[31]. وهي ليست استراتيجية مختصّة بالولايات المتحدة

(30) راجع (1987) Baugh و(1992) Gray.

(31) إن فكرة التوازن عبر البحار ترتبط بشدّة بـ Christopher Layne (1997). وهو يناقش طريقة



الرسم 7-2 العلاقات اليونانية ـ الفارسية في القرن الخامس قبل الميلاد

وحدها، إذ يمكن ربطها أيضاً بالفكرة الشائعة عن بريطانيا بوصفها المُوازِن في نظام الدول الأوروبي[32]. كما تتوافق الفكرة مع أمثلة من تاريخ العالم. ولطالما استشهد الواقعيون بنظام الدول ـ المدن اليوناني، لكن فاتهم التنبّه إلى أنّ اليونانيين كانوا يعملون في نظام متوسّطي أوسع شملَ بلاد فارس. وقد حاول الفرس غزو اليونان في بداية القرن الخامس قبل الميلاد، ففشلوا، لكنّهم، في نهاية ذلك القرن، اتّخذوا موقف المُوازِن فيما وراء البحار وطوّروا الاستراتيجية التي أسماها ميرشايمر استراتيجية التحريض خلال الحرب البيلوبونيزية (431–404 قبل الميلاد. راجع الرسم 7–2)[33].

ومن خلال التقاطع بين الجغرافيا والبنية السياسية للنظام الدولي، استطاع

استخدام ميرشايمر لهذا المصطلح. راجع الجزء التالي من هذا الفصل.

(32) راجع Sheehan (1998; 1996: 65-71). كما إن هذه الاستراتيجية تشبه كثيراً ما يطلق عليه Buzan and Waever (2003:456) اسم "القوة المتأرجحة" الذي يستخدمانه لوصف الولايات المتحدة "التي تتدخّل في مناطق عديدة، بالإضافة إلى منطقتها، من دون أن تلتصق بأيّ منها بشكل دائم".

(33) للاطلاع على دراسة عن العلاقات اليونانية ـ الفارسية خلال القرن الخامس قبل الميلاد راجع Little (2007b).

ميرشايمر أن يتوسع في الحديث عن توجه السياسات الخارجية للدول الكبرى أكثر من والتز[34]. واستطاع، على وجه الخصوص، أن يظهر لماذا تختلف توجهات السياسة الخارجية للقوى الكبرى عندما تواجهها تغييرات في توازن القوى. يفترض ميرشايمر، على غرار والتز، أن بنية النظام الدولي تفرض على القوى الكبرى أن تراقب توازن القوى باستمرار. لكنه بإضافة البعد الجغرافي يتمكن من أن يحدّد، بشكل أدقّ، كيف تستجيب القوى الكبرى للتغييرات في توازن القوى. لكن ينبغي عدم المبالغة في أهمية هذا الاختلاف. ومع ذلك، يقول والتز إنه لا تتوافر في النظام الثنائي القطب إلا استراتيجيات التوازن الداخلي وإنه، على عكس النظام المتعدد الأقطاب، ليس فيه خيار تحويل المسؤولية إلى طرف آخر[35]. لكن البعد الجغرافي يتيح لميرشايمر مجال التوسّع أكثر من والتز في الكلام على الدول التي يُحتمل أن تحمّل المسؤولية لأطراف أخرى في النظام المتعدّد الأقطاب. وفي نهاية المطاف، لا يستطيع ميرشايمر أن يتوسع في الكلام على السياسة الخارجية أكثر من والتز. ومع أنّ نظرية Schweller (2006) تسمح له بتحديد الدول التي يُحتمل أن تحمِّل المسؤولية لأطراف أخرى فإنه بصفته واقعياً نيوكلاسيكياً، مُحِقّ حتماً في قوله إنّ المنظّرين البنيويين أمثال والتز وميرشايمر لا يستطيعون الإجابة عن السؤال الأهمّ وهو: لماذا لا تتمكّن الدول من تحقيق التوازن عندما تتعرّض لخطر الهزيمة؟

إعادة تقييم الهيمنة

أنشأ ميرشايمر نظريّته، بخلاف والتز، وهو على علم تامّ بالمضاعفات، الأوّلية منها على الأقلّ، الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة. وكما ورد في الفصل السابق،

(34) إلاّ أن والتز يوافق على تصوّر لتحليل السياسة الخارجية يختلف عن تحليل ميرشايمر (وعن تحليل Elman, 1996a). يقول والتز إنّ تحليل السياسة الخارجية ضروري من أجل شرح الأهداف التي تضعها الدول لنفسها وتفسير أسباب عدم استجابتها أحياناً للضغوط البنيوية.

(35) راجع (Mearsheimer (2001:338-46 للاطلاع على دراسة حول الفرق بين النظام الثنائي القطب والنظام المتعدد الأقطاب.

فإن منطق موقف والتز الذي عبّر عنه في كتابه "نظرية السياسة الدولية" كان ينبغي أن يكون على الشكل التالي: مع انهيار الاتحاد السوفياتي، تراجعت الثنائية القطبية أمام الأحادية القطبية التي ستستمرّ فترة طويلة من الزمن. لكن والتز لم يرَ فترة ما بعد الحرب الباردة على هذا النحو(36). وكذلك اختلفت طريقة ميرشايمر في وضع نظرية السياسة الدولية. فهو، مثل والتز، أراد رؤية فترة ما بعد الحرب الباردة من منظور التعددية القطبية. لكنه يختلف عنه في أنه استطاع إعادة النظر في فرضيّاته الواقعية وعرضها في قالب يتحدّى المواقف المتعارف عليها التي ترى أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتّصف إمّا بالأحادية القطبية وإمّا بالهيمنة العالمية الأميركية. وكما يشير Layne (2002/3:123): "تبنّى ميرشايمر هذين 'المعطيين' كليهما"(37). وهو يجزم بأن سياسة القوة ما زالت سائدة في فترة ما بعد الحرب الباردة وأن القوى الكبرى "لا تزال تولي توازن القوى اهتماماً كبيراً ولم تنثنِ عن عزمها على التنافس فيما بينها على القوّة في المدى المنظور" (Mearsheimer, 2001:361). ورغم إقراره بأن مركزي القوة الإقليميين في أوراسيا - أي في أوروبا وشمال شرق آسيا - هما مستقران في الوقت الراهن، فإن ذلك عائد، بالدرجة الأولى، إلى أن الوجود الأميركي يساعد على حفظ الاستقرار(38). لكنّ نموذجه يتوقّع أنّ زوال الاتحاد السوفياتي وغيابه كدولة مهيمنة محتملة سيدفعان إلى انسحاب القوات الأميركية من المنطقتين(39).

(36) يصرّ Waltz (2000b) على أنّ الأحادية القطبية أصبحت تمهّد الطريق للتعدّدية القطبية. إلّا أنه يوافق على أن التوازن مع الولايات المتحدة يستلزم تحالف قوى كبرى. لكنّ مثل هذا التحالف لا يتحدى، وفق نظريته في أضيق الحدود، الأحادية القطبية. قارن هذا برأي Wohlforth (1999) بأنّ الأحادية القطبية تنتهي إذا تمّ التوازن مع دولة القطب الأوحد.

(37) بالنسبة إلى Mearsheimer (2001:381) هما يبدوان كشيء واحد، فيقول: "هناك مَن يقول إنّ فترة ما بعد الحرب الباردة هي أحادية القطب. وهذا تعبير آخر عن القول بأن الولايات المتحدة هي دولة مهيمنة عالمياً.

(38) يعزو Mearsheimer (2001:379-80) هذا الوضع إلى "منطق التهدئة" الذي ينسبه إلى دور الولايات المتحدة كونها "المُوازِن عبر البحار".

(39) يعود ذلك إلى كون الولايات المتحدة موازِناً عبر البحار، وهي لا تتدخّل إلاّ عند وجود قوّة مهيمنة محتملة تهدّد بالتحوّل إلى دولة مهيمنة إقليمية.

بيد أن النموذج يتوقّع أيضاً أن يستمرّ منطق توازن القوى مستقبلاً في تشجيع الدول المهيمنة المحتملة على تحقيق الهيمنة الإقليمية، مع أنّه يُظهر لتلك الدول أنّ السعي لتحقيق الهيمنة العالمية أمر غير منطقي.

وقد تعرّض هذان الرأيان لانتقادات مختلف أطياف الفكر الواقعي. إذ يجد Elman (2004) أنّ ميرشايمر قد تمادى في بحثه كثيراً لأن منطق توازن القوى، إذا كان واضحاً كما يجب، يدلّ على أن الهيمنة الإقليمية ليست الخيار المنطقي الذي يجب أن تسعى إليه أي قوّة كبرى في العالم المعاصر. وفي مقابل ذلك، فإن Layne (2002/3;2006) يخالف ميرشايمر ويؤكّد أن الولايات المتّحدة لم تتصرف كمُوازِن عبر البحار، لا بل إنها اتّبعت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، استراتيجية كبرى للمحافظة على الأوّلية أو الهيمنة العالمية، واستمرّت على المنوال نفسه بعد نهاية الحرب الباردة. لذلك فإن مقاربة ميرشايمر لصياغة النظرية تثبت أنها قابلة للتعديل والتطوير بحيث تنعكس مفاعيل ذلك على تقييم توازن القوى.

والمغزى الأساسي لموقف إيلمان هو أن الصيغة الأدَقّ للواقعية الهجومية تبرهن أن ميرشايمر مخطئ في اعتقاده أن الولايات المتحدة حقَّقت الهيمنة الإقليمية برغم معارضة القوى الكبرى الأخرى في النظام الدولي. يقول Elman (2004:563) إن الولايات المتحدة، على العكس من ذلك، لم تتمكّن من تحقيق الهيمنة الإقليمية إلّا بسبب "الغياب غير المتوقَّع لأيّ مُوازِن سواء أكان محلياً أم خارج الإقليم". ونظراً لعدم احتمال حدوث هذه الظروف المناسبة ثانيةً، فلا حافز حقيقياً يدفع القوى الكبرى في العصر الحالي للسعي لتحقيق الهيمنة الإقليمية. ويتمكن إيلمان من تطوير هذا المنطق بتوسيع البُعد الجغرافي الذي يميّز بين القوى الكبرى الجزر والقوى الكبرى القاريّة، من ناحية، والقوى الكبرى الإقليمية والقوى الكبرى خارج الإقليمية، من ناحية أخرى. ويُعتقد أن لهذه العوامل الجغرافية تأثيراً كبيراً على البنية العامة للنظام الدولي. لذلك فإن ميرشايمر، بحسب رأي إيلمان، لا يحدّد بشكل كافٍ مدى الظروف البنيوية التي تستطيع

القوى الكبرى مواجهتها. لكن إذا تمّ تحديد ذلك المدى بدقة كاملة يصبح من الممكن توسيع بُعد السياسة الخارجية لإطار ميرشايمر النظري[40].

ويركّز إيلمان الاهتمام على الحالة البنيوية حيث تنشط قوة كبرى قارية من منطقة متعددة الأقطاب بالعمل في منطقة أخرى ليس فيها إلّا قوّة كبرى واحدة. ثم يختار دراسة حالة تاريخية لتقييم تحليله النظري هي حالة القرار الفرنسي ببيع لويزيانا للولايات المتحدة في عام 1803 مِما سمح، في حينه، بمضاعفة حجم تلك القوة الكبرى الناشئة، وكان على الأرجح، أهم خطوة اتخذتها الولايات المتحدة على طريق الهيمنة الإقليمية. ويشدّد إيلمان على حقيقة أنه لم تكن توجد في أميركا الشمالية أي قوة كبرى محلّية يمكنها فعلاً أن تتحدّى الولايات المتحدة. وهو يعتبر فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، بالرغم من حيازتها مناطق واسعة في نصف الكرة الغربي، قوى خارج إقليمية، ولهذا العامل الجغرافي تأثير هام على كيفية تشكيل النظام الدولي لردات فعل تلك الدول حيال توسُّع الولايات المتحدة.

واستناداً إلى النظرية والاستنتاج، يورد إيلمان الحجج على أنّه عند مواجهة القوة الكبرى المحلية الوحيدة في منطقة أخرى والطامحة إلى التوسُّع، تتحرّك القوة الكبرى القارية من خارج الإقليم بشكل مختلف عن تحرّك القوة الكبرى الجزيرة من خارج الإقليم. ومع أن أي قوة كبرى قارية تكون لديها مخاوف لأن القوة الكبرى المتوسّعة قد تتصرّف في نهاية المطاف كمُوازِن عبر البحار وتحبط محاولاتها لتصبح قوّة مهيمنة إقليمية في المستقبل، فإن ما يتحكم بتحديد

(40) يفصّل (Elman (2004;2005 هذه المواقف المختلفة على أساس الدراسة التفسيرية. فإذا ما أُدرِجت مختلف الأوضاع البنيوية في جدول متقاطِع تكون هناك عشرون حالة محتملة يمكن أن تواجهها أي دولة. ومن هذه الحالات سبع دون مسمَّيات تجريبيّة، وواحدة مُستثناة على أسس نظرية، ما يترك اثنتي عشرة حالة بنيوية محتملة قد تجد أي دولة نفسها فيها. علاوة على ذلك، فإنّ إيلمان يدرس فقط حالة وجود منطقتين. ولكن يمكن التوسع أكثر في الدراسة التفسيرية إذا ما تمّت إضافة مناطق أخرى إلى النظام. وكما ذُكر، يحدّد ميرشايمر أوروبا وشمال شرق آسيا كمنطقتين منفصلتين في نصف الكرة الأوروبي ـ الآسيوي.

تصرّفها هو الأوضاع في منطقتها. أي، بكلام آخر، تكون القوى القارية قلقة بشأن جيرانها الأقربين أكثر من قلقها ممّا يجري في مناطق أخرى، ولا تدخُل في محاولات للتوازن إلا عندما تكون الظروف في منطقتها مؤاتية لها. ولكن حتى في مثل هذه الظروف المؤاتية، تظل راغبة في تحويل المسؤولية إلى إحدى القوى الكبرى القارية الأخرى، وهذه النقطة لم يُشِرْ إليها إيلمان. لكن على العكس من ذلك، وعلى النقيض من موقف ميرشايمر، فإن إيلمان يقول إنّ أي قوّة كبرى جزيرة ترحّب بقيام قوّة كبرى مهيمنة في منطقة أخرى، لأنها يمكن أن تعمل كمُوازِن عبر البحار في المستقبل وبالتالي تكون الورقة الأخيرة للموازنة في منطقة القوّة الكبرى الجزيرة.

ويرى إيلمان أنّ قرار نابوليون ببيع لويزيانا للولايات المتحدة يشكّل عقبة في وجه نظرية ميرشايمر. ويمكن تجاوزها باعتماد صيغة موسعة للنظرية مفادها أنّ ضغوط بنية النظام الدولي على الدول هي أكثر تنوُّعاً ممّا يقول به ميرشايمر. وما يُظهره إيلمان هو أنه لم تَقُم معارضة فعّالة لتوسُّع الولايات المتحدة في مطلع القرن التاسع عشر لأن القوى المحلية كانت ضعيفة جداً ولأن التوازن خارج الإقليمي لم يحدث بسبب مقتضيات الأوضاع الأوروبية. وقد ركّز، خصوصاً، على فرنسا، وأظهر، بشكل مقنِع أن سياسة فرنسا خارج الإقليم كانت في المرتبة الثانية بعد اعتبارات القوة المحلية. ومع أن إيلمان لم يبحث سياسة بريطانيا الخارجية، فإنه غير مُقنع في اقتراحه أن الوضع البنيوي لهذه القوة الكبرى الجزيرة جعلها تذعن لتوسّع الولايات المتحدة لاحتمال أن تصبح هذه الأخيرة في المستقبل قادرة على لعب دور المُوازن عبر البحار. فهذا التصوُّر يفترض أن البريطانيين كانوا ضليعين في علم الغيب، ويبدو على الأرجح أنهم أيضاً كانوا منشغلين باعتبارات القوة الإقليمية. والواقع أنه بحلول أربعينيات القرن التاسع عشر كانت مخاوف كل من البريطانيين والفرنسيين قد تعاظمت من تنامي قوّة الولايات المتحدة[41]. ومع ذلك فإن مقاربة إيلمان مهمّة لأنها تبيّن أن

(41) راجع البحث حول تفضيل بريطانيا وفرنسا وجود عدة مراكز قوى في أميركا الشمالية في الفصل 1.

نظرية ميرشايمر قابلة للتوسُّع بما يدفعها بعيداً عن نظرية والتز، لا بسبب التشديد على الدافع الهجومي بل لأن إضافة البعد الجغرافي تزيد احتمال التوسع في إطار السياسة الخارجية.

ولتوسيع إطار الواقعية الهجومية الذي طوّره إيلمان انعكاسات معاصرة هامّة لأنّه يبيّن أنّه بالرغم من تمكُّن الولايات المتحدة من تحقيق الهيمنة الإقليمية، فإن ذلك الخيار لم يتوافر لأي قوة كبرى لاحقة. ويلاحظ إيلمان أن كلاً من ألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي حاولت التوصل إلى وضع الهيمنة الإقليمية في القرن العشرين، لكنها لم تتمكّن من إحراز ذلك بسبب تصدّي الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في المنطقة. ويؤكّد إيلمان أنّ القوى البنيوية التي كانت قائمة في القرن العشرين ستتواصل في القرن الحادي والعشرين وتعيق أي قوة مهيمنة إقليمية محتملة عن تعزيز موقعها. وبالتالي يعارض رأي ميرشايمر في أنّه إذا استمرَّ اقتصاد الصين في النموّ فإنّها "لأسباب استراتيجية ثابتة، سوف تسعى حتماً لتحقيق الهيمنة الإقليمية، تماماً كما فعلت الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي خلال القرن التاسع عشر". لكن إيلمان يرى أنه لم تبرز في طريق الولايات المتحدة معيقات بنيوية تُذكر في القرن التاسع عشر، بينما تواجه الصين، في العصر الحالي، معيقات بنيوية شديدة، إقليمية وخارج إقليمية. فالقوى المحلية ستسعى لتتوازن مع أي محاولة توسُّع إقليمية من جانب الصين. وفي حال فشل هذه المساعي، فإن الولايات المتحدة، بالرغم من تفضيلها تحويل المسؤولية إلى أطراف أخرى، تظل دائماً جاهزة للعمل بصفة الورقة الأخيرة للموازنة. ويعتبر إيلمان أن هذه المعيقات البنيوية الإقليمية وخارج الإقليمية لا بد أن تمنع بشكل حاسم أي محاولة صينية للتحول إلى قوة مهيمنة إقليمية.

ويورد Layne (2006; 2002/3;1997) آراء نقدية أساسية لموقف ميرشايمر، وضمنياً لإضافة إيلمان الهامة إليه. يوافق لاين على أهمية المقاربة البنيوية للسياسة الدولية، لكنّه يرى أن الولايات المتحدة قد تجاوزت بأشواط

وضع الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة واتّبعت، بشكل منهجيّ، استراتيجية كبرى هدفُها الأوّلية أو الهيمنة العالمية، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولدى زوال الاتحاد السوفياتي، حلّت الأحادية القطبية محلّ الثنائية القطبية، لذلك أصبح من الملائم وصف الولايات المتحدة بالقوّة المهيمنة عالمياً. ويناقض هذا الرأي مباشرةً إنكار ميرشايمر إمكانية نعت النظام الدولي المعاصر بالأحادية القطبية وتأكيده على أنّ الهيمنة العالمية بعيدة عن متناوَل أي قوّة كبرى. كما إن الخطّ الجدلي الذي يتبعه لاين يقوده إلى رفض تأكيد ميرشايمر بأن الولايات المتحدة اتّبعت استراتيجية المُوازِن عبر البحار خلال القرن العشرين. ويصرّ لاين على أن هدف الولايات المتحدة بعد العام 1945 لم يكن احتواء الدول المهيمنة المحتملة، وبالتحديد الاتحاد السوفياتي وألمانيا واليابان، بالتعادُل مع قوّة تلك الدول، وإنّما كان هدفها التوصل إلى مركز الأوّلية أو الهيمنة العالمية. ويقول، بالإضافة إلى ذلك، إن نزوع الولايات المتحدة إلى الهيمنة هو أكثر انسجاماً مع المنطق العام للواقعية الهجومية من رأي ميرشايمر بأن طموح القوة الكبرى يُشبع عندما تُحقَّق الهيمنة الإقليمية.

ويتّصل هذان الرأيان المتباينان حول الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الماضي اتصالاً وثيقاً بالخلاف القائم بين المؤرّخين الدبلوماسيين حول منشأ الحرب الباردة، حيث يوازي نموذج ميرشايمر الرأي التقليدي الذي اعتبر أن الولايات المتحدة كانت تردّ على مخطّطات الاتحاد السوفياتي للهيمنة، فيما يعكس نموذج لاين الرأي التعديلي الذي يضع الولايات المتحدة في موضع الفِعْل وليس ردّ الفعل، وذلك باستهدافها إقامة نظام عالمي لتعزيز المصالح الأميركية في المستقبل[42]. والغريب في الأمر هو أن والتز أيَّد المقاربة البنيوية ليقطع الطريق

(42) يقرّ (2002/3:147) Layne بأنّه مع اعتماده بشدّة على وصف (1992) Leffler للحرب الباردة حيث يرى أنّ الولايات المتحدة كانت ستسعى للسيطرة على أوروبا حتى ولو لم يشكّل الاتحاد السوفياتي خطراً، فإن ميرشايمر يميل إلى رأي (1999) Trachtenberg الذي يصوّر الولايات المتحدة في دور المُوازِن عبر البحار بالنسبة لأوروبا.

على البحث عن المسبِّبات[43]. لكن الحقيقة هي أن الواقعيين لم يتمكّنوا حتى من التوصُّل إلى الاتفاق حول ما إذا كان النظام أحاديّ القطب أم لا. ففي إحدى أكثر الدراسات المعاصرة دقة، يحدّد Wohlforth (1999:9) الأحادية القطبية بأنها "بنية تكون فيها قدرات دولة واحدة أعظم من أن تقابَل بوزن مماثل". ويستعين بمؤشرات القوة النسبية ليبرهن على أنّه من المستحيل أن تتمكّن الدول الأخرى من التوازُن مع الولايات المتحدة، لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل القريب. إلّا أنّ هذا الرأي يحتمل النقاش. فصحيح أنّ وولفورث يثبت أنّ الولايات المتحدة تتفوَّق على سائر القوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر تفوّقاً عسكرياً واقتصادياً لم يُسبَق إلى مثله، لكن إذا تجمَّعت مقدّرات القوى لدى دول الصف الثاني التي يشير إليها، فإنها مجتمعةً توازن مقدّرات الولايات المتحدة[44]. لكن نظراً للصعوبات التي يُحتمل أن تحول دون العمل الجماعي بين هذه الدول المتباينة للتوصل إلى التوازن المقابل، يصبح من المعقول الأخذ باستنتاج وولفورث العام بشأن احتمال صمود الأحادية القطبية زمناً طويلاً.

لكن السؤال هو: هل الأحادية القطبية تساوي الهيمنة؟ يقول Layne (2002/3:130) إنّ المصطلحين ليسا مترادفين، لأن الهيمنة قد تتّخذ أشكالاً كثيرة. وأوّل هذه الأشكال هو حيث ترتبط الهيمنة بإزالة جميع الأخصام، وهي الاستراتيجيّة التي طبّقتها الإمبراطورية الرومانية ضد قرطاجة. وآخر هذه الأشكال هو إخضاع الأخصام، وهذا هو شكل الهيمنة الذي يربطه بالاستراتيجية الكبرى التي تبعتها الولايات المتحدة. وعندما تسعى الدولة المهيمنة لإخضاع غيرها من الدول فإنها تستخدم قوّة الإكراه لمنع الدول الأخرى في النظام من تطوير قوات مُساوية وقوّة الإقناع لتشريع هيمنتها. ثم يورد لاين أدلة كثيرة لدعم رأيه بأن الولايات المتحدة، في فترة ما بعد الحرب الباردة، قد اتّبعت

(43) يستطيع والتز أن يردّ حقاً بأنّ النقاش بين لاين وميرشايمر هو حصيلة محاولتهما دمج نظرية السياسة الدولية وتحليل السياسة الخارجية. أمّا ويندت فيرى بالطبع أنّه لا يمكن استثناء المسبِّبات من أي بحث في البنية.

(44) يورد Wohlforth (1999) إحصائيات عن بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا واليابان وروسيا.

باستمرار استراتيجية كبرى عارضت العودة إلى التعددية القطبية العالمية واستهدفت، بدلاً من ذلك، الهيمنة العالمية[45]. غير أنه يقول أيضاً إنّ تلك لم تكن خطوة جديدة، إنّما كانت تطبيقاً لاستراتيجية أميركية قائمة منذ عام 1945. وتكمن قوّة حجة لاين في أنها توضح لماذا احتفظت الولايات المتحدة بوجود عسكري في أوروبا وفي شمال شرق آسيا. ولو أنّ نظريّة ميرشايمر قد صَحَّت، لكان على الولايات المتحدة، بصفتها مُوازِناً عبر البحار، أن تبدأ بالانسحاب وترك القوى الكبرى في منطقة أوروبا ـ آسيا لتتوازن فيما بينها. يقول Mearsheimer (2001:390) إنّه مع توقُّع منطق الواقعية الهجومية هذه الحصيلة، فهي لم تحدث بعد، ويعود ذلك، في جزء منه، إلى التقصير الذاتي، وفي جزء آخر إلى الوقت الذي استغرقه تقدير مترتبات "الهندسة الجديدة" على مصالح الولايات المتحدة. ويأمل لاين أن يكون تحليل ميرشايمر صحيحاً لأنه يعتبر أن الموازنة عبر البحار خيار أفضل من محاولة متابعة سياسة الهيمنة. لكنّه مقتنع بأن القبول الواسع بالفوائد المفترضة المرتبطة بالهيمنة تمنع العمل بمنطق المُوازِن عبر البحار.

استنتاج

على الرغم من الاختلاف الكبير بين النموذجين اللذين وضعهما والتز وميرشايمر، فإنهما كليهما غير مقتنعين بأن النظام الدولي المعاصر يمكن وصفه بالأحادية القطبية وبالعمل في ظلّ الهيمنة الأميركية. ولا يوافق أي منهما على أنّ الولايات المتحدة قوية جداً عسكرياً بحيث تستطيع السيطرة على جميع الدول الأخرى في النظام. ولا يظنّان كذلك أن الولايات المتحدة هي في موقع يمكّنها من منع القوى

(45) تبنّى الموقف ضدّ التعدّدية القطبية، مثلاً، البنتاغون [وزارة الدفاع الاميركية] في مستند سرّي أعدّه، في العام 1992، بول ولفويتز (Gellman, 1992). وترى الدراسة أنّه يجب على الولايات المتحدة بذل جهد منسَّق من أجل الحفاظ على تفوّقها العسكري العالمي. وأضافت إنّ مصلحة الولايات المتحدة تقضي بعدم "العودة إلى الفترات السابقة حين كانت عدّة قوى عسكرية يتوازن بعضها ضدّ بعض فيما كان يُعتبر مناسباً للبنى الأمنيّة، مع بقاء السلام الإقليمي، أو حتّى العالمي، مُعلَّقاً (ورد القول في Layne, 2002/3:137).

الكبرى الأخرى من بناء قدراتها العسكرية. فمن وجهة نظر ميرشايمر، إن القوّة المهيمنة "إنّما هي القوة الكبرى الوحيدة في النظام". لكن مع أنّه يوافق على أنّ الولايات المتحدة هي القوّة الكبرى الوحيدة في نصف الكرة الغربي، فهو يرفض بشدّة الافتراض بأن الصين وروسيا لا تملكان "ما يلزم لمواجهة الولايات المتحدة" (Mearsheimer, 2001:258).[46]

ومن الواضح أنهما ليسا وحدهما مَن توصّل إلى مثل هذا الاستنتاج. فقد ورد في تقرير لمجلس الاستخبارات الوطني في العام 2004 أن التحالفات والعلاقات التي كانت قاعدة أساسية لقوّة الولايات المتحدة سوف تشهد تغييرات جذرية، على الأرجح، في العقود القادمة. فمن ناحية، "من المحتمل أن تنهض الصين والهند كلاعبين عالميين أساسيّيْن - كما برزت ألمانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين - مِمّا سيؤدي إلى تحوُّلات في المشهد الجيوسياسي وآثار محتملة عميقة كتلك التي حدثت في القرنين السابقين". ومن ناحية أخرى، أصبح من المتعارف عليه عموماً أنّ الاتحاد الأوروبي، وليس حلف شمال الأطلسي (الناتو)، "سوف يصبح، شيئاً فشيئاً، المؤسسة الأهمّ بالنسبة لأوروبا، ويُرجَّح أن يكون هو [الاتحاد الأوروبي] الإدارة التي يؤدّي بها الأوروبيون الدور الذي اختطّوه لأنفسهم على المسرح العالمي". وأمام هذا المشهد المتغيّر، رأى التقرير أنّه من الممكن تصوُّر احتمالات ردّ فعل الولايات المتحدة تتراوح بين "تعزيز الدور الأميركي المُوازِن بين القوى المتنافسة وأن يصبح دور واشنطن هامشياً على نحو متزايد"[47]. لكن ما لم يرد في التصوّرات هو افتراض استمرار الهيمنة الأميركية.

(46) ممّا يحمل دلالات في هذا المجال أنّ الولايات المتحدة، بعد أن كانت قد استأجرت قاعدة جويّة في اوزبكستان في العام 2001، طُلب منها الرحيل في العام 2005 عندما قررت الحكومة اللجوء إلى روسيا والصين من أجل الاستثمارات (Osborn, 2005a). راجع أيضاً المناورات العسكرية المشتركة بين روسيا والصين التي جرت في آب/اغسطس 2005 (Osborn,2005b).

(47) تقرير مجلس الاستخبارات الوطني لعام 2004 بعنوان "Mapping the Global Future" [رسم خريطة المستقبل العالمي]. نُسِخ بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2006، من الموقع: www.dni.gov/nic/NIC_globaltrend 2020.html.

ونظراً لاهتمام والتز وميرشايمر كليهما بتطوير نظرية بنيوية للسياسة الدولية ومشاطرتهما الافتراضات نفسها بشأن طبيعة السياسة الدولية، فإن الاختلافات الواضحة بين نموذجيهما تلفت النظر(48). يمكن تعليل هذه الاختلافات، إلى حدّ ما، استناداً إلى التغييرات الدراماتيكية التي حدثت في السياسة العالمية في الفترة التي أعقبت تأليف كتاب والتز وسبقت تأليف كتاب ميرشايمر. لكن الحقيقة هي أيضاً أن توجُّهاتهما، في ناحية صناعة الأساطير، متباينة جداً على الصعيد العملي. فقد وضع والتز كتاباً يُظهر أن الولايات المتحدة كانت تعمل في ظلّ أفضل الظروف للحفاظ على نظام دولي مستقرّ يمكن من ضمنه القيام بمحاولة لحلّ المشاكل الدولية الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي. لكنّ دوام الاستقرار والتمكّن من حلّ المشاكل كانا يفرضان استمرار آفاق التعاون المستقبلي بين القوّتين العظميين وخصوصاً على الصعيد النووي. لذلك رأى والتز أنّ تطوّر الأسلحة النووية أوجدَ تحوُّلاً في طبيعة السياسة الدولية بعد أن أصبحت الحرب بين القوى الكبرى غير مطروحة.

أما ميرشايمر فيؤكّد أنه نظراً لأن القوى الكبرى لا تستطيع إظهار النوايا الإيجابية، فليس أمامها إلا العمل تحسُّباً لأسوأ الاحتمالات. ولذلك تظل احتمالات الحرب قائمة، بما فيها الحرب النووية. وفي حين أنّ نموذج والتز يطلق موقفاً إيديولوجياً بأنّ على الولايات المتّحدة أن تعترف بمصالح القوى الكبرى الأخرى في النظام وتراعيها، فإن نموذج ميرشايمر يبعث الموقف الإيديولوجي الذي يُفيد بأنّه نظراً لسعي القوى الكبرى الناشئة إلى الإساءة للمصالح الأميركية في المستقبل، فليس أمام الولايات المتحدة إلّا الاستعداد لهذا الاحتمال. فنموذج ميرشايمر إذاً يستبعد احتمال أن يكون النظام الدولي في المستقبل مُرْضِياً. لكنه يرى أن الولايات المتّحدة تتمتع بميزة بنيوية تعود إلى قدرتها على العمل كمُوازِن عبر البحار. وهو يؤكّد أنّ "على الولايات المتحدة أن تكون المُوازِن عبر البحار،

(48) للاطلاع على تحليل لهذه الاختلافات، راجع (Mearsheimer (2006a; 2006b.

وليس شرطيّ العالم" (Mearsheimer, 2006a:114)، كما يكون من الأفضل أن تحقق التفوّق النووي. لكن ليس هناك رؤية مستقبلية للنظام الدولي الفوضوي. ومنطق توازن القوى القائم على التضاد منطق ثابت لا يلين، ممّا يشكّل، بنظر ميَرشايمر، مأساة دائمة بالنسبة لسياسة القوى الكبرى.

القسم IV

الخاتمة

8 نظرة مركّبة إلى توازن القوى مِن أجل القرن الحادي والعشرين

الغاية الأساسية من هذا الكتاب هي القول بأنّ توازن القوى قد لعب، بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية، دوراً أكثر تعقيداً وإثارة للاهتمام ممّا يُظَنّ عموماً. إلّا أن نقّاد توازن القوى ليسوا وحدهم مَن أعطى تقييمات غير واقعية عن هذا المفهوم، بل إن منظّري توازن القوى أنفسهم غالباً ما لا يقيّمون أعمال المنظّرين السابقين بالشكل المناسب أو يوردون روايات مشوّهة للدراسات السابقة حول المفهوم. لقد حاول الباحثون الأربعة الذين درسناهم في هذا الكتاب النأي بأنفسهم عن سائر أصحاب النظريات. وبالتالي ظهرت نزعة غير مقصودة، لكنها متواصلة ومنتشرة، للتقليل من شأن آراء الآخرين في توازن القوى أو المبالغة في تبسيطها.

ومع دخولنا القرن الحادي والعشرين لا نرى دلائل على أيّ تغيير في هذا المنحى. فمثلاً Schweller (2006:4)، وقبلَ أن يقدّم مساهمته الرئيسية في هذا المجال، تتبَّع، في نظرة عامة، تاريخ الكتابات حول فكرة توازن القوى الدولي منذ عصر النهضة حيث نُظر إليه على أنّه "مفهوم مجازي" يَعتبر أن التصرُّف الهادف إلى التوازن "يدفعه قانون الطبيعة"[1]. ثم يقول إنّ هذا المفهوم لتوازن

(1) لكن كما أُشير في الفصل 3، فإن تاريخ غويتشيارديني يعتبر أنّ توازن القوى يمدّنا بأساس التحليل الافتراضي وليس قانون الطبيعة.

القوى "ما زال يطبع معظم النقاشات حول طريقة عمل النظرية". وليست هذه نظرة خصوصية، كما إن شويلر لا يواجه صعوبة في إيجاد شواهد من منظرين سابقين في توازن القوى، أمثال مورغنتو ووالتز، لتأييد رأيه. إلا أن الفكرة الأساسية لهذا الكتاب تُضعف موقف شويلر الأساسي بأن منظّري توازن القوى المعاصرين يفترضون مقدّماً أنّ توازن القوى يمثّل قانوناً طبيعياً، وأنّهم نتيجةً لذلك يُقرّون نظرةً ترى الساحة الدولية آلة خلقَها ويبقيها سائرة صانع الساعات السماوي"[(2)]. وبالرغم من أن الباحثين الأربعة الذين درسنا مؤلّفاتهم في هذا الكتاب كانوا كلّهم مهتمّين بالقيود البنيوية، فإن أياً منهم لم يرَ السياسة الدولية من منظار حتميّ بحت. ولعلّ الأغرب من هذا أن مقارباتهم لتوازن القوى كانت متباينة مع أنّها مترابطة.

وغايتي في هذا الفصل الأخير هي أن أحدِّد نقاط الالتقاء بين النماذج الأربعة التي دُرست في الفصول 4 إلى 7 وأتحرّى ما يترتّب على محاولة إنشاء مقاربة لتوازن القوى أكثر تكامُلاً من أيّ من الباحثين الأربعة الذين بحثنا نماذجهم. وتتم هذه الدراسة، بالضرورة، على ضوء الخلفيّة التي توفّرها النقاشات النظرية الجارية حالياً في ميدان العلاقات الدولية، وكذلك تحليلات توازن القوى السائدة في الساحة الدولية المعاصرة. علماً بأن هذين العاملين مترابطان. فمثلاً يقول Thompson (2006:1-2) إن التغيير والاضطراب الدوليّين "يمثّلان بشكل بارز الألغاز التحليلية". ثم يعبر عن الدهشة من أنّ بروز الأحادية القطبية المفاجئ وغير المتوقّع لم يؤدِّ إلى تحليلات نظامية عامّة. لكن شويلر لم يفاجَأ بهذا التطوّر، وقد قام فعلاً بدور رائد في إبعاد الواقعية عن التحليل البنيوي والنظامي العام وتقريبها من تفسيرات السياسة المحلية. ومن الألغاز الكبرى أمام الواقعيين، كما يرى Schweller (2006:2)، حقيقة أنّ الأحاديّة القطبيّة "لم تُثِر

(2) يقتبس Schweller (2006:4) ذلك من Morgenthau (1973:203) الذي مهّد لهذا القول بالإشارة إلى أنّ هذه الاستعارة "مناسبة لطريقة التفكير السائدة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر". لكن كما لاحظنا في الحاشية رقم 1، فإن غويتشيارديني لم يفكر بهذه الطريقة.

إنذاراً عالمياً لإعادة توازن القوى". لكنّه لا يعتبر ظاهرة نقص التوازن انحرافاً عن الوضع الطبيعي بل مظهراً اعتيادياً في السياسة الدولية. وهذا ما يؤدي إلى افتراضه المثير للاهتمام بأنّ "الدول الموحَّدة والقوية هي وحدها القادرة على التكيّف، بشكل ملائم، مع الدوافع البنيوية ـ النظامية العامة، حتى ولو كانت شديدة وعنيفة" (Schweller, 2006:130).[3]

ولم تكن خطوة شرح السياسة الدولية من منظور السياسة المحلية هي رد الفعل الوحيد على قيام الأحادية القطبية. وما من شك في أن نهاية الحرب الباردة وفّرت حافزاً كبيراً لبروز المقاربات البنائية للسياسة الدولية. وقد تمكّن البنائيون، بحق أو بغير حق، من بناء رأي يبدو معقولاً يقول إنّ الفِكْر التقليدي في دراسات العلاقات الدولية لم يفشل فحسْب في توقُّع نهاية الحرب الباردة، لا بل الأهم أنّه أيضاً عجز عن تفسير ذلك التحوّل، حتى بعد حدوثه. بالإضافة إلى ذلك، فإن انعكاسات البنائية الاجتماعية كانت بالغة جداً. فمن زاوية النظرة البنائية يبدو أن الكثير من النقاشات التقليدية في العلوم الاجتماعية مبنيّ على تفريعات زائفة، مثل الجدال بين العقلانية والتأملية، والماديّة والمثالية، والبنية والواسطة، والوقائع والقيم، والكليّة والفردية. واستناداً إلى ذلك يميل البنائيون الاجتماعيون إلى اعتبار أنّهم في مركز وسطي وأنهم لديهم القدرة فعلاً على بناء الجسور التي تسهّل الاتصال والحوار بين مؤيدي المواقف المتنافسة. وهم يعتبرون أنهم وجّهوا ضربة قاضية للرأي التقليدي القائل بأن الدول تسير، في إدارة العلاقات الدولية، بدافع مصالحها الموضوعية التي تحدّدها الظروف المادية التي تقوم الدولة على أساسها. يفترض البنائيون أن المصالح، مع أخذها هذه الظروف المادية بعين الاعتبار، تتأثر عميقاً كذلك بالعوامل المعيارية والتصوُّرية. ولأنّ المعايير والأفكار

(3) ثمة أوجه شبه مثيرة للاهتمام بين غويتشيارديني وشويلر. يقول Guicciardini (1984:1) إنّ ما منع عمل توازن القوى كان "الأخطاء السخيفة والطمع المتّسم بقلّة التبصّر". أمّا Schweller (2006:10) فقد قال إن السبب كان الانقسامات في النظام المحلي وإنّ "الدول المقصّرة في التوازن تسبّب حرباً كان يجب تجنّبها". وبالتالي فإنّهما كليهما يستخدمان توازن القوى أساساً لنقاش افتراضي حول ما كان يمكن أن يحدث.

عرضة للتحوّلات الجذرية فإن البنائيين الاجتماعيين يرون أنّ العلاقات الدولية تخضع، نظرياً وعملياً، لتغييرات عميقة، مع تأكيدهم على أن أي تغيير لا يحدث إلّا إذا حدث تغيُّر في الفهم التقليدي الموضوعي والمعرفيّ للعالم ممّا يستوجب درجة عالية من التحوّل الإدراكي وهذا لا يتم بسهولة غالباً(4).

لا يمكن أن يكون أي تفسير لأي نصّ بريئاً أو محايداً، ولا شكّ بأن تفسيري للكتب التي بُحثت في الفصول 4 إلى 7 قد تأثر بظهور البنائية وبالمناظرات التي كُتبَت حول الأحادية القطبية، مع أنّ ثلاثة من تلك الكتب قد وُضعت في فترة الحرب الباردة المفترض أنها كانت ثنائية القطب ومع أنها جميعاً لم يكتبها بنائيّون. تُحدَّد، في الجزء الأول من هذا الفصل، السمات المميّزة لتوازن القوى التي تبرز من مقارنة الكتب الأربعة، ثم تُبحَث أوجه الشبه والخلاف بين تلك الكتب. وفي الجزء الثاني، يُنظَر إلى وضع المؤلفين الأربعة في إطار أوسع هو إطار النقاشات المكتوبة حول توازن القوى. وأحاول، في الجزء الثالث، وضع صورة مركَّبة لتوازن القوى. ثم أبيّن، في الجزء الأخير، تأثيرات تلك الصورة المركّبة على مستقبل العلاقات الدولية، نظرياً وعملياً.

مقارنة ومقابلة مقارَبات توازن القوى

يقاربُ المنظّرون الذين بحثناهم في الفصول السابقة توازن القوى من مُنطلقات مختلفة إلى حدّ ما. فمورغنتو مهتم بالتغييرات التي طرأت على طريقة عمل توازن القوى على مَرّ الزمن. لكنّ همّه الأساسي عند تأليف كتابه "السياسة بين الأمم" كان بروز العالمية القومية في القرن العشرين، بالإضافة إلى الاضمحلال المطّرد،

(4) على الرغم من انّ Wendt (1990) قد يكون من البنائيّين الأكثر تأثيراً في هذا المجال، فهو يُنتقَد كثيراً لأنّه عرض الأفكار البنائية بطريقة يمكن اللجوء إليها في الاتجاهات العامة في العلوم الاجتماعية. ولعلّ Adler (2005) هو أشهر دعاة اتّخاذ خطّ الوسط، أو كما يقول هو "الإمساك" بخطّ الوسط.

فِي القرن التاسع عشر، للعوامل التي ساهمَت في صيانة ما أصفه بتوازن القوى التوافقيّ. وقد خشي مورغنتو أن تطلق تلك التطوّرات العنان للقوى النظامية العامة المرتبطة بتوازن قوى قائم على التضادّ. ومع إقراره أنه كان بالإمكان، عن طريق تكوين مجتمع عالمي، تثبيت الشروط المسبقة اللازمة لتشكيل حكومة عالمية يمكنها القضاء على الحروب الدولية، فإنّه لم يأمل بظهور هذه الشروط المسبقة في المستقبل القريب. لذلك من غير المحتمل أنه كان سينظر بفتور إلى بروز الولايات المتّحدة كقوّة مهيمنة عالمية، ولا شك بأنه كان سينظر بشيء من الذعر إلى تفرُّدها المُطلق.

هناك نقاط مشتركة، أكثر ممّا يُظَنّ عموماً، بين مقاربة بول لتوازن القوى وفي الواقع مواقفه العامة من جهة، ومقاربة مورغنتو من جهة أخرى[5]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من مركزيّة توازن القوى بالنسبة لدراسات السياسة الدولية، فإنهما كليهما يقرّان بالأهمية المحتملة للمجتمع العالمي في المستقبل[6]. لكن حين كتبَ بول "المجتمع الفوضوي" كان متفائلاً بحذَر بإمكانية تعايُش الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبأنّ وجود الأسلحة النووية يساعد فعلاً على استقرار العلاقات بين القوّتين العُظميين ولو كان ذلك على حساب توطيد النظام على أساس أكثر إيجابيّةً. غير أن بول، مثل مورغنتو، يوافق على أنّ الدول قد تستخدم توازن القوى بشكل تنافسيّ لدعم مصالحها الخاصة وكذلك بشكل تعاوني للمساعدة على صيانة مجتمع الدول. لكنّه يربط هذا الفرق، بشكل أوضح من مورغنتو، بفكرة الفاصل الوجودي بين النظام والمجتمع بالرغم من أنّه معنيّ أساساً بالتفاعل بين الأبعاد المؤسّسية للسياسة الدولية وكيفيّة تأثير هذا التفاعل في توازن القوى التوافقي وتوازن القوى القائم على التضادّ كليهما وتأثره بهما بدوره. أما مورغنتو، في المقابل، فهو أشدّ اهتماماً بالتغيير المتواصل الذي يميّز

(5) للاطلاع على بحث موسَّع عن الروابط بين الواقعية الكلاسيكية والمدرسة الإنكليزية، راجع Little (2003).

(6) لكن لم يطوِّر أيّ منهما مفهوم المجتمع العالمي بالتفصيل. وكان هذا احد الأهداف الرئيسية لِـ Buzan (2004a) في محاولته البليغة الأثَر لتوسيع إطار المدرسة الإنكليزية.

السياسة الدولية وانعكاساته على العلاقة بين توازن القوى التوافقي وتوازن القوى القائم على التضادّ.

وإذا كان مورغنتو وبول كلاهما يرغبان في فهم شيء عن التعقيدات المتعلقّة ببُعْدَي توازن القوى، فإن والتز، في المقابل، يريد أن يزيل أي تفصيل عَرَضيّ، وهو يقوم بذلك بالتركيز حصراً على فكرتي الفوضى والقطبية. ولذلك يرسم، بشكل أوضح ممّا أتى به مورغنتو أو بول، صورة عمّا يمكن أن يعنيه تناوُل النظام الدولي في مقابل المجتمع الدولي. بنظر والتز، ينشأ توازن القوى، في البداية، كنتيجة غير مقصودة لسعي الدول إلى البقاء في النظام الدولي الفوضوي. ومع أن والتز يبدو أنّه يقرّ بوجود مجتمع دولي، فإنه أساساً مفهوم معزول لا يُظهَّر بوضوح أبداً، ولأن مقاربة والتز تحبّذ النظام الدولي، فإن المجتمع الدولي يأتي في مرتبة أدنى من النظام الدولي. ومن الأمور اللافتة أنه يقول في آخر كتابه إنّ توازن القوى القائم على التضادّ، في إطار الثنائية القطبية، كان يتراجع أمام توازن القوى التوافقيّ.

وأخيراً، فإن ميرشايمر، بتركيزه حصراً على فكرة النظام الدولي، إنّما من منظور السياسة الخارجية وكذلك من منظور بنيوي، يعطي أفضليّة للجغرافيا على القطبية. وبعبارة أخرى، عندما يتناول النظام الدولي، يفترض مقدّماً أننا لا يمكن أن نفهم ما يحدث في البعد العالمي من دون أخذ البعد الإقليمي في الاعتبار. لذا فإن ميرشايمر يبني موقفاً معاكساً لمورغنتو وبول ووالتز الذين يعتبرون جميعاً أنّ توازن القوى العالمي يفوق توازنات القوى الإقليمية أهميّة. أما ميرشايمر، في المقابل، فيرى أن الهيمنة أو الأحادية القطبية قد تنشأ على المستوى الإقليمي وأنّ الجغرافيا هي العامل الأساسي، أو لعلّه الوحيد، الذي يمنع نشوء الهيمنة العالمية أو الأحادية القطبية. وهكذا فالولايات المتّحدة، بنظر ميرشايمر، لم تتمكّن من تحقيق الهيمنة الإقليمية إلّا بفضل ظروف مؤاتية. لكن نظراً لأنها أصبحت الآن في هذا الوضع فثمّة ضغوط بنيوية ينبغي أن تدفع الولايات المتحدة إلى منع قيام أي قوّة مهيمنة في منطقة أخرى. وينتج عن ذلك، وخلافاً لموقف

الواقعيين المعتاد، أنّ ميرشايمر لا يرى فقط أن الدول الأخرى ستحاول، في نهاية المطاف، البدء بالتوازن مقابل الولايات المتحدة، بل إن الجغرافيا العالمية تمنع أي دولة من احتلال مركز هيمنة عالمية، وهذا العامل بالذات هو المسؤول أولاً وأخيراً عن المحافظة على توازن القوى العالمي.

وما يمكن استنتاجه بعد دراسة منظّري توازن القوى الأربعة إذاً هو إمكانية المقارنة بينهم على أساس ثلاثة أبعاد مختلفة (راجع الرسم 8-1). فهُم أولاً مختلفون من حيث الأهمية التي يمكن أن تُعطى للاختلاف بين النظام والمجتمع من أجل فهم توازن القوى. ومع أنّ بول يلفت الانتباه منهَجياً إلى أهمية هذا الاختلاف بالنسبة لفهمنا لتوازن القوى، فإن مورغنتو يستفيد من هذا الاختلاف بشكل أكثر فعالية فيقول بصراحة إنّ توازن القوى التقليدي المعروف (التوافقي) كان يتراجع ليحلّ محله توازن قوى جديد (قائم على التضاد) في القرن العشرين. لكن والتز، على العكس من ذلك، يستند إلى هذا الاختلاف بشكل ضمنّي فقط، أما ميرشايمر فليس لهذه التفرقة أي أثر في تفكيره.

	الاختلاف بين النظام والمجتمع	القطبية	البعد الجغرافي
مورغنتو	+ + +	+ +	+ +
بول	+ +	+ +	+ +
والتز	+	+ + +	
ميرشايمر		+ + +	+ + +

العلامة + تشير إلى مدى أهمية البعد بالنسبة لكلّ باحِث

الرسم 8-1 كيفيّة تقييم المنظّرين الأربعة لأهميّة الأبعاد المختلفة لتوازن القوى

ومن ناحية أخرى، للقطبية دور هام في طريقة مقاربة الباحثين الأربعة لتوازن القوى. يربط بول القطبية بالتعقيد، إذ يرى أنّ النظام يزداد تعقيداً كلما برز قطب أو مركز قوّة جديدة. ويؤكد مورغنتو أولاً أن التعددية القطبية أكثر استقراراً من الثنائية القطبية على أساس أنها تولّد درجات أعلى من الشكّ وبالتالي تشجّع على الاحتراس والحذر. غير أن مورغنتو يذهب إلى أنّ بإمكان لاعبينِ في نظام ثنائي القطب، مبدئياً، أن يتعاونا ويُقيما نظاماً في غاية الاستقرار. أي أن بول ومورغنتو إذاً يريان أنّ القطبية، برغم كونها بُعداً هاماً في توازن القوى، لا تصل إلى حدّ الأهمية التي ينسبانها إلى التمييز بين النظام والمجتمع.

أما والتز فيعطي القطبية أهمية فائقة بالنسبة لنموذجه لتوازن القوى لأنها العامل الذي يغيّر بنية النظام، وبتغيير بنية النظام يتغيّر كذلك تأثيره على الأعضاء المكوِّنة للنظام. ولا يكتفي نموذجه بالإيحاء أنّ توازن القوى أكثر استقراراً في النظام الثنائي القطب منه في النظام المتعدد الأقطاب، بل إنه يشرح أيضاً أسباب كون احتمالات التعاون أكبر في النظام الثنائي القطب. لكن عدم إقدام والتز على استكشاف الانعكاسات البنيوية للأحادية القطبية، بالتالي، يترك ثغرة كبيرة في تحليله.

والقطبية هي ذات أهمية بالغة كذلك في تحليل ميرشايمر، بالرغم من استحالة فصل هذا البعد عن البعد الثالث الذي يركّز على الفارق بين العالمية والإقليمية. ويميّز ميرشايمر بين القطبية على المستوى العالمي وعلى المستوى الإقليمي، ويقرّ بأن الضغوط العامة الإقليمية قد لا تكون كافية لمنع نشوء قوة مهيمنة إقليمية لأن الدول ضمن منطقة معينة غالباً ما تحجم عن اتباع خيار سياسة خارجية من أجل التوازن. لذلك ترجّح وجهة نظر ميرشايمر أن تكون احتمالات تنفيذ التوازن الفعّال أكبر على يد مُوازِن عبر البحار من خارج الإقليم، خصوصاً وأنّ تلك الدولة الموازِنة هي قوّة مهيمنة داخل إقليمها. وإذا ما نظرنا إلى الاختلاف العالمي/الإقليمي بالتحديد، فإن والتز يبدو على الطرف الآخر من

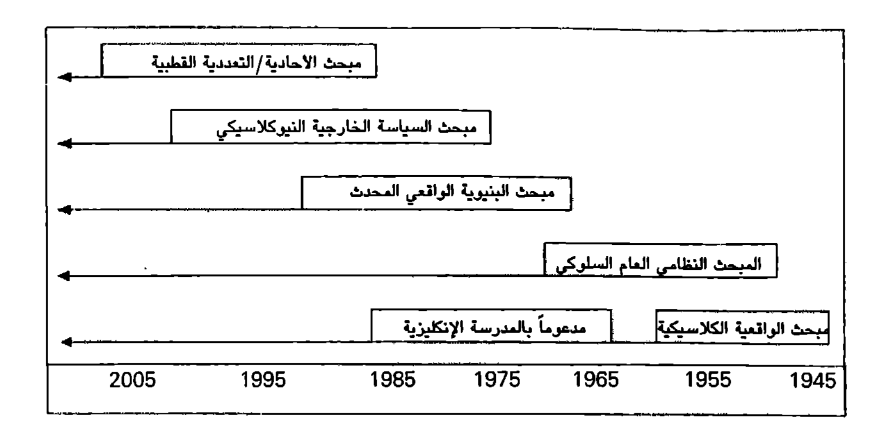
سلسلة ميرشايمر لأنه يريد إقصاء البعد الجغرافي عن تحليله. أمّا مورغنتو وبول، من ناحية أخرى، فيقولان كلاهما بضرورة أخذ الجغرافيا بعين الاعتبار ويميلان إلى صورة عامة للمجتمع الدولي الأوروبي ممتداً عبر الكرة الأرضية. لكنّهما، على عكس ميرشايمر، يريان، في العالم المعاصر، فارقاً كبيراً بين المستويين العالمي والإقليمي. أي أنهما يعتبران أن توازن القوى العالمي هو أشمل ويضمّ توازنات القوى الإقليمية، في حين أن ميرشايمر ينظر إلى توازن القوى العالمي من خلال التفاعل بين مختلف المناطق أو الأقاليم.

ويعرض الرسم 8-1 ملخصاً لهذا الجزء مع الإشارة إلى أن الأوزان الواردة في الجدول هي تقديرية لإعطاء فكرة عامة وليست محدَّدة بدقة.

ومع ذلك فإن الرسم 8-1 يُفيد بأن مقاربات هؤلاء الباحثين الأربعة لتوازن القوى هي أكثر تعقيداً ممّا يُظنُّ عموماً، وبرغم أن صورة كلّ منهم واضحة في الرسم فهناك تداخُل، إلى حدّ كبير، في استخدامهم للأبعاد الثلاثة. ويدعو هذا التداخل إلى التساؤل عمّا إذا كان بالإمكان وضع نموذج مركَّب لتوازن القوى بناءً على تلك الأبعاد الثلاثة.

الجدل حول توازن القوى

لا بدّ، قبل محاولة وضع نموذج مركّب لتوازن القوى، من تحديد مواقع الباحثين الأربعة في نطاق أوسع، هو نطاق النقاشات الدائرة حول توازن القوى. وتجدر الإشارة إلى أن الرسم 8-1 لا يُظهر بشكل كامل التحوّلات في التشديد على توازن القوى في توجّهات المؤلَّفات في هذا المجال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتتوضّح هذه التغييرات في الرسم 8-2. فخلال تلك الفترة، طرأت خمسة تطورات رئيسية على طريقة مقاربة منظّري العلاقات الدولية لتوازن القوى. وكان كلّ من هذه التطورات نتيجةً لتغييرات واسعة في كل المؤلَّفات ألقت بظلّها مباشرة على فكرة توازن القوى كما أثارت نقاشات كثيرة. سيطرت الواقعية



الرسم 8-2 ظهور النقاشات حول توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية.

الكلاسيكية ظاهراً على فكرة توازن القوى، في الثلاثين سنة الأولى، وقد مثّلها مورغنتو. غير أنّه ما إن اعتُبر توازن القوى بمثابة المفهوم النظري المركزي في الميدان حتّى تعرّض للانتقاد بأنه مفهوم غير متماسك[7]. وبالتحديد، كما رأينا في الفصل 4، فإنّه منذ أن عرض مورغنتو نظريته في توازن القوى ما انفكّت الانتقادات لعمله تورد آراء تستند إلى موقف مجتزأ جداً من نظرة مورغنتو الفعلية لهذا المفهوم.

والغريب أن هذه الآراء المجتزأة قد أُضيف إليها ربط مورغنتو بمقاربة ثانية لتوازن القوى ظهرت خلال تلك الفترة. فإلى جانب الواقعيّة الكلاسيكية، نشأت مقاربة سلوكية القصد منها طرح منهجية نظامية وعلمية متشدّدة في دراسات العلاقات الدولية. فتوازن القوى يبدو النظرية المثلى لتطبيق هذه الأساليب لأن هذا المفهوم، في ظاهره، قابل جداً للقياس. فمن المتيسّر متابعة تغييرات القياسات الكمية لتوزيع القوة في النظام الدولي سنةً بعد سنة، وكذلك الحال بالنسبة لعدد التحالفات القائمة في أي وقت، بالإضافة إلى عدد الحروب التي تحدث. كما أنّه أصبح من الممكن، بالتالي، الاستناد إلى المعلومات المجمّعة

(7) للاطلاع على أحد الآراء النقدية الأولى في توازن القوى، راجع Haas (1953).

لتوفير صورة عامّة أو شاملة للنظام الدولي تُظهر مثلاً ما إذا كان توزّع القوى في النظام يتكتّل مع تقدّم الزمن أم ينتشر. ويمكن أيضاً ربط التغييرات في تركيز القوة بتغيّر أنماط تكوين الأحلاف وعدد الحروب في النظام[8].

والجدير بالذكر أنّ دوافع الدول الخاصة وتصرّفاتها تُستبعَد قطعاً من هذه الصورة الكلية، ولا غرابة في أنّ الواقعيين الكلاسيكيّين والمؤرِّخين الدبلوماسيّين كانوا غالباً يعارضون هذا التطوّر بكلّ وضوح. ومع ذلك تمكّن Vasquez (1983) من نشر الرأي القائل بأن السلوكيّين يعملون، بالفعل، على نموذج واقعي للعالم. لكن هذا الرأي، في الحقيقة، يبخس تقدير النظرة الشاملة المتميّزة التي أتى بها السلوكيون، من جهة، والتعقيد الذي تتّصف به مقاربة مورغنتو، من جهة أخرى.

وبالرغم من حقيقة أن مقاربة بول لتوازن القوى قد أبرزت بعض الجوانب الاجتماعية المميّزة في تفكير مورغنتو، فإن أوجه الشبه بين هذين الباحثين نادراً ما يُشار إليها. كما إنه برغم توسّع الاهتمام حالياً بفِكْر المدرسة الإنكليزية، فإن التركيز هو على فكرة التفسيرات على ضوء المعايير، أما البعد التعددي الأوسع لتفكير بول الذي يجسّده التمييز بين النظام والمجتمع فيتم إغفاله بشكل عامّ. أي أن هذه السمة المميَّزة في تفكير الواقعية الكلاسيكية والمدرسة الإنكليزية لم تُقدَّر حَقّ قدرها.

وكان التطوّر الثالث المهم في التوجهات الفكرية حول توازن القوى ناشئاً من موقف والتز في أواخر السبعينيّات. أراد والتز أن يثبت أن تصرّفات الدول غير المنسَّقة، ولو كانت عقلانية، تُنتج نظاماً دولياً فوضوياً. وبالتالي يمكن الاستنتاج أنه أراد إزالة الإحساس بالغموض الذي يُنسب غالباً إلى القول بأن توازن القوى هو نتيجة لقانون علميّ. فتوازن القوى بنظر والتز، إنما يستمرّ نتيجة لاستجابة الدول للضغط الناشئ عن بنية النظام الدولي. أي أن والتز يقول

(8) للاطلاع على نموذج معبّر عن هذا النوع من الابحاث راجع Singer, Bremer and Stuckey (1972).

بوجود آلية بنيوية غير ظاهرة تسبِّب تصرفات الدول التي تُعزى إلى وجود قانون علمي. وعلى هذا الأساس يُحدَّد توازن القوى حصراً على ضوء العلاقة التنافسية المتشكّلة بين أقطاب القوة في النظام. وهكذا فإن مجموعة العوامل التي يربطها مورغنتو وبول بميزان القوى تُختصَر إلى عامل وحيد هو القطبية التنافسية. أي أن والتز، من وجهة محدّدة، أعادَ تظهير تصوُّر معروف لتوازن القوى بصفته قانوناً علمياً، لكنه من وجهة أخرى، أوضح المقصود ببنية النظام الدوليّ وأثبت أنّ قطبيّة النظام أو بنيته تُنشئ المواقِف المختلفة للدول المكوِّنة للنظام وتفسّرها. وكما ورد في الفصل 6، فإن مقاربة والتز البنيوية للسياسة الخارجية قد تعرَّضت لانتقادات مستمرّة وثابتة منذ أن أعلن عن موقفه، وليس ثمة دلائل على انخفاض حدّة النقاش(9).

غير أنه بعد بضع سنوات، بدأ الواقعيّون أنفسهم يرفضون تحفُّظ مقاربة والتز وراحوا يعبّرون عن الاهتمام المتزايد بمجموعة من المتغيّرات التي تفتح آفاق آلية السياسة الخارجية. وقد صيغت هذه الخطوات أولاً في قالب تعديلات لمقاربة والتز، كما في Walt (1987) حيث الانتقال من التركيز على توازن القوى إلى التخوف من توازن التهديد. لكن بعد انقضاء عشرين عاماً، كما ذُكر آنفاً، يُبنى شرح Schweller (2006) لنقص التوازن على فرضية الحاجة للتركيز على البنية الداخلية للدولة. لكنّ هذا التوجّه النيوكلاسيكي نشأ حتى قبل نهاية الحرب الباردة. فعندما قال النقاد بأنّ نظرية العلاقات الدولية، عموماً، والواقعية خصوصاً، قد خذلت هذا المجال من الدراسات لعدم تمكّنها من تفسير هذا التحوّل التاريخي، كانت الواقعية قد أصبحت مهيّأة لتوفير موقف ثابت من المسألة.

وكان من النتائج الهامة لهذه الخطوة بالابتعاد عن مفهوم والتز البنيوي أنه، بدلاً من نسبة توازن القوى إلى إعادة إنتاج النظام الدولي الفوضوي، أصبح

(9) للاطلاع على استعراض لبعض الدراسات النقدية الأولى، راجع Keohane (1986). ويكشف Molloy (2006) أن والتز لا يزال موضع خلاف.

الاهتمام منذ ذلك الحين منصباً غالباً على استجابات الدول المحدّدة في السياسة الخارجية وأصبح "التوازن" يُربط بنوع معيَّن من التصرّف في السياسة الخارجية. إذ يميِّز، مثلاً، Schweller (2006:10) بين التوازن ونقص التوازن ورجحان التوازن وعدم التوازن. لكن التوازن كان يقاس، خلال السنوات العشرين المنصرمة، على أساس سلسلة متنامية من بدائل ردود الفعل أو الاستراتيجيات. وتضمّ هذه البدائل، فيما تضمّ: الانحياز إلى الطرف الأقوى، وتحويل المسؤولية إلى طرف آخر، وتشكيل مجموعة مترابطة، والابتعاد، والاختباء، والتجمُّع، والتحريض، والاستنزاف، وكسب الوقت[10]. ويؤكد نقّاد توازن القوى أن هذه الاستراتيجيات جميعاً متوافرة، لا بل هم يقولون إنّ الدول تفضّل اللجوء إلى هذه الاستراتيجيات أكثر من اعتماد التوازن الداخلي أو الخارجي على حدّ سواء. غير أن والتز يرى أنّ هناك ما يكفي من التوازن عموماً لضمان إعادة إنتاج حالة الفوضى، أمّا في حال عدم وجود التوازن فينبغي التوجّه بالتحليل نحو مستوى السياسة الخارجية. ومع أن والتز يحاول دائماً التأكيد على التمييز بين التحليل البنيوي وتحليل السياسة الخارجية، فإن نقّاده النيوكلاسيكيّين يُلغون عملياً ذلك التمييز[11]. وكان تنامي المقاربة النيوكلاسيكية للواقعية يعني حتماً تراجع والتز وازدياد الشكوك حول فائدة ذلك التمييز أكثر ممّا كان قبل نهاية الحرب الباردة.

وأنتجت نهاية الحرب الباردة تطوراً جديداً في المؤلّفات حول توازن القوى وكانت مصدراً لقيام مناظرات جديدة. قام أولاً بعض البنيويّين الواقعيين

(10) راجع Schweller (1994) بشأن الانحياز إلى الطرف الأقوى، وChristiansen and Synder (1990) حول تحويل المسؤولية إلى طرف آخر وتشكيل مجموعة مترابطة، وSchweller (1998) في موضوع الابتعاد، وSchroeder (1994b;2003) حول الاختباء والتجمّع، وMearsheimer (2001) بشأن التحريض والاستنزاف، وKaufman, Little and Wohlforth (2007) في موضوع كسب الوقت.

(11) على الرغم من أنّ إيلمان ليس نيوكلاسيكياً، فإنّ هذا المنحى النقدي شديد الوضوح في مناقشته لـِ Waltz (1996). وللاطلاع على دراسة واضحة عن نتائج موقف والتز وكذلك تقصير الباحثين النظريين في دراسات العلاقات الدولية، بشكل عام، في تقدير أهمية موقفه، راجع Humphrey (2006).

المحدثين وقالوا بأن أحادية القطب سوف تؤدي إلى التوازن والعودة إلى التعدّدية القطبية. لكن هناك دائماً واقعيّون يعتبرون أن الأحادية القطبية هي القاعدة وليست استثناءً. لذلك كان من الطبيعي أن يعود الواقعيون إلى هذا النقاش ويصرّوا على أنهم لم يروا سبباً للقول بأن الأحادية القطبَية غير ثابتة أو بأن التعددية القطبية ستحلّ محلّها سريعاً[12]. إلّا أن الواقعيين، أمثال والتز، ظلوا ينتقدون هذه المناقشات وتمسّكوا باعتقادهم أنه مهما بَدَت نوايا أي قوّة مهيمنة طيبّة في البداية فإنها، مع مرور الزمن، ستبدأ بانتهاج سياسات لا تقبل بها الدول الأخرى في النظام الدولي. وكما ذكرنا في الفصل 6، فإن هذا الموقف المتعلّق بصناعة الأساطير، سواء أكان صحيحاً أم خاطئاً، لا يتوافق حتماً مع المنطق البنيوي الذي بناه والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية".

ومع أن Waltz (2000a) متمسّك بالقول إنّ الأحادية القطبية غير ثابتة بطبيعتها وسوف تتراجع في نهاية المطاف أمام التعددية القطبية، فإن واقعيين بنيويين آخرين قد أقرّوا بضرورة تطوير فهم أعمق للبنية السائدة ـ وذلك انسجاماً مع نصيحة والتز الأوّلية. ويظهر بنتيجة المناقشات أنّ مهمة فهم الأحادية القطبية هي مهمّة أكثر تعقيداً وإثارة للخلاف مما يبدو أن والتز مستعدّ للإقرار به. ويشير Wohlforth (1999) إلى أمر هام هو أنّ بنية النظام الدولي المعاصر متميّزة جداً وأنّه، بخلاف ما كانت عليه القوى المهيمنة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فليس هناك أي دولة قادرة على تحدّي الولايات المتحدة الآن أو في المستقبل المنظور. وبالتالي، فإنّ "الضغوط البنيوية" على الولايات المتحدة واهنة جداً. لكن كما رأينا في الفصل 7، أضاف الواقعيّون الهجوميّون العامل الجغرافي إلى المعادلة البنيوية. ومن شأن هذه الخطوة، بالنسبة لميرشايمر، أنها في الأساس تقسّم النظام الدولي إلى أقاليم، لأنه على الرغم من أن الهيمنة الإقليمية تصبح بنظر القوى الكبرى هدفاً جديراً بأن تسعى إليه (كما

(12) لإلقاء نظرة عامة على هذه المناظرات، راجع Kapstein and Mastanduno (1999).

فعلت الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي)، فإن العوامل الجغرافية تجعل من المستحيل على القوى الكبرى أن تحقّق الهيمنة العالمية أو خارج الإقليمية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بحسب رأي ميرشايمر، قامت الولايات المتحدة بدور الموازِن عبر البحار لتمنع أي قوة كبرى أخرى (خصوصاً الاتحاد السوفياتي والصين خلال الحرب الباردة) من أن تصبح قوّة مهيمنة إقليمية.

وقد أطلق Layne (2006) هجوماً عنيفاً على هذا المنطق متّخذاً فكرة وولفورث حول الأحادية القطبية ثم متوسّعاً فيها ليقول إن الولايات المتحدة قد حققت السيطرة خارج الإقليمية في أهمّ ثلاث مناطق في العالم: أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط. كما إنه يسلّم بأنّ الضغوط البنيوية ضعيفة وأنه يستحيل فهم استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى على أساس المنظور البنيوي. ويعتمد، عوضاً عن ذلك، منظوراً واقعياً نيوكلاسيكياً يركّز على التفاعل بين المصادر المحلية للسياسة الخارجية إلى جانب بنية النظام الدولي. وهكذا فإن استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى تُفسَّر في إطار توجّه السياسة الاقتصادية الأميركية والإيديولوجيا وكذلك توزيع القوة في النظام الدولي. ثم يستند لاين إلى فهم ميرشايمر البنيوي للنظام لبناء رأيه الافتراضي ومفاده أنّ أمام الولايات المتحدة خيار تطبيق استراتيجية الموازنة عبر البحار وأن من الحكمة اتّخاذ هذا الخيار لأن نزعة الهيمنة العالمية ستُخفِق، على المدى البعيد.

إلا أنّ المناظرات حول الأحادية القطبية لا تقتصر على توجّهات استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى. فالخلافات تمتد أيضاً إلى تفسير ما تقوم به الدول الأخرى في النظام. يُصرّ Pape (2005) مثلاً على أنّ ما يمكن أن تقوم به هذه الدول مُقيَّد بنيوياً وأنه لا يمكن بحث موقفها من دون فهم توزيع القوة ضمن النظام فهماً دقيقاً. وهو يشير إلى تمييز حادّ بين أنظمة توازن القوى وأنظمة الهيمنة. ويقول إنه في نظام توازن القوى، المخالف لنظام الهيمنة، تظلّ القوة العظمى، القطب الأوحد، "غير محصّنة تماماً ضدّ إمكانية أن تتوازن معها



الرسم 8-3 الأنظمة الدولية في حال وجود دولة قوية واحدة.

معظم قوى الدرجة الثانية أو كلّها إذا عملت معاً" (Pape, 2005:11). وراجع الرسم 8–3). واستناداً إلى أفكار والتز حول صعوبات تحقيق التنسيق في نظام متعدّد الأقطاب، يذهب بايب (Pape) إلى القول بأن ما هو أصعب أن تعمل قوى الدرجة الثانية في نظام أحادي القطب بالتفاهم وتؤسس حلفاً عسكرياً موجّهاً ضد القوّة العظمى. ويرى بايب أنه في مقابل صعوبة تحقيق التوازن بالإكراه، فإن النجاح في التوازن بالإقناع أسهل بدرجات. ففي نظام أحادي القطب يتطلب التوازن بالإكراه حتماً تكوين تحالفات عسكرية، في حين أن التوازن بالإقناع يحتاج إلى تنسيق وسائل السياسة غير العسكرية "لإعاقة وإحباط وتقويض" الأعمال الأحادية من جانب القوة العظمى. فالتوازن بالإقناع يعتمد إذاً على المؤسسات الدولية وفن إدارة الدولة اقتصادياً والمبادرات الدبلوماسية.

وقد ازداد الاهتمام بالتوازن بالإقناع سريعاً نتيجةً للمعارضة الواسعة للقرار الأميركي الأحادي الجانب، في عام 2003، بالتدخّل في العراق. وقيل إن الدعم الواسع للولايات المتحدة في استراتيجيتها الكبرى الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مهدّداً بالزوال. وبرغم عدم توصل القوى الكبرى، حتى الآن، إلى اتفاق يحبّذ "التوازن بالإكراه"، فإن تشكيل الولايات المتحدة تحالفاً عسكرياً مضاداً يوفر الدليل على أن القوى الكبرى ستتوافق على إجراءات "توازن بالإقناع" أقلّ تطرُّفاً، لحَثّ الولايات المتحدة على وضع حَدّ لتفرُّدها (Pape, 2005; Paul, 2004; 2005; Walt, 2005). غير أن النّقاد لا يرون أنّ "التوازن بالإقناع" مفهوم مفيد. يقول Brooks and

Wohlforth (2005) إن هناك تفسيرات أفضل للإجراءات التي يتم التداول بشأنها وهي لا علاقة لها بتاتاً بالتوازن مع الولايات المتحدة. ويقول Lieber and Alexander (2005:110) إنّ "التوازن بالإقناع" لا يختلف عن "المواجهات الدبلوماسية الروتينية"، وهو بالتالي مختلف تماماً عن التوازن التقليدي. لذلك يعتبران أنّ "التوازن بالإقناع" هو حالة من "التوسُّع في تفسير المفهوم" (Satori, 1970) تحدث عندما يوسّع المنظّر نطاق مصطلح معروف ليغطي ظاهرة مختلفة كل الاختلاف[13].

ومع أن الرسم 8-2 يظهر أنّ مجالات النقاش الخمسة حول توازن القوى التي بدأت في الفترة الممتدّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما زالت تسير على خطوط منفصلة، فهناك شيء من التداخل فيما بينها، كما تبيَّن أعلاه. ويمكن القول فعلاً إنّ المباحث الثلاثة الأخيرة قد اندمجت جميعاً وأصبحت تُعتبر موضوع جدال واحداً مركباً ومستمراً بشكل مترابط. وليس ذلك بمستغرب خصوصاً وأن المواضيع المنفصلة تبدأ كلّها من افتراض واحد هو أن الدول وحدات تهتم بمصالحها وتعمل ضمن بيئة تنافسية. كما أنّ هناك ارتباطاً محدوداً بمجموع الكتابات السلوكية[14]. وفي المقابل، لم يُظهر الباحثون المشاركون في هذه المناظرات أي رغبة في التورّط في مقاربتي توازن القوى اللتين عرضهما مورغنتو وبول. لكن، كما بيّنتُ في الفصلين 4 و5، فقد عمل هذان الباحثان ضمن إطار أفسح مجالاً لتصوّر أوسع لتوازن القوى. ويهدف الجزء التالي من هذا الفصل إلى استكشاف هذا المجال ودراسة انعكاسات إنشاء نموذج مركب لتوازن القوى.

(13) إنّني ممتنّ لستيورات كوفمان للفت انتباهي إلى هذه الإشارة.

(14) راجع مثلاً تطبيق Thompson (2006) الواضح للأبحاث السلوكية على مجموعة من الاقتراحات المستمدّة من الكتابات التي ظهرت حول الأحادية القطبية.

توسيع أبعاد توازن القوى

يُدرَس توازن القوى عادةً على ضوء القطبية، لكنّ غاية هذا الجزء هي توسيع أبعاد هذا المفهوم بأخذ البعد الجغرافي أيضاً بعين الاعتبار وكذلك التمييز الذي تجعله المدرسة الإنكليزية بين النظام والمجتمع. وعند الأخذ بهذه الأبعاد الثلاثة جميعاً يتوضَّح أنّ من غير المناسب محاولة فهم توازن القوى اعتماداً على القطبية فقط. فضلاً عن ذلك، ونظراً لأن هذه الأبعاد الثلاثة مترابطة بشكل وثيق، فإنها تولّد نظرة مميّزة للساحة الدولية.

وللاختلاف بين النظام والمجتمع أفضلية في هذه المناقشة. ويعود ذلك، جزئياً، إلى أنّ مضاعفاته غير المباشرة تؤثر في طريقة تفكيرنا في الأحادية القطبية والبعد الجغرافي، ولكن أيضاً لوجود فروقات جوهرية ومتنامية بين منظري المدرسة الإنكليزية حول فائدة هذا التمييز. ويمكن القول، كما ذُكر في الفصل 5، أنّ هناك إجماعاً داخل المدرسة الإنكليزية على الابتعاد عن التمييز، بالرغم من الأهمية التي يوليه إياها كلّ من بول وواتسون. فمثلاً، يحدّد Buzan (2004a) النظام الدولي بأنه نوع من المجتمع الدولي تحكمه سياسة القوة. وهو يعمل على أساس احتمال واحد في آخر مجموعة من أنواع المجتمعات الدولية. لكن Dunne (2005)، في إحدى مقالاته النقدية حول بوزان، يحبّذ الحفاظ على التفرقة التحليليّة بين النظام والمجتمع. وقد بدأ الدفاع عن رأيه لسببين، أوّلهما التمييز بين التفاعلات غير القياسية والاجتماعية، والثاني تعزيز التمييز بين العالمين الاجتماعي والمادي.

إلّا أن تلك التمايزات لم توجد فارقاً إيديولوجياً بين دان (Dunne) وبوزان. فبوزان، برغم كل شيء، يستخدم التمييز الأوّل الذي اقترحه دان، إذ اعتبر النظام الدولي عالماً غير قياسي يعمل على أساس ممارسات سياسة القوّة. لكنّ بوزان يصرّ على أن هذه الممارسات هي بالضرورة ممارسات اجتماعية، ولذلك ينبغي النظر إلى عالم سياسة القوة على أنّه نوع محدَّد من المجتمع الدولي. فساحة

سياسة القوة إذاً تُعيَّن على سلسلة متّصلة من المجتمعات الدولية تمتد من حيث لا تتشاطر الدول قيماً ومبادئ مشتركة إلى ما يسمّيه بوزان ملتقى المجتمع الدولي حيث تخضع جميع الدول للقيم والمبادئ نفسها. كما يقرّ بوزان بالحاجة لاستيعاب التفرقة بين العوامل الاجتماعية والمادية، برغم موافقته على رأي ويندت البنائي بأن كل ما نريد شرحه، تقريباً، ممّا يتعلّق بالسياسة الدولية ينبغي تناوله من منظار اجتماعي لا مادي.

لكن ما يفقده بوزان في خطوته هذه هو فكرة بول بأن النظام الدولي يمثّل الأساس الذي يُبنى عليه أيّ مجتمع دولي. بيد أنّه لا يعتبر أن لهذا الأساس أهمية تُذكر. والحقيقة أنه لا بدّ من موافقته، في أوّل الأمر. ويحدّد بول النظام منهجياً بأنه "مجموعة" من الدول التي تتفاعل فيما بينها ويراقب كل منها نشاطات الأخرى. لكن هذه سمة لازمة في أي مجتمع ولا يبدو أن هناك أي فائدة من تصور أي نظام من دون هذا العنصر. وكما أوضحنا في الفصل 5، يستنتج بول من هذا التمييز ما هو أكثر من ذلك فيفرّق بين نوع من نظام هوبز الدولي (نظام بوزان الدولي لسياسة القوة) ونظام دولي ناشئ عن وجود مجتمع دولي يحكمه القانون. لكنه لا يطوّر هذه التفرقة، لذلك لا يمكن الاعتماد عليه لإحراز تقدم في هذا المجال[15]. لذلك سأحاول في هذا الجزء أن أربط الاختلاف بين النظام والمجتمع بفكرة إمكانية نسبة توازن القوى إلى ديناميكيّتين مختلفتين جداً: إحداهما متّصلة بتوازن القوى القائم على التضاد، والأخرى بتوازن القوى التوافقي. ويُفترض أن هاتين الديناميكيّتين متواجدتان معاً، لكنهما لا تبرزان أبداً بالوضوح نفسه. وبالتالي، فإن النظام الدولي لا يوفّر الأساس للمجتمع الدولي، بل الواقع هو أنّه إنْ كان أحدهما في الواجهة يكون الآخر في الخلفية. لكن أياً

(15) نُوقشت اهمية التفرقة بالنسبة لكل من بول وواتسون، بشيء من التفصيل، في Vigezzi (2005). كما أُعيدت طباعة بعض أهم المقالات التي تبحث هذا المفهوم في Watson (2007) إلى جانب بعض أحدث آراء واتسون.

كانت الديناميكيّة الموجودة في الخلفيّة فإنها توفّر الأرضية لتحليل التطورات الجارية تحليلاً افتراضياً.

ومن الخطوات المتقدّمة لتوضيح المقصود بالنظام الدولي التركيز على النماذج التي وضعها والتز وميرشايمر. فكلاهما اهتمّا، بالدرجة الأولى، بفكرة النظام الدولي وقلّلا من الأهمية التي تعطيها المدرسة الإنكليزية لفكرة المجتمع الدولي. والنظام الدولي، بنظرهما، ناشئ عن عوامل مادية تفرض ضغوطاً بنيوية على الدول كي تسعى لتحقيق استراتيجيات توازن، ولذلك يهدفان تحديداً لصياغة فهم لتوازن القوى من دون الالتفات إلى المجتمع الدولي. وفي أثناء ذلك، يؤكد والتز على تأثير القطبية، كما يُبرز ميرشايمر أهمية العوامل الجغرافية. ويعتبر ميرشايمر ووالتز القطبية والجغرافيا قوّتين مادّيتين مؤثّرتين على طريقة تصرّف رجال السياسة.

وتشرح نظرية والتز في توازن القوى أسباب كون الثنائية القطبية أكثر استقراراً من التعددية القطبية. ويتمحور البحث حول القول بأن الدولتين، في نظام ثنائي القطب، تعتمدان على مواردهما الخاصّة فقط من أجل البقاء. وهكذا إذا بدأت إحدى الدولتين بزيادة الإنفاق على التسلّح وأرادت الدولة الأخرى ضمان بقائها في المستقبل، فما عليها إلّا أن تحذو حذوها. ويفترض ذلك طبعاً أن تكون الدولة الثانية قادرة على مجاراة الدولة الأولى. والواقع، كما رأينا في الفصل 6، أن والتز أدرك في عام 1979 أنه يصعب على الاتحاد السوفياتي مجاراة الولايات المتحدة. لذلك فإن من صميم نظريته إمكانية تفسير انهيار الثنائية القطبية وتحوّلها إلى أحادية قطبية، مع أنه لم يتابع مناقشة هذه الفكرة. وكما أشرنا سابقاً فإن عدم تركيز الاهتمام على الأحادية القطبية من قِبَل والتز يمثّل خروجاً على نمط تفكيره الخاص. وقد ترك أمر استقصاء مضامين الأحادية القطبية للمنظّرين اللاحقين[16].

(16) يعرض Wohlforth (1999) وPape (2005) تفسيرين مختلفين لكن دقيقين للسلوك في النظام الأحادي القطب.

كما إن بحث والتز في التعددية القطبية غير مكتمل. وهو يقول إنه في ظلّ هذه الظروف البنيوية والمادية، لا تلجأ الدول إلى التوازن الداخلي فحسب، بل إنها أيضاً تسعى للتوازن الخارجي فتشكّل الأحلاف فيما بينها. لكنه يرى أنّه حتى مع قلة عدد الدول التي تشكل تحالفات، يسهل كثيراً البناء على حسابات خاطئة. ونتيجة لذلك، هناك خطر دائم بعدم حدوث التوازن. غير أن والتز يؤكّد أنه برغم كون البنية أقل استقراراً ممّا هي عليه في ظل ظروف الثنائية القطبية، فهي مرِنة لدرجة إعادة إنتاج الفوضى. ومن الصعب دحض هذا المنطق في السياق الأوروبي نظراً لاستمرارية نظام دول مستقلّة ذات سيادة على امتداد التاريخ الحديث. ويحاول والتز أن يثبت أنّ هذه ميزة موجودة في كل تاريخ العالم، في حين أن الاستعراض المنهجي لتاريخ العالم يُظهر أن التعددية القطبية قد تراجعت مراراً أمام الأحادية القطبية أو الهيمنة[17]. والواقع أن Watson (1992;2007) يدافع عن الرأي القائل إن الهيمنة، وليس الفوضى، هي التي تمثّل القاعدة في العلاقات الدولية، من حيث تاريخ العالم. وكان بإمكان والتز أن يقرّ بأن نظريته توفّر أساساً صالحاً لتفسير سقوط الأنظمة المتعدّدة الأقطاب وكذلك إعادة إنتاج تلك الأنظمة. ومع أنه مهيّأ لتطوير هذا النقاش، فإن هذه الناحية كذلك تُرك أمر بحثها لمنظّرين آخرين[18].

وما يفيده هذا المنحى الجدلي هو أن الآليات العامة المرتبطة بتصوّر مادي لتوازن القوى ليست طريقة سهلة جداً لصيانة حالة الفوضى. وليس هذا الاستنتاج مفاجئاً بالنسبة لمورغنتو وبول. فقد أدركا أن أعمال الدول غير المنسّقة لمصالحها الذاتية لا يمكن أبداً أن تضمن الاستقرار وتولّد النظام. لكن

(17) وهذا رأي نقدي في أعمال والتز قائم منذ زمن. راجع Buzan, Jones and Little (1993) وBuzan and Little (2000).

(18) يقدّم Hui (2004; 2005) أحد أدقّ التفسيرات لكيفيّة استغلال الدولة الطامحة للهيمنة أيّ نظام متعدّد الأقطاب لخدمة مصلحتها وتخطّي مقاومة الدول الأخرى. للاطّلاع على مجموعة من دراسات الحالات التاريخية والآراء النظرية حول هذا الموضوع، راجع Kaufman, Little and Wohlforth (2007).

ميرشايمر، بخلاف والتز، يدرك أيضاً أن آليات التوازن المرتبطة بالقطبية غير كافية لتفسير استمرار نظام الدول المستقلة الحديث. فميرشايمر يرى أن الجغرافيا تُدخل على النظام الدولي كمّاً متفاوتاً من الاحتكاك فتساعد بذلك على تفسير بقاء الدول المستقلّة. وإذا كان والتز يتجاهل الجغرافيا كلياً، فإن ميرشايمر يعتبر أنها ذات أثر إذ تضع الدول تحت مستويات مختلفة من القيود المادية.

ورغم قيود مقاربة ميرشايمر، فإنها تتيح له أيضاً أن يدرس توازن القوى من زاوية السياسة الخارجية وأن يشرح مثلاً لماذا يسهل على بعض الدول (وخصوصاً الدول الجُزُر) أن تترك مهمّة التوازن مع قوى مهيمنة لطرف آخر. فالدولة الجزيرة تصبح مُوازِناً عبر البحار قادراً مبدئياً على تأخير القرار بمقاومة دول طامحة للهيمنة. ولعلّ ما هو أهمّ من ذلك أن التمييز يُفسح لميرشايمر مجالاً لإدخال بُعْد إقليمي وبُعْد متعلق بنصف الكرة إلى تحليله لتوازن القوى. كما إن بول أيضاً يُفسح مجالاً للبعد الإقليمي، لكنّه يستنتج، على الأقل في سياق الحرب الباردة، أن التوازنات الإقليمية هي، بلا شك، خاضعة لتوازن القوى العالمي. إنّما ميرشايمر يتّخذ موقفاً مغايراً تماماً إذ يعطي أهمية للأقاليم والمناطق. يقول والتز إن المثال النموذجي لنظامه المتعدد الأقطاب هو أوروبا في القرن التاسع عشر، في حين أن ميرشايمر يعرض نموذجاً بنيوياً مختلفاً جداً تُعتبر فيه القارة جزءاً من نظام أوسع. غير أنه، كما رأينا في الفصل 7، نموذج يطرح أيضاً أسئلة هامة برسم نظرية ميرشايمر. وخصوصاً، لماذا تخفق القوى الكبرى الأوروبية في القيام بأي عمل لمنع تحوّل الولايات المتحدة إلى قوة مهيمنة في نصف الكرة؟ بيد أن الإجابة عن هذا السؤال تستلزم فهماً أعمق للعلاقة بين النظام والمجتمع.

ولطالما كانت فكرة المجتمع الدولي عادةً، من منظار المدرسة الإنكليزية، تفترض وجود دول تتشاطر مصالح وقيماً مشتركة وترغب في الالتزام بقواعد متَّفق عليها والعمل على أساس مؤسسات مشتركة. وهناك أيضاً افتراض آخر

عبّر عنه بول بكلّ وضوح مفاده أنّ توازن القوى يثبّت المجتمع الدولي والنظام الدولي يعزّزه. لكنّه لم يوضح العلاقة القائمة بين توازن القوى من جهة، والنظام والمجتمع الدوليين من جهة أخرى. قد يبدو لأول وهلة أن صورة بول للمجتمع الدولي المستند إلى النظام الدولي يمكن ربطها بالاختلاف الاجتماعي/المادي حيث تحدِّد العوامل المادية النظام الدولي والعوامل الاجتماعية المجتمع الدولي. غير أن القيام بهذه الخطوة هو موضع شك، لأنه بالرغم من أن المناظرات الدائرة حتى الآن قد أعطت الأولويّة للنظام الدولي، هناك أسباب وجيهة تدعو لتقديم المجتمع الدولي على النظام الدولي. وبعبارة أخرى، هناك مشكلة أساسية في جعل النظام الدولي أساساً للمجتمع الدولي. وقد أكّد Ruggie (1998:25) طبيعة هذه المشكلة، فانتقد الموقف النظري الذي اتّخذه كل من الواقعيين المحدَثين والليبراليين المحدَثين لأنهم يشدّدون على "القواعد الناظمة التي تنسّق التصرّفات في عالم سابق النشأة". أي أن هذه النظريات تنظر إلى الدول بواقعها الحالي من دون محاولة فهم كيفية تكوين الواقع الدولي في الأساس.

إن مؤلفات الواقعيين المحدثين، التي يمثّلها والتز وميرشايمر، تتناول طبعاً النظام الدولي كمُعطي مفترض وتعتبر توازن القوى آلية تحافظ على هذا العالم السابق النشأة. لكن لم يتطرّق والتز ولا ميرشايمر إلى كيفية إنشاء هذا النظام في الأساس، لا من قريب ولا من بعيد. وعلى العكس من ذلك، فإن مورغنتو وبول قد اهتما بكيفية نشوء الواقع الدولي وكيف أنّ تكوين هذا الواقع قد تغيّر على مَرّ الزمن. كما أقرّا بأن فكرة توازن القوى قد لعبت، تاريخياً، دوراً هاماً في تكوين النظام الدولي السائد وإعادة تكوينه. لكن لا بدّ من أجل فهم هذا الدور، أن نتجاوز مفهوم النظام الدولي ونفكّر أيضاً في مفهوم المجتمع الدولي ومفهوم توازن القوى التوافقي.

ويتنامى مؤخراً تأييد الفكرة القائلة إنّ أفضل طريقة لتتبُّع تطور المجتمع الدولي الحديث تكون من خلال تاريخ تسويات السلام الدولية الكبرى التي حدثت خلال السنوات الأربعمئة المنصرمة، لأنه من المعلوم أن صنّاع القرار يتأثّرون

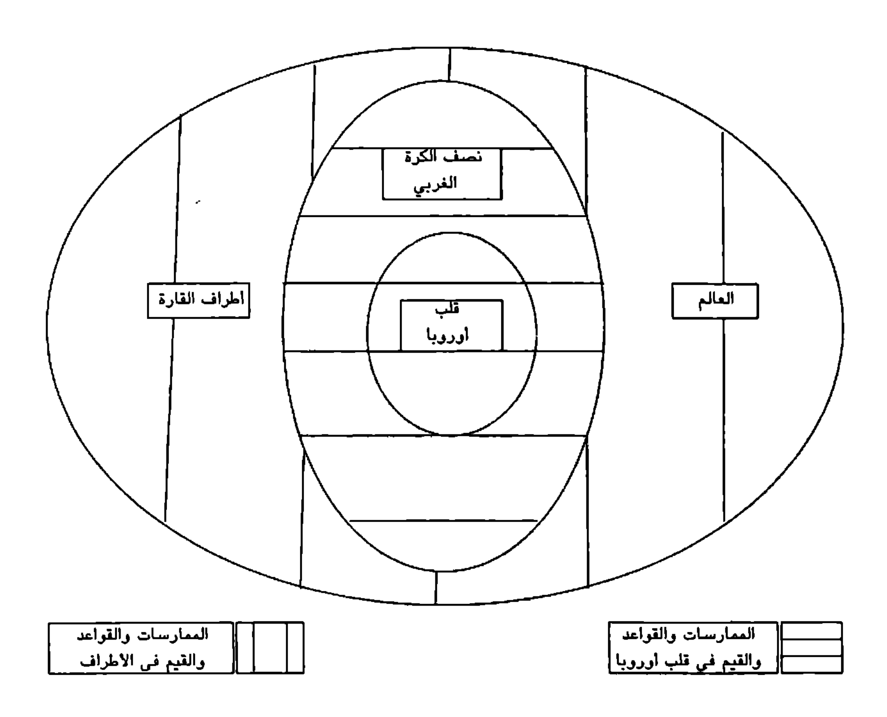
حتماً بطريقة تكوين بنية المجتمع الدوليّ أو إعادة تكوينها عند تلك المحطّات التاريخية[19]. مِن هذه التسويات مثلاً، التسوية السلمية التي عُقدت في وستفاليا عام 1648، وقد أصبحت الآن تُعتبر هامّة جداً، لا لأنها أرست أسس المجتمع الدولي المعاصر، بل لأنها عزّزت مبدأ عدم شرعنة التطوراتَ الدولية إلّا بواسطة الاتفاقات المشتركة. وإذا كانت فكرة توازن القوى لم تتّخذ وضعاً رسمياً في وستفاليا، فقد أُقِرَّ رسمياً، في تسوية أوترخت (1713–1714)، بأن المحافظة على توازن القوى هي من المبادئ الشرعية للمجتمع الدولي "التي يجب أن تسود بدلاً من ممارسات المنافسة" (Clark, 2005:81). ومعنى ذلك عملياً أن الأطراف الرئيسيّة في الاتفاقية قد وافقت على ضرورة أن تجعل مطالبها الخاصة معتدلة لضمان صيانة المصالح الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وعلى هذا الأساس، أمكن التوصل إلى إجماع حول التسويات الإقليمية. لقد كان التقبُّل العامّ لتوزيع القوة هو ما أوجد أرضيّة "التوازن العادل"، وهو ما يفسّر لماذا كان لهذا التوازن التوافقي في القوى ذلك الدور التأسيسي الهام بالنسبة للمجتمع الدولي الذي نشأ عن تسوية أوترخت السلميّة. وقد سادَ اهتمام مماثل ببناء توازن عادل على أساس الإجماع في مؤتمر فيينا في عام 1815 لإضفاء الشرعية على توزيع القوّة الناتجة عن الاتفاقات الإقليمية التي عُقدت. لكن اتفق أيضاً في فيينا على أن تتولى مديرية القوى الكبرى المنشأة آنذاك إدارة التغييرات المستقبلية في توازن القوى الذي أُضفيت عليه الشرعية.

وكما قال مورغنتو وبول، فإن المجتمع الدولي الأوروبي قد انبثق عن المجتمع المركّب الذي نشأ وتطوّر خلال القرون الوسطى. لذلك فإن من المفارقات التاريخية أن نفترض أن مجتمعاً من الدول ذات السيادة قد نشأ كاملاً في وستفاليا في عام 1648. ومع ذلك، فإن التدقيق في معاهدات السلام الرئيسية يُظهر أنّ مفهوم توازن القوى التوافقي لعب دوراً حاسماً في المساعدة على

(19) راجع مثلا Holsti (1991) و Osiander (1994) وIKenberry (2001) وBobbitt (2002) وClark (2005).

ترسيخ فكرة مجتمع دولي مؤلف من دول تبادلت الاعتراف فيما بينها بحقوق سيادة كل منها، وكذلك فكرة كون القوى الكبرى مسؤولة عن إدارة المجتمع والمحافظة على التوزيع العادل للقوة. كما يوضح مورغنتو وبول كيفية إنشاء الدول وتبدُّل الممارسات المستخدمة لصيانة استقرار مجتمع الدول، على مرّ العصور، وأنّ هذه التطورات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوازن القوى التوافقي الذي قام على أساسه المجتمع الدولي الأوروبي. فهذان المنظّران يعتبران أن التسويات السلمية الكبرى التي أُنجزت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أظهرت توافقاً موضوعياً بين رجالات الدول الأوروبيين على أن النظام الدولي كان يتوقف على الاتفاق على توزيع القوة الذي ساعد على استمرار الحسّ الأمنيّ لدى كل القوى الكبرى، وأن ذلك كان بمثابة الأساس الوطيد الذي بُني عليه المجتمع الدولي الأوروبي.

وثمة ثلاثة عوامل مترابطة تطرح صعوبات أمام هذه النظرة لتوازن القوى التوافقي وعلاقته بالمجتمع الدولي الأوروبي. أوّل هذه العوامل هو علاقات أوروبا مع العالم غير الأوروبي، وثانيها هو العلاقات بين أوروبا ونصف الكرة الغربي، والثالث هو العلاقة التي يثبتها بول صراحةً ومورغنتو ضمناً بين النظام والمجتمع. يفترض بول أن المجتمع الدولي الأوروبي قد عملَ في القرن التاسع عشر ضمن نظام دولي عالمي. ومع أنّه لا توجد طريقة سهلة ومباشرة لتوضيح العلاقة بين أوروبا وبقية العالم، فإنّ صيغة بول تعقّد، بلا طائل، العلاقة بين النظام والمجتمع. وهناك موقف أكثر تماسُكاً، يتوافق مع Keene (2002)، ويقرّ بأن الأوروبيين أسسوا علاقة اجتماعية مع العالم غير الأوروبي، لكنّ قواعد وقيماً مختلفة حكمت علاقات أوروبا بالعالم غير الغربي (راجع الرسم 8-4). وكان هذا الاختلاف واضحاً جداً في مؤتمر برلين حول أفريقيا في العامين 1884 و1885. وكما أشار Uzoigwe (1988:541)، فإنه لأوّل مرّة في التاريخ "عُقد تجمّع لقارّة واحدة لتخطيط تقاسُم قارّة أخرى، من دون علم قادة القارة



الرسم **4-8** المجتمع الدولي العالمي في القرن التاسع عشر.

الثانية". ويضيف (Wesserling (1988:533 "على الصعيد السياسي، لم يكن دور مؤتمر برلين إجراء التقسيم بحدّ ذاته، وإنّما لفت انتباه العالم إلى هذه العملية وإضفاء الشرعية عليها".

ومن الناحية العملية، ممّا لا شكّ فيه أن تقسيم الأراضي لم يكن شيئاً جديداً. فكما ورد في الفصل 4، كان تقسيم الأراضي من الممارسات المعهودة في سياسة توازن القوى في القرنين السابع عشر والثامن عشر. لكن بعد نموّ الروح القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر، أصبح تقاسم الأراضي يواجه صعوبات شديدة. ويبرهن مؤتمر برلين بكل وضوح أنه بالرغم من كون أفريقيا جزءاً من المجتمع الدولي العالمي، كان الأوروبيون يعملون بموجب مجموعة

ممارسات وقواعد وقيم تختلف تماماً عن تلك التي طبّقوها على أنفسهم. وإذا وجّهنا نظرنا، في المقابل، إلى نصف الكرة الغربي في القرن التاسع عشر، وخصوصاً إلى العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة، يتّضح أن الأوروبيين قبلوا بأن يتوسّع نطاق الممارسات والقواعد والقيم المعمول بها داخل أوروبا لتشمل نصف الكرة الغربي. ومع أن بريطانيا وفرنسا كانتا تفضّلان رؤية أميركا الشمالية مقسَّمة إلى عدد من الدول، فإنّهما قد أذعنتا للتوسع القارّيّ للولايات المتحدة، وقبل الأوروبيون عموماً شرعية هذا التوسع وأقرّوا بأن الولايات المتحدة كانت قوة كبرى ناشئة. أي أنّ الأوروبيين، بكلام آخر، لم يروا في قيام الولايات المتحدة على عرض القارة ما يهدّد توزيع القوة الذي يرتكز إليه المجتمع الدولي. ونتيجةً لذلك، عندما نشبت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة عام 1861، حذا الأوروبيون جميعاً حذو البريطانيين والفرنسيين، فاختاروا الالتزام بأحكام القانون الدولي المعتاد (Little, 2007a).

وكما رأينا في الفصل 7، يمثّل هذا الرأي تناقضاً بالنسبة لميرشايمر، لكنه أيضاً يثير مسألة التمييز بين النظام والمجتمع في فكر مورغنتو وبول وعلاقة هذا التمييز بنظرة والتز وميرشايمر إلى النظام. والافتراض الذي يدعم جانب المجتمع في التفرقة بينه وبين النظام هو أنه كان في القرن الثامن عشر إجماع متعارف عليه داخل أوروبا على الإقرار بأهمية المحافظة على مجتمع الدول ذات السيادة، كما كان هناك إقرار بأن بقاء ذلك المجتمع رهن بتحقيق المصالح الأمنية المشروعة لكل القوى الكبرى. وهذا الإجماع المبدئي على ضرورة التوافق على توزيع القوة هو ما يوفّر أحد أهمّ مظاهر المجتمع الدولي الأوروبي. إلّا أن هذه الأسس تنطوي أيضاً على تقييم نظاميّ عام لتوازن القوى أو تقييم قائم على التضادّ. ويفترض التقييم النظامي العام إقراراً عاماً، داخل المجتمع الدولي، بأنه إذا انتهجت قوّة كبرى سياسة تهدّد أمن قوّة كبرى أخرى، فإن التوافق العام يبدأ بالانهيار وتصبح القوة الكبرى مضطرة لِلّجوء إلى استراتيجيات الدفاع عن نفسها. ونتيجة لذلك، تنشأ ضغوط على الدول لكي تتبع استراتيجيات توازن،

وتتفاقم تلك الضغوط عند التأكّد من أن إحدى القوى الكبرى تهدف إلى قلب أسس المجتمع الدولي.

والمهمّ في هذا التصوّر هو أن البُعد النظامي العام متضمَّن في البعد الاجتماعي. أي، أن الديناميكيّات التي يحدّدها توازن القوى القائم على التضادّ تعمل في ظلّ مجتمع دولي. وفي الوقت عينه، يعمل الوعي الموضوعي بالمخاطر المحتملة لقيام ديناميكيّات التضادّ على إنتاج الدوافع التي تثني الدول عن الابتعاد عن توازن القوى التوافقي المعترف به. لذلك فإن هذا المنطق في البحث يتوافق جزئياً فقط مع تأكيد Kissinger (1964:173;1994:77-9) بأن الاستقرار الذي ساد بعد تسوية فيينا السلميّة عام 1815 كان بنتيجة توافق القوى الكبرى على الإبقاء على الوضع القائم إلى جانب إقرارها بأن ذلك الوضع يستند إلى توازن القوى.

وتقوم الفكرة الأساسية هنا إذاً على أنه كان، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فرضيّة بأن الإجماع إذا انهار يمكن مبدئياً إعادة تحقيقه. غير أن المصالح الإقليمية للقوى الكبرى الأوروبية في أنحاء العالم كانت، خلال تلك الفترة، في تقلّب دائم، فكانت بالتالي كذلك حركة توازن القوى والمصالح الأمنية للقوى الكبرى. فمن الناحية العملية، كان الإجماع الذي يرتكز إليه توازن القوى القائم على التوافق ينهار دائماً فعلاً بسبب الدينامية الكامنة في المحيط الدولي. ونتيجة لذلك، فإن أهمية توازن القوى التوافقي تظلّ موضع تساؤل. وحتى المحفل الأوروبي في القرن التاسع عشر الذي قام على أساس توازن القوى التوافقي الذي حدّدته تسوية فيينا قد رُفض باعتبار أنّه أسطورة (Kagan,1997)[20]. لكن هذا الرأي يبخس تقدير مدى التوافق الموضوعي

(20) وقد فشلت القراءة المتانيّة للتاريخ الدبلوماسي، بالإضافة إلى الاهتمام بالنظريات، في حلّ المسألة. يقول Schroeder (1994a) إنّه كان ثمّة تحوّل مؤسساتيّ في الساحة الدولية بعد العام 1815، في حين أنّ Kagan (1997) يصرّ على أن القوى الكبرى لم تكن عازمة على العمل على أسس توافقيّة واهتمّت فقط بمصالحها الخاصة القصيرة الأجل. للاطلاع على رأي أكثر تفصيلاً ودقّة راجع Rendall (2000;2002;2006).

الذي كان قائماً على حسنات المجتمع الدولي للدول واستمراريته والإقرار بأنه في حال فشل الإجماع على التوازن التوافقي للقوى فيظلّ بإمكان الدول الاستناد إلى الآليات التي يحدّدها توازن القوى القائم على التضادّ من أجل البقاء وإعادة تكوين توازن القوى القائم على التوافق. لذلك كان هناك حافز قوي لإجراء التغييرات على أساس الإجماع.

غير أن التفرقة بين النظام والمجتمع تصبح، من منظار مورغنتو وبول، أكثر إثارة للخلاف في القرن العشرين لأنهما يعتبران أن بروز الانقسام العميق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كان من آثاره تقويض الأساس لقيام مجتمع دولي مشترك. فقد تكيّف الاتحاد السوفياتي اجتماعياً، في الواقع، إذ أقرّ بالقواعد والممارسات الأساسية للمجتمع الدولي العالمي، لكنّ كلاً من القوّتين العظميين ثبّتت نفسها، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كقوّة مهيمنة في مجتمع دولي دون عالمي. وبدأ هذان المجتمعان يطوّران قواعدهما وممارساتهما الخاصة المختلفة ممّا هدّد بإضعاف قواعد وممارسات المجتمع الدولي العالمي. ويمكن إعادة بداية التوتر بين القوّتين العظميين إلى تأسيس الاتحاد السوفياتي. فتلك الدولة الجديدة لم تتمثّل في تسوية فرساي عام 1919، لذلك لم يكن بالإمكان إحراز إجماع دولي في ذلك الحَدَث.

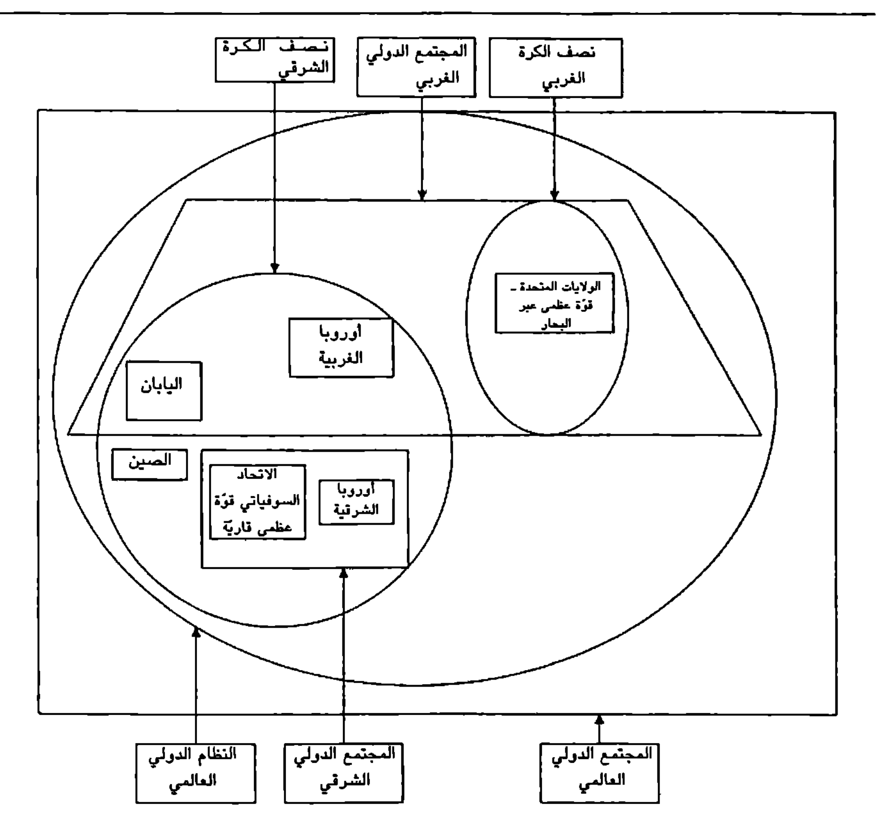
ومع أنه يمكن القول إنّ حصيلة الحرب العالمية الثانية أوصلَت إلى تسوية وضعتها، بشكل غير رسمي، القوّتان العظميان، فإن Clark (2005:144) يستنتج، بناءً على الدلائل المتاحة، "أن تقسيم أوروبا إلى منطقتي نفوذ تمّ بالإجماع في حينه هو قول غير مُقنع تماماً"[21]. لكن حتى ولو كان التقسيم قد تمّ باتفاق جماعي، فإن ذلك الإجماع قد انهار بُعَيْد الحرب العالمية الثانية وبدأ الاحتكام إلى قوى التضاد أو القوى الشاملة. وتبادل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاتهامات بالمطامع الاستعمارية والاستبدادية، مع أنهما كليهما أصرّا على أنّهما

(21) إن صفقة "منطقتي النفوذ" التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية، والتي كان من شأنها تقسيم أوروبا، قُوبِلت بانتقادات واسعة .(Reis 1981; 1978)

ينويان الالتزام بالقواعد الأساسية للمجتمع الدولي القائم. لكنّ القوّتين العظميين واصلتا، في الواقع، تحريف هذه القواعد في سياق عمل كل منهما لتأسيس مجتمع دولي ضمن منطقة نفوذها يكون متوافقاً مع معاييرها وقيمها الخاصة[22]. ويؤكّد والتز أنه لم توجد ضغوط نظامية عامة تدفع القوتين العظميين للتورّط في أماكن خارج منطقتي نفوذهما. لكنّ هذه الفكرة تتجاهل التفاعل المتشابك بين النظام والمجتمع. فكل من القوّتين العظميين أرادت توسيع نطاق المجتمع الدولي الذي يتركّز حولها. فكان، بالتالي، للمنافسة الناتجة عن ذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مضاعفات عميقة على عملية إزالة الاستعمار وعلى تأثيراتهما في تلك المناطق في فترة ما بعد الاستعمار.

في الرسم 8-5 محاولة لرسم صورة الحرب الباردة، بشكل بسيط، استناداً إلى التمييز بين النظام والمجتمع، علماً بأنه تم رسم الصورة بناءً على نظرة ميرشايمر إلى النظام وليس تصوّر والتز له. ويوضح الرسم أن أنظمة التحالف التي أقامتها الولايات المتحدة مع اليابان وأوروبا الغربية قد عزّزت المجتمع الدولي الغربي الناشئ الذي بُني على المعايير والقيم المشتركة ودعَمَها. وسار هذان التطوران جنباً إلى جنب. وإذا أزلنا البعد الاجتماعي وفكّرنا على صعيد نظامي عامّ محض تبرز تساؤلات افتراضية: ما كان يمكن أن يحدث لو أن الولايات المتحدة، تمشياً مع تصوّر ميرشايمر للمُوازِن عبر البحار، عمدت إلى الانسحاب من التزامات تحالفها بمجرد استعادة اليابان وأوروبا الغربية عافيتهما الاقتصادية؟ ولماذا لم تفعل ذلك برغم مكانتها عبر البحار؟ وتتنبّأ نظرية توازن القوى القائم على التضادّ بأنه لو انسحبت الولايات المتحدة، فإن ذلك كان سيدفع

(22) من أوضح الأمثلة على تحويل قواعد المجتمع الدولي العالمي نذكر إطلاق مبدأ الرئيس جونسون المُعلن في العام 1965، لتبرير إنزال قوات في الجمهورية الدومينيكية. حاول الأميركيون أن يبرهنوا أنه كان بإمكان الشيوعيين إثارة "الأعمال العدائية الداخلية" وأنّ للولايات المتحدة الحقّ في مساعدة حكومة معرّضة لهذا الخطر الشيوعي الداخلي. وبعد ثلاث سنوات سمع الأميركيون التبرير نفسه، حرفياً تقريباً، على لسان الرئيس بريجنيف في مبدئه الذي صاغه لتبرير تدخّل دول حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا. راجع Franck and Weisband (1971) وKeal (1983).

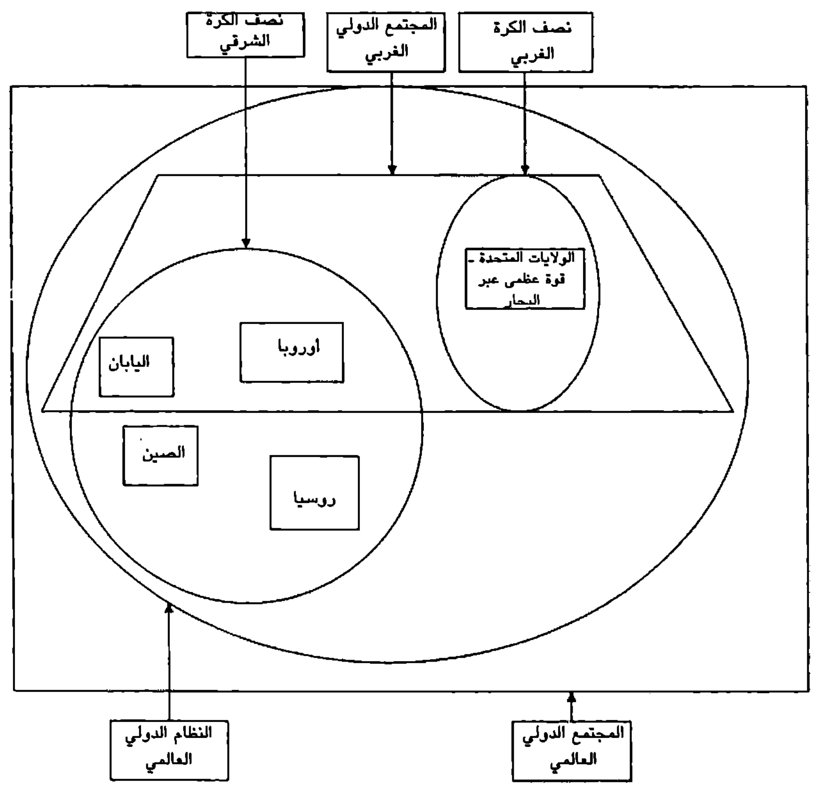


الرسم 8-5 الحرب الباردة من منظار التمييز بين النظام والمجتمع.

أوروبا واليابان إلى مواجهته إمّا بالتوازن الداخلي بواسطة الأسلحة النووية، أو بالتوازن الخارجي، بالارتباط فيما بينها، وربما أيضاً بينها وبين الصين. وتكون التعددية القطبية الناتجة عن ذلك، بنظر ميرشايمر، أقلّ ثباتاً من وضع الثنائية القطبية حين كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يضمنان استمرار توازن القوى القائم على التضادّ. إنّ مَخاطر عدم الاستقرار يمكن أن تشكل تفسيراً مقنعاً لاستمرار التواجد الأميركي في منطقة أوروبا ـ آسيا. غير أنّ إدخال البُعد الاجتماعي في الاعتبار يولّد حجّة مختلفة، ولو كانت داعمة لهذا المنطق. ولم يكن الانسحاب من أوروبا وآسيا ليزيد من مخاطر عدم الاستقرار فحسب، بل كان سيدلّ على عدم الاهتمام بالدفاع عن المبادئ والقيم المرتبطة بالمجتمع الدولي

الغربي. وكان سيشجع على زيادة انتشار السلاح النووي، وذلك مناقض للمبادئ والقيم التي لا ينادي بها المجتمع الدولي الغربي وحده، بل ينادي بها أيضاً المجتمع الدولي العالمي. وقد تكون أهمّ النقاط التي يظهرها الرسم 8-5 هي أن القول بأن فترة الحرب الباردة كانت ثنائية القطب إنما يَجسّد نظرة محدودة الأبعاد وفائقة التبسيط إلى بنية الساحة الدولية.

وإذا انتقلنا للنظر في فترة ما بعد الحرب الباردة من منظار التمييز بين النظام والمجتمع، مستخدمين كذلك إطار ميرشايمر لوصف النظام الدولي (راجع الرسم 8-6)، لا يتغيّر الشيء الكثير عن صورة الحرب الباردة الممثلة في



الرسم **8-6** فترة ما بعد الحرب الباردة من منظار التمييز بين النظام والمجتمع

الرسم 8-5 سوى أن روسيا قد حلّت محلّ الاتحاد السوفياتي، وكذلك فإن محاولات الاتحاد السوفياتي لبناء مجتمع عالمي قد تبخّرت وأخذت أوروبا الشرقية تعزّز موقعها، بشكل متسارع، داخل المجتمع الدولي الغربي. غير أننا، إذا أزلنا البعد الاجتماعي لحظةً وركّزنا على المنظور النظامي الشامل، يبرز أمامنا عندها، مرة ثانية، عدد من الأسئلة الافتراضية. لماذا لم تنسحب الولايات المتحدة من منطقة آسيا ـ أوروبا ولماذا لا توجد إلّا مظاهر قليلة من التوازن مقابل الولايات المتحدة؟ وكما يظهر في التقييم النظامي العام للحرب الباردة، فإن استمرار وجود الولايات المتحدة في منطقة آسيا ـ أوروبا يبدو أمراً شاذاً. وقد كانت التوقعات المتكررة في أعقاب الحرب الباردة أنّ الولايات المتحدة سوف تحلّ حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن الواقع أن أعضاء الحلف قد ازدادوا عدداً. وكذلك فإن الولايات المتحدة أصبحت، بزوال الاتحاد السوفياتي، تحتل موقعاً أقوى من موقعها إبّان الحرب الباردة. لذلك تتنبّأ نظرية توازن القوى القائم على التضادّ بأن القوى الكبرى في أوراسيا سوف تبدأ بالتوازن الداخلي والخارجي مقابل الولايات المتحدة.

غير أنّ إعادة إدخال البعد الاجتماعي تعطي مشهد ما بعد الحرب الباردة مظهراً مختلفاً، وبالتأكيد من منظار أعضاء المجتمع الدولي الغربي الذين يتشاطرون المبادئ والقيم نفسها. فالحجج المعارضة لانسحاب الولايات المتحدة من أوراسيا خلال الحرب الباردة لا تزال قائمة في فترة ما بعد الحرب الباردة. إذ يُعتبر الانسحاب دليلاً على التضامن مع سائر الدول أعضاء المجتمع الدولي الغربي ويشجّعها مبدئياً على التفكير في توازن قوى قائم على التضادّ. واستناداً إلى هذه النظرة، لا تجد تلك الدول أي منطق في مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب من أوراسيا ولا في محاولة تحقيق التوازن مقابل الولايات المتحدة. وفي الوقت عينه، ليس لدى روسيا أو الصين حافز للتوازن مع الولايات المتحدة لانعدام وجود أي دليل يوحي بأنها تشكّل خطراً يتهدّد وجودهما. فالولايات المتحدة مثلاً لم تقم بأي تحرّك لاستغلال القلاقل الداخلية في روسيا ولا أبدت ما يشير إلى رغبة في التورط

في علاقة الصين المتأزمة مع تايوان. فعلى الرغم من المسائل الخلافية الكثيرة بين القوى الكبرى الرئيسية، فإنها في تعاملاتها فيما بينها تحتكم إلى المبادئ والقواعد الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي العالمي.

إعادة تقييم توازن القوى

يقول Guzzini (1998)، في واحد من أقسى الانتقادات الموجهة للواقعية، إنّ المنظّرين الواقعيين، بدءاً من مورغنتو، قد حاولوا، بلا جدوى، ترجمة مبادئ الممارسة الدبلوماسية في القرن التاسع عشر إلى قوانين منهجية اجتماعية عامة. وما من شك في أنّ توازن القوى يلعب دوراً محورياً في هذه المبادئ وكذلك في نماذج الباحثين الأربعة الذين درسناهم في هذا الكتاب. لكن فكرتي الرئيسيّة هي بعكس توجُّه فرضيّة غوزيني. ومع أن المنظّرين الأربعة، في واقع الأمر، قد تأثروا بالتفكير المجازي والأسطوري الراسخ والمتعلّق بتوازن القوى، فإن النماذج التي وضعوها هي متميِّزة فعلاً. كما إنّ التفكير المجازي والأسطوري، لم يوفّر عملياً إلّا نقطة انطلاق دفعت كلّاً من هؤلاء المنظّرين في اتّجاه مختلف. وبعبارة أخرى، فإن وصف الوضعيّين لكيفية انتقال العلماء من الاستعارات إلى النماذج يعطينا تقييماً لعمل المنظرّين الأربعة أكثر من فكرة غوزيني بأنهم جميعاً منهمكين في محاولة ترجمة غير ناجحة. وهذا صحيح برغم حقيقة أنّه كان لدى مورغنتو وبول شكّ عميق في محاولات تطبيق الأساليب الوضعيّة على دراسة العلاقات الدولية.

وإذا كان المنظّرون الأربعة يتَّجهون اتجاهات مختلفة تماماً، فإنهم انطلقوا من اهتمام مشترك بينهم بتفسير بقاء ساحة دولية من الدول المستقلة، ويقارب كل منهم المهمّة من الكليات إلى الجزئيّات. ونتيجة لذلك فإنّهم مهتمّون باستعارة توازن القوى لأنها تولّد تقييماً بنيوياً لتوازن القوى يستوجب أن يدركوا أنّ القوة ليست ظاهرة مركزية في السياسة الدولية فحسْب، بل هي أيضاً ثمرة النظام

الذي تشكّل الدول جزءاً منه. وإلى ذلك، يقرّ المنظّرون الأربعة بأن طريقة انتشار القوة في أنحاء النظام ليست واضحة وهي ناشئة عن عوامل أخرى تغيّرت بتغيّر الزمن. ولذلك فإنّ المنظّرين الأربعة جميعاً يقولون بأنّ توازن القوى هو ظاهرة ديناميكية في السياسة الدولية. وعند هذه النقطة بالذات تتشعّب اتجاهات هؤلاء الباحثين لأن كلّاً منهم يشدّد على عوامل مختلفة يمكنها أن تؤثّر على انتشار القوة في أنحاء النظام. كان الهدف من الجزء الثاني من هذا الفصل البحث في إمكانية وضع تقييم مركّب لتوازن القوى. ومع أنّ ذلك لم يقدّم إلّا وصفاً موجزاً للنظرة المركّبة، فيبدو أنّ له ثلاثة انعكاسات ساطعة تترتب عليها مبدئياً آثار هامة. فالنظرة المركبة، أولاً، توسّع مدى التفكير في توازن القوى. ثانياً، إنها توفّر إطاراً للبحث، ليس إلّا، ولا تقدّم نظرية أشمل. ثالثاً، هي تضع عقبات كبيرة في وجه أي محاولة لوضع نظرية لتوازن القوى على أسس أضيق.

فعلى سبيل المثال، بالرغم من تعرّض مقولة ميرشايمر "قوة الماء المانعة" لانتقادات عنيفة، فإنها مع ذلك تسلّط الضوء على الأهمية الكامنة في البعد الجغرافي لأنه يُوجِد مجالاً للعوائق أمام طريقة انتشار القوى في أنحاء النظام. فمع أنّ "قوّة الماء المانعة" قد تبدو أداة غير فعّالة، فإنها، بلا شك، تطرح تساؤلات عن العلاقة بين نصف الكرة الغربي ونصف الكرة الأوروبي– الآسيوي، وعن مدى تأثير هذا العامل في حسابات توازن القوى خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الماضية. حُدِّد نصف الكرة الغربي، في بادئ الأمر، على ضوء مناطق النفوذ الأوروبية، لكن الولايات المتحدة أخذت تدخل في حسابات توازن القوى الأوروبي، في القرن التاسع عشر. ففي ستينيّات القرن التاسع عشر كان اللورد راسل، وزير الخارجية البريطاني في فترة الحرب الأهلية الأميركية، شديد التنبّه لِما يترتّب، في المدى البعيد، على انتصار الشمال، كما رأى أنّ أي اتفاق روسي - أميركي قادر على إنتاج توازن قوى جديد في العالم يمكّن هاتين الدولتين من السيطرة على العالم. ورأى أنهما قد تؤسسان، في نهاية المطاف، منطقتي نفوذ، واحدة في الشرق وأخرى في الغرب (Crook, 1974:285). ومثل هذه الشواهد

هي ما يستطيع ميرشايمر الاستناد إليه لدعم رأيه بأن أميركا الشمالية حينذاك كانت غير معرَّضة لأن يتمكّن الأوروبيّون من غزوها. وأهم ما في رأيه أنّ الولايات المتحدة ستظل منيعة ضد أي غزو من هذا النوع. إن انعكاسات بقاء قوّة كبرى منيعة في النظام على مدى حوالى 150 سنة انقضت لم تكن قطعاً مَدار بحث دارسي نظريات العلاقات الدولية، ولعل تحديد ميرشايمر الولايات المتحدة كمُوازن عبر البحار طوال كل هذه الفترة يكون على الأقل حافزاً لدفع المنظّرين للخروج من الدائرة الأوروبية المحض.

وإذا أُخذ البعد الجغرافي على محمل الجدّ فإنه يفتح أيضاً آفاق فكرة مثيرة للاهتمام هي وجوب النظر إلى الساحة الدولية على أنّها مجموعة من أقاليم مترابطة بدلاً من اعتبارها نظاماً واحداً متكاملاً. وما من شك في أن ميرشايمر ليس الوحيد الذي يرى أن فكرة الأقاليم أهم بكثير ممّا أُقرَّ به عموماً في نظريات العلاقات الدولية(23). وربما كان الحال دائماً هكذا. فكثيرون من منظّري العلاقات الدولية قد أشاروا إلى الدقّة والتمحيص في رواية ثوسيديديس للحرب البيلوبونيزية، لكنّ فشله في تقييم الدور الذي قامت به بلاد فارس في معظم الحرب يُعتبر، على الأقلّ بنظر عالِمٍ واحد، "فضيحة" (Cawkwell, 1997:17). كانت بلاد فارس بالطبع، بنظر ميرشايمر، تؤدي دورها كموازِن عبر البحار وكان عدم تدخّلها المباشر شيئاً متوقعاً. ومن المؤكّد أن هناك مشاكل في مثل هذه الرواية (Little, 2007b)، إلّا أنها تلفت الانتباه إلى حقيقة واقعة هي أنّ الأقاليم كانت تعمل دائماً ضمن أنظمة أوسع.

وعلى الرغم من فتح آفاق فكرية جديدة، فإننا عندما نعود إلى الوراء وننظر إلى مقاربة توازن القوى التي تبنّاها بول ومورغنتو، فإن تقييم ميرشايمر يبدو ذا بُعد أحادي. ويتّضح في الواقع انّ المحاولات الحديثة لتطوير تصوّر أدقّ لتوازن

(23) للاطلاع على مقاربتين مختلفتين كلياً، مع انهما مثيرتان للاهتمام أيضاً، راجع Buzan and Waever (2003) وKatzenstein (2005).

القوى قد حدثت على حساب نزع تعقيدات المفهوم التقليدي الأقدم. لكن أصحاب تلك المحاولات خلقوا بذلك مشاكل لأنفسهم ما كانت لتبرز لو أنهم اتخذوا نظرة مركبة لتوازن القوى. وتنشأ هذه المشاكل من اتّجاهين مختلفين. بالنسبة لميرشايمر، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يُعتبر عدم انسحاب الولايات المتحدة حتى الآن من أوروبا واليابان أمراً شاذاً. وبالنسبة لوالتز، ونظراً لتفاوت القوة بين الولايات المتحدة وكل القوى الكبرى الأخرى، فإن الشذوذ هو عدم إقدام القوى الكبرى في منطقة أوروبا ـ آسيا على التوازن مقابل الولايات المتحدة. غير أن والتز وميرشايمر إنّما ينظران إلى السياسة الدولية بمنظار توازن القوى القائم على التضادّ. لكنّ هذه النظرة تفترض مقدّماً أن فهم السياسة الدولية لا يتطلّب إلّا التفكير على ضوء النظام الدولي. أما إذا أدخلنا في الحسبان أيضاً المجتمع الدولي، كما فعل مورغنتو وبول، فيصبح من المحتَّم الإقرار أنّ انتشار القوة يتأثر بالمبادئ والقواعد التي تشكّل هذا المجتمع، لا بل أيضاً أنّ هذه المبادئ والقواعد قد تغيّرت مع الأيام، وذلك بناءً على الإجماع الذي يحدّده توازن القوى التوافقي.

ولعل من أبرز ما يدعو للاستغراب أن يترتب على النظرة المركبة إلى توازن القوى عدم إعطاء القطبية الأهمية التي تستحقّها. فالقطبية هي، بالنسبة لوالتز، أهم مظهر في توازن القوى. كما إنّ القطبية توفّر الأساس لإحدى أهم الطرق في تأريخ تطور النظام الدولي خلال القرن العشرين بدءاً بزوال التعددية القطبية أمام الثنائية القطبية وأخيراً بروز الأحادية القطبية في نهاية القرن. وتُناقِض النظرة المركّبة لتوازن القوى هذه الفكرة لأنها، بالتأكيد على انقسام الكرة الأرضية إلى نصفين، تضع الولايات المتحدة في موقع فريد في النصف الغربي وتترك النصف الأوروبي ـ الآسيوي محكوماً بالتعددية القطبية طوال القرن العشرين. لكن كما ورد في الفصل 6، فإنّ الصورة التي يرسمها والتز مختلفة عن تلك التي تُنسب إليه عادةً لأنه قال إن قيام الثنائية القطبية يفتح المجال أمام الانتقال من توازن القوى القائم على التضاد إلى توازن القوى التوافقي حيث يحلّ التعاون محل المنافسة. والمشكلة الأساسية أمام تركيز والتز

الحصريّ على القطبية إذاً لا تكمن في عدم إفصاحه عن مضاعفات الأحادية القطبية فقط، بل أيضاً في عدم إقراره وتعليله احتمالات التعاون المتعدد الأطراف. لكنّ القيام بتلك الخطوة كان سيحتّم عليه التوسّع ببحثه توازن القوى إلى نقاط أخرى بالإضافة إلى القطبية.

وأخيراً، ما الذي نفيده من النظرة المركبة بشأن مستقبل توازن القوى؟ رأينا في القسم الثالث من الكتاب، أنّ الباحثين الأربعة وقفوا مواقف مختلفة من هذه المسألة. يرى ميرشايمر وحده، من زاوية توازن القوى، أنّ المستقبل سيشبه الماضي. وهو الوحيد الذي يظنّ أن الاحتمال لا يزال قائماً بأن تستخدم القوى الكبرى القوّة لتثبيت هيمنتها. فكما لجأت الولايات المتحدة إلى القوة لتوطيد سيطرتها على أميركا الشمالية وهيمنتها على نصف الكرة، يعتقد ميرشايمر أن الصين ستقوم بالأمر نفسه في منطقتها إذا مال توازن القوى لمصلحتها. ومقابل ذلك تسير النماذج التي وضعها المنظّرون الثلاثة الآخرون في الاتجاه المعاكس وتُظهر أن المستقبل سيكون مختلفاً عن الماضي. ويعود ذلك الفارق الأساسي إلى دور الحرب في العلاقات بين القوى الكبرى. إذ إنّ مورغنتو وبول ووالتز يقرّون جميعاً بأن أيّ قوة كبرى في الماضي كانت تضطرّ لخوض الحرب ضدّ قوة كبرى أخرى للدفاع عن مصالحها الحيوية. لكن عندما أصبح لدى القوّتين العظميين أسلحة نووية وقدرة على الردّ والتدمير، تعاظَمَ الاقتناع بأن الحرب بين القوّتين النوويتين لم تعد استراتيجية سليمة.

لكن لم يتابع أيّ من هؤلاء المنظّرين الثلاثة الموضوع حتى بحث كامل مضامين تصوّراتهم لتوازن القوى. ينطلق والتز من القول إن الفوضى هي بنية تولّد العلاقات التنافسية، وبالتالي فإن الدول تستغني عن مكاسبها من التعاون كي لا تجازف بإمكانية حصول دولة أخرى على منافع نسبية من خلال التراجع عن اتفاقية تعاون. لكنّ والتز، بعد توضيح هذا الموقف، يسعى ليبرهن أنّ الانتقال من التنافس إلى التعاون أمر ممكن في بنية ثنائية القطبية. وتكون نتيجة ذلك النموذج في المستقبل واضحة: لم يكن هناك من قيود بنيوية مستعصية تمنع الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي من التعاون في مهمّة حلّ المشاكل العالمية. لكن والتز لم يبحث ما إذا كان بحثه حول توازن القوى قد تأثّر بإزالة الحرب كاستراتيجية معقولة لتعزيز المصالح الحيوية التي تقاومها قوى كبرى أخرى. وهذه المسألة بحاجة لبحث.

وعلى نحو مغاير لوالتز، أنكر كلّ من مورغنتو وبول أن تكون أوضاع التعددية القطبية قد فرضت، بالضرورة، قيوداً بنيوية على التعاون بين القوى الكبرى. فقد قالا كلاهما إن الوقائع التاريخية تثبت أن الدول الأوروبية تمكّنت من تطوير مجموعة متنامية من المبادئ والقواعد جعلت القوى الكبرى الأوروبية في القرن التاسع عشر تتولى إدارة المجتمع الدولي الناشئ. لكنّ مورغنتو وبول يريان أن بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لا كقوّتين كبريين مسيطرتين بل كخصمين إيديولوجيّين، قد قضى على إمكانيات قيام مجتمع دولي موحَّد. بالإضافة إلى ذلك، بعد أن تبيّن، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أنّ أي حرب قد تقع بين القوى الكبرى ستكون كارثة مدمِّرة، استنتج مورغنتو أن الحل الوحيد المعقول على المدى البعيد هو بإنشاء حكومة عالمية ترتكز على توازن قوى توافقي. أما بول، في المقابل، فبعد أن استعرض احتمالات متعددة للأوضاع المستقبلية وأشار إلى أن المستقبل قد يكون قاتماً جداً، استنتج أن أكثر التصوّرات تفاؤلاً في المستقبل هو الدعوة لإقامة مجتمع دوليّ من الدول يكون مستقراً وسلمياً. كما إنه رأى أن احتمالات نشوب حروب بين القوى الكبرى في المستقبل ضئيلة جداً، مع أنّه اعتبرَ أنّ الانقسام الإيديولوجي يعيق إمكانية أي تقدّم على صعيد النظام الدولي، فركّز على تعزيز العدالة بدلاً من النظام لأنه رأى أن تلك هي المسألة التي تزيد الانقسام الإيديولوجي. لكن بول أيضاً، على غرار والتز ومورغنتو، لم يستقصِ الآثار التي تترتّب من مقاربته لتوازن القوى على رأيه بأن الحرب بين القوى الكبرى أصبحت استراتيجية غير مناسبة.

غير أن هناك نتيجتين واضحتين وهامتين. الأولى هي أنّ القوى الكبرى ستعتمد، في المستقبل، على مواردها الذاتية لتوطيد الأمن. فلو أن الولايات

المتحدة أنهت تحالفها مع اليابان وأوروبا، فسيحاول الأوروبيون واليابانيون تنمية مواردهم العسكرية الذاتية لتصحيح توازن القوى. أما الاستنتاج الثاني الذي يستتبع الأوّل بداهةً فهو أنه لم يعد هناك حاجة للتوازن الخارجي. فأيّ تحالف عسكري، مثلاً، بين الصين وروسيا لن يعزّز مستوى أمنهما ولن يُميل ميزان القوى لمصلحتهما. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنطق يتعلّق، إلى حدّ ما، بالأسلحة النووية. كما إنه نتيجة لتنامي الإقرار بأن الحرب بين القوى الكبرى ليست مقبولة منطقياً. فلا الصين ولا روسيا تعتبر أنّ الولايات المتحدة تشكل خطراً يتهدّد وجودها، ولذا فإن أي تحالف بينهما لن يغيّر توازن القوى. لكن إذا كان الأمر كذلك، فيجوز التساؤل عمّا إذا كان للكلام على توازن القوى القائم على التضادّ أيّ معنى. فهذه الاستعارة النوعية تفترض مسبَقاً أنّ توزيع القوة قابل للتغيير. لكن إذا أُوقِف تحرّك ميزان القوى فسيصبح من المستحيل معرفة توازنات القوى بين القوى الكبرى. ولقد قارَب بول هذا الاستنتاج عندما قال بوجوب التمييز بشكل قاطع بين الردع وتوازن القوى.

وإذا أصبح بالإمكان الاستغناء عن توازن القوى العالمي القائم على التضاد، ألا يعني ذلك أيضاً أنّ النظام الدولي العالمي سيتلاشى وأنّ المخاوف الأمنية ستظهر فقط على المستوى الإقليمي؟ لا شكّ بأن النظرة المركّبة إلى توازن القوى تنسجم مع فكرة تحوّل النظام الدولي العالمي إلى المستوى الإقليمي، لكنها تؤكد وجود مجتمع دولي عالمي. وكان الافتراض هنا، منذ القرن التاسع عشر، بوجوب وجود دلائل على إدارة القوى الكبرى بشكل جماعي. كان الانقسام الإيديولوجي، إبّان الحرب الباردة، يمنع قيام الإدارة على ذلك النحو. أمّا بعد نهاية الحرب الباردة، فما شهدناه يدل على أن الولايات المتحدة تواصل العمل، بشكل منفرد، على تشكيل نظام عالمي تحدّده هي. ومع أن النظرة المركّبة لتوازن القوى تعارض الصورة الأحادية القطبية المعروفة عن الساحة الدولية المعاصرة، فإنها كذلك تنسجم مع فكرة أن الولايات المتحدة هي في موقع فريد يمكنّها من ممارسة سياسة خارجية أحادية على أساس عالمي. وهذا العامل هو

ما يجعل النظام الدولي العالمي مستمراً، حيث إنّ الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على التحرّك عالمياً والمستعدّة لاستخدام القوة من جانب واحد لمواجهة أي تهديد لمصالحها. وعلاوةً على ذلك، فإن هذا المنحى قد تعاظم بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

لكن ثمّة تطوّران مترابطان يترتب عنهما عواقب ذات شأن هام، وذلك من زاوية النظرة المركبة لتوازن القوى. أوّلاً، تواجه الولايات المتحدة صعوبات متزايدة في تثبيت مشروعية أعمالها، ليس في المجتمع الدولي العالمي فحسب بل أيضاً في المجتمع الدولي الغربي. ثانياً، يثبت يوماً بعد يوم أنّه يصعب، أكثر من الماضي، على أي قوّة خارجية أن تحقّق، في القرن الحادي والعشرين، أي انتصار عسكري في الحروب غير التقليدية، وأنّ المدنيين يتحمّلون دائماً الثمن الباهظ، ممّا يجعل من الصعوبة بمكان إضفاء الشرعية على الأعمال المتفرِّدة في المستقبل. وكما يرى Clark (2005:252)، فإن الإقرار بشرعية مثل تلك الأعمال يحتاج إلى الإجماع، علماً بأن الإجماع يعكس التوزّع القائم للقوّة. أي أن الشرعية لا تتأسّس إلّا بناءً على توازن القوى التوافقي وتستوجب إجماعاً يضمن استمرار التوافق. ويرى بول أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استخدما القوة، إبّان الحرب الباردة، في إطار النظام الدولي، ولا يمكن تشريع ذلك في إطار المجتمع الدولي العالمي مع أن أعمال السوفيات كانت بلا شك تُعتبر مشروعة برأي المجتمع الدولي الشرقي، وأعمال الأميركيين كانت في معظم الأحيان تعتبر مشروعة برأي المجتمع الدولي الغربي.

لذلك لم تضع الولايات المتحدة إضفاء الشرعية الدولية على تصرّفاتها في مقدّمة أولوياتها. لكن مع تراجع الحرب الباردة وثبات فكرة تشارُك القوى الكبرى التي لم تعد تعمل على أساس توازن قوى قائم على التضادّ، ستزداد صعوبة محافظة الولايات المتّحدة على موقعها. ولقد أصبحت القوى الكبرى الناشئة مهتمّة باستخدام المجتمع الدولي لدعم مواقعها الخاصة وتعزيزها، فالصين مثلاً من الدول القليلة التي تقيم سفارة في جميع الدول - تقريباً - التي تتبادل معها العلاقات

الدبلوماسية. ومع تراجع فكرة توازن القوى القائم على التضاد فإنّ فكرة دور الولايات المتحدة كمُوازِن عبر البحار ستصبح خارج زمانها، وستلعب أوروبا واليابان أدواراً مستقلّة على المستوى العالمي. وفي الوقت عينه ستتزايد أهمية فكرة توازن القوى التوافقي الذي يتطلب إجماع القوى الكبرى. وفي إشارة الرئيس بوش إلى توازن القوى، في "مقدمة" تقرير استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، الذي تطرّقنا إليه في الفصل 3، ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة أن تكون في موقع القيادة، لكنّها تقرّ بنشوء السلطة المشتركة وبأن الافتقاد إلى توازن قوى قائم على التضادّ سيترك آثاراً بالغة الأهمية على مستقبل السياسة العالمية.

غير أن ماضي إدارة القوى الكبرى للمجتمع الدولي لا يبشر دائماً بنتائج جيدة بديهية، كما تُثبِت عملية تشريع تقسيم أفريقيا. والواقع أنّ عدّة مشاكل عالمية لا تزال قائمة، مِن مخاطر وجود السلاح النووي إلى التصرفات البشرية التي تهدّد البيئة العالمية، وهي مشاكل مرشحة للتفاقم إذا لم تتعاون الدول الكبرى معاً. وبعبارة أخرى، لا يُعتبر تعاون القوى الكبرى عنصراً أساسياً للشرعية فحسب بل أيضاً حاجة لازمة للتوصل إلى حلّ بعض المشاكل العالمية[24]. وإذا كان صحيحاً أن توازن القوى القائم على التضادّ الذي طالما شغل القوى الكبرى في الماضي قد بدأ بالاضمحلال، يكون أحد معيقات إنشاء توازن القوى التوافقي قد بدأ بالزوال. وليس واضحاً ما إذا كان والتز محقاً في ربط القطبية بسهولة التعاون. لكن في أيّ حال، تدلّ الوقائع التاريخية على أن القوى الكبرى الأوروبية نجحت حقاً في بناء مجتمع دولي على أساس توازن القوى التوافقي. ومع أن هناك من يعتبر أن وجود هذا المجتمع هو جزء من هذه المشكلة، ونظراً لأن المشكلة موجودة فعلاً ومن غير المحتمل زوالها في المستقبل القريب، فإن الاحتمال بأنّها قد تدفع إلى التعاون والعمل الجماعي يبعث بصيصاً من الأمل في المستقبل.

(24) للاطلاع على بحث حول المصاعب المتعلقة بتحديد عناصر الحل الناجح للمشاكل العالمية، وكيف أنّ حَلّ بعض المشاكل يمثل تعقيدات لمشاكل أخرى، راجع MeKinlay and Little (1986).

ثبت المراجع

Adler, Emanuel (1992), 'The Emergence of Cooperation: National Epistemic Communities and the International Evolution of the Idea of Nuclear Arms Control', *International Organization* 46(1), 101–45.

Adler, Emanuel (2005), *Communitarian International Relations: The Epistemic Foundations of International Relations*, London: Routledge.

Alderson, Kai (2001), 'Making Sense of State Socialisation', *Review of International Studies* 27(3), 415–33.

Alexandroff, Alan, Richard Rosecrance and Arthur Stein (1977), 'History, Quantitative Analysis and the Balance of Power', *The Journal of Conflict Resolution* 21(1), 35–56.

Allen, John (2003), *Lost Geographies of Power*, Oxford: Blackwell.

Almeida, João Marques de (2006), 'Hedley Bull, "Embedded Cosmopolitanism" and the Pluralist-Solidarist Debate', in Richard Little and John Williams, eds., *The Anarchical Society in a Globalized World*, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Armstrong, David (1993), *Revolution and World Order: The Revolutionary State in International Society*, Oxford: Clarendon Press.

Armstrong, David (2006), 'The Nature of Law in an Anarchical Society', in Richard Little and John Williams, eds., *The Anarchical Society in a Globalized World*, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Anderson, M. S. (1970), 'Eighteenth-Century Theories of the Balance of Power', in R. Hatton and M. S. Anderson, eds., *Studies in Diplomatic History*, London: Harlow Longmans.

Anderson, M. S. (1993), *The Rise of Modern Diplomacy 1450–1919*, London: Longman.

Angell, Norman (1910), *The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power in Nations to their Economic and Social Advantage*, London: Heinemann.

Aron, Raymond (1966), *Peace and War: A Theory of International Relations*, trans. Richard Howard and Annette Baker Fox, London: Weidenfeld & Nicolson.

Art, Robert J. (1999), 'Force and Fungibility Reconsidered', *Security Studies* 8(4), 183–9.

Asch, Solomon E. (1955), 'On the Use of Metaphors in the Description of Persons', in Heinz Werner, ed., *On Expressive Language*, Worcester, Mass.: Clark University Press.

Bacon, Francis (1904), *The Essays*, London: Macmillan.

Baldwin, David A. (1989), *Paradoxes of Power*, New York and Oxford: Blackwell.

Baldwin, David A. (1993), ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*, New York: Columbia University Press.

Baldwin, David A. (1999), 'Force, Fungibility and Influence', *Security Studies* 8(4), 173–83.

Baldwin, David A. (2004), 'Power and International Relations', in Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons, eds., *Handbook of International Relations*, Thousand Oaks: Sage Publications Ltd.

Ball, Terence (1975), 'Models of Power: Past and Present', *Journal of the History of the Behavioural Sciences* 11: 211–22.

Ball, Terence (1988), *Transforming Political Discourse: Political Theory and Critical Conceptual History*, Oxford: Basil Blackwell.

Barbour, Ian G. (1974), *Myths, Models and Paradigms: A Comparative Study in Science and Religion*, San Francisco: Harper and Row.

Barbour, Ian G. (1998), *Religion and Science: Historical and Contemporary Issues*, London: SCM Press.

Barnes, Trevor J. (1996), *Logics of Dislocation: Models, Metaphors and Meanings of Economic Space*, New York: Guilford Press.

Barthes, Roland (1972), *Mythologies*, trans. Annette Lavers, New York: Noonday Press.

Barthes, Roland (1974), *S/Z: An Essay*, trans. Richard Miller, New York: Hill and Wang.

Baugh, Daniel A. (1987), 'British Strategy During the First World War in the Context of Four Centuries: Blue-Water Versus Continental Commitment', in Daniel M. Masterson, ed., *Naval History: The Sixth Symposium of the U.S. Naval Academy*, Wilmington, Del.: Scholarly Resources.

Beale, H. (1956), *Theodore Roosevelt and the Rise of America to World Power*, Baltimore: John Hopkins Press.

Beer, Francis A. and Christ'L De Landtsheer (2004a), eds., *Metaphorical World Politics*, Lansing: Michigan State University Press.

Beer, Francis A. and Christ'L De Landtsheer (2004b), 'Introduction. Metaphors, Politics and World Politics', in Francis A. Beer and Christ'L De Landtsheer, eds., *Metaphorical World Politics*, Lansing: Michigan State University Press.

Bennett, D. Scott and Allan C. Stam (2004), *The Behavioral Origins of War*, Ann Arbor: University of Michigan.

Black, Jeremy (1990), *The Rise and Fall of the European Powers 1679–1793*, London: Edward Arnold.

Black, Max (1962), *Models and Metaphors: Studies in Language and Philosophy*, Ithaca: Cornell University Press.

Black, Max (1979), 'More about Metaphors', in Andrew Ortony, ed., *Metaphor and Thought*, Cambridge: Cambridge University Press.

Black, Max (1990), *Perplexities: Rational Choice, the Prisoner's Dilemma, Metaphor, Poetic Ambiguity and Other Puzzles*, Ithaca: Cornell University Press.

Blau, Peter M. (1964), *Exchange and Power in Social Life*, New York: Wiley.

Bobbitt, Philip (2002), *The Shield of Achilles: War, Peace and the Course of History*, London: Penguin Books.

Booth, Ken and Nicholas J. Wheeler (2007), *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics*, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Bourke, Joanna (2004), 'New Tales from the Trenches', *The Independent* Review Section, Friday, 3 September, p. 23.

Brookes, Adam (2005), 'US Watches China Warily', news.bbc.co.uk/1/hi/world /americas/4342527.stm, last downloaded 7 December 2005.

Brooks, Stephen G. and William C. Wohlforth (2005), 'Hard Times for Soft Balancing', *International Security* 30(1), 72–108.

Brown, Richard H. (1976), 'Social Theory as Metaphor: On the Logic of Discovery for the Sciences of Conduct', *Theory and Society* 3, 169–97.

Bull, Hedley (2002), *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 3rd edn, Basingstoke: Macmillan.

Bull, Hedley and Adam Watson (1984) eds., *The Expansion of International Society*, Oxford: Oxford University Press.

Burr, Robert N. (1955), 'The Balance of Power in Nineteenth Century South America: An Exploratory Essay', *Hispanic American Historical Review* 35, February, 37–60.

Burr, Robert N. (1965), *By Reason or Force: Chile and the Balancing of Power in South America*, Berkeley: University of California Press.

Butterfield, Herbert (1966), 'The Balance of Power', in H. Butterfield and M. Wight, eds., *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics*, London: Allen and Unwin.

Buzan, Barry (1993), 'From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School', *International Organization* 47(3), 327–52.

Buzan, Barry (2004a), *From International to World Society: English School Theory and the Social Structure of Globalization*, Cambridge: Cambridge University Press.

Buzan, Barry (2004b), *The United States and the Great Powers: World Politics in the Twenty First Century*, Cambridge: Polity.

Buzan, Barry (2006), 'Rethinking Hedley Bull on the Institutions of International Society', in Richard Little and John Williams, eds., *The Anarchical Society in a Globalized World*, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Buzan, Barry and Richard Little (2000), *International Systems in History: Remaking the Study of International Relations*, Oxford: Oxford University Press.

Buzan, Barry and Ole Waever (2003), *Regions and Power: The Structure of International Security*, Cambridge: Cambridge University Press.

Buzan, Barry, Charles Jones and Richard Little (1993), *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, New York: Columbia University Press.

Byers, Michael (1999), *Custom, Power and the Power of Rules: International Relations and Customary International Law*, Cambridge: Cambridge University Press.

Byers, Michael (2000), *The Role of Law in International Politics: Essays in International Relations and International Law*, Oxford: Oxford University Press.

Callahan, W. (2004), 'Nationalizing International Theory: Race, Class and the English School', *Global Society* 18(4), 305–23.

Cantor, Paul (1982), 'Frederich Nietzsche: The Use and Abuse of Metaphor', in David S. Miall, ed., *Metaphor: Problems and Perspectives*, Brighton: Harvester Press.

Cassirer, Ernst (1946), *The Myth of the State*, New Haven: Yale University Press.

Cassirer, Ernst (1966), *The Philosophy of Symbolic Forms, Vol 2, Mythical Thought*, New Haven: Yale University Press.

Cawkwell, George (1997), *Thucydides And The Peloponnesian War*, London: Routledge.

Checkel, Jeffrey T. (2004), 'Social Constructivisms in Global and European Politics', *Review of International Politics* 30(2), 229–44.

Chilton, Paul A. (1996), *Security Metaphors: Cold War Discourse from Containment to Common House*, New York: Peter Lang.

Christiansen, Tomas J. and Jack Snyder (1990), 'Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity', *International Organization* 44(2), 137–68.

Clark, Ian (1989), *The Hierarchy of States: Reform and Resistance in the International Order*, Cambridge: Cambridge University Press.

Clark, Ian (2005), *Legitimacy in International Society*, Oxford: Oxford University Press.

Claude, Inis L. (1962), *Power and International Relations*, New York: Random House.

Clegg, Stewart R. (1989), *Frameworks of Power*, London: Sage Publications.

Cohen, Raymond (1994), 'Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that "Democracies" Do Not Go to War with Each Other', *Review of International Studies* 20(3), 205–6.

Coser, Lewis A. (1956), *The Functions of Social Conflict*, London: Routledge & K. Paul.

Craig, Campbell (2003), *Glimmer of a New Leviathan: Total War in the Realism of Niebuhr, Morgenthau and Waltz*, New York: Columbia University Press.

Crosby, Alfred W. (1986), *Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe 900–1900*, Cambridge: Cambridge University Press.

Dahl, Robert, A. (1957), 'The Concept of Power', *Behavioral Science* 2(3), 201–5.

Dahl, Robert A. (1968), 'Power' in David A. Sills, ed., *International Encyclopedia for the Social Sciences* Vol 12: 405–15, New York: Free Press.

Dallmayr, Fred R. (1984a), *Language and Politics: Why Does Language Matter to Political Philosophy*, Notre Dame, Ind: University of Notre Dame Press.

Dallmayr, Fred R. (1984b), *Polis and Praxis: Exercises in Political Theory*, Cambridge: Massachusetts Institute of Technology.

Davidson, D. (1979), 'What Metaphors Mean', in S. Sacks, ed., *On Metaphor*, Chicago: University of Chicago Press.

Dehio, L. (1962), *The Precarious Balance: Four Centuries of the European Power Struggle*, trans. Charles Fullman, New York: Vintage Books.

Dehio, L. (1967), *Germany and World Politics in the Twentieth Century*, trans. Dieter Persner, New York: W. W. Norton.

Deleuze, Gilles and Felix Guattari (1987), trans. Brain Massumi, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Der Derian, James (1998), 'The Scriptures of Security', *Mershon International Studies Review* 42(1), 117–22.

Desch, Michael C. (1998), 'Culture Clash: Assessing the Importance of Ideas in Security Studies', *International Security* 23(1), 141–70.

Deutsch, Karl W. (1963), *The Nerves of Government*, Glencoe: Free Press.

Deutsch, Karl W. and David Singer (1964), 'Multipolar Power Systems and International Stability', *World Politics* 16(3), 390–406.

Donnelly, Jack (2000), *Realism and International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Doty, Roxanne Lynn (1996), *Imperial Encounters: The Politics of Representation in North–South Relations*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Draaisma, Douwe (2000), *Metaphors of Memory: A History of Ideas About the Mind*, trans. Paul Vincent, Cambridge: Cambridge University Press.

Draaisma, Douwe (2005), *Why Life Speeds Up as You Get Older: How Memory Shapes Our Past*, Cambridge: Cambridge University Press.

Dunne, Tim (1998), *Inventing International Society: A History of the English School*, Basingstoke: Macmillan.

Dunne, Tim (2005), 'System, State and Society: How Does It All Hang Together?', *Millennium* 34(1), 157–70.

Duverger, Maurice (1972), *The Study of Politics*, trans. Robert Wagoner, Sunbury-on Thames: Thomas Nelson and Sons.

Eccleshall, Robert (1984), 'Introduction: The World of Ideology', in Robert Eccleshall, *et al.*, *Political Ideologies*, London: Hutchinson and Co.

Eckstein, Arthur M. (2006), *Mediterranean Anarchy, Interstate War, and the Rise of Rome*, Berkeley: University of California Press.

Eckstein, Arthur M. (2007), 'Intra-Greek Balancing, the Mediterranean Crisis of ca. 201–200 B.C. and the Rise of Rome', in Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth, eds., *The Balance of Power in World History*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

The Economist (2006), 'The European Union in the World: Abroad Be Dangers', 26 August, 29–30.

Edelman, Murray (1971), *Politics As Symbolic Action: Mass Arousal and Quiescence*, Chicago: Markham Publishing Company.

Edkins, Jenny and Maja Zehfuss (2005), 'Generalising the International', *Review of International Studies* 31(3), 451–71.

Egerton, George W. (1983), 'Collective Security as Political Myth: Liberal Internationalism and the League of Nations in Politics and History', *International History Review* 5(4), 496–524.

Elman, Colin, Miriam Fendius Elman and Paul W. Schroeder (1995), 'History vs. Neorealism: A Second Look', *International Security* 20(1), 182–95.

Elman, Colin (1996a), 'Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?', *Security Studies* 6(1), 7–53.

Elman, Colin (1996b), 'Cause, Effect and Consistency: A Response to Kenneth Waltz', *Security Studies* 6(1), 58–61.

Elman, Colin (2004), 'Extending Offensive Realism: The Louisiana Purchase and America's Rise to Regional Hegemony', *American Political Science Review* 98(4), 563–76.

Elman, Colin (2005), 'Explanatory Typologies in the Qualitative Study of International Politics', *International Organization* 59(2), 293–336.

Emerson, Ralph Waldo (1903), 'The Poet', in R. W. Emerson and W. E. Forbes eds., *Complete Works*, Moston: Houghton.

Eubanks, Philip (2000), *A War of Words in the Discourse of Trade: The Rhetorical Constitution of Metaphor*, Carbondale: Southern Illinois University Press.

Fierke, Karin (1996), *Changing Games, Changing Strategies: Critical Investigations in Security*, Manchester: Manchester University Press.

Fink, Z. S. (1945), *The Classical Republicans: An Essay in the Recovery of a Pattern of Thought in Seventeenth Century, England*, Evanston: Northwestern University Press.

Finnegan, R. B. (1972), 'The Field of International Relations: The View From Within', *Towson State Journal of International Affairs* 7, 1–24.

Flood, Christopher G. (2002), *Political Myth: A Theoretical Introduction*, London: Routledge.

Folz, Robert (1969), *The Concept of Empire in Western Europe from the Fifth to the Fourteenth Century*, trans. S. A. Ogilvie, London: Edward Arnold.

Franck, Thomas J. and Edward Weisband (1971), *World Politics: Verbal Strategy Among the Superpowers*, New York: Oxford University Press.

Freedman, Lawrence (1981), 'NATO Myths', *Foreign Policy* 45 (Winter), 48–68.

Friedman, Milton (1953), *Essays in Positive Economics*, Chicago: Chicago University Press.

Friedrich, Carl Joachim (1938), *Foreign Policy in the Making: The Search for a New Balance of Power*, New York: W. W. Norton and Co.

Friedrich, Carl Joachim (1980), *Man and Government: An Empirical Theory of Politics*, New York: McGraw-Hill Book Company, Inc.

Fry, Greg and Jacinta O'Hagan (2000), 'Contending Images of World Politics: An Introduction', in Fry and O'Hagan, eds., *Contending Images of World Politics*, Houndmills: Macmillan.

Geertz, Clifford (1993), 'Ideology as a Cultural System', in *The Interpretation of Cultures: Selected Essays*, London: Fontana Press.

Gellman, Barton (1992), 'Keeping the US first', *Washington Post*, 11 March, zfacts.com/metaPage/lib/9203-Wolfowitz.pdf, last downloaded 7 December 2006.

George, Alexander L. (1983), *Managing US–Soviet rivalry: Problems of Crisis Prevention*, Boulder, Colo.: Westview Press.

Gilbert, Felix (1965), *Machiavelli and Guicciardini: Politics and History in Sixteenth Century Florence*, Princeton: Princeton University Press.

Gilmore, Myron P. (1952), *The World of Humanism 1453–1517*, New York: Harper.

Glaser, Charles Louis (1997), 'The Security Dilemma Revisited', *World Politics* 50(1), 171–201.

Goddard, Stacie E. and Daniel H. Nexon (2005), 'Paradigm Lost? Reassessing Theory of International Politics', *European Journal of International Relations* 11(1), 9–61.

Gong, Gerrit W. (1984), *The Standard of Civilization in International Society*, Oxford: Clarendon Press.

Goodman, Nelson (1976), *Languages of Art*, 2nd ed., Indianapolis: Hackett Publishing Company.

Gowan, Peter (2002), 'A Calculus of Power', *New Left Review* 16, (July/August), 47–67.

Graham, M. W. (1948), *American Diplomacy in the International Community*, Baltimore: John Hopkins Press.

Gray, Colin S. (1992), *The Leverage of Seapower: The Strategic Advantage of Navies in War*, New York: Free Press.

Griffiths, Martin (1999), *Fifty Key Thinkers in International Relations* London: Routledge.

Gruber, Lloyd (2000), *Ruling the World: Power Politics and the Rise of Supranational Institutions*, Princeton: Princeton University Press.

Guicciardini, Francesco (1984 [1561]), *The History of Italy*, Sidney Alexander trans. and ed., Princeton: Princton University Press.

Gulick, Edward Vose (1967, [1955]), *Europe's Classical Balance of Power*, New York: W. W. Norton and Co.

Guzzini, Stefano (1993), 'Structural Power: The Limits of Neorealist Power Analysis', *International Organization* 47(3), 443–78.

Guzzini, Stefano (1998), *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, London: Routledge.

Guzzini, Stefano (2004), 'The Enduring Dilemmas of Realism in International Relations', *European Journal of International Relations* 10(4), 533–68.

Guzzini, Stefano (2005), 'The Concept of Power: A Constructivist Analysis', *Millennium* 33(3), 495–521.

Haas, Ernst B. (1953), 'The Balance of Power: Prescription, Concept or Propaganda', *World Politics* (4), 442–77.

Hacohen, Malachi Haim (1996), 'Leonard Krieger: Historicization and Political Engagement in Intellectual History', *History and Theory* 35: 80–130.

Haddon, Mark (2003), *The Curious Incident of the Dog in the Night-time*, London: David Fickling Books.

Haldén, Peter (2006), *Compound Republics as Viable Political Systems: A Comparison of the Holy Roman Empire of the German Nation and the European Union*, Phd Thesis, Florence: European University Institute.

Hale, J. R. (1966), 'Introduction', in Francesco Guicciardini, *History of Italy and History of Florence*, trans. C. Grayson, Chalfont St Giles: New English Library.

Hall, Ian (2006), 'Diplomacy, Anti-Diplomacy and International Society', in Richard Little and John Williams, eds., *The Anarchical Society in a Globalized World*, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Halliday, Fred (1999), *Revolution and World Politics: The Rise and Fall of the Sixth Great Power*, Basingstoke: Macmillan.

Halliday, Fred (2005), *100 Myths about the Middle East*, London: Saqi Books.

Haslam, John (2002), *No Virtue Like Necessity: Realist Thought in International Relations*, New Haven: Yale University Press.

Haywood, Clarissa Rile (2000), *Defacing Power*, Cambridge: Cambridge University Press.

Heidegger, Martin (1971), *On the Way to Language*, Peter D. Hertz, trans., New York: Harper and Row.

Herz, John H. (1959), *International Politics in the Atomic Age*, New York: Columbia University Press.

Herz, John H. (1969), 'The Territorial State Revisited: Reflections on the Future of the Nation-State', in James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy*, New York: Free Press.

Heywood, Andrew (2003), *Political Ideologies: An Introduction*, 3rd edn, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Hindess, Barry (2006), 'Bringing States Back In', from Review Symposium on Steven Lukes' Power: A Radical View, in *Political Studies Review* 4(2), 115–23.

Hinsley, F. H. (1963), *Power and the Pursuit of Peace*, Cambridge: Cambridge University Press.

Hirschbein, Ron (2005), *Massing the Tropes: The Metaphorical Construction of American Nuclear Strategy*, New York: Praeger.

Hobson, John M. and J. C. Sharman (2005), 'The Enduring Place of Hierarchy in World Politics: Tracing the Social Logics of Hierarchy and Political Change', *European Journal of International Relations* 11(1), 63–98.

Hoffmann, Stanley H. (1960), ed., *Contemporary Theory in International Relations*, Englewood Cliffs: Prentice Hall, Inc.

Hoffmann, Stanley (1977), 'An American Social Science: International Relations', *Daedalus* 106 (Summer), 41–60.

Hoffmann, Stanley (2002), 'Foreword to the Second Edition: Revisiting *The Anarchical Society*', in Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 3rd edn, Basingstoke: Macmillan.

Holbraad, Carsten (1970), *The Concert of Europe: A Study in German and British International Theory*, London: Longman.

Hollis, Martin and Steve Smith (1990), *Explaining and Understanding International Relations*, Oxford: Clarendon.

Holsti, K. J. (1991), *Peace and War: Armed Conflicts and International Order*, Cambridge: Cambridge University Press.

Holsti, K. J. (2004), *Taming the Sovereigns: Institutional Change in International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Holsti, Ole R., P. Terrence Hopmann and John D. Sullivan (1973), *Unity and Disintegration in International Alliances: Comparative Studies*, New York: John Wiley & Sons.

Hopkins, Raymond F. and Richard W. Mansbach (1973), *Structure and Process in International Politics*, New York: Harper and Row.

Hostetler, Michael, J. (1997), 'The Enigmatic Ends of Rhetoric: Churchill's Fulton Address as Great Art and Failed Persuasion', *Quarterly Journal of Speech* 83(4), 416–28.

Hui, Victoria Tin-bor (2004), 'Towards a Dynamic Theory of International Politics: Insights from Comparing Ancient China and Early Modern Europe', *International Organization* 58 (Winter), 175–205.

Hui, Victoria Tin-bor (2005), *War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe*, Princeton: Princeton University Press.

Humphrey, Adam R. C. (2006), *Kenneth Waltz and the Limits of Explanatory Theory in International Relations*, DPhil Thesis, University of Oxford.

Huntington, Samuel, P. (1999), 'The Lonely Superpower', *Foreign Affairs* 78(2), 35–49.

Hurrell, Andrew (1993) 'International Society and the Study of International Regimes', in Volker Rittberger, ed., *Regime Theory in International Relations*, Oxford: Clarendon.

Hurrell, Andrew (2002), 'Foreword to the Third Edition: *The Anarchical Society* 25 Years On', in Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 3rd edn, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Hutson, J. H. (1980), *John Adams and the Diplomacy of the American Revolution*, Lexington: University of Kentucky Press.

Ikenberry, John G. (2001), *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*, Princeton: Princeton University Press.

Ikenberry, John G. (2003), ed., *America Unrivalled: The Future of the Balance of Power*, Ithaca and London: Cornell University Press.

James, Alan (1993), 'System or Society', *Review of International Studies* 19(3), 269–88.

Jackson, Robert (2000), *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States*, Oxford: Oxford University Press.

Jervis, Robert (1997), *System Effects: Complexity in Political and Social Life*, Princeton: Princeton University Press.

Jones, Charles A. (2006), 'War in the twenty-first century: An Institution in Crisis', in Richard Little and John C. Williams, eds., *The Anarchical Society in a Globalized World*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Jones, Charles A. (2007) 'The Americas: 1400–1800', in Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth, eds., *The Balance of Power in World History*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Kagan, Korina (1997), 'The Myth of the European Concert: The Realist-Institutionalist Debate and Great Power Behavior in the Eastern Question, 1821–41', *Security Studies* 7(2), 1–57.

Kaplan, Morton A. (1962), *System and Process in International Politics*, New York: Wiley.

Kapstein, Ethan B. and Michael Mastanduno (1999), eds., *Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War*, New York: Columbia University Press.

Katzenstein, Peter J. (2005), *A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium*, Ithaca: Cornell University Press.

Kaufman, Stuart J., Richard Little and William C. Wohlforth (2007), 'Conclusion', in Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth, eds., *The Balance of Power in World History*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Kautsky, John H. (1965), 'Myth, Self-fulfilling Prophecy, and Symbolic Reassurance in East–West Conflict', *Journal of Conflict Resolution* 9(1), 1–17.

Keal, Paul (1983), *Unspoken Rules and Superpower Dominance*, Basingstoke: Macmillan.

Keene, Edward (2002), *Beyond the Anarchical Society: Grotius, Colonialism and Order in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Kelly, Phil (1986), 'Escalation of Regional Conflict: Testing the Shatterbelt Concept', *Political Geography Quarterly* 5: 161–80.

Kelly, Phil (1997), *Checkerboards and Shatterbelts: The Geopolitics of South America*, Austin: University of Texas Press.

Keohane, Robert O. (1986), ed., *Neorealism and Its Critics*, New York: Columbia University Press.

Keohane, Robert O. and Joseph Nye (1977), *Power and Interdependence*, Boston: Little Brown.

Kihlstrom, John F. (2004), 'Joseph Jastrow and his Duck – or is it a Rabbit', http://ist-socrates.berkeley.edu/~kihlstrm/JastrowDuck.htm, last downloaded 7 December 2006.

Kingsbury, Benedict (2002), 'Legal Positivism as Normative Politics: International Society, Balance of Power and Lassa Oppenheim's Positive International Law', *European Journal of International Law* 13(2), 401–36.

Kissinger, Henry (1964), *A World Restored*, New York: Grosset & Dunlap.

Kissinger, Henry (1994), *Diplomacy*, New York: Simon & Schuster.

Kittay, E. F., and A. Lehrer (1981), 'Semantic Fields and the Structure of Metaphors', *Studies in Language* 5, 31–63.

Kohnstamm, Max, (1992), 'Time to Recall What European Union Is All About', in *International Herald Tribune* 12 May, www.iht.com/articles/1992/05/12/edma_1.php, last downloaded 7 December 2006.

Kövecses, Zoltán (2002), *Metaphor: A Practical Introduction*, Oxford: Oxford University Press.

Krasner, Stephen D. (1999), *Sovereignty: Organized Hypocrisy*, Princeton: Princeton University Press.

Krieger, Leonard (1968), 'Power and Responsibility: The Historical Assumptions', in Leonard Krieger and Fritz Stern, eds., *The Responsibility of Power: Historical Essays in Honor of Hajo Holborn*, London: Macmillan.

Kratochwil, F. (2000), 'Constructing a New Orthodoxy? Wendt's *Social Theory of International Politics* and the Constructivist Challenge', *Millennium* 29(1), 73–101.

Kroker, Arthur (1984), 'Modern Power in Reverse Image: The Paradigm Shift of Michel Foucault and Talcott Parsons', in John Fekete, ed., *The Structural Allegory: Reconstructive Encounters with the New French Thought*, Manchester: Manchester University Press.

Kutolowski, J. (1965), 'The Effects of the Polish Insurrection of 1863 on American Civil War Diplomacy', *Historian* 27(4), 560–77.

Lakatos, Imre (1978), *The Methodology of Scientific Research Programmes*, John Worrall and Gregory Currie, eds., Cambridge: Cambridge University Press.

Lakoff, George and Mark Johnson (1999), *Philosophy in the Flesh: The Embodied Mind and Its Challenge to Western Thought*, London: Harper Collins Publishers.

Lakoff, George and Mark Johnson (2003) 2nd edn, *Metaphors We Live By*, Chicago: Chicago University Press,

Landau, Martin (1972), *Political theory and Political Science: Studies in the Methodology of Political Inquiry*, New York: Macmillan.

Lang, Daniel (1985), *Foreign Policy in the Early Republic: The Law of Nations and the Balance of Power*, Baton Rouge: Louisiana State University Press.

Larson, Deborah Welch (1985), *Origins of Containment: A Psychological Explanation*, Princeton: Princeton University Press.

Lasswell, Harold D. and Abraham Kaplan (1950), *Power and Society: A Framework for Political Inquiry*, New Haven: Yale University Press.

Lave, Charles A. and James G. March (1975), *An Introduction to Models in the Social Sciences*, New York: Harper & Row.

Layne, Christopher (1997), 'From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy', *International Security* 22(1), Summer, 86–124.

Layne, Christopher (2002), 'Offshore Balancing revisited', *The Washington Quarterly* 25(2), 233–48.

Layne, Christopher (2002/3), 'The "Poster Child for Offensive Realism": America as a Global Hegemon', *Security Studies* 12(2), 120–64.

Layne, Christopher (2006), *The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present*, Ithaca: Columbia University Press.

Leffler, Melvyn P. (1992), *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War*, Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Levy, Jack S. (1994), 'The Theoretical Foundations of Paul W. Schroeder's International System', *International History Review* 14(4), 716–44.

Levy, Jack (2001a), 'Balances and Balancing: Concepts, Propositions and Research Design', in John A. Vasquez and Colin Elman, eds., *Realism and the Balancing of Power: A New Debate*, Upper Saddle River: Prentice Hall.

Levy, Jack (2001b), 'What do Great Powers Balance Against?,' in T. V. Paul, James J. Wirtz and Michel Fortmann, eds., *Balance Of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, Stanford: Stanford University Press.

Levy, Jack S. (2004), 'What do Great Powers Balance Against and When?' in T. V. Paul, J. J. Wirtz and M. Fortmann, eds., *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, Stanford: Stanford University Press.

Levy, Jack S. and William R. Thompson (2003), 'Balancing at Sea: Do States Coalesce around Leading Maritime Powers', Annual Meeting of the American Political Science Association Philadelphia.

Lieber, Keir A. and Gerard Alexander (2005), 'Waiting for Balancing: Why the World is Not Pushing Back', *International Security* 30(1), 109–39.

Liska, George (1962), *Nations in Alliance: The Limits of Interdependence*, Baltimore: John Hopkins University Press.

Liska, George (1977), *Quest for Equilibrium: America and the Balance of Power on Land and Sea*, Baltimore: John Hopkins University Press.

Little, Richard (1996), 'Friedrich Gentz, Rationalism and the Balance of Power', in Ian Clark and Iver B. Neumann, *Classical Theories of International Relations*, Houndmills: Macmillan.

Little, Richard (2003), 'The English School vs. American Realism: A Meeting of Minds or divided by a Common Language', *Review of International Studies* 29(3), 443–60.

Little, Richard (2007a), 'British Neutrality versus Offshore Balancing in the American Civil War: The English School Strikes Back', *Security Studies* 16(1): 68–95.

Little, Richard (2007b), 'Greek City States in the Fifth Century BCE: Persia and the Balance of Power', in Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth, eds., *The Balance of Power in World History*, London: Palgrave Macmillan.

Luke, Timothy W. (2004), 'Megametaphorics: Rereading Globalization and Virtualization as Rhetorics of World Politics', in Francis A. Beer and Christ'L De Landtsheer, eds. (2004a), *Metaphorical World Politics*, Lansing: Michigan State University Press.

Lukes, Steven (2004), *Power: A Radical View*, 2nd edn, Houndmills: Palgrave Macmillan.

Lukes, Steven (2005), 'Power and the Battle for Hearts and Minds', *Millennium* 33(3), 477–93.

Magee, Bryan (1999), *Confessions of a Philosopher: A Journey Through Western Philosophy*, London: Weidenfeld & Nicolson.

MacIver, R. M. (1947), *The Web of Government*, New York: Macmillan.

Mackinder, Halford J. (1904), 'The Geographical Pivot of History', *Geographical Journal* 13, 421–37.

McKinlay, Robert D. and Richard Little (1986), *Global Problems and World Order*, London: Frances Pinter.

Marks, Michael P. (2003), *The Prison as a Metaphor: Re-imagining International Relations*, New York: P. Lang.

Mattingly, Garrett (1962 [1955]), *Renaissance Diplomacy*, London: Cape.

Mearsheimer, John J. (2001), *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W. W. Norton and Co.

Mearsheimer, John J. (2006a), 'Conversations in *International Relations:* Interview with John J. Mearsheimer Part 1', in *International Relations* 20(1), 105–23.

Mearsheimer, John J. (2006b), 'Conversations in *International Relations:* Interview with John J. Mearsheimer Part 2', in *International Relations* 20(2), 231–43.

Medhurst, Martin J. (1997), ed., *Cold War Rhetoric: Strategy, Metaphor and Ideology*, Lansing: Michigan State University Press.

Merk, Frederick (1966), *The Monroe Doctrine and American Expansionism, 1843–1849*, New York: Knopf.

Merton, Robert K. (1957), ed., *Social Theory and Social Structure*, Glencoe Ill: The Free Press.

Merton, Robert K. (1993), *On the Shoulders of Giants: The Post-Italianate Edition*, Chicago: University of Chicago Press.

Miller, Eugene F. (1979), 'Metaphor and Political Knowledge', *The American Political Science Review* 73(1), 155–70.

Minter, Richard (2005), *Disinformation: 22 Media Myths that Undermine the War on Terror*, Washington: Regnery Publishing.

Molloy, Sean (2006) *The Hidden History of Realism*, London: Palgrave Macmillan.

Moore, F. C. T. (1982), 'On Taking Metaphors Literally', in David S. Maill, ed., *Metaphor: Problems and Perspectives*, Brighton: Harvester Press.

Morgan, Gareth (1997), *The Images of Organization*, 2nd edn, Thousand Oaks, Ca.: Sage Publications.

Morgenthau, Hans J. (1951), *American Foreign Policy: A Critical Examination* (published in the United States under the title *In Defense of National Interest*), London: Methuen.

Morgenthau, Hans J. (1971) 'The Perils of Empiricism', in his *Politics in the Twentieth Century*, Chicago: University of Chicago Press.

Morgenthau, Hans J. (1973), *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th edn, New York: Alfred A. Knopf.

Mosher, James S. (2003), 'Relative Gains Concerns when the Number of States in the International System Increases', *Journal of Conflict Resolution* 47(5), 642–68.

Murray, John Middleton (1931), *Countries of the Mind*, Oxford: J. M. Murray.

Musolff, Andreas (2004), *Metaphor and Political Discourse: Analogical Reasoning in Debates About Europe*, Houndmills: Palgrave Macmillan.

National Intelligence Council (2004), *Mapping the Global Future*, Report of the NIC's 2020 Project, www.cia.gov/nic/NIC_associates.html, last downloaded 7 December 2006.

Nelson, E. W. (1943), 'The Origins of Modern Balance-of-Power Politics', *Medievalia and Humanistica* 1, 124–42.

Niebuhr, Reinhold (1956), *An Interpretation of Christian Ethics*, New York: Meridian Living Age Books.

Nimmo, Dan and James C. Combs (1980), *Subliminal Politics, Myths and Mythmakers in America*, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, Inc.

Nincovich, Frank (1998), 'No Post-Mortems for Postmodernism, Please: Review Essay', *Diplomatic History* 22(3), 451–66.

Nisbet, Robert A. (1969), *Social Change and History: Aspects of the Western Theory of Development*, London: Oxford University Press.

Noppen, J. P., van, (1985), *Metaphor: A Bibliography of Post-1970 Publications*, Amsterdam: John Benjamins.

Noppen, J. P., van and Edith Hols (1990), *Metaphor II: A Classified Bibliography of Publications from 1985 to 1990*, Amsterdam: John Benjamins.

Oakeshott, Michael (1962), 'The Voice of Poetry in the Conversation of Mankind', in *Rationalism in Politics and Other Essays*, London: Methuen.

Onuma, Yasuaki (2000), 'When was the Law of International Society Born? An Inquiry into the History of International Law from an Intercivilizational Perspective', *Journal of the History of International Law* 2, 1–66.

Osborn, Andrew (2005a), 'Uzbekistan told US to Close Down Air Base "After Gas Deal with Russia"', *The Independent*, 1 August, p. 22.

Osborn, Andrew (2005b), 'Russia and China Join Forces to challenge US Dominance', *The Independent*, 19 August, p. 27.

Osgood, Charles E. (1962), *An Alternative to War or Surrender*, Urbana: University of Illinois Press.

Osiander, Andreas (1994), *The States System of Europe, 1640–1990: Peacemaking and Conditions of International Stability*, Oxford: Oxford University Press.

Osiander, Andreas (2001), 'Before Sovereignty: Society and Politics in *Ancien Regime* Europe', *Review of International Studies* 27, Special Issue, December, 119–45.

Pape, Robert Anthony (2005), 'Soft Balancing Against the United States', *International Security* 30(1), 7–45.

Paul, T. V. (2004), 'Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance', in T. V. Paul, James J. Wirtz and Michel Fortmann (2004), eds., *Balance Of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, Stanford: Stanford University Press.

Paul, T. V. (2005), 'Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy', *International Security* 30(1), 46–71.

Paul, T. V., James J. Wirtz and Michel Fortmann (2004), eds., *Balance Of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, Stanford: Stanford University Press.

Pemberton, Jo-Anne (2001), *Global Metaphors: Modernity and the Quest for One World*, London: Pluto Press.

Pepper, Stephen C. (1972 [1942]), *World Hypotheses: A Study in Evidence*, Berkeley: University of California Press.

Phillips, Mark (1977), *Francesco Guicciardini: The Historian's Craft*, Manchester: Manchester University Press.

Pollard, A. F. (1922), 'The Balance of Power', in Edgar Algernon Robert Cecil, ed., *Essays on Liberalism*, London: W. Collins Sons & Co. Ltd.

Pollard, A. F. (1923), 'The Balance of Power', *Journal of British Institute of International Affairs* 2, 51–64.

Porter, Dale H. (1981), *The Emergence of the Past: A Theory of Historical Explanation*, Chicago: Chicago University Press.

Reis, A. (1978), 'The Churchill–Stalin Secret "Percentages" Agreement on the Balkans, Moscow, October 1944', *American Historical Review* 83, 368–87.

Reis, A. (1981), 'Spheres of Influence in Soviet Wartime Diplomacy', *Journal of Modern History* 53, 417–39.

Rendall, Matthew (2000), 'Russia, the Concert of Europe, and Greece, 1821–29: A Test of Hypotheses About the Vienna System', *Security Studies* 9(4), 55–96.

Rendall, Matthew (2002), 'Restraint or Self-Restraint of Russia: Nicholas I, the Treaty of Unkiar Skelassi, and the Vienna System, 1832–1841', *International History Review* 1, 37–63.

Rendall, Matthew (2006), 'Defensive Realism and the Concert of Europe', *Review of International Studies* 32(3), 523–40.

Reus-Smit, Christian (1999), *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity and Institutional Rationality in International Relations*, Princeton: Princeton University Press.

Rice, Condoleezza (2005), 'The Promise of Democratic Peace', *Washington Post*, 11 December, p. B07 www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2005/12/09/AR2005120901711.html, last downloaded 5 June 2006.

Richards, I. A. (1936), *The Philosophy of Rhetoric*, Oxford: Oxford University Press.

Ricoeur, Paul (1978), *The Rule of Metaphor: Multi-disciplinary Studies of the Creation of Meaning in Language*, trans. Robert Czerny, London: Routledge & Kegan Paul.

Rorty, Richard (1979), *Philosophy and the Mirror of Nature*, Princeton: Princeton University Press.

Rorty, Richard (1987), 'Hesse and Davidson on Metaphors', *Proceedings on the Aristotelian Society*, Supplementary volume 61, 283–96.

Rorty, Richard, ed. (1992), *The Linguistic Turn*, Chicago: University of Chicago Press.

Rose, Gideon (1998), 'Neoclassical realism and theories of foreign policy', *World Politics* 51(1), 144–72.

Rosecrance, Richard and Chih-Cheng Lo (1996), 'Balancing Stability and War: The Mysterious Case of the Napoleonic International System', *International Studies Quarterly* 40(4), 479–500.

Rosecrance, Richard (2002), 'War and Peace', *World Politics* 55, 137–66.

Rothbart, Daniel (1997), *Explaining the Growth of Scientific Knowledge: Metaphors, Models and Meaning*, Lewiston: Edwin Mellen Press.

Ruggie, John G. (1986), 'Continuity and Transformation in World Polity: Toward a Neorealist Synthesis', in Robert O. Keohane, ed., *Neorealism and Its Critics*, New York: Columbia University Press.

Ruggie, John G. (1998), *Constructing the World Polity*, London: Routledge.

Sarbin, Theodore R. (1964), 'Anxiety: The Reification of a Metaphor', *Archives of General Psychiatry* 10: 630–8.

Sarbin, Theodore R. (1972), 'Imagining as Muted Role-Taking: A Historical-Linguistic Analysis', in Peter W. Sheehan, ed., *The Function and Nature of Imagining*, New York: Academic Press.

Sarbin, Theodore R. (2003), 'The Metaphor-to-Myth Transformation with Special Reference to the "War on Terror"', *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology* 9(2), 149–57.

Sartori, Giovanni (1970), 'Concept Misformation in Comparative Politics', *International Political Science Review* 64(4), 1033–53.

Sayer, Andrew (2004), 'Seeking the Geographies of Power', *Economy and Society* 33(2), 255–70.

Schattschneider, E. E. (1960), *Semi Sovereign People: A Realist's View of Democracy in America*, New York, London: Holt, Rinehart and Winston.

Schmidt, Brian C. (1998), *The Political Discourse of Anarchy: A Discipinary History of International Relations*, Albany, NY: State University of New York Press.

Schön, Donald A. (1963), *Displacement of Concepts*, London: Tavistock Publications.

Schön, Donald A. (1979), 'Generative Metaphor: A Perspective on Problem-Setting in Social Policy', in A. Ortony, ed., *Metaphor and Thought*, Cambridge: Cambridge University Press.

Schön, Donald A. and M. Rein (1994), *Frame Reflection*, New York: Basic Books.

Schroeder, Paul W. (1977a), 'Quantitative Studies in the Balance of Power: An Historian's Reaction', *The Journal of Conflict Resolution* 21(1), 3–22.

Schroeder, Paul W. (1977b), 'A Final Rejoinder', *The Journal of Conflict Resolution* 21(1), 57–74.

Schroeder, Paul W. (1989), 'The Nineteenth Century System: Balance of Power or Political Equilibrium', *Review of International Studies* 15, 135–53.

Schroeder, Paul W. (1992), 'Did the Vienna Settlement Rest on a Balance of Power?', *American History Review* 97, 683–706.

Schroeder, Paul W. (1994a), *The Transformation of European Politics: 1763–1848*, Oxford: Clarendon Press.

Schroeder, Paul W. (1994b), 'Historical Reality versus Neorealist Theory', *International Security* 19 (summer), 108–48.

Schroeder, Paul W. (2001), 'A. J. P. Taylor's International System', *International History Review* 23 (March), 3–27.

Schroeder, Paul W. (2003), 'Why Realism Does Not Work Well for International History (Whether or Not it Represents a Degenerate IR Research Strategy)', in John A. Vasquez and Colin Elman (2003), *Realism and the Balancing of Power: A New Debate*, Upper Saddle River: Prentice Hall.

Schuman, Frederick L. (1948), *International Politics: The Destiny of the Western State System*, New York: McGraw Hill.

Schweller, Randall L. (1993), 'Tripolarity and the Second World War', *International Studies Quarterly* 37, 73–103.

Schweller, Randall L. (1994), 'Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In', *International Security* 19 (Summer), 72–107.

Schweller, Randall L. (1996), 'Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?', *Security Studies* 5 (Spring), 90–121.

Schweller, Randall L. (1998), *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest*, New York: Columbia University Press.

Schweller, Randall L. (2004), 'Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing', *International Security* 29(2), 159–201.

Schweller, Randall L. (2006), *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of* Power, Princeton: Princeton University Press.

Schweller, Randall L. and David Priess (1997), 'A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate', *Mershon International Studies Review* 41(1), 1–33.

Searle, John R. (1995), *The Construction of Social Reality*, London: Allan Lane.

Sellers, Charles (1966), *James K. Polk: Continentalist*, Princeton: Princeton University Press.

Shapiro, Michael J. (1986), 'Metaphor in the Philosophy of the Social Sciences', *Cultural Critique* 2, 191–214.

Sheehan, Michael (1989), 'The Place of the Balancer in Balance of Power Theory', *Review of International Studies* 15, 123–34.

Sheehan, Michael (1996), *The Balance of Power: History and Theory*, London and New York: Routledge.

Sherman, Chris (2005), *Google Power: Unleash the Full Potential of Google*, New York: McGraw-Hill Osborne Media.

Shibles, Warren (1971), *Metaphor: An Annotated Bibliography and History*, Whitewater, Wis.: Language Press.

Shimko, Keith L. (1994), 'Metaphors and Foreign Policy Decision Making', *Political Psychology* 15(4), 655–71.

Shimko, Keith L. (2004), 'The Power of Metaphors and the Metaphors of Power: The United States in the Cold War and After', in Francis A. Beer and Christ'L De Landtsheer, eds., *Metaphorical World Politics*, Lansing: Michigan State University Press.

Simmel, Georg (1955), *Conflict*, London: Collier-Macmillan.

Simpson, Gerry (2004), *Great Powers and Outlaw States: Unequal Sovereigns in the International Legal Order*, Cambridge: Cambridge University Press.

Singer, J. David, Stuart Bremer and John Stuckey (1972), 'Capability Distribution, Uncertainty and Major Power War, 1820–1965', in Bruce M. Russett, *Peace, War and Numbers*, Beverly Hills: Sage Publications.

Singer, J. David and Melvin Small (1966), 'The Composition and Status Ordering of the International System 1815–1940', *World Politics* 18(2), 236–82.

Slater, Jerome (1987), 'Dominoes in Central America: Will they Fall? Does It Matter?', *International Security* 12, 105.

Small, Melvin (1977), 'Doing Diplomatic History by Numbers', *The Journal of Conflict Resolution* 21(1), 23–34.

Smith, Rupert (2006), *The Utility of Force: The Art of War in the Modern World*, London: Penguin.

Snyder, Glenn H. (1997), *Alliance Politics*, Ithaca: Cornell University Press.

Snyder, Glenn H. (2002), 'Mearsheimer's World: Offensive Realism and the Struggle for Security', *International Security* 27(1), 149–73.

Sofka, James R. (2001), 'The Eighteenth Century International System: Parity or Primacy', *Review of International Studies* 27, Special Issue, December 147–64.

Spruyt, Hendrik (1994), *The Sovereign State and its Competitors*, Princeton: Princeton University Press.

Stamato, Linda (2000), 'Dispute Resolution and the Glass Ceiling: Ending Sexual Discrimination at the Top', *Dispute Resolution Journal*, February, policy.rutgers.edu/CNCR/0200drjarticle.html, last downloaded 6 December 2006.

Steele, Brent J. (2005), 'Ontological Security and the Power of Self-Identity: British Neutrality in the American Civil War', *Review of International Studies* 31(3), 519–40.

Steinberg, Philip E. (2000), *The Social Construction of Oceans*, Cambridge: Cambridge University Press.

Stevenson, David (2004), *1914–1918: The History of the First World War*, London: Allen Lane.

Steiner, George (1975), *After Babel: Aspects of Language and Translation*, London: Oxford University Press.

Strauss, Barry S. (1991), 'Of Balances, Bandwagons, and Ancient Greeks', in Richard Ned Lebow and Barry S. Strauss, eds., *Hegemonic Rivalry: From Thucydides to the Nuclear Age*, Boulder: Westview Press.

Stuart, Reginald C. (1988), *United States Expansionism and British North America 1775–1871*, Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Suzuki, Shogo (2005), 'Japan's Socialisation into Janus-Faced European International Society', *European Journal of International Relations* 11(1), 137–64.

Tammen, Ronald L. (2000), *Power Transitions: Strategies for the 21st Century*, New York and London: Chatham House Publishers of Seven Bridges Press.

Taylor, A. J. P. (1954), *The Struggle for Mastery in Europe, 1848–1918*, Oxford: Clarendon Press.

Teschke, Benno (2003), *The Myth of 1648: Class, Geopolitics, and the Making of Modern International Relations*, London: Verso.

Theis, Cameron G. (2003), 'Sense and Sensibility in the Study of State Socialisation: a Reply to Kai Alderson', *Review of International Studies* 29(4), 543–50.

Thomas, David Hurst (2000), *Skull Wars: Kennewick Man, Archaeology, and the Battle for Native American Identity*, New York: Basic Books.

Thompson, William R. (1992), 'Dehio, Long Cycles, and the Geohistorical Context of Structural Transition', *World Politics* 45(1), 127–52.

Thompson, William R. (2006), 'Systemic Leadership, Evolutionary Processes, and International Relations Theory: The Unipolarity Question', *International Studies Review* 8(1), 1–22.

Tilly, Charles (1990), *Coercion, Capital and European States AD 990–1990*, Oxford: Basil Blackwell.

Toynbee, Arnold (1934), *A Study in History*, Vol. 3, Oxford: Oxford University Press.

Toynbee, Arnold (1939), *A Study in History*, Vol. 4, Oxford: Oxford University Press.

Trachtenberg, Marc (1999), *A Constructed Peace: The Making of a European Settlement, 1945–1963*, Princeton: Princeton University Press.

Tucker, R. W. (1952), 'Professor Morgenthau's Theory of Political Realism', *American Political Science Review* 46(2), 214–24.

Tudor, Henry (1972), *Political Myth*, London: Pall Mall.

Uzoigwe, G. N. (1988), 'The Results of the Berlin West Africa Conference: An Assessment', in Stig Förster, Wolfgang J. Mommsen and Ronald Robinson, *Bismarck, Europe, and Africa: The Berlin Africa Conference*

1884–1885 and the Onset of Partition, Oxford: Oxford University Press.

Vagts, Alfred (1948), 'The Balance of Power: Growth of an Idea', *World Politics* 1(1), 82–101.

Vagts, Alfred and Detlev F. Vagts (1979), 'The Balance of Power in International Law: A History of an Idea', *American Journal of International Law* 73(4), 555–80.

Vail, Jeff (2004), *A Theory of Power*, New York: iUniverse Inc.

Vail, Jeff (2005), 'The War is lost', www.jeffvail.net/index.html, last downloaded 10 October 2005.

Vasquez, John A. (1983), *The Power of Power Politics: A Critique*, London: Pinter Press.

Vasquez, John A. (1997), 'The Realist Paradigm and Degenerative Versus Progressive Research Programmes: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition', *American Political Science Review* 91 (December), 899–912.

Vasquez, John A. and Colin Elman (2003), *Realism and the Balancing of Power: A New Debate*, Upper Saddle River: Prentice Hall.

Vigezzi, Brunello (2005), *The British Committee on the Theory of International Politics (1954–1985): The Rediscovery of History*, Milan: Edizioli Unicopoli.

Walt, Stephen M. (1987), *The Origins of Alliances*, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Walt, Stephen M. (2005), *Taming American Power: The Global Response to US Primacy*, New York: W. W. Norton.

Waltz, Kenneth N. (1979), *Theory of International Politics*, Reading: Addison-Wesley.

Waltz, Kenneth N. (1981), 'The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better', *Adelphi Papers* No. 171.

Waltz, Kenneth N. (1986), 'A Response to My Critics', in Robert O. Keohane, *Neorealism and Its Critics*, 322–45, New York: Columbia University Press.

Waltz, Kenneth N. (1990), 'Realist Thought and Neorealist Theory', *Journal of International Affairs* 44(1), 21–37.

Waltz, Kenneth N. (1996), 'International Politics is Not Foreign Policy', *Security Studies* 6(1), autumn, 54–7.

Waltz, Kenneth N. (2000a), 'Globalization and American Power', *The National Interest* 59 (Spring): 46–56.

Waltz, Kenneth N. (2000b), 'Structural Realism After the Cold War', *International Security* 25(1), 5–41.

Watson, Adam (1992), *The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis*, London: Routledge.

Watson, Adam (2007), *Hegemony and History*, London: Routledge.

Weber, Cynthia (2001), *International Relations Theory: A Critical Introduction*, London: Routledge.

Weldes, Jutta (1999), *Constructing National Interests: The United States and the Cuban Missile Crisis*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Wendt, Alexander (1992), 'Anarchy is what States Make of It', *International Organization* 46(2), 391–425.

Wendt, Alexander (1999), *Social Theory of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.

Wesserling, H. L. (1988), 'The Berlin Conference and the Expansion of Europe: A Conclusion', in Stig Förster, Wolfgang J. Mommsen and Ronald Robinson, *Bismarck, Europe, and Africa: The Berlin Africa Conference 1884–1885 and the Onset of Partition*, Oxford: Oxford University Press.

Wheeler H. (1960), 'The Role of Myth Systems in American–Soviet Relations', *Journal of Conflict Resolution* 4, 179–84.

Wheelwright, Philip (1962), *Metaphor and Reality*, Bloomington: Indiana University Press.

Whitaker, Arthur Preston (1965), *The Western Hemisphere Idea: Its Rise and Decline*, Ithaca: Cornell University Press.

Whiteneck, Daniel J. (2001), 'Long-term Bandwagoning and short-term Balancing: The Lessons of Coalition Behaviour from 1792–1815', *Review of International Studies* 27(2), 151–68.

Wight, Martin (1966), 'The Balance of Power', in H. Butterfield and M. Wight, *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics*, London: Allen and Unwin.

Wight, Martin (1977), *Systems of States*, edited and introduced by Hedley Bull, Leicester: Leicester University Press.

Wight, Martin (1978), *Power Politics*, H. Bull and C. Holbraad eds., Leicester: Leicester University Press.

Williams, Michael (2005), *The Realist Tradition and the Limits of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Williams, Michael (2006), *Culture and Security: Symbolic Power and the Politics of International Security*, London: Routledge.

Williamson, Oliver E. (1968), 'A dynamic theory of inter-firm behavior', in Bruce M. Russett, ed., *Economic Theories of International Politics*, Chicago: Markham.

Wittgenstein, Ludwig (1980), *Remarks on the Philosophy of Psychology*, Vol. 2, in G. H. von Wright and Heikki Nyman, trans. C. G. Luckhardt and M. A. E. Auwe, Oxford: Blackwell.

Wohlforth, William C. (1993), *The Elusive Balance of Power and Perceptions During the Cold War*, Ithaca: Cornell University Press.

Wohlforth, William C. (1999), 'The Stability of a Unipolar World', *International Security* 24(1), 5–41.

Wright, Moorhead (1975), *Theory and Practice of the Balance of Power 1486–1914: Selected European Writings*, London: Dent.

Zashin, Elliott and Phillip C. Chapman (1974), 'The Uses of Metaphor and Analogy: Toward a Renewal of Political language', *Journal of Politics* 36(2), 290–326.